

المكتبة الأزهرية

مخطوطة

ذخيرہ الناظر شرح الأشباه والنظائر

المؤلف

علي بن عبد الله (الطوري)

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الغني عما سواه الظاهر لكل أحد بمقامه
 وعلاؤه حمد أيواني جميع نعمه ويكافئ ما يجروده ربه
 ويدينه كلام غصنه ونعمته والصلاة والسلام على
 نبيه محمد خاتم الأنبياء والمرسلين يا أرحم الراحمين
 المنقذ من الضلالة كونه على الله وصحبه الأخيار وازدادوا
 الطاهرات ومعباده الأبرار وبعد فيقول فقير
 رحمة ربه الحق على الطريق الحق هذا زمان
 قلت فيه البركات وكثرت الشرور والآفات
 وتكدرت النعم بعد الصفا وتظاهرت المنكرات
 وفقدت من يعبد الهارب وعثر من يلوذ بما الهاب
 وملا الشئنا التلويح ودارت رحا الحروب ودمت
 الأنام والحاظت بالأساليب والآثام وانتشر
 الشقاق بين المؤمنين وعيل صبر المؤمنين وتقطعت سبل

الملك

الأسلاك وترادفت الفتن والمهلكات ومنع
 الخلاص والبركات حينئذ من صا والامر لا يزداد إلا
 شدة وصار العالم مفرقا والجاهل مقدما
 ومصدرا فشرعت في تصنيف هذا الكتاب
 طالباً للثواب من الغني الوهاب وسميته
 ذخيرة الناظر في الآيات والمناظر ورجعت
 فيه بين الفقه والقواعد ومسائل الجمع والفرق
 ونبأت بالفقه وتبنت بمسائل الجمع والفرق
 وضمنت بالقواعد وأسأل الله تعالى أن يتبع به
 وإن يجعل من جملة خيراته أنه على ذلك قد يركب
 أو يأتى به جديراً بسم الله الرحمن الرحيم
 كتاب الطهارة وهو عند الفقهاء صفة تحصل
 بان في الحدث أو الجنس يغير بها على أداء الصلاة
 وهي ملزمة بالجوهر لقوله تعالى بانها تبقى من وقت
 إلى حصول الحدث ولقوله تعالى العرض عند العلماء
 له حكم الجواهر وله أحكام الصحة والفساد وضدها
 الحدث وهو صفة تحصل عند الحدث ونظيره تمنع
 المكلف عن أداء الصلاة وسبب وجوبها الحدث
 وضيق الوقت وشروطها نوعان شروط وجوب
 وهي شدة الإسلام والعقل والبلوغ ورجوع
 الحدث ووجود الماء الطاهر الكافي والقدرة على

استماله وعدم الجبض والنقاس وتنجس خياط الخلف
 وشروط صحة وهي اربعة مباشرة الماء المطلق لجميع
 الاعضاء والنفاس والنفاس وغدر
 القبل في حالة الطهر بما ينقصه من حق غير المعذور
 باب التيمم الاصل في هذا الباب ان اختلاف
 اسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى
 عن الثانية ويجعل الاولى كأن لم تكن ينقزع عليه
 المسافر لو تيمم لعدم الماء ثم مرض يبيع له التيمم
 لو بقي لم يجز له الصلاة **باب التيمم ويجعل الاول**
 كأن لم يكن ونظيره المريض الى من زوجته فرب
 فقضى الجماع ولو مرضت الزوجة وبقيت مرضية
 الى ان انقضت المدة فقضى باللسان لا بالجماع
 لان اختلاف السبب **المرض** التيمم هو ان يات
 بدم المرض باستعمال الماء لا يتقاعه في الخرج والحقير
 فيه الحرير سواء كان بالماء او بالتراب ولو لم يغيره الماء
 لا يجزئه التيمم حتى يمس وجه البطن والخصر وكفوه
 ويجوز التيمم خوف العطش ويبطل التيمم بزوالة المرض
 اياها التيمم ولو لم يقدر على الوقوف ولو لم يكن معه احد
 يوضيه ييم ولو معه من يوضيه بما لا يتييم ولو لم يرض
 الا بديل جاز له عند الامام مطلقا ولا يتييم لو كان
 الاجبرع درهم ولو اقل لا يدين ويتوضا ولو بجماعة جاز

بكر

جهر من ييم السيد لو تجز من الرضوخ على الله ان
 فوضيه لا على زوجته **وهي** كالا جنس وقيل يجب عليها
 اعانتته ويا فانه لقوله تعالى وقفا وواعل البر والتقوى
 وكذا لا يجب على الزوج ان يوضيه عند الثالث **مرض**
 عبده او أمته يجب على المولى ان يوضيه اذ يجب عليه
 ان يتقاه ما دام في ملكه **مسلم** يجلي بالتيمم
 وعده كما فر باعها الماء لا يتطوع الصلاة لغل عرضه
 افساد الصلاة **المريض** اذا لم يكن عنده من
 ييمه يدع الصلاة عنه **وما** اي يوسف يصل
 بلا طهارة ثم اذا قدر على الوضوء يعيد من شك
 يده ولم يجد من يوضيه يمس يده على الارض
 ووجهه على الخيط او على الارض ويصلي

باب المسح على الخفين

رجل رجله جاحه يخرها الفسل والمسح والاخر صحي
 يلبس الخف والمسح على الصحيح ويصل رجله ليس له
 الا رجل واحد ومن شد الخرقه على الجبيرة يمسح ان
 كان محدثا ولو زادت على محل الجاحه **واسمها** الجبيرة
 بالبح شرط تم رقمه الاخر يمسح الاكثر جاحه اي
 جامع العصبين ولو سقطت الجبيرة فابدل غير جاحه
 ان يصل وقيل لا ان يعيد المسح على الثانية **المسح**
 على الجبيرة على مراتب يفسل ما تحت الجبيرة ان لم يضره

ولا يجزئ له المسح على الجبهة **ولو ضربه غسل ما تحت الجبهة**
 لا المسح ولو بغيره الحبل مسح على الجراحة ولو ضربه المسح على
 الجراحة مسح على الجبهة **ولو كان القاب صحيحا غسل**
 ومسح على الجبهة **ولو كان القاب جريما يتم ولو نضفه**
 صحيحا ونضفه جريما **فخرن ظاهر الرواية** فذكرت
 النصف كالأكثر لا يصار إلى التيمم **وعنه** لو غزى غسل
 اليد فقط لا يتم **باب الجنب**

والمعدة إذا ربط الجراحة ومنع الرباط الدم من
 السيلان المختار للفتوى إن لم يتجاوز الدم إلى
 ظاهر الجرح لا يقتصر وإن فلتص إلى ظاهر الجرح نقص
 ومثله المفتصد **والمستحقة** ثم رتب على ما في المتن
 ربط الجراحة ومنع الرباط الدم من السيلان فلو لم
 تنشق الخرقه فهو صحيح ولو نشعت فهو محسب

باب الأجناس

المطهرات التي ستم خمسة عشر الماء الطاهر القابل
 السيلان الأرض وجفاته الأرض بالشمس ومسح الصقيل
 وغت الخشب وفرد الذي في البدن ومسح الحماجم بأهريق
 الميثلة بالماء والخار والخلاب والعين **والدبا** **والثقة**
وهو الماء من جانب وخروجه من آخر **وحفر الأرض**
 بقلب الأعلى أسفل **وذكر بعضهم** إن تسميه المثل من
 المطهرات فلو تمسح برقعهم طهر **وفي التحقيق** لا يطهر

المحاجز

وإنما جاز لكل الاستفاح للشك فيها حتى لو تم عاد يعني
 لو تمس بعض البرد كل عليه قوله لشك فيها
 والمراد هناك بعض برود من اطلاق فقد اخطأ
 التوب يظهر بالفرق من المنى إلا في مسكتين أن
 يكون التوب جديدا أو أمن عقيب بول ولم يتبع
 وقد ذكرناه في شرح الكثر الأبول كلما خمسة الأبول
 الخماس فانه طاهر واختلف الصحيح في بول المرأة
 ومراره كل شيء كونه وجرة البعير كبريقه **الدم** كلما
 خمسة الدم الشديد **والدم** الباق في اللحم المفزول
 إذا قطع **والباق** في العروق **والباق** في الكبد
والطحال **ودم قلب الشاة** **والماء** يسيل من بدن
 الإنسان على المختار **ودم البقر** **ودم البراغيث**
ودم الثور **ودم السمك** فالمسكتين شره **الخرف** خمس
 الأخر طير ما كوله وغير ما كوله على أحد القولين
وخز القارة على أحد الروايتين **الجزم** المفصل
 من الحى كحيته كالاذن المقطوعة **والسن** المساطة
 الأني حق صاحبها **فطاهر** وإن كثر **علا** ينحصر إذا
 تمس لابه من التحفيف إلا في البدن فتوالى
 انفصالات يقوم مقامه بشرط أن الاستغنى إزالة
 الرائحة عن موضع الاستغنى **والاصبع** التي باشرت
 محل الاستغنى إلا إذا غزى **وإن** س عنه غافلون

في الظاهر كروم الشجر ما دام
 حيا ولو كان ميتا لم يجز

في هذا المتن

توضا من ماء نجس ومكانه ضيقه نجسا منه يقتصر
عليه الاعلام **راي** في ثوب غير نجسه مانعة ان
غلب على طئه انه لو اخبره ان لها وجب والا فلا
المرتبة اذا انتنت لا تنجس والطعام اذا تغير واشتد
تغيره تنجس وحرم **والدهن** والزيت والسم اذا
انتنت لا يجرم الكلمة **الرجاحة** اذا اجت وشتف ريشها
واغليت في الماء قبل شق بطنها صار الماء نجسا وشارش
نجسة بحيث لا يسيل الى الكلى الا ان تجل المرة ايها
تتعلقها **كتاب الصلاة** وهي
تحتل الى تقبها لغة وشرعا وسبب وجوبها وكيفية
وشرطها وحكمها **لا يشي** لا يوثق الا باسمه ولا يجب
الا بسببه ولا يوجد الا بركته ولا يصح الا بشرطه ولا يفعل
الا بملكه **معي** في اللغة الدعا وفي الشريعة تباركة في
افعاله واذا كانت متغايرة قيلوا بعضا بعضا **وجب**
القيام والقراءة **والركوع** والسجود **وسبب** وجوبها
وقتها الذي خلق الامن به **وشرائطها** الطهارة والحياء
والخبرية والعقد الاخير **فرض** وايضا تركه
وحكمه سقوط الواجب عنه في الموت بالفعل وقبل الثواب
في الآخرة **باب المواقف** اوقات
الصلاة اسباب من حيث ان الصلاة لا تجوز قبلها
وشرط من حيث الادا لا يصح بعدها وانما تحريم

تقارن

تقارن **وظروف** للمودى من حيث انه يجوز اداء الفعل
فيها تجلات وقت الصوم فانه معيار لا يقبل غير
الصوم **باب الاذان** معناه لغة
مطلق الاعلام **وشرعا** اعلام مخصوص بالفاظ
مخصوصة في اوقات مخصوصة وله بيان الاول
كان في الاصل الاذان ليلة الاسرى والى في روية
الملك المنار **واما** صفته فواجب اوسنه على
اقلان **واما** كيفية فهو الالفاظ المعلومه
واما السنة التي في نفس الاذان فهو الترسل
فيه **والتي** في المودى ان يكون رجلا عاتلا لغة
واما ما يجب على السامع فانه يجب عليه الاجابة
فيقول قبل ما يقول المودى الا في الميعدين فيقول
ما شاء الله كان **والا** في قوله الصلاة خير من
النوم يقول صدقت **وعن** الحلواني لو اجاب
بالسنان ولم يمش لم يكن مجيب وان كان ولم يمش
لم يكن **اما** **باب شروط الصلاة** الشرط في
الصفة هو العلم به **وفي** الشرع بما ربه عنها يقوم به
الشئ ولا حجة له الا به **وتعتبر** استهامة ومجان
الشرط ما يتوقف عليه ولا يكون شيئا بدوئيا **وشرائط**
ما يتوقف عليه وجود الشئ ويكون خافضا كذا
في القواعد **والشروط** فتوقعه الى شرط انعقاد

لا يصح

لا غير كالتيمه والتميمه والوقت والخطبة للمجمع وشروط
 دوام كالتطاهر وقراءة السورة واستقبال القبلة والشرط
 علة الحكم والحكم هو الصلاة وعلته الوجوب العقل والبلوغ
 والوقت **باب** مفسد الصلاة هذا من باب
 اضافة الجزاء الى الكل لان كل صفة من هذه الصفات
 جزء للصلاة او من باب اضافة الشيء الى نفسه والشرط
 هو كلام الراصف والصفة المعنى الثاني هي ان يثبت الموقوف
 ويثبت الشيء بشرط له سمة اشبه وهو ما عبيد
 الشيء والركن وهو جزء الشيء والحكم وهو الاثر الثابت
 بالشيء ومحل ذلك الشيء وشرطه وسببه فلا يكون ثابتا
 الا بوجوب هذه الاشياء الستة فالمعنى هنا الصلاة اركان
 القيام والقراءة والركوع والسجود والمحل هو الادنى المطلق
 والشرط ما تقدم ذكره والحكم هو ان الشيء ونسائه
 والسبب الاوقات وقد تقدم وفي فتح القدير ثم المراد
 بصفة الصلاة الاوصاف النفسية وهي الاجز الفعليه
 الصادقة على الخارج التي هي اجزاء المهيوم من القيام
 الجزئي والركوع والسجود انتهى وليس هذا من قيام القوم
 بالعرض لان الاحكام الشرعية لها حكم الجواهر ولهذا اتفق
 بالصحة والفساد كما قرر الفقهاء غير هذه المسائل متفرقة
 كل من يخرج عن اركان الاربعة سقط ذلك الركن كمن
 لم يقرأ بآل حمدته ولو لم يقرأ الا يسبيل سقط عنه القيام

كره

مريض يثابه تنجيسه فلو كان بجانه لو غسلها عادت
 نجاستها ولا تقود لكن بوضه التحريك للغسل وليس
 من يغسله يصلي مع النجاسة المانعة مريض صلى
 اربعاً جالساً لم يقدر في الثانية ظمها ايها الاول فقرأ
 وركع قبل ان يشهد قالوا هو بمنزلة القيام فله ان
 يشهد ويقيم صلاته وحل صلى ثانياً لما كان في الرابعة
 تحت ايها الثانية فتدبر في القيام وقراءه وكان في قراءة قدر
 التشهد فتدبر وسلم صحت صلاته مريض صلى بعد
 فلما كان في الرابعة ظم ايها الثالثة فقرأ وركع **باب**
 تقصد صلاته وتبطل لا تقصد الاحد ب لو كان قيامه
 ركوعاً يتبطل برأسه للركوع بغيره عنه ولو لم يقرأ فلو
 وقى ما لا يثبت له امره حذر ما الطلق لا تقدر في ترك
 الصلاة فتقصد او يتبطل ويجعل ثبوتها قدر وتصلي
 بغير صلاة تسعة وعشرون الف ايضاً لا شيء عليه ولو غنى ضلها
 لزمته القراءة في الفرض الرباعي فرضاً في ركعتين الا ان
 اذا احدث الامام بعد الاولين ولم يكن قرايينهما فاستحل
 مسبوفاً فانها فرض عليه في الاربعة المسبوق منفرد
 فيما يقضى الا في اربع لا يقضى ولا يقضى به ولو كبر
 تاويلاً لا يستيف في اربع ايام في سجود السهو فان لم
 يعد اليه سجد اخراً وباتاً بتكبير التشرع في اجماع
 المسبوق لا يكون اما اذا استحل الامام الحديث

رسول

في

كما ذكره سلاخسرو والمسبوق يقتض أول جلالة في حق
 القراءه وأخرها في حق التشهد ومما به في البرازيه
 لا اعتبار بنية الكافر إلا إذا قصد السفر فلا يصح
 أسلم في أثناء المدة فإنه يقتصر بناء على قصده الشا
 بجلات الصبر إذا بلغ كما في الخلاصه إذا قرأ السجدة
 مرارا فله مكان متحد حفته سجدة واحدة **الآ في فضل**
إذا قرأها خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في مكانه
 في الصلاة فإنها تفرغه **ثانيا لا يكبر جهرا** إلا في
 مساجد في عيد الفطر **وفي يوم عرفة** للتشريع
 وباراء عده **و** باراء قطاع الطريق **وعند وقوع حريق**
وعند الخوف كل ذلك في غاية اتيان النبي بالقلب
 ولا يقوم اللسان مؤثما الا عند العذر كما في التشرح
 الدعوه المستجاب يوم الجمعة وقت العصر عند اعل
 قول عامة مشايخنا كما في البيه إذا أدرك الإمام
 راحها فشرعه لتحصيل الركعة في الصف الأخير بفضل
 من الصف الأول مع نوايتها شرع متفلا بثلاث وسلم
 ثم قضاه ركعتين شرع في الفجر ناسيا لسنة مضى
 ولا يقضيها الاشتغال بالسنة عقيب الفرض الفضل
 من الدعاء وفي الخلاصه لو دعي قبل أداء السنة ثم
 إذا ما لا يكون آيا بالسنة لأن الدعاء يقطعها والمنقول
 في غيرها أن الدعاء لا يقطع السنة **قراءة الفاتحة** أفضل

من الدعاء

من الدعاء المأثور انتهى **أراد به** أن قرأه الفاتحة بعد أداء
 السنة نأويا به الدعاء أفضل من الدعاء المأثور بعد الصلاة
 لأن قرأه القرآن أفضل من الدعاء **كل ذكر** فاتحة لم
 يأت به فلا يكمل فلا يأت بدعاء السجود بعد رفعه من
 السجود **ولا يأت بالتسبيح** بعد رفعه من الركوع صلى
 مكشوف الرأس لم يكره نقله صاحب الانباه والنق
والمفتول في الترخاينه لو صلى مكشوف الرأس
 بكره **الآ** إذا يكون محر **سنة** الرباعية كالنقض
 فلا يقطعها بسلام بينهما ولا يستفتح إذا قام بثانته
ويقرأ في جميع ركعات السنة **والواجب** في الست
 والنوافل أن يقرأ الفاتحة والسورة **لا ينبغي له** أن
 يصل على منديل الوضوء الذي يصح به وجهه
كل صلاة أدت مع ترك واجب أو فعل مكروه كراهة
 تحرر من فاتها تعاد وجوبا في الوقت فإن خرج فلا تعاد
 نقله صاحب الانباه والنظاير **والمفتول** في خامسة
 الكتيب أنها تعاد وجوبا في الوقت وبعده إذا رفع
 رأسه قبل امامه فإنه يعود للسجود من جمع باهلة
 آيات ثواب الجاهه **الآ** إذا كان بعد نقله صاحب
 الانباه والنظاير **والمفتول** أنه يات الثواب
 مطلقا **دخل المسجد** في الفجر فوجد الامام يصليها
 فإنه يأت بالسنة بعيدا عن الصفين **الآ** إذا خاف

فتحة

فراغ الامام ثقله صاحب الاستبانه والفتاوى والفتاوى
ان قوله بعيدا بعيدا لا اذا كان فراغ الامام
فيما في قريبا والمنقول ان خوف الغوات قيد
اصل الفعل لا يكون بعيدا او قريبا **مسجد** المحلة
امطر من الجامع لاهل المحلة الا اذا كان يتم به الجماعة
في المسجد الجامع مع السوق مسجد محله ما كان عند
حالوته نهارا وليلا ما كان عند منزله يكره له ان
لا يرتب بين السور الا في النافله لانها منبته على
التيسير **تقليل** التواهي في سنة الفجر افضل من
تطويله **نذر النافله افضل** وقيل لا الشك بين
السنة والفرص لا يسقطها ولكن ينقص النواصب
بكرهه ان يخص صلواته مكانا في المسجد لانه يؤدي
الى هجره في المسجد وان فعل فسيفه غيره لا يبرح به **كون**
شراها تكبير الا اذا كان العجب دون التقدير
لو تفكر تاجر او سوق في صلواته في تجارته او في
بيعه او في شرايه لا يبطل صلواته **لو شغلته** همومه
عن خشوعه لا ينقص اجره ان لم يكن عن تقصير
ولا شغلها عاداتها لترك الخشوع **نقل** الفخر الرازي عن
الفرازي ان الخشوع في الصلاة من اركانها **لا ينبغي**
المؤذن ولا الامام انتظار احد ثقله صاحب الاستبانه
والفتاوى والمنقول في الجوهره وفي غيرها ان الامام

لو كان

ولو كان في صلواته ينظر الى اهل لوكاء فقير او ائمة
الصلاة مع الجماعة ولو غيب لا **المختار** رانه ينظر
مطلقا **ثبوت الامام** الامامة ليست بشرط الا في
حق المراه فيصح الاقتداء به ولو لم ينو الامامه
خروج الخطيب بعد الشروع في النافله المطلقة فانه
يقطع على راس الركعتين الا في سنة الجمعة فانه يمتد
على الصحيح **عريان** لم يجد الا توبان من حبر فانه
يصل فيهما من غير خيار بخلاف التوب المتعجبين كله
او ثلاثة ارباعه وقت من الربع الرابع فانه غير ثناء
المسجد كالمسجد فيصح الاقتداء فيه وان لم تقبل
الصفوف المانع من الاقتداء طريق ترفيع العجله
او بحر تجرى فيه السفن او خلا في الصبح اربع صفين
او الحائط الحائل بينهم اذا كان يشق عليه حاله امامه
فان كان لا يشق عليه فالا مع انما لا تشق المسجد كسواحد
فان خلا فيه لا يمنع صحه الاقتداء ولو وسع صفوفه فاشق
كل من ترك القعدة الاخير بهطل صلواته اذا قيد
الركعة بالسجده **الاسير** في دار الحرب مقيم اذا اخلص
اليها يقضي صلواته للقيتين ولو هرب منهم فاداه الحروب
الى مكان فتوى الامامه خمسة عشر يوما يقضي
صلواته المسافر من به شقيقته في راسه يومه **الشيخ**
الكبير اذا كان لو خرج للمهمة لا يقدر على القيام ولو صلى

في بيته يقرأ على القيام قال بعضهم يصل في بيته وقال
 بعضهم يخرج الى الجاه ويصل فاعده **او هو الاصح** فاعده
 صاحب الاستبصار والخيار **والظاهر** الاول هو الاصح
 لان المصل اذا دار الامر بين ترك الواجب والفرص
 يترك الواجب ويبقى بالفرص لان ترك الواجب
 اعمون من ترك الفرص قال في جامع المصنفين من
 ائمتنا بسنين معينين يتعين عليه ان يقرأ في الصلاة
 اعمون من الفرص وفي المواضع من فطنت بعبادة
 من المرتفين ورجلاه من الساقين كصلاة عليه
 ائمتنا والمنقول في غيرها ان عليه الصلاة وهو الاصح
 المريض اذا كان متى قام لا يقدر على مراعاة السنة
 واذا تقدر قدر عليها الاصح انه يقدر ويراعي لفظه
 صاحب الاستبصار والخيار **والظاهر** انه يقوم ويترك
 مراعاة السنة كما قرر في الاصل المتقدم قدر المريض
 على بعض القيام يأتي به تكرر اسم النبي صلى الله عليه
 وسلم في مجلس واحد من غيره **قال** لا يفضل تكرار الصلاة
 وان كثرة واحدة فيها ولا يرفع يديه لسمعه التلاوة
 السنة القيام لسمعه التلاوة اذا فرغها الامام ترك
 سورة في الاخيرين من الخطوع عند اتمها مع النفساء
 ولو سهوا وجب عليه سجود السهو لا يجوز الاقتداء
 بالشافعي في الوتر وان كان لا يقطع لانه اقته اقتصر

مستقل

يستقل يخرج القراء من القرآنية بنية التثنية في غير
 الصلاة **مكتوب** الجنب الفاتحة وغيره بنية التثنية
 لا تحرم عليه قراءه الفاتحة عند ارادة صلح بين الناس
 او بعده ولا حل للمهمات بعده **قال** صاحب المجتبى **القراء**
 في الحمام جهرا مكرره وسرا وهو المختار **قال** صاحب
 الاستبصار والخيار **والمنقول** في غيره قراءه القرآن في
 موضع الحمام في موضع سقوط الماء المستعمل والنجاسات
 سرا او جهرا مكرره وفي محل قطع الباب لا يكره سوا كان
 سرا او جهرا **قال** التفصيل بين الجهر والسرا في القراءه
 يتفرع على وجوب السماع للقراءه في غير الصلاة ولو كان
 النجوم مستغولين قبل قراءته يكره له ان يقرأ جهرا
 فيقرأ سرا وان لم يكن نوا مستغولين لا يكره له ان
 يقرأ جهرا **ويكره** الجنب والمحدث وضع المصحف فوق
 راسه لا محض كتب النسخة والحديث على الاصح وضع
 المقله على التثنية مكرره لا لاجل الحفظ قال في الفرع
 يجوز بقوله المصحف حفظه والمبوس عليه حفظه وان
 نيام عليه حفظه النجوم في المسجد مكرره الا لغيره
 ليس له ما يورده لا ينبغي تافيت الدعاء الا له في بعد
 الصلاة وفي البراءة يكره الاقتداء في صلاة الرغائب
وصلاة البراءة والمنقول عند اهل الحديث والتفسير
 ان صلاة الرغائب وصلاة البراءة ليست بمسروعة وفي

سلمه البراءة صلاة طبع القراءه عند بعض شيوخه خلاا عن الرغائب وصلاة البراءة

قراءة القرآن عند ارادة
 الصلح بين الناس لا يكره

البراريه بكرة اذا قال تدرت كذا كذا ركعه بهذا الامام
 بالجماعة انفق **لا تحرك** الصلاة على ميت على ذلك
 منفرد بخلاف الامام لان الكراهة لمساواة اهل
 الكتاب ومن منقوده في الصلاة على الميت
كتاب الزكاة

وهي في اللغة الطهارة ومعنى الصب ومعنى النماء وفي
 عرف الشرع نمو المال المخرج وفي عرف الفقهاء هي نفس فعل
 الايتا لانه يوصف بالوجوب ومتعلق الاحكام الشرعية
 افعال المكلف كذا في فتح القدير وركنها اخراجه طائفة
 من المال الى الفقراء وصفها الفقهاء فرض وسبب وجوبها
 ملك نصيب وحكمها احتفاظ الواجب عن نفسه وبطلان
 التواجد في الاخر **والزكاة** ثلثة الايمان في الذكر
 قال الله تعالى فان تابوا واقاموا الصلوة واتوا الزكاة لاد
 ومماسنها تطهير النفس وتطهير النفس من دنس
 النجس وذهاب اللوم وعن ام اسكندر ذي القرنين قال
 لوله ما جمعت ملك جميع الارض بالقرين فان ملكك ثوب
 اناس بالاحسان فقد جبلت القلوب على حب من احسن
 اليها ونقص من اساء اليها له نصيب ذهب او فضة
 وهو محتاج اليه للمنفعة او لطلب العزة او لطلب العزة
 او لطلب العلم او لطلب الكرم وحال عليه الحول عليه
 الزكاة ذكره الفخر الرازي في باب زكاة العروة لوبلج بخونا

اولا في

اولا في قبل تمام الحول يعتبر ما مضى من الحول فيجب عليه
 ولو حسن في اول الحول واولا في اخره يجب عليه ولو
 استعصم لا يجب **افتر** عند موته بانه استمك بال
 الوقف او ان عليه زكاة وقصده الوارث في مال الوقف
 يعطى من كل المال وفي مال الزكاة من ثلث المال كما ان
 النية **وفتر** صاحب الحيط الفقير لا يكون غنيا بكنية
 المحتاج اليها الا في دين العباد فيباع لقصده له في
 كذا في منظومه ابن رجب **المرضى** مرض الموت
 اذا وقع زكاة الى اخته ثم مات ومن وارثه اجراء وقت
 موته فان كان له وارث اخر وث لانه لا يرثه لو ارث
 فله من ماله من غير من صدقة فطره توقف على
 اجازته فان اجاز بشرطها وصحته جازت المأمور
 بدفع الزكاة اذا قصد في بدراهم نفسه اجازة كان على
 نية الرجوع وكانت دراهم المأمور ثابته نوى الزكاة
 لانه سماها قرضا اختفوا او الصبيح الجواز **مسجد** الخ
 اذا اذن له في التجارة لا يكون بالتجارة فوجب زكاة فطره
 عين القادر مسكنا فله اعطافه كذا اذا لم يعين
 مسكنا له الاقتصار على واحد من الجنس المتنع عن
 اداء الزكاة اختفوا عن اخذها منه جبر او العتد لا
 حوله الزكاة ثم لا يمسى الصدقات خرام على بني
 هاشم زكاة او حاتم فيها او عشر الوكارة او من ذرة

الا التطوع والوقف **شك** انه ادى الزكاة او لا فانه
 يودي لان وقتها الحرام وادع ما لا ينسبه ثم تذكره
 ثم تجب فيه الزكاة الا ان كان المودع من المعارف
 دين العباد مانع من وجوب الزكاة الا المهر الموجب
 الا اذا كان الزوج لا يريد اداة **بكره** اعطاء نصاب
 فقير منها الا اذا كان مديونا او صاحب عيال لو
 فرقته عليهم لم يحث بالنصاب **بكره** نقلها الا الى
 قرابته او احوال او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى
 طاب علم او الى الزكاة او كانت زكاة **بكره** المحل
 انه لا يجوز دفع الزكاة الى اهل البدعة **دفعها** لاخته
 ان زوجها بمصر جاز وان كانا موسرا اركان مهرها اقل
 من نصاب **بكره** ان كان المحل ثوره لم يجز وبه يفتي
 وكذا في لزوم **الاصح** **الولد** من الزنى لا يثبت نسبه
 من الزاني في مثل الا في الشهادة لا يقبل للزاني وفي الزكاة
 لا يجوز دفع زكاة الزاني الى الولد من الزنا الا اذا كان من
 امرائه لما زوجه معروف كافي جامع الفضولين الزكاة واجبه
 بقدره مبسرة تنسقط بهلاك المال بعد الحول **وصدقة**
 الفطرية حيث بقدره ممكنة فلو افتقر بعد يوم العيد لم
 تنسقط **انفق** على اى ربه بنية الزكاة جاز الا اذا كان
 عليه بنقته **وحمل الصلة** ثمة ثمة له غلة فقار لا تكفي
 وعبا له سنة **دفعها** الف وعليه مثل كره له الاخذ

محل

الزكاة

اعطاهم الولد زكاة

الزكاة

واجزا المدافع ولوله قوت سنة يساوي نصابا او كسوة
 تشتد به **لا** يحتاج اليها من العصف فاصح حل لاخذ
محلها من نصاب عند نتم الحول وعنده اقل من نصاب
 ان دفعها الى الفقير لا يسترد ما مطلقا والى السائل
 استرد ما وان تسمى النصاب بين الفقراء منها
 مال الزكاة حل لا للمحل ولو جعل زكاة حمل السوايم
 بعد وجوده جاز لا قبله **وفي** المنقط من الاجارة
 المحل اذا اعطى خليفته شيئا ويا به الزكاة فان
 كان بحيث يعمل له لولم يعطه صح عنها **والا فلا**

كتاب الصوم

هو من الله مطلق **الا** احسانه وفي الشرع هو
 ترك الاكل والشرب من طلوع الفجر الى الغروب بنية
 من احله وسببه في القرض شهر رمضان وفي
 النذر النذر وصفته فرض كرمضان **وواجب**
 كالنذر ونقل وهو ما عداها **وسرط** الوجوب الاسلام
والبلوغ والعقل **وسرط** الاداء الصحة والاقامة
وصلاحية المودعي للاداء بالقدرة وحكمه استعاضة الظلم
 عن ذمة المكلف ومما سته صفا القلب عن المكلف
 وهو فضل الطعام وكسر الشهوة والطف على الفقرا
ومنه ما قيل النفس اذا شبعته حاجت واذا
 جاءت شبعت اى اذا شبع من الطعام جاءت

للمعاصي وإذا جاءت عن الطعام سبعت عن المعاصي
 والصوم على ثلاثة أنواع صوم خواص الخواص وهو
 الصوم عن غير ذلك الله وصوم الخواص وهو صوم
 البطن عن الأكل والشرب عن الكذب والسير عن
 النظر إلى المحرم أو اليد عن الفعل المحرم أو الرجل عن
 السعي المحرم وصوم العوام وهو صوم البطن عن
 الأكل والشرب فقط **نذر** صوم رجب مثلاً فصام قبله
 صم بخلاف ما عينه الشارع لأن النذر يلحق بالفرض
 من حيث الفعل لا من حيث الوقت لأن الأوقات بالنسبة
 إليه سواء أكان في الأصول **مرضى** لومام رمضان
 لا يقدر أن يصلي نائماً ولو انقطع يصلي قائماً بصوم ويحل
 تأخذه انقلبه في مختصر الكرخي **المرضى** الجميع للفظ ابن
 زبير **المرضى** أو متأخر البرء أو يلحقه المرض أو غيره طبيب
 مسلم حاذق بان المرض نافع فاستعمله لا شيء عليه ولو كان
 كافراً لا يستعمله لعلمه اراد فساد الصوم جامع المرضين
مسلم مقيم الفطر في رمضان على ظن ان يقا تل فلم
 تقابل كخافه عليه ولو انظر على ظن انه اليوم الذي
 تأنيه فيه الحس فلم تأنه فعليه الكفاره ولو انظر على
 ظن انها يايتها حبسها فلم يأنها فعليه الكفاره والفرق
 ان الحق تلحياح الى القوة قبله فلم يتردد بخلاف
 غيره **نوى** الصوم في رمضان فانظر بعد الفجر فعليه

الكفاره

الكفاره **اكرهه** السلطان على ان يسافر في رمضان
 فانظر ثم عمن عن سفره فعليه الكفاره لأن هذه
 الفعل خلاصت السبع **واو** روجها **او** غيره
 رمضان ثم مرضت أو حاضت فلا كفاره عليها لقوله
 قاضي خان **و** من فتاوى صاحب المحيط جامع روجبه
 في رمضان ثم مرض أو وجع نفسه حتى صار حاله
 لا يقدر على الصوم لاحقاً عليه في أصح الأقوال
 انتهى **مرض** في رمضان ثم صم يقضى قدر ما صم ولو
 مات بوضع بقدر مرضه ولو قال سمع على ان الصوم
 شهر كذا فما ت قبله فلا شيء عليه ولو صم منه
 فمات بوضع بقدر جميع ما نذر عنه فلا شيء له
محمد جعله كرمضان والفرق لهما ان في ذمه المريض
 لا يجهل وجوب الشهر فيها فكانه قال بعد صحته
 سمع على الصوم كذا فمات قبل ذمه التفريق بالخلف
 كذا في شرح الطحاوي **نذر** رجب فحله كله يقضى عند
 محمد وعنه ما لا يقضيه **مرض** المعتكف أو جرح يقضى
 ولو استوعب الجبوت زمن اعتكافه القيام منه
 لا يقضى ولكن يقضى كذا في الفتاوى الطبرية
مرضى نذر اعتكاف شهر كذا أفصح منه عسر
 لهم بلزمه قضاء كله كذا في خلاص الحمد كما مر نذر
 المريض محمول على حال مجزئه **نذر** فافطر بغير روزه

عند ريقه ما نطق اذا نذر صوم شهر معين فصام فيه
 نذرا اخر صح عاصم ولو صام في رمضان غيره اثم
 وتقدم الفرق في باب الاوقات **من عليه قضاء**
 رمضان اذا افطر في القضا لا شيء عليه قال بعض
 اصحابنا لا بأس بالاعتقاد على قول المجتهد **وعما**
 مما نزل الله كانا يسألهم ويعتمد على قولهم بعد ان
 يتفق على ذلك جماعة منهم ورده الامام المرحوم
 بالحد في منعه في كانا او يخفى فقد كفى بها انزل
 على محبة **فيه الصوم** في الصلاة صحيحة ولا يفسدها
اذا اكل او شرب ما يتعدى به او يتعدى او في نفسه
 الكفاية والا فلا الا اثم اذا شربه فان علم الكفاية
 لا نه طعام بعض الناس **الصوم** في السفر افضل
 الا اذا خاف على نفسه او كان له رفقة اشترعوا
 معه في الزاد فانقطع **صوم** يوم الشك مكررة الا اذا
 نذر به تطوعا **يكبر** بعد ان يطهر بالصوم الا
 باذن المولى **لا يشرع** المرأة تطوعا الا باذن الزوج
 او كان مسافرا **لا يصوم** الا جيرا الا باذن المسافر
 اذا تضرع بالصوم **لا يلزم** النذر الا اذا كانت
 طاعة وليس بواجب وكان من جنسه واجب على
 التبعين فلا يصح النذر بالمعاصي والبالواحيات
 فلو نذر حجة الاسلام لم تلزمه الا واحدة ولو نذر

صلاه له

صلاه سنة وعن الفرائض لا شيء عليه وان عني
 مثله لزمه وبكل المغرب اربعا وانا نذر عيبا به
 المريض لم تلزمه على المشهور ولو نذر التبعي
 عيب الصلاة لم تلزمه **الزجر** اذا اذن لزوجته
 بالاعتقاد ليس له الرجوع ومولى الامه يصح رجوعه
 وشكره اذا دعاه واحد من اخوانه وموصاه لا يكره
 له الفطر الا اذا كان صائما عن قضا رمضان
ما نذر من رمضان ثم رجع الى اهله لحاجة سبها
 فاكل عند علم عليه القضا والكفاية راي صائما
 بالكل تجزئه الا ان يكون يضعفه عنه **المساكين**
 يعطى صدقة فطره عن نفسه حيث هو وكيف
 الى اهله يعطون عن انفسهم حيث هم وان اعطى
 عنهم في موضعه جائز قال الامام الاعظم اذا
 شهده واحد بالهلال نفا مواتلا بين عم فطر او
 حتى يصوموا يوما **آخر رمضان** يقطع التسامع
 في حق المعصية **لا فرق** في وجوب الكفارة بين الجنونة
 والحائض في وجوب الكفارة **الجماع** في المبري وجوب
 الكفارة على الاصح **الجماع** في نهار رمضان لا يجوز له
 ان يعمل عملا يضعفه عن الصوم فيجوز يضاف
 الشمار وسيرج الباطل وقوله لا يكفين كذب ومو
 باطل اعتبارا باقتضابام الشاغل ظلمون العجز

فأطهر فإذا هو طالع الأصح وجوب الكفارة

كتاب الحج

عوبغه القصد الى معظم وسري زيارة مكان مخصوص
في زمان مخصوص وصفته فرضي على الفور عند الثابت
وعلى التراضي عند الثالث والتحقيق لأحلاي في
نفس الامر وسببه البيت وشرطه بوقت شروط
اذا وشرط وجوب فشرط الاداء الزمان المكان
والاحرام والمكاتب وشرط الوجوب خمسة الحرية
والعقل والبلوغ والوقت والصحة وامن الطريق
وملك الراحلة والراد لنهر المكي والمحرمة المراه في
سفره دليله قوله تعالى وسع على الناس حج البيت
الايم وواجبه الاحرام من الميقات والوقوف
بالمرزلة والسعي بين الصفا والمروة والرمح
والحلق وطواف الصدر حج الغنى افضل من حج الفقة
لان الغنى تتوفر فيه شروط الوجوب فوجب عليه
الاداء والفقر لم يجب عليه اذا اضطر المحرم الى اخل
الصيد والمنيعة باكل من الميتة ويدع الصيد عند الامام
وعند ابي يوسف باكل من الصيد المحجج احرأه تتراب
مكة والحج منها وما من حرم للشرك قال انا اجم لايز
الحج اذا دخلت الدار انا اجم لزمه بعد الدخول
باب الجنبايات في الاحرام الاصلان حرمة قتل

الصيد ان

الصيد ان حرم لا اجل الاحرام فقد والجرائم الصيد
الواحد وان حرم لا اجل المكان لا يتعد قتل حرمان
صيدا عليه جزا ان قتل حلالا صيدا عليه
جزا واحد جامع حرار اغليه لكل مرة دم الا ان
يكون في مجلس واحد فيخفه دم واحد يكره الحج
على الحمار نبات الرباط بحيث يتفق به افضل من
الحج التطوع الحج الفرض اولى من طاعة الواجب
تحلاف النفل اذا لم يكن الاب مستغنيا الفقيه معه
الف دينار وهو يحلف العزبة فعليه الحج ولا يتركها
اذا كان وقت خوف اهل بلده فان كان قتل له
التفوج المأمور بالحج له ان يكرم عن السنة الاولى
في السنة الثانية وتعيين الامر له السنة الاولى
للاستقبال لا التقيد كذا في التاريخ والصحيح
وقد عرفت عن الامر والى ضلع عن التقية للامر ولو
رثه ان كان ميتا ان يقول له وهبته لك اى
الفاضل والمأمور الانفاق من مال الميت اذا
اقام ببلده خمسة عشر يوما الا اذا كان لا يقدر على
الخروج قبل ثلثه وان قته قبله بعد الحج اقامه
معتاده كسفه وان مته بعد ما يبطله لتفقته
بعد خروجه فان قلته ولم ان قته لم يبطله تقية خامة
ان كان من يخدم والا فلا والمأمور بخلط دهره التقية

من على الميت من انا المسكين اذا دخل العشر
لوتيمه فان مات من قبل ان ينفق السنة قال ان
الباري السنة لا تقدر به اذ لم

مع الرفقة والاياد كذا ما صحح المال بمكة او ترتيب
 منها فاشق من مال نفسه رجع بقدره لا اذن
 دلالة **المأثور** اذا مسك اجرة الكرى رجع ما شق
 ضمن الحال او في **المأثور** انه منع عن الحج وقد اتفق
 من الرجوع لم يقبل الا اذا كان امره ظاهر ايتهد على
 صدقة او هي انه حج وكذا له الامر ان يقول قوله **الاذا**
 كان مديون الميت وقد امر بالانفاق في عليه ولا يقبل
 بينه الوارث انه **المأثور** كان يوم النحر بالكوفة
الاذا شهد واعلى اقراره وانه لم يحج فكل دم وجب
 على **المأثور** من مال الامر الادم الاحصائي
 قول الامام **ولو حج** الوصي بماله ليرجع بها او صني به
 الميت جاز وله الرجوع وكذا الزكاة والخيرية
 بخلاف الاخيرين **ليس** **المأثور** بالحج الا امر بالحج ولو
 مرضه الا اذا قال له الامر اضح ما شئت وله ذلك
 مطلق **بصح** استيثار الحاج عن غيره له اجر مثله
اتفق **المأثور** بمقتضى النفقة وامسك الباني جاز
 ويضمن ما ينفق واذا اتفق من قال له وجب له الميت
 فانه يضمن الا اذا كان اكثرها من مال الميت وكان
 مال الميت يكفي لغيره او عامه النفقة **اتفق** **المأثور**
 بالحج الكل في الذهاب رجع من ماله ضمن ماله **المأثور**
 بالحج قبل زيارة الرسول صلى الله عليه وسلم ولو

بعد الزيارة

بعد زيارة الرسول عليه الصلاة والسلام وحج بعده
 حج **ويضمن كتاب النكاح** هو من النفقة
 الوطى وهو الصحيح وقيل هو من النفقة الضم وعرف
 عقد يزد على ملك المتعة نقد او ركنه الايجاب
 والقبول بالفاط محصورة وبشرط صحة سماع
 الشاهد من الثباني رضى المرأة لوجرة بالغة عاقلة
 الثالث رضى الولي لوجرة بالغ عاقلة مسلم الرابع
 حكموا بغيره عن الحرمة التي لمس الحفاة وحكمه
 الحبل والملك له عليها والمهر لها عليه وتثبت
 حرمة المصاهرة وحرمة الجمع بين المحارم وصفة
 ان كان في الزنا وقد رضى المهر وغيره فهو فرض
 وان كان عنه ثوبان فقط فهو واجب والا فهو
 شبه وان تحقق انه يغيرها بالعشرة فهو حرام
 تركه فهو مكروه كراهة تحريم كذا في الكمال
 وسببه تعليق نكاح العالم على وجه حسن **النكاح**
 افضل من التحمل للعبادة تزوج خنثى مشكل بخنثى
 مشكل فظهر الذي عقد له بانه زوج امرأة والمرأة
 رجل قاله **الحاج** جاز في ذلك في الوانقات ولو تزوجا
 ولم يمين فظهر سقوط اولي بالحوار **عقد** الاب
 من غير دخول بجرم المرأة على اولاده واصوله وان
 سفلوا او علوا **عقد** الاله من غير خبر يجرها

على ابيه وان عملا تزوج امرأه تطلقها طلعت
 قترت بصغيره رصنته ففرق بينهما قترت
 باخر وطلقها لا تخل لانه ارضت ابنه كذا في سيرة
 المنظومة **المولى** والجدة **والاب** والمحاكم بمكة كل منها
 تزوج اماء الصغير لا يمكن تزوج عبيده اذا عقد
 على الصغير والصغيرة غير الاب والجدة الا حيا طالت
 لعقد مرة بمهر مرة غير مهر غير الاب والجدة
 اذا تزوج الصغيرة من رجل لا يقدر على المهر والنقعة
 لا يصح العقد **طلاق** فقلت دخلت ولي بمكة المهر
 وقال الزوج لم ادخل القول قولها **تزوجها** واخجل
 بها فقلت لم يبق فعله كمال المهنة اني المخط صغيره
 لا قدرة لها على الجماع او مريض لا يقدر عليه فخلت
 بزوجه ومن نظيف الجماع لا يجب كمال المهر **التكلم**
 بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في النكاح والطلاق
 والعتيق والتدبير ولا يلزمه في البيع والمعلم على
 الصحيح فلا يلزمها المار وكذا في الاجارة والعنة والابرا
 عن الله بن ثعلبة قال فان هذا **حب** النقعة لم يجز
 ومبني ثم ورتقا **مريض** كل سانه فقال اخراى وكذلك
 في تزوج ابنتك فقال ارى لا يكون وكذا المقتوض
 على سوم النكاح مقصود كذا في جميع الفصولين احاط
 احياى في الفروع الا في مسئلة وهل امه بين رجلين

خافني

خاف عليها كل منهم من الاخر وطلب الوضع عند كل
 ٢ اي ما لذلك وتكون عند كل من نوبته ثقله في
 كراهته المهر **الاصل** ان الحق اذا كان مباحا
 يتخير ما يثبت لكل واحد من الشركاء فيه حتى وان
 كان مما لا يتخير يثبت لكل واحد على الافراد كولاية
 النكاح وكولاية القضا من بيت كبير وصغير
 قال الامام الكبير ان يستوفى القضا من قبل
 ان يبلغ الصغير ثلاث ما اذا كانا كبيرين لا يمكن
 احدهما من عينية الاخر اتفاقا وكولاية رفع الضرر
 في الطريق العام يثبت لكل من له حق المرور
 على الحال **ومن** الاول ولاية الخدمه في المشترك
 وولاية بيعه واي رايه **ليس** لنا عباده باقية
 من عهد ادم الى الان الا اليمان والنكاح **المولى**
 لا يستوجب على عبده دين في نكاح امته ولا في
 جناية على ماله **قتل** عبده مولا له ان كان فعق
 احد ما عني القضا من لم يجب من غير العاقب عند
 الامام **الفرقة** في النكاح ثلاثة عشر سبعة محتاج
 الى قضاء القاضي ومن الفرقة بالجب **والعنة** وخيار
 البلوغ وعدم الكفاءة **وبنقصان** المهر في تزوج
 غير الاب وبابا الزوج عن الاسلام وبالعاقب
وسنة لا يحتاج اليه ومن الفرقة خيار العتيق

وبالإيلاء وبالمهر وتبين الدين ومكاد الزوجين
 الآخر ونكاح الفاسد قبل الفسخ والصحيح لا يفسخ
 النكاح بالحجود الآن مستلزم في رده أحدهما
 ومكاد أحدهما الآخر بحمل المهر بأربع باله خول
 وبالحلوه الصحيح ووجوب العدة وموت أحدهما
 النكاح ينقض بما يفيد ملك البعث إلا في عقد
 المتعة الوطى في دار الإسلام لا يخلو عن حد أو مهر
 إلا في مستلزمين تزوج صبي مراشاً امرأة ومكاف
 بغير إذن ربه ودخل بها وحملها بغير نكاح
 مهر واحد تغلبه ناضحاً في التينة وطى الباطن
 المحبوس قبل القبض فلا حد ولا مهر وسقط من الثمن
 ما يقابل البكارة إلا لا كذا في يزوج الولو الجية **حرم**
 على المرأة قطع شعرها ولو بآذن الزوج من غير ضرورة
 ويجرم عليها وصل شعرها بشعر غيره تزوجها على أنها
 بكر فزادها نيب فعليه كمال المهر والعزرة تزوجها بشيء
 ونكحها الطن بها كذا في المشتق ومن الأصل لمحمد رجل
 جاء إلى امرأة رجل أو ابنته ومن صغيره محمد عسكاه
 وأخرجها من منزل أبيها أو زوجها كأي نكاح أو للزوج
 أن يخاصمه ويحبسه حتى يأتي بها أو يعلّم موتها وتقتل
 المسكلة صاحب الاستباه والنظاير ولم يعيد لها
مهر المرأة من بيت زوجها ولا يدري أين

لغيره

لا يباح بها اختلاف في الصحة والفساد القول قول
 مدعي الصحة **الأقرار** بالولد من حرة أقرار بالنكاح
 لا بالمهر **توليها** أعطى مهر أقرار بالنكاح **قول**
 الزوج فدى هذه من نفقه عدته لا يكون أقراراً بها
 بالطلاق كذا في التمه يجوز خلو النكاح عن المهر وبأن
 من مهر المثل إلا في تزويج صغيرة من غير الأب والجدة
 غلط ويكيلها بالنكاح في اسم أبيها ولم تكن حاضره
 لا ينقض النكاح **تزويج** امرأة أخرى وخاف لا يعدل
 بين نسائه لا يسعه ذلك وإن علم أنه يعدل وسعه
 ذلك ينظر في زمانها إلى مجمل مهر مثلها لا إلى نصف
 المسمى فلهما أن تمتع نفسها حتى تقبض مجمل مثلها
 كان قدر النصف أو أكثر أو أقل هذا إذا لم يشترط شيئاً
 معيناً فإن شرط شيئاً معيناً اعتبر ولها أن تحبس
 نفسها لما تقصود تعجيله من غير المهر نحو الخف
 والكعب وديبج اللقاعة ودرهم السكر كما هو عرف
 سمرقند وإن شرط أن لا يدفع شيئاً من ذلك لا يجب
 وإن سكت لا يجب إلا ما صدق العرف عليه من غير
 تزود من الاعتراف لمثلها من مثله والعرف الضعيف
 لا يلحق المسكوت عنه بالشروط الفقير لا يكون كفواً
 للفتنة صغيرة كانت أو كبيرة إلا أن يكون عالماً أو ثرياً
 ادعت بعد الزفاف أنه تزوجها بغير رضاها

إذا غلط وكيل المرأة
 في اسم أبيها لا يفسد

فالمقول بها الا اذا طاعت في الزفاف لا يجوز للرجل
 ان يزوج الصغرة الا اذا كانت تطيق الجماع
كتاب الرضا هو من اللغة مطلق المص
 والرضا والرضا لغة بكسر الراء وفتحها وانكر
 الاصمعي الكسر وفي الشرع عبارة عن من مخصوص
 من ادمي مخصوص في زمان مخصوص يتعلق به
 التحريم وصفته بالنسبة الى المرأة انه فرض
 وحرام وجائز ففرض عليها اذا كانت على الولد
 المملوك وحرام اذا ارضعت ولد الزوج بشين منه
 وجائز في سواه **تروي** امرأة بنتها فيه بشفعة
 او بكمال فاسد او زنا بها فحلت ونزل لها البنت
 فارضعت به بنتا تحرم عليه كما في الفتية وفي ناضيا
 تكون الحرة في البنت ثابتة لاصولها وفروعها
 تجبر الام على الارضاخ اذا لم يقبل الا في شئها والتبليغ
 تجبر على الرضاخ اذا لم يقبل الا في شئها فكل صاحب
 البرازيم **كتاب الطلاق** هو من اللغة
 رفع مطلق القيد وفيه الفقه رفع القيد ان
 بالشك وركنه اللفظ الصادر من الزوج وبسبب
 الحاجة المحوجة اليه من المشاجرة وبشرطه من
 الزوج كونه عاقلا بالغ ومن المرأة كونه في فكا
 او عده وحكمه زوال العقد عن المحل في البين كوني

الرجل

الرجل

الرجل بعد انقضاء العدة وانواعه سنن وبدعي
 قال النكاح والمراد بالسنن انه مباح لان الطلاق ليس
 بعبادة في نفسه ليقب له ثواب فمعنى المسنون
 ما ثبت على وجه لا يستوجب عقابا نعم لو دعت
 داعية الى وقوع الطلاق عقب الحيض او الجماع
 او لوان فمنع نفسه الى الطلاق نقول يتبع على منع
 النفس لا على الطلاق **رجل** نصير الاله لا يمكن ان
 يدخلها في الفرج ليس لزوجه المطالبة بالتفريق
 قال كل امرأه اتزوجها ففي طلق او ان تزوجت غيرك
 ففي طلق فزوجها مضوي واجاز بالفعل لا يثبت
 لو قال كل امرأه تدخل في نكاحي او تحل ففي طلق
 فزوجها مضوي واجاز بالفعل لا يثبت في بعضهم هي والفق
 قبلها سواء قال بعضهم يثبت في الثانية دون الاولى
 ذكره في شرح المنظومة لابن النجدة ابراهمة عن
 ثقة العدة بعد الخلع لا يصح ولو خلعها عليها صح امر
 ثالث لزوجهها انت بري من ثقتي ابراهمة كنت امرأتك
 ان لم يكن القاضي فزمن الثقة في البراءة باطله وان
 فرضها نقالت صح عن شهر واحد ولو قالت بعد مضي
 الشهر صححت البراءة فيمضي دون ما بقي ثقله فاض
 خان طلاق المحنوة والمحبوبة لا يقع **طلاق** المصرد
 في حال صرعه صاحب البرسام طلق زوجته فلما صح

تان طلعت امرأتى ثم قال كنت اطلق ان الطلاق في تلك
 الحالة يقع تأكرا حين ما اقرب بالطلاق ان رده الى حالة
 البرسام لا يقع والاي يقع مريضه اختلعت من زوجها
 مبرها ثم ماتت ينظر الى ثلاثة اشيا الى مهرها منه
 والى بدل الخلع والى ثلث ما لهما فيجب الاول مريضه
 ارثت وماتت في العدة بربها مريضه طلعت بشرها
 قبله الزوج في جاز وهو مريض فمات ثلثه لانه طلق
 اجاز فماتت انثى الطلاق وهو مريض **اكره** على
 الطلاق في المرض فطلق في ثلث قال بعض ثلثه وفي
 بعض الفقيه ينبغي ان لا اثر له الحبر المريض المولى
 لو جامع فيها دون الفزا لا يكون فيها ولو جامع في الحيض
 يكون فيها **المبتوتة** والمتوفى عنها زوجها يلزمها
 الاحداد وهو ترك الطيب وغيره السكران كالصالح
 الا في الاقرار بالحدود الخامسة **والردة** والاشهاد على
 شهادته نفسه كذا في الثانية **النداء** للاعلام لا يثبت
 به حكم الا في الطلاق بين طالق وبياح في العتق وفي
 الحدود يازانية وفي التخيير يازان في قتل على
 الاول لو قال يا ربي يا سارته يازانية يا محبوبه
 وباعها فطعن المشتري بقول البائع لا يرد لها لانه
 بلاعلام لا يتحقق ولو قال لزوجتي يا كافرا لم يفرق
 بينهم كذا في الجامع **ولم** الملا عنه لا ينتفى نسبه في جميع

الاحكام

الاحكام من الشهادات والزكاه **والمنكحة** والعتق
 بملك القريب الا في حكمين الآثرت والنفقة كذا في
 ابد ابع المجنوت لا يقع طلاقه الا في مسایل او علق
 ثم جن فوجد الشرط وفيما اذا كان مجنونا فانه يفرق
 بينهم بطريقه وهي طلاق وفيما اذا كان عتقا يوجب
 بطريقه فان لم يصل فرق بينهم بمصومه وليم وفيما
 اذا اسلمت وهو كافر وابت ابواه الاسلام فانه
 يفرق بينهم وهي طلاق **الصبي** لا يقع طلاقه الا اذا
 اسلمت وعرض عليه ميراثا في وقع الطلاق على
 الصحيح ويوجب له لكونه مسخفا عليه لعنق قريبه
 كذا في مزين المعراج **المعلق** بالشرط لا ينعقد سببا
 على ان ينعقد في الطلاق والعتاق والندرا اذا
 قال انت حر غدا لم يملك بيعه اليوم ومثله اذا قال
 اذا جاء عند الا في مسكتين فقد سوى سببا الاولى
 في ابدال خيار الشرط لو لا يصح تعليقا ابدا له
 بالشرط **وقال** لو قال اذا جاء عند فقد ابطال
 خياره او قال الطلقت غدا في عند بطل خياره كذا
 في خيار الشرط من الثانية **الثانية** قال الفقيه
 ابو الليث والاسكان لو قال اجرتك غدا او اذا جاء
 عند فقد اجرتك صحت مع انه لا جاره لا يصح تعليقها
 وصح اضافتها ومن فزوع اصل المسئلة ما في اي

الجاهل لو طلق لا يخلع فقال لها اذا جاء عند فانت طالق
 كنت بطلان ان دخلت الدار فانت كذا وفي الخاينة
 تصح اضافة نسخ الاجارة المضافة ولا يصح تعليلها
طلب المهر الخلع جرم الا اذا علق طلاقها بالبين بشرط
 فشهدوا بوجوده فلم يقض بها فعلقها ان تحت طاني
 طلب العدة بالمفارقة **انت** طالق على دخولك الدار
 فقبلت وقع الطلاق **لما** **و** به جرم الصدر الشهيد
 في العدة **القول** له فيها اذا علق في وجود الشرط
 وبني لا يعلم الا من جهتها الا في مسائل فلي لو علق
 بعدم وصول نفقتها شهرا فادعاه وانكرت قال قول لها
 في الحال ولم يملك الطلاق على الصحيح كما في الخلاصة وفيها
 اذا طلقها السنة وادعى بها في الحيض فانكرت **ويما**
 اذا ادعى الولي قربانها بعد العدة وانكرت وفيها اذا علق
 نفقة فطلقاتها ثم فسخها وادعى انها اقترعت بعد
 المجلس ومن بينه كما في الكافي اذا علقه بفعله القلبي
 تعلق باخبارها ولو كاذبة **آ** اذا قال ان سرزك فانت
 طالق فمضت فقات سررت لم يقع كافي الخاينة
 من الطلاق **آ** اذا علقه بما لا يعلم الا من جهتها كالحيف
 قال القول لها من حقها فادعاه علق بما لا يعلم الا من جهته
 قال القول له على الاصح كقولها طهرت ان احملت فانت
 حر فقال احملت وقع باخباره كافي المحيط كمر الشرط

ثلاث

ثلاثا والجزا واحد فوجد الشرط مرة طلقته واحدة
 ولو تعدد الجزا تعدد الوقوع كما في الخاينة ولو طلقها
 ثم عطف مع اخرى بالواو والفا طلقت الاولى ثنتين
 واخرى واحدة ولو طلقها ثم اقترعت وابنته لم يملك
 لا يتعدد الا بالينة ولو وجه الاولى مع الثانية في الاضراء
 تعددت على الاولى اذا ادخل كلمة او في الايقاع على
 امرين او اعقبه بشرط فان البنتين لم يعد وجود
 الشرط اذا طلق ثم اتى باو فان كان طلقا او كذا
 وقع الاولى والا فلا **حذر** الشرط ثم اعقبه حبرا
 واحد انقعد الشرط لا الجزا **ين** ولو ذكر بغير **الين**
 شرطين تعدد الشرط **لو** مال كل امرأه اثنو رجعا
 تحت باليانية عندهما خلافا لثاني **وبه** اخذ الفقيه
 ابو الميث يتكرر الجزا يتكرر الشرط في كمالا ونكحت
 وكذا في كمالا تعددت عندك وتعد ثلاث ساعات طلقت
 ثلاثا **ح** من تنك فانت طالق فمضت بها ثنتين
 طلقت ثنتين او واحدة نواحدة وكما طلقته فانت
 طالق فطلقها وقع ثنتين بطلان كمالا وقع عليك طلاق
 فطلقها طلقت ثلاثا وسط الشرط بين طلاقين
 تنك الثاني وتعلق الاول ذكرنا في بين شرطين
 وجزا ثم نادى اخرى بتعلق طلاق الاول **وينوي** في
 الاخرى ولو بد ابالله الواحدة ثم نادى اخرى بتعلق

حذر الشرط والجزا ثم

فأوجب الشرط **طلقت كلمة كل** في التعليق عند عدم
 إمكان الإحاطة بالأفراد منصرفه إلى ثلاثة كما في
 الإطلاق **ان** لم أتلف لأخيك كل شيء عنك في الدنيا كانت
 كذا أي برب ثلاثة أنواع من البيع **إذا** علقه بوصف قائم
 بها كان على وجوده في المستقبل لقوله لما بينت
 حقت **ولم** فيه ان مرشئت **الآ** إذا قال لصبي ان صحت
والفرق ان الصحة أصليها فالإطلاق بها تميم
 والمرضا عارض على شرط **تعلق** به **تعلق** ان على
 التراضي الأبرياء في الفور بشرطه **طلب** بها فان
 فقال ان لم تدخلي مع البيت فانت كذا **أو** الصبيان
 كل ما يمتد فله واهم حكم الأسماء والأقضية بعد شروط
 شهوتها **طلعت** كقولها **طلقت** فقال إذا لم اطلقك **تار**
 أربع مدخولات كل امرأه لم اجامعها **ممكن** **اليلة**
 فالأخرى طوالت في مع واحدة ثم طلع **الفر** **طلقت**
 التي جامعها ثلاثا ونيزها **ثنتين** **أصا** **فد** وعلقه فان
 قدم الجوا **آخر** الشرط **معلق** ونفت **الأصا** **فد** **ولو** قدم الشرط
تعلق **المحبات** **ولو** ذكر شرطاً أو لا ثم خزانة عطف عليه بالواو
 ثم فكذا جزأ آخر **تعلق** الأولان بالاولى **انت** بالثاني **ولو**
 كان الجزأ واحد كان **المعلق** بالثاني جزأ الأول ولا يقع **لو** **وجد**
 الثاني قبل الأول **ثم** الأول **وايضا** **كل** من
علق على صفة لم يقع دون وجودها **الآ** إذا قال انت طالق **امس**

فانما تطلق

فانما تطلق **الحالة** **ومثله** **لو** علقه برؤية الحلال **فراه**
 غيره **لو** اقر بقبض عشرة جيا **فد** **قال** **سحلا** **الا** **الحا**
 زبون لم يقع الاستئنا لأنه استئنا الكل من الكل **ولو**
 الايضاع خلا ما يجران **سالم** **ومر** **مع** **الاب** **زينا** **صح**
 الاستئنا لأنه فصل على سبيل التفسير فيصرف
 الاستئنا إلى المفسر بخلاف ما لو قال **سالم** **حرو** **يرفع**
 الابريقا لأنه انزه كلامهما بالذکر فكان **هذا**
 الاستئنا **لجمله** ما حكم **كتاب** **العنق** **العتق** **والعتق**
 لغة أثبات القوة يقال عتق العاير إذا قوي وطار
ومر **عنا** **أثبت** **القوة** في المملوك التي يصير بها اهلا
 لعتقه **وهو** **الولاية** **في** **مملك** **المضرت** **في** **العتق** **الاختيار**
وسببه في الواجب ما شغل به ذمته من الكفاية
 والندرة **ولو** في غير مملك **التزيب** **وبشرطه** في الاختيار
 ان يكون المالك **بالغما** **قلوا** **ركنه** **اللفظ** **الذي** **يتبته**
وحكمه زوال الرق عن المملوك واستقاط الواجب عنه
 ذمه العتق في الدنيا **وبديل** **الموايه** في **الآخرة** **اوصى**
 لعبه **بثلث** **ملكه** **فما** **يكولن** **العبد** **بالوصيه** **مدبرا**
كذا في البدائع **اوصى** **لعبه** **بثلث** **ملكه** **رقبته** **يكون**
مدبرا **لعبه** **ما** **عن** **ثاني** **عتق** **ام** **الولد** **يتكرر** **بتكرار**
المملك **كعتق** **الحارم** **وتفسيره** **اعتق** **ام** **ولده** **فارتدت**
وحدث **بمدار** **الحريم** **فاستأراها** **تقود** **ام** **ولده** **وهلم**

جزا وشدة في محاربه كاخته شيا اشتراها فان عتقت
 ثارت واشتراها عتقت وعلم جزا حتى كان اشترى
 جارية فاستولاه وجات منه بالاولاد ثم اقام بينية
 ان اباع عتقا قبلت ويرجع بالثمن والصواب ثم ان
 من قبلت آت القواعد يقتضى عدم قبولها منه ان مات
 من مرضي ثارت حرثا لا يعتق لو قال ان مات من
 مرضي هذا يعتق جميع العتولين **مرض** بمرض فمات
 لا يبطل التدبير اوصى بركة عبد لابن فمات
 لا يبطل والفرق ان التدبير يلزمه معنى التعليق
 فلا يبطله المنيون بخلاف الوصية **أقر** لانه بالقب
 ولا وارت له سواه فمات ولا مال له سوى فمات هو آخر
 والابن من الام لا يعتق عليه قال محمد كذا في الجيع قال جارية
 من ام ولد في لون الصحة تصير ام ولد تعهده والاولا
مرض حرر فمات فقال الوارث حرره من المرض
 وقال الوصي في الصحة قال لقول الله ربه ولاشي للوصي الا
 ان يفضل من الثلث او يبرهن على ثلثه **أقر** بعد
 بنية وحيث لامرته ثم حرر فمات ثانيا صدق الوارث
 الزوجة بطل العتق والا فلا لو مد يوتا فمات من الثلث
العتقات من المرض المقيدة ٢ كما ما قبل الموت
 هل تعتبر فيها اجازة الوارث قبل الموت آراء فيها
 كذا في النظرية **حرر** ربه فمات ورضي به الوارثة

لا سعادته

لا سعادته على العبد كالتب في مرضه ولا مال تصواه فاقتر
 بقبض بد له صح من جميع ماله بخلاف ما لم باعه من
 اخيه واقتر بقبض منه فمن الثلث المعتق لا يصح
 اقراره بالرق الا ان يكون مجهول النسب فيقر بالرق
 او جرد بحدقه المقر فيبطل عتقه كذا في التلخيص
 الاول لا يخل الا بانه الا في هذه المسئلة الثانية اريدت
 بعتقه وسبب من عتقا السابي كان الاول له وبطل
 الاول **اختلف** المولى وعنده في وجود الشرط قال لقول
 المولى الا في مسيلتها لو قال كل امة في حرة الا امة
 خبازة اشترتها من زيد او امة وطيتي قال لقول
 المامة كذا في الكافي **المدير** اذا خرج من الثلث لاسعائه
 عليه الا اذا كان السيد سفيها ومرة فانه يسقط في قيمته
 مدير كذا في جردا حتى كان الثانية اذا قتل المدير سبيده
المدير من زمن سعائه جنايته كجناية المكاتب والحي
 فكاحه بغير اذن في زمن سعائه فمات **وعده** حر
 به يكون له خمسة من الرقيق فقال عشرة من مال يكره
 الواحد احرار عتق خمسة ولو قال منهم ليكي عشرة
 احرار الا واحد عتق اربعة منهم والفرق انه في الاول
 مقل بالاسكتفاء بين السيد او الخبير فلفى الاستثنى بخلاف
 الثاني اذا وجب ثمة على انسان واختلف المقومون
 فانه لا يعتق حتى يودي الاعلى ثقله في ثمة الطهيرة

الاول

البار

توانته

فيه مر

نحوه فعلى التعليق

مريض موسى اعتق بضميه في مرضه فلا ضمان عليه
 عند الامام خلافا لما هو في بعض النسخ ايضا **معتق** البعض كالمكاتب
 الا في مسائل اذا عجز لا يرد في الرق بخلاف المكاتب الثاني
 اذا جمع بينه وبين قتل في البيع يتعدى الجلاء الى القتل
 بخلاف المكاتب التي اذا قتل لم يترك وقفا لم يجب
 العتق من جلاء المكاتب اذا مات عن غير وقفا ويجب العتق
 ذكره الزيلعي في الجانيات **قالت** فيه في السر والوجهات وتن
 اكثر **والا** في في مئة اكثر **المؤمنان** كوله واحد الثاني
 يتبع الاول في احكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت الاول
 لا يملك من ستة اشهر والثاني لا يملك منها عتق الثاني يتبع
 الاول الا في مسلمين ذكرهما في جناية الميسر **ضرب** بطن
 امرأته قتل جنتين ميتتين فخرجه احدهما قبل موته باتب
 فيه غرة **والثاني** بعد موته لا شيء فيه **الثاني** في نكاح
 التومين من الاول ذكره في جناية البيان **من** مكره ولده
 من الرق عتق عليه **ولو** مكره اخذه لا يبيع من الرق لا يعتق
 عليه **ولو** مكره اخذه لا يبيع من الرق عتقت قاله في ظاهر
 تدبير المكره جميع وصيته **ذكره** مدة لا يعيش اليها
 فاما تذكير بانيه في المثل بغير المختار **روى** في الابارة
 فتخذ وفي النكاح **تقصيد كتاب الايمان** الايمان جميع
 يمين وهو عبارة عن جملة مركبة **واليمين** في الاصل خلاص
 اليسار ونقل الى الخلق لان بعضهم كان يأخذ يمينه عند

الخلف رخصه

الخلف وعند الفقهاء تقوية احد طرفي الخبر بالشتم
 وركن اليقين ذكر اسم الله تعالى او ما يقوم مقامه
 وصفته ان يكون في نيران حاك او واجبا اذا كانت
 بتخليص من ضرر **وحرارا** اذا كان على العصية **وشرطا**
 انعقاده **تصور** البر وحكمه وجوب البر وحرمة الخلف
 والكفارة يجب عند الخلف **وحكمه** في العصية وجوب
 الخلف **حلف** لا يوم احدا فصل وروى منفردا في يوم
 واقته وابنه يحنث تقاضا لا ديانته **ولو** اشهد قبل اشرو
 انه لا يوم احدا **اقصد** ولا يحنث تقاضا ولا ديانته وصحت
 صلاه التوم **ولو** لم في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة لا يحنث
 عند في التجنيس **وذكر** الناطق في نكاحه لو حلف ان
 لا يوم احدا فصل **حلفه** ان كان في رت صلاته ولا يحنث
اقول ينبغي انه في يوم الجمع لو اشهد قبل الشروع
 ان لا يوم فيها احدا فصلوا خلفه انه يحنث تقاضا
 لا يحنث لا تصح الا بالجماعة **حلف** لا يتردد من قبيل ثلاث
 تتردد بشفقة لا يحنث نقلة في الفقيه **ان** خرج
 الاباد في نكاح كذا فوقع البيت او حصل فيه حريق
 فخرحت بغير اذنه لا يحنث نقلة فاحتمل في الفقيه
 ٧. لا ضرر في الخوف **حلف** لا يصح في هذا البيت
 فاحتمل حتى منعه عن الخروج حتى اصبح حنث **ولو** قيد
 حتى اصبح لا يحنث **والفرق** ان القيد في معنى المكره نقلة في

المزيه **حلف** على عجيبة انها لا تخز في غير ذلته فاذن لها
 بالعربية وحس لا تقرب العربية فذا ليس اذن نقلة
 في التقييد **حلف** انه ياتي فلان عدا ربرية ربحه
 او يدفع له دينه فيء فوجده غايبا لا خت عليه **حلف**
 في الظهير **حل** محدد في جران **حلف** كذا **حلف**
 يقع على المالك والاثاث **حلف** لو قال كل مملوك في حرد المسئلة
 جالها يقع على المالك والاثاث **حلف** الطرسوس **حلف**
 القارن **حلف** **حلف** باعتبار اصل القاعدة لا فرق في تدبيره
 ان **حلف** كذا انما يبرى من صوم رمضان ان **حلف**
 البراة فرضيت او من المواب يكون **حلف** وان لم ينو ذلك
 لا يكون **حلف** **حلف** حتى تارة ويستغفر ربه **حلف**
 راحة **حلف** اذ حل هذه المار حنت او لا اذ حل المارين
 فاي المارين **حلف** **حلف** في يمينه **حلف** **حلف** **حلف**
حلف به في الاثاث **حلف** يقع على الواحد **حلف** به
حلف **حلف** يقع على الثلاثة **حلف** **حلف** لا يكلم
 الناس او قال ان تزوجت النساء فعبه ي كذا او ان
 استريت العبيد فعبه كذا **حلف** بكلام واحد ويتزوج امرأة
 ويشترى عبدا **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف**
 بكلام ثلاثة ويتزوج ثلاث ويشترى ثلاثة **حلف** **حلف**
 الطي **حلف** لا يكلم فلان الاناس **حلف** **حلف** **حلف**
حلف لا يبيع مكرها لا **حلف** **حلف** **حلف** **حلف**

انكره الا

انكره الا في الجزا كذا **حلف** **حلف** **حلف**
حلف **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف**
 الا في اليمين **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف**
 فابيع كلف **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف**
حلف **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف**
 مسايل **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف**
 اخوة فلان **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف**
 ارغفه من هذه الجبه **حلف** **حلف** **حلف**
 لا يكلم زوجات ثلاث او اصدقائه او اخوته لا **حلف**
 الا باكل حيث له ذلك كذا في الواثبات **حلف** **حلف**
 ثلثة لا **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف**
حلف لا ياكل هذا الطعام ولا ياكل الكلف في مجلس واحد
حلف لا يكلم ثلاثة ولا ثلثة ولا ثلثة **حلف** **حلف** **حلف**
 او كلام اعلني اذ حل حرام فكلهم واحد **حلف** **حلف**
 الصغيرة امرأة **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف**
 الا في مسئلة لا يشترى امرأة اليوم **حلف** **حلف**
 بالصغيرة **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف**
 فكل **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف**
 وعده به **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف**
 فاشترى مملوكا **حلف** **حلف** **حلف** **حلف** **حلف**
 مسايل **حلف** لا يشترى بعشرة **حلف** **حلف** **حلف**

البايع لم يحن لان قصد المثل من نفي الزيادة وقصد
 البايع نفي النقص وهو متفرع على القاعدة الامور
 بقاصدها **حلف** لا يحلف حنث بالتعليق الا في
 اذا علق بانفعال القلوب او في الشهر في ذوات
 الاشهر او بالتعليق او يقول ان ادبت الى كذا
 فانك حر او يطلوع الشمس كذا في الى مع **حلف**
 لا يبعد عنه لا يحنث الا بالاياب والقول الا في
 ما يبل يحنث بالاياب وحده في الحبة والموصية
 والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والقرض
 والكفالة **كتاب الحدود** والحد لله المنع
 وشرا مقبولة مقررة شرعا لله تعالى فلا يسمى القصاص
 حدا ولا التعزير حدا واسباب الحدود ما نسبت اليه
 من الزنا وعينه وحكما الاصل الاثر جاز فاقترع
 به العباد صيا نه لغرض الاسلام من الفساد
 وطلب بهيمة لا يوجب الحد بل يوجب التعزير وتقع
 البهيمة ان لم يكن ما حوله رخصي ويضمن الفاعل
 قيمتها قبل الذبح لما حكمنا وان كانت ما حوله الحكم
 تذبح وتوكل ويضمن الفاعل قيمتها قال شيخ الاسلام
 الاحراق بالنار جاز وليس بجواب الزنا المتقاضي
وشرب الخمر المتقادم حيث لم يصب الخمر في التعزير
 تزوج امرأه ابيه بعد موته واقرار بها لاحد عليهم

الابرة

ولا يثبت النسب منه كذا في جمع الجوامع وفي الخاوي
 عليهم الحد ولو كانت بولد لا يثبت نسبه ونسبه
 الاستقار والتوبة وهو قولهم وبه نأخذ لا يحد
 المعتذرون العفو عن القاذف وتوبوا القذرون
 كنت مبطلا في دعوى سقط الحد كذا في حيل القمار
 خاتمه **شرب الخمر** امرأه لا تحل له او يشرع عقدان محررا
 فاسد عليه التعزير **الشبهة** لو كان نسبه
 من المحل قرى تسقط الحد ظن المحل اراعتقد الحرة
وشبهه في الفعل وهي تسقط الحد ان ظن المحل
 وان ظن المحرمة يحد من الاول الموالد اذا وطئ
 جارية ابنة وما شاكله ومن الثاني اذا وطئ
 المطلقة بالابا وما شاكله **شرب الخمر** يحد من غير اذنه
 عليه الحد وقيمه كذا في القنية **شرب الخمر** في
 شهر رمضان نهارا يضرب الحد ويجلس حتى يخف
 عنه ألم الخبز ثم يعزير لا يفارة في رمضان كذا في
 المبسوط **وجرد راحه الخمر** من متهم يعزير ولا يوشر
 التعزير لو مال راحه خذا كذا في القنية **شهادة**
 الشهود على اخر من بالنزاع او بالشراب او اقر
 بالاشارة ومن مفرقه لما ذكر لا يجزئ الا في
 ويقبل في التعزير شهادة النفس مع الرجال كذا في
 ما في خان لانه حق عيب اقر بالسرقه ثم رجع

صح رجوعه في حق القطع ولو كان في السراق صبي
 او مجنون فلا قطع على احد كذا في المحيط وانه اعلم
كتاب السير يرجع سيره وفي العلم
 في السير وتذكر اديها السنة والطريقه وفيها
 تبين سير الامام ومخاملاته مع الغزاه وعند
 الفقهاء طريقه النبي صلى الله عليه وسلم في مفارقاته
 وصفته انه تارة يكون فرضا كفايه وتارة يكون
 فرضا عين **نقل** في الظهيرية ان خادم المجاهدين
 يقتله جبريل في السماء **ونقل** في من كان الحراسه
 بالليل عند الحاجه اليها افضل من صلاه الليل على الامام
 ان يحسن تغور المسلمين وان يجعل على كل خرم ما يمنع
 العدو **فان** اذا عجز اهل الاستغفر وجب على من وراهم ان
 يبا وتوهم **حمل** مسلم على كافر يقتله فنطق
 بالشهادته فان كان من قوم يصير الواحد منهم
 مسلما يجف عن قتله والا فلا **ان** اقر بكلمه
 التوحيد بعد ان قهره المسلم فهو رقيق وان قتل
 فهو حر **الامان** يكون منبرا او معلقا **دخل** تاجرنا
 دار الحرب فوجد فيها علما ورجلا ونساء او اولاد
 يشترى العلماء والرجال وتبيل يقدم النساء على الرجال
 صياله تلبسها المسلمات **خذ** هذه الالف وانظر
 بها فاذها لم يغز بها ففي قرص كذا في التجنيس من

السكون

استفت سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم كقرا **التصديق** بالحرام برجوا الثواب كقروني
 النواذر لو صلى بغير طهارة لا يكفر **تعليم** الكافر
عفرا اذا تلمظ المسلم بكلمة تحمل تسعة وتسعين
 رجلا مكفرا او واحد غير مكفر حمل على الوجه الغير
 المكفر **ردة** السكران غير صحيح الادرته بسبب
 النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل **حل** مرتد
 توبته مقبولة في الدنيا والاخرة **الاذا** حصلت
 في سب النبي صلى الله عليه وسلم وسب النبي
 او احدهما وبالسحر والوحرة **ربا** لزيدته ان اخذ
 قبل توبته **حل** مسلم مرتد لا يصل عليه ان لم
 ييب الا المراه **ومن** كان اسلامه تبعا والصبي
والمكفرة على الاسلام **ومن** تب اسلامه بشهادته
 رجل او امرأتين او شهادته رجلين ثم رجعا كذا
 في شهادته اليتمه **وحكم** الرده جيط عمله في
 الدنيا والاخرة ان لم ييب فان تاب لا يقضي الا الحج
 الاسلام يبطل ما قبله من الاعمال الباطلة **المرتد**
 لا يدين في مقابر المسلمين بل يليق في حفرة المردة
 اقيم كقرا من الكافر الا صلى **الامان** تصديق
 محمد صلى الله عليه وسلم والكفر منه لا تكفر احدا
 من اهل القبلة الا من ينفي القدر او ما شاكه **فضل**

عليا كرم الله وجهه على الشيخين رضي الله تعالى عنهما
 رحم ييب مبتدع كما في الخلاصة **الكر** خلاصة
 الشيخين **كفر** **اب** عليا كرم الله وجهه لا يواخذ
 به كذا في كتاب الكرماني **يقتل** المرتد ولو ثبت
 اسلامه بالصلاة **باب** ع وما شاكلها **انكار** انكره
 تدبه **شهدوا** على مسلم بالردة وهو منكر لا يتحقق
 له لان الانكار توبه ورجوع كما في فتح القدير **فان**
 قلت قد قال قبله تقبل شهادة الله ان بالردة
 من مدلين فما يريده ثبوت الردة بشهادتهم مع
 الانكار وهو توبه **قلت** ثبوت احكام المرتد
 من جلال علمه وجلال وقفه وبيئته المروجة
 وقوله لا يتقصده في مرتد تقبل توبته عن الدنيا
 فاما من لا تقبل توبته فانه **يقتل** على الردة كما تقدم
احتلوا ان تحقير معتقه قطع المسافة البعيدة
 في زمن يسير للموت **لا** تكفر بقوله لا اصل الا حجة
 تكفي في صحة ايمان المؤمن معرفة اسم ووصف ولا
 يخص ذلك بوصف الحلال **وصف الله تعالى**
 بحضرة روجه تعالى كذا طنت ان الله تعالى
 في النبي كذا **قال** انما فرعون انما ابيس لا كذا لانا
 قال اعتقادى كاعتقادهم **هم** فاعتد ربه
 بقوله كنت كافرا واسلم قال بعضهم كذا وقال بعضهم

لكن

لا تكفر **قل** له انت كافر قال انا كافر **اسئل الله**
 بزوجته كذا **وضع** رجله على المصحف مستحقا به
 كذا وان لا فلا **استغفر** بعالم او بالعلم او بغير
 كذا **انكر** اصل الوتر **والاضحية** كذا **عبادة**
 تها ونا مستحقا كذا وقته تقدم ولو نكرت كاسلا
 او متا ولا لا **كفر** **قال** انا اعلم الغيب كذا قال لا اعرف
كفر **الاستغفار** بالمؤمن والمقيم كذا قال جوار الحفار
 ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلم لا يكفر
 الا ان اراد ان دينهم خير **لا** تكفر بقوله لا تنجب
 فتهلك فان وارونه انجب بنفسه فتهلك ويستغفر
 فان فسر بما يكون كذا **كفر** **قال** شيخنا واستونا
 ناقله مولانا قطب الدين بن سلطان شارح
 اكثر ان جهة التوبة لا يكون مثبتا للذنوب
 قبلها **قال** امراته احب اليه من الله تعالى ان
 اراد من حبيبة المشهورة لا تكفر وان اراد من
 حبيبة العباد كذا **عبادة** الصليب كذا واعتبا
 بما في قلبه **سجد** لصورة عيسى او موسى او من
 من الاصنام كذا **وكذا** الاستحقاق بالقرآن او
 امر المصحف **قال** يري اليهود والنصارى وقال
 كنت مستغفرا منهم ولا اعتقد دينهم صدق ديانته
 وكفر بقاء **سجد** في صدق النبي صلى الله عليه وسلم

او نقصه او صفه بكفر فمن ان لا يكون الله تعالى
 بعث نبيا قال بعضهم بكفر لانه استخفاف وقال بعضهم
 لا بكفر **كتاب** الفاجر نبيا ككفر **كتاب** الانبياء
 صلوات الله وسلامه على نبيه وعليهم الى
 فاحشته ككفر **قال** عمر بن الخطاب رضي الله عنه عليه السلام
 على الزنا قال بعضهم بكفر وقال بعضهم لا بكفر **قال**
 الانبياء لم يقضوا حال النبوة وتبين ككفر **كتاب** المسلم
 اذا لم يعرف ان محمدا اصل الله عليه وسلم خير الانبياء
 فليس بمسلم لانه من الضروريات **نقل** في حسن
 الحاضر بخبر القاهره ان الامام السبكي نقل
 الاجماع ان الخليفة اذا هدث ولو بخير وجه
 لا يجوز احادتها **و** **نقل** قول اصحابنا ورجالهم
 المنهزم على ما اذا اتهم بنفسه والله تعالى اعلم
كتاب اللقيط **والنقط** اللقيط لغة
 ما يلقط من الارض نفيل يعني مفلول **و** شرعا
 هو حي ينجو بيطرحه اهل له خوفا من العيلة او
 النقص **وصفته** انه يندب الشقاق **ويجب** ان
 حاق ضياعه **وصفته** ان يندب الشقاق **ويجب** ان
والنقط نفث الثمن وسكنه لغة هو مال الوارث
 على الطريق غير الادب **و** شرعا ما يوجد ولا يعرف
 له مالك وليس بمال **وصفته** انها تارة تنسب

الان

وتارة تنسب **وصفتها** انها اما انه في يده وعليه التعريف
 ووجوب الحفظ **كتاب** اللقيط في بيت مال المسلمين
 وانه في بيت مال المسلمين وشبهه بقبوله لو كان لا يجد
 تارة نفسه ولا يجد تارة **ابن** **كتاب** اللقيط ان
 يكتشفه فان فعل فملكه **اعترف** بانه لقيط ثم
 ادعى انه ابنه نصح نفعه السفن في **نقل** على اللقيط
 في النسب شبهه اهل الامة **ادعاء** مسلم او نصراني
 نقله من النسب **ادعى** اللقيط مسلم او ذمي فقام
 المسلم ذمي ان ابنه وانما النصراني مسلم
 انه ابنه يقضي به للمسلم في القنية **النقط** العنق
 لقطه ولم يشهد عليها بجهنمها كالبائع **النقط** النوى
 وقشرة البطح **والرمان** **والفك** كقوله الملقاه في النهر
 ورجعها ملحقا قاله سح الاسلام **وقال** بعضهم لا يملكها
 بل يربها **ادعاء** **وضع** طست على سطح فاجتمع فيه
 ماء المطر في رجل ورجع ذلك ان وضعه لا جلالا
 نفوقا **الواضع** **والا** فهو المرافعة **اجتمع** في الطاحون
 دقيق قال بعضهم يكون لصاحب الطاحون وقال بعضهم
 يكون لمن سقى يده بالرفق **وحد** بغير ايدى نوحا
 على الطريق ان وقع في قلبه ان صاحبه اباحه تقول
 منه السرقة في دار او خان ان علم ان صاحب الدار
 او الخان يجهل تكون له ولا فهي لمن يرتفع والله اعلم

كتاب الابق والمفقود والابق كتاب
يقال ابق العبد وهو لغة مطلق التمرد وشرعا تمرد العبد
في الاطلاق وهو من سوء الاخلاق ورداه الاعراق
رده الى مولاة احسان **والمفقود** شرعا رجل يخرج في وجهه
لا يعرف موضعه ولا جياته ولا موته وحكمه انه ميت
في حق غيره حتى في حق نفسه **ابق** من المرقن
فاجعل عليه فان في بيته فضل عن الدين فعلى الراهن
بقرار الفضل **ابق** العبد الجاني فاجعل على المالك وان لم
يؤخذ منه الجعل حتى دفعه بالجناية فاجعل على المرفوع
اليه وان فداه المولى فعليه **ابق** من المرفوع فاجعل
على المولى **ابق** ام الولد او ابنها من غير السيد والمدير
او المدير فاجعل على السيد **اجعل** على المالك رجلا
كان او امرأة سالما كان او ذميا خيرا كان او صغيرا متلا
او مجنوناً هرا كان او غيبا كذا في التكتف **الاصل** ان
الجعل على من له الخدمة لا على من يملك الرقبة او من
خدمه عيه له رجل وبرقبة لا زومات فابق فاجعل
على من يستحق الخدمة فاذا انقطعت مدة الخدمة وقع
صاحب الجعل بالرجل على الرقبة او بيع العبد فيها
كذا في الظهير **رد** العبد من سيرة مشر وادخله
المصر فابق منه **رده** اخر من دون ثلاثة ايام لم يكن
لواحد منهم الجعل **وان رده** الثاني من ثلاثة ايام فاجعل

كلمة

لكة في التجسس **خذ** الابق من ثلاثة ايام فرده
على مولاة فانخر المولى اباقة فالقول للمالك والبيضة
على الراد كذا في المزيدي **ابق** **امة** بولدها
الرضيع فرده رجل فله جعل واحد ولو كان الصبي
يعقل الابق فله جعلان كذا في الظهير **رد**
الابق السلطان او الشيخ او الخفير او صاحب
الشرطة او الوصي او الاب لابنه او الابن لابيه
فلا جعل لواحد منهم **وكذا** احد الزوجين لو رد للاخر
رده الاح او العم او الخال ان كانوا في حيال المالك
فلا جعل لهم ولا فلهم الجعل **وشلهم** ساير ذوى
الارحام جاء بالعبد ليرده فوجد المالك قد مات
فاجعل على التركة ملكه كان الميت مد يونا ودينه
مستغرق وليس له الا هذا العبد ببيع ويهدم
الجعل على ساير الذين فان فضل شئ قسم بين
ارباب الذين كذا في شرع الطيوي **اخذه** بعد موت
المولى رده لا جعل له اذ ليس له مالك **مات** المفقود
في الطريق في البادية فله صا حبه ان يبيع حماره او شاة
ويجعله الى اهله نفقه الباصري في نفسه **المفقود**
لا تسمع عليه دعوى في دين او دية او شرية او غفار
او طلاق او عتق ولم تقبل عليه البيضة ولم يكن احدا
وكيلا عنه **ولو فعل** القاضي فقد كذا في الذخيرة رجل

دفع لاخره درهمين بها داره تم فقد الم افع وليس له
 ان يبيعها الا باذن الحاكم لانه يبعد ميتا ولا يكون
 هذا الرجل وصيا وعليه ان يحفظ **كتاب الشراكة**
 من لغة اختلاط المالكين بحيث لا يتميز احدهما عن الآخر
 وتطلق على العقد وان لم يوجد اختلاط الضمينين
 وركنهما من شراكة الاملاك اختلاط المالكين وفي العقد
 الايجاب والقبول وعند الفقهاء على عقد يقع بين
 المتعاقدين وتنقسم الى اربعة اقسام متعارضة
ومعنى وصنايع ورجوه والصنايع والرجوه
 تارة تكون معا ومنه تارة تكون معا وسبغة في
 محله وتصح في الدرهم والدينار والفلس والنفقة
 والتبهر والشرط وجود المال وقت الشرا وقت العقد
 كما نقله تسمى الامية الصرخس وابوالحسن القنوري
دفع لاخره درهم فقال اخبرني عنك شيئا وفيه
 واشترى وما ربحته فهو بيننا ففعل جاز وان يكن
 المال فاضرا وقت العقد ولا يشارك الامية في القتل بوجوب
 عند الشرا انتهى **الشركة** في الحوزات تقبل الخلط
 لا يجوز في متفق الجنس او مختلفه وبعد الخلط يجوز في
 متفق الجنس عند الثالث **والزنج** على ما شرط وعند
 الثاني لا يجوز الزنج على ثلث المالك لا شراكة ملك كذا
 في السفن **ونشا** الى البيت الشراكة في تعليم

الصبيان

الصبيان القرآن وحفظه جاز في ذلك اشترى كوا في
 قراه القرآن في مجلس على الوجه المستنون فهو جائز
 اشترى وتالي في الاستبانه والخاير لا يجوز شركة القرا
والوعاظ والناسيف والملايين والشهود في الحاكم
 ومن كتاب الحري من المادون وما يقضيه احد من
 القيمة التي على المولى يشاركه فيها الباقيون **لا**
 القيمة انما وجبت على المولى بسبب واحد وهو
 العتق والدين متى وجب بسبب واحد لم ياعة
 حقيقة او حكم كان مشتركا بينهما كما لو باعوا عبدا
 صفقة واحدة وقعت **حادثة الفتوى** فيمن زرع ارضا
 مشتركة بوجوب بعض الشراكة اجرة نصيبه هل يغيره
 ان يشاركه فيه فاجبت نعم لانه وجب لهم بسبب
 واحد وهو الزراعة **دار بين اثنين** غاب احد عن الآخر
 ان يسكن بمقدار حصته وكذا لو كان عبدا بينهما **ذات**
 لا تترك احد من الناس يتفادون في الركوب بخلاف
 السكنى والخدمة كذا في ما عني فان اقول ينبغي ان
 تلحق الخدمة بالركوب لان الناس يتفادون فيها
 ايضا ولو ارجع بين اثنين على ارضان يزرع بقدر
 نصيبه **لا** يجوز شركة الملايين في عملهم ذكره في
 الظهيرية شرط الزنج للعامل اكثر من راس المال لم يجمع
 فيكون مال الم افع عند العامل مضاربة وان شرط الزنج

للمانع أكثر من رأس ماله لم يقع الشرط ويكون ماله
 المانع عند العامل بصناعة وبكل صنم ربح ماله حراما
 في السواجيه **عمل** أحد الشركيين دون الآخر فالزوج
 بينهما بخلاف ما إذا قبل ثلاثة مالا من غير عقد شرعية
 فكل واحد هو كأن له ثلث الأجرة ولا شيء لآخرين
و إذا اشترا رجل ينفه ما اشترى اليوم من مال التجارة
 فهو بيني وبينك فقال دفع جاز **ولو** اشترى شيئا
 فقال له آخر اشتركن فيه فقال اشركك جاز إلا أن
 يكون قبل قبضه انتهى **فلي** أحد ما الآخر شريكه
 عما بيع الشبهة جاز **ليس** لأحد ما السفر بغير إذن
 الآخر فإن سافر فملك لم يضمن ولو سلم فالزوج بينهما
نكراه الشراكة مع الذي **كتاب الوقف**
 الوقف في اللغة هو طلق حبس العيني **وفي** الشرع حبس
 العيني على ملك الوقف والصدقة بالمنفعة والملك عند
 الإمام يزول بنفس القضاء وعند الثاني بجملة وقوله
 أوقف **ولا** يشترط ذكر التابيد ولا ذكر الفقراء وإن لم
و به انتهى ما يخبر به قال الصدر الشهيد وتفتي يقول
 الثاني **وعلى** قول الثالث يزول بالتسليم إلى المستولى
و في الثاني بنية ومساخ يجزي عن يفتون يقول الثالث
ولا يشترط صحته جواز الوقف الأصناف إلى ما بعد
 الموت أو الوصية إجماعا قاله بغير الإجماع السرخسي **وقف**

كجتمه

على نفسه أو على عقبه أو على الاله لا يدخل فيه أو لا
 البنات إذا كان أباهن من غير أو لا الذكور **ولو**
 وقفت امرأة على أهل بيتها أو على نفسها أو على
 عقبها لا تدخل والدتها في الوقف ولا والدها
 نقله في العتاييه **الوقف على** الأهل يدخل فيه
 كل من في عياله وتفتي واجبة عليه ولا يدخل المالك
 بخلاف الوقف على العيال **ومثله** الوقف على الحشم
ولو وقف على نسله أو على ذريته قال بعضهم تدخل
 أو لا البنات **وقال** بعضهم لا **وقال** بعض قبل الشهادة
 من الوقف من غير دعوى في الوقف **والطلاق والعقود**
وروي في الهلال **وفي** التدبير **باع** عينا ثم ادعى أنه
 كان أوقفها قبل البيع **واراد** تخفيف المدة على عليه
 ليس له ذلك عند الكل لأن الدعوى لم ترفع **وقف** على
 بنفيه وله بنات وبنوه الصحيح أن البنات يدخلن
 في الوقف تقليبا للذكور عليهن المستولى يملك
 فمن الأجارة فمن عقده له لو خير **المستاجر** إن يفرس
 الأجنبي ربح أرض الوقف من غير إذن المستولى إن لم
 يضر **وليس** له المحقر إلا بآذن الناظر **آذ** العاقب
 في المحقر الضرر **جاز** الناظر على الوقف أن يستدين
 على الوقف بأمر القاضي ليزرع في أرض الوقف
 والعقار **مثله** ويصير ثانيا نقله ابن وهبان أن لا

يملك

لا يضر

يتيسر له اجارة الوقف والصرف من اجارته **وقف** بلحق
 بالتغير الصدق على تذكرة للوقف ومرسومة فان
 عدم الصرف عليهم ضرورة فله الاستدانة له
و اذا صرف عليهم ليرجع فله ذلك ويرجع **ليس** بما ظهر
 ان يتقش المسجد بمال الوقف ولو فعل يكون ضامنا بقله
 ما ضحى **وقف** على الالفصل اليه عليه **قال** بعض
 يجوز ويصرف الى اولادنا طم رضى الله تعالى عنهم
شرط الواقف ان لا يوجبه اكثر من ثلاث سنين
 وان لا يرضون الا في اجارة اكثر من ثلاث سنين لا يجر
 انما ظهر احضرها الا بان القاضي لا له ولاية عامة بقله
 في الظهير **وقف** على مصالح المسجد فالمصالح الامام والمقيم
 والمؤذن بقله ابن دحان **وفي** القتيبة المحصر والمراوح
 ليس من مصالح المسجد انما مصالحه عمارته ثم رفق آخر المحصر
 والذهن مصالحه دون المراوح **قال** وهو استبه بالصواب
وعزوا لكل ابن دحان في الاستباه والتمتع بما جاز **فقدم**
 دار الوقف فلم يحفظ القيم الخشب حتى ضاع بعض القيم **اشترى**
 القيم دهن المسجود وفتح التمن ولم يقبض الدهن حتى فليس
 الدحان لم يقبض **ان** ظهر اذا فوض النظر لغيره فان كانت
 التقويين بالشرط صح كذا في القتيبة **ولا** يملك غيره الا اذا
 كان الواقف جعل له التقويين والعزل **اجب** انما يقرب
 بمال الوقف كما اذا جاز الناظر بقله في القتيبة **وقف** على اهل

الحديث بعد

الحديث يدخل فيه الخلق اشغل بالحديث **اولا** والشيخ
 ان اشغل بالحديث لا مطلقا هلكا على الزاوية **الوقت**
 على الصوفية لا يجوز بقله من الزاوية وفي الظهير
 الوقف على المصوفية اذا كانوا يربون بابا من العشق
 وتريد عيون الامام او يقول حديث قلبي عن ربي لا يجوز
 وان كانوا لا يفعلون ذلك جاز **باب** القتيبة من المدرسة
 تارة ايام او اكثر لا يطلب معلوم بذلك المدة كذا في خزائن
ولا كل **اقول** محل ذلك من وقف مملوك العيني الموقوف
 اما لو كان من وقف الامراء والسلاطين يستحق المعلوم
 وان لم يباشروا فاشترى فاشترى له وقف على طلبه **العلم**
 المحدث ومن الى مدرسته فاشترى فاشترى بالعلم في تلك
 المحر في غير مدرسته استحق المعلوم وان لم
 يتقدم عليه **اشترى وقف** الدفن على اولاده واولادها
 اولاده ثم من بعدهم الفقراء سارطا ان من اسلم منهم
 لا حق له في رقبته اعتبر بشرطه ومن اسلم اخر من
 رقبته بقله الخصال **السلطان** يملك ان يوقف من
 بيت المال لمنعه عامه **وقف** مشمول فيه
 تقابل جاز **جمع** القيم القلة والصرف لبعض
 المستحقين دون بعض فالمحرم بالحي ران ساطك
 الناظر معلومه وان ساطك ب رقبته في الاستي
 وتاركهم فيما قبضوا بقدر رقبته بقله في الخيرة

مطلب بنا المستولي
او غير المستولي

وقف المراهمة والمراينة وما يكال أو يوزن تدفع
المراهمة مضاربة وبيع المكيل أو الموزون ويدفع
منه مضاربة ويصرف المخرج فيما اوقف عليه **قال** زفر
وهو الصحيح وبه يعني **يقع** سقوطه على جهة بين
فيها ووقف البناء على الجهة التي رقت عليها **الوجه**
جاء من غير خلاف أو على جهة أخرى فيه **قال** لا أرض
الغير هذه وقف ثم ملكها صارت وقفا كما في العتابة
بني في أرض الوقف ونحوها عند البناء ان يكون بالوقف
أمره بنو يكون للوقف وإن نوى ان يكون له بقوله نقله
تأني خات **بني** المستولي في أرض الوقف من مال الوقف
للقوقف أو أطلق فهو وقف وإن لنفسه بقوله كان غير
المستولي **بني** غير المستولي بأذن المستولي يرجع فهو وقف زبرج
وإذا بني لنفسه كان تقم وأضر حال الوقف لذلك فملك
للقوقف بأقل القيمة من مائة وغيره **فروع الأصل** ان شرط
الوقف يجب ان يسهل لأنه كمنع المانع في وجوب التام
الآتي مسائل الأولى ان القاضي لا يقول الناظر له غل غير
الأهل أن يسهل شرط ان لا يجوز وقفه أكثر من سنة وإن كان
لا يغيره من استيجار سنة أو كان في الزيادة دفع له
للقف الملقاض الحقة دون الناظر التام سنة شروطا
يقول على قبره فالتعين باطل **الأربعة** شرط ان يتصدق
بأنه صكر عن غلته على من يسأل في مسجد **قال** يوم لم يراقب

نزل

بشرطه فليقيم التصدق على سائر غير ذلك المسجد إلى سنة
بشرط للمسكين خيرا لقيم ان يدفع القيمة عنه **وقيل** هو
آخر نعم طلب الغني أو أخذ القيمة السادسة بشرط
الامام معلوما فلقض ان يزيد الامام على معلومه حيث
كان ما لا تقه السابعة بشرط ان ليس للقاضي الاستبداد
لا يقدر شرطه وله الاستبداد كذا حرره ابن وهب
بشرط ان لا يخرج كبت الوقف الا به من لا يقدر شرطه لقول
احيانا لا يصح الرهن بالامانة **والرهن** بها على فلو رهن
بها وملكك لم يجز **وقد** رقت حادثة الفتوى في
كان لبعض بطريق شرعي من وقف الادخال والاخراج **والقصة**
واشترط ما يشاء من شرط الواقف **قال** بشرط
لا يجز ما يرفع ما تقدم حكمه **بموجب** حكم وموجبه حاكم
بزياده **قال** بشرط الاجنبي شرطا قابلا فيها انه من الاول
من الشروط له فحقا كان له من التصرف وحكم بوجه ذلك
وموجبه حاكم يراه فحق الحكم راه شرط من الاجنبيين
حجبان اجيب بان ما شرط الثاني من اخراج الارض غير
حجج والحكم ان صدر من ضلي غير صحيح اخذ من قول الخصام
أو بشرط نفسه الادخال والاخراج وغير ذلك من الشروط
قال بشرط الواقف ما شرط نفسه لا اجنبي **قال** لا يصح
هذه الشروط عن الواقف من حال حياته بطريق الوكالة
وبعد موته بطريق الوصاية **والوكيل** لا يمكن اخراج الموكل

مطلب الادخال والاخراج

بما هو ثابت بينه الناظر اذا اجبرته مات لا تنفس الاجر
 الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربح له فانها
 تنفس بموته كما حرره ابن وهبان وعزلوا الى عدة كتب
 ولكم اطلاق المتن في لغة **لا يشترط** لصحة الوقف على
 متى وجوبه الذي يلو وقف على اولاد زيد ولا لزم له صح
 وتضمن الغلة الى الفقهاء ان يوجد له ولد **واختلفوا**
 فيما اذا وقف على يد سعة او سجد وفيها مكانا لثابت
 بطلان بينيه **والصحيح** الجواز اخذ من السابقة كما في
 فتح القدر **راق لغة** ان شرطه الاجارة جائز الا في
 مستثنين الاولى اذا كان العاقد ناظرا قبله كما فهم من
 تعليلهم الثانية اذا كان الناظر قبل الاجرة كما في لغة
ومشي عليه ابن وهبان استبدال الوقف العاقد لا يجوز
 الا في مسائل الاولى لشرط الواقف الثانية اذا نصبه
 غاصب راجي الماء عليه حتى صار محرا لا يصلح للزراعة
 فيضمنه القيمة ويشترط بها رضا بطلان التمسك ان يجده
 الفاضل ولا يضمنه ومن بنى الخاينة الرابطة ان يرفق
 انسان فيه بدل اكثر غلة واحسن **شقق** ينجوز على
 قول ابي يوسف **وعليه** الفتوى كما في ثنونا تاري
 العهد ايم **اجارة** الوقف بائنا من اجرة المثل لا يجوز الا اذا
 كان كمرغب احد من اجارته الا بالاقل وفيما اذا كان
 النقصان يسيرا **لا يجوز** للقاضي عزل الناظر بلا

مطلب اجارة الوقف
 باقل من اجرة المثل

خاتمة اذا

حياته الا ان كان منصوب القاضي اذا عزل القاضي
 الناظر عزله القاضي فتقدم المخرج الى الثاني وذكر
 ان الاول عزله بلا سبب لا يعيده ولكن يامره ان يعيث
 عنده انه اهل للولاية فاذا ثبت اعاده **ليس** للقاضي
 عزل الناظر بشكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه
 خيانة **وكذا** الوصي **الواقف** اذا عزل الناظر كان شرط
 له العزل حال الوقف مع اتفاق الادلاء عنه **ويصح**
 عند ابي يوسف **ومتاخر** بلغ اختياره قول الثاني **والعقد**
الشديد اختياره قول **محمد** وعلى هذا الاختلاف لو مات
 الواقف فلفظ القاضي عزل الناظر يكونه وكذا عنه فيملك
 عزله بلا شرط وبطلان ولا يضمن بموته **وعند محمد** ليس
 بمكيل فلا يملك عزله ولا يتطل بموته **والخلاف** فيما اذا
 لم يشترط له الولاية من حياته وبعد موته اما اذا **نظم**
ايشترط له ذلك لم يتطل بموته اتفاق **في هذا** حاصل
 ما في الخلاصة **والبرازية** والفتوى على قول ابي يوسف
 في الولاية **وحكم** عزل الواقف للمدرس **والامام**
الذني ولا يملكه ولا يمكن الخاينة بانظر تعليم
 صحة عزله عند الثاني بكونه وكذا عنه **وليس** صاحب
 الوظيفة وكذا عنه الواقف وان تنازعوا في نصب
 الامام والمؤذن فاهل المحلة اول من الباني كره الى الواقف
والنقص لا يمنع اعلية النظر والتمسك **والقضاء** الامارة

ع

ولا عمل بدليلته واذا فسق يجب عزله وفي فتح القدير
 الصالح للنظر من لا يسأل الولاية وليس فيه فسق يوجب
 وخرج عن ولاية النظر اذا ظهر به فسق كسرب خمر
 انتهى لا يجوز اجارة ارضه الوقف معقلا متراجعا ولم يرم
 المتاجر الاجرة وان لم تزوجها البذل لما في فتح القدير
 والذلي استاجر ارضا لخص الحجة او لا يثبت له راب
 حاز الفيلولة من الزمان الذي تقبل فيه المذاب الرأى
 الحلال الذي تراعى فيه المذاب اخذ من قولهم اراى ايلم
 اى ردها للمرواح **تقليد** المكان البعيد باطل فلو
 استجر من المصر قرية ومن بعيدة عن المصر واعترف
 المتجر بانها تسلمها فالتحليم باطله **واقاره** باطل
 حتى يضي مدة يذهب فيها ويتسلم العتيق او يقر بعد
 مضي مدة يمكنه فيها التسلم بالسليم او بمرسلات
 رسول الله لو كليلها فبئس ما **افتر** الموقوف عليه بان
 فلانا استحق مفع في الوقف يجعل بقراره في حقه **ولو**
 كان في انما لشرط الوقف جلا على ان الوقف رجع عما
 شرط **وطرط** المرفق به المقر حكره المضاف في باب
 مستقل **وقد** وقعت حادثة الفتوى في رجل موقوف
 عليه عين اجرة لغيره مدة طويلة وقبض الاجرة وشرع
 لولاه عن الوقف فصار يصح فراعته وله اخذ الاجرة من
 الذي عجلها او يصح فراعته ولا ياخذ الاجرة حتى تنقضي

فاجبت بان فراعته يصح ولا ياخذ الاجرة حتى تنقضي
 المدة اخذ من قوله في حقه ما شرطه الواقف
 لاثنين ليس لاحدهما الا افراد به الا اذا شرطه لا يرفع
 نفسه فلهما واقف الا افراد دونه فلا كان في قاض خان واخذ
 منه في انفق الوسائل تنقضي لو شرط النظر لهما فانه
 احدهما ليس للمي الا افراد الا اذا اقام القاضي اخر مقام
 الميت انتهى **ومقتضى** لو شرط لهما الادخال والاخراج
 ليس لاحدهما الا افراد وبطل موت احدهما **الناظر** في ذلك
 الايداع والاجارة دون العارية **ومثله** الوصي **العامل** لغير
 امانة لا اجرة الا الوصي والناظر يستحقان بعد راجرة
 المثل الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا معلوما فلا يستحق
 ذلك الا بالعلم فلو كان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستحق
 فلا اجر للناظر كذا في الخاتمة **وقد** علم من هذا انه اذا كان
 الوقف مستقفا وقت احوال المستحقين عليهم فلا اجر للناظر
 كل امين ادعى ايضا بالوديعة لزمها كالمودع والوكيل
 والناظر اذا ادعى الحرف على الموقوف عليهم قبل قوله
 لا فرق بين ان يكون الموقوف عليه جارا او متكاداف
 ولو لوالديه **الناظر** وكيل الواقف عند ابي يوسف **وكيل**
 المستحقين عند محمد نقله في الدور والفرج **جواب** في يد
 مستاجر او ساكن يسكن به وبه اجر المثل او يفتن في حسن
 واهل المحلة يعلمون ذلك يجرم عليهم السكوت على ذلك ويجب

لاثنين
 مطالب ما اذا شرط الواقف
 الادخال والاخراج ليس لاحدهما
 الا افراد وبطل موت احدهما

مطلب اجارة الوقف اقل من اجارة مثل

عليهم ان يعلموا القاضي به كذا حتى ياخذ منه اجرة المثل
او يوجرها به كذا في التوبة **سكت** التيم من مستاجر
ارساكن وهو يدفع دونه اجرة المثل او يدفع اجرة غيره
فاحش **لا غرامة** على الناظر من على المستاجر واذا ظفر
الناظر بما له فله اخذ النقصان منه ويصرفه في
مصارفه ثم له صاحب **عزله** القاضي فادعي
التيم انه اجرة كذا او صدقة القاضي المحزول لا يقبل الا ببينة
ويصح تعليق التقرير بالشرط اذا من تعليق النقصان
والولاية بجامع الولاية بانه علق التقرير بموت ثلاث
ارباب تشفع المظيفة ذكره في النفع الوسايل تنقلا قال في
التوبة اذا اشترت الوظيفة بتدليس في ان يخرجها ثم رتب
لاخر اذا اشترت اربعة اشهر ثم رتب لاخر لاقتدير الامر
مفوض للقاضي **اذا** طلب المستحق معلومه من الناظر
فاخذ التقرير فلا بد من البينة لانكفى وجود
اسمه في الحاسبات **القول** قول الناظر والوصي في
الصرف الا اذا كذبه الناظر فلا يقبل قول الوصي في تنقده
كذبه الناظر فيه **وكذا** المتولى اذا كذبه الناظر في صرف
الناظر اذا خلط اموال وقف مختلفه بغير الا في موضع
جرت العادة بالخلط والوصي مثله **انكف** انظر ما له
الوقف ثم وضع مثله بغير الحيلة في البراءة انقائه في
التعمير او رفع الامر للقاضي في نصب القاضي من ياخذه منه

ابره

ثم يرد اليه ما ت الامام والمؤذن (نعم) معلوم منكسر
لم يسقط بموقفه رتبته عنهما جزم به في التوبة
اوقاف الامراء والسلاطين التي اصلها من بيت
المال يجوز لمن كان بصفة الاستحقاق من مفت وقام له
بيتا ول منها غير مقيم بما شرطه الواقف وان لم يباشر
وتحوز الاستقامة فيها بعدد وغير عدد **ولا** اشتراك
في الوظيفة ومن لم يكن بصفة الاستحقاق ومن بيت
الحار لم يحز له ان يتوارث **ولو** قرره القاضي اذ الناظر
ولو يباشر لا يستحق وكريم عليه ان يتنازل والمعلوم
اوقاف ملكها واقفوها بوجه صحيح شرعي يعتبر فيها
شرط الواقف ولا يستحق المعلوم الا اذا باشر وسياتي
حكم الاستقامة فيها **والاصل** في قلناه ما نقله العلامة
كالم الوصي في تصرفه على الهداية تحت شرط وقف الموقوف
السلطان بترتيب في كل يعتبر ما شرطه ام لا فاقول انه
ان ملكها او وقفه بوجه صحيح شرعي يعتبر ما شرطه
والان لا **صاف** ربيع الوقف من الموقوف الى مستحقه
تقدم العماره ثم ارباب التجار **وفي** الحارة القدس
والذي يربو منه من اوقاف الواقف حارقه بشرط
الواقف ولم يشترط **وما** هو اقرب الى العماره واعلم
مصلحة كالا امام للمسيح والمدارس والمدارس ليصرف اليها
قد كفايتهم الى اخر المصالح **فقد** اذا لم يكن معين فان كانت

بيان
نواضع

على شي يصرف اليه بعد النجاسة **فان** اذا ان الوقت بعد
 النجاسة اما ان ينص على تقديم جهة او لم ينص فان
 نص على تقديم شي يقدم على ارباب الشعار بعد
 النجاسة ثم ارباب الشعار **و** قد حررناه في رسالتنا على
 كلام الحارثي **و** النجاسة ان تغير الحارثي بالكاف ان من
 المصالح الموزون **و** الخطيب **و** الوفا **و** الفرائسي **و** السمرقاني
و ينبغي ان يلحق بهم المشد في زمن النجاسة **و** الشيخ
و الجاني **و** الساجد **و** المباشري **و** الشاطبي **و** قوله في
 الاشياء **و** الخطيب **و** ان هذا اخص بالمدرسين في الديار
 الرومية لان المدرسة تعطل ههنا بهم بخلاف المدرسين
 في الديار المصرية فان المدرسة لا تعطل بغيرهم **فقط**
الي ان انما لب المدارس بالديار المصرية مسجدان **و** هما
 ليس له اصل لانهما وان لم تعطل من حيث انهما جامع فقد
 تعطلت من حيث انهما مدرسة **ولا** يخفى ان لهما جهات على
 من له ادنى تأمل فيقولنا في الحاشي من ذكر بزمن
 النجاسة لانه في غير زمن النجاسة لا يلحقون بارباب
 الشعار **و** لا يخفى ان الامام والموزون يقدمان على
 غيرهما من ارباب الشعار **و** الجاني **و** في اوقات ملكها
 واقفوها بوجه صحيح شرعي لها شعبة بالاجرة **و** شعبة
 بالصلوة **و** شعبة بالصدقة **و** فان اعتبرنا شعبة الاجارة في
 اعتبار زمن الجاشرة وما يقابلها من حل العلوم للاعتناء

و بسم الله

وشبه الصلة باعتبار ان اذ ان بعض معلومه ثم مات
 او عجز فانها لا تسترد منه لتصميم اصل الوقف
 وشبه الصدقة فانه لا يصح على الاعيان التبرع او في
 انفق الوسايل الا شئبه بالفقهاء ان لا يثبت في الوظائف
 وقت محج الغلة كما في الوقف على الاولاد بل يثبت وقت
 تسميته فتقسم الغلة على تلك السنة فلو مات مدير
 او غيره او غفل وتولى غيره يقسم المعلوم على المدرسين
 فيعطى كل حسب مدته **و** يفرق بين الوقف على
 ارباب الوظائف وبين الوقف على الاولاد **و** قال هذا
 هو العمل والاشبه بالفقهاء انفق وفي الحال انما يثبت
 وقت محج الغلة في الاولاد اذا لم تكن العين موجهة
 على الاقساط كما في الديار المصرية فان كانت موجهة
 على الاقساط يثبت كل قسط على حده ومن كان يخلو في
 وقت آخر القسط استحق والافلا **الاجارة** لا تنفذ بموت
 الموجه للوقف الا في مستثنين اجر الوقف فاراد بغير
 مات على الرده بطل وتقلب الى الورثة نقله في
 المحيط وفي اوقاف الخصال في اوقاف اهل الذمة قلت
 ما تقول في المرتدة عن الاسلام قلت على قول الامام بخير
 وحقها وغضبه الا ان يكون تقدم بغيا عيا بفهم **و** الثانية
 ارتد المسلم ثم وقف في حال رده فاجرت ثم مات او قتل
 على رده بطل العقد ومن ميراث نقله في المحيط

وقفت حادثة الفتوى في واقف او وقف على نفسه ايام
 حياته ثم بعد على اولاده ولو اذ اولاده طبقة بعد
 طبقة ونسلا بعد نسل **تجب** الطبقة العليا منهم
 السفلى ابدا ماداموا على ان من مات منهم وترك ولدا
 او ولدا ولد انتقل نصيبه من ذلك الى ولده او ولده
 ولده فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه
 الى من هو في درجته وطبقته المذكور فاذا انقرضوا
 باسره وافتا هم الموت عن اخرهم كان وقفا على
 ابنائهم لصلبهم واراد اولاده المستروحين اعلاه تمام
 الواقف عن ذكرين فمات احد عن ذكرين والاخر
 عن بنت ففعل شئ مع اولادهما ما كان لا يبيها
 لان وصف المذكور قيد بالابا دون الابن او لا تحقق
 لان وصف المذكور قيد بالابا ولا يفتوا **الجواب**
 بان قيد المذكور وصف للابا دون الابن لا تحقق نصيب
 ابين لان الجار والمجور تنازع فيه فعلان احدهما
 اوقف والآخر ينتقل فان اعملت الاول فلا كلام لتعلق
 بالابا وان اعملت الثاني فلا كلام في رجوعه الى ما بعد
 ينتقل بليس وصف للابا بل وصف للابا على كلا الحالتين
 لان الظاهر تخصيص اولاد الابن ولو كانوا انا لكونهم
 ينسبون اليه واذا فرضنا على ان الاول في الوصف
 المتأخر رجوعه للاخير فظهر لاجل لا وقف على اولاده

ثم على اولاد اولادهم واراد اولادهم ونسلهم وعقبهم
 من المذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد
 المذكور صرف الى كذا قال في الاستبصار والظاهر
 قيد المذكور بالابا والابن فلا يستحق الابن ولا ولد
 انشئ او هو قيد للابا دون الابن حتى يستحق الذكر من
 اولاد الانثى او قيد في الابا دون الابن لان الاصل ان
 الوصف المتأخر يكون للاخير كما صرحوا به في قوله ما
 من شئ في اللاتة فخلع **تجب** بان قيد
 للابا دون الابن لان الظاهر ان مقصودهم حرمان
 اولاد البنات لكونهم ينسبون الى غيرهم وتخصيص
 اولاد البنات لكونهم ينسبون اليهم انشئ **وظاهر** كلامه
 انه لم يقف على مثال في المسئلة وفي التا تاريخه
 معزيا الى الحار والموقال اوقف دار على ولد كس
 وولد ولدى المذكور حل فيه بنوا بنيه وبنو بناته
 فقد جعل الوصف كل القول بان لا يملكه الابن دون بنين
 بناته على القول بان اولاد البنات لا يملكون وعلى
 القول بان حقهم يد حل فيه بنوا بنيه وبنو بناته
 فقد جعل الوصف للابا والابن اذ هو المقول عندنا
 اذا اضر الوصف عن متعدد فلو وسطه بين متفرد
 قال في التا تاريخه لو قال اوقف على ولدي والاولاد
 المذكور من ولد ولدي كان وقف على البنين والبنات

من عليه فحتم الوصف من المتوسط على الاولاد واراد
 اولاد الاولاد دون اولاد الصلب كذا في المختار وغيره
نقل الاستقوى من فتاواه ان الوصف المتأخر عن
 الجمله يرجع الى الكل عند السادة الشافعية وعند
 السادة الحنفية للاخير هذا اذا كان بالوار وان كان
 بالفا او تم يرجع للاخير اتفاقا انتهى عبارة ومف
 الكمال الشرط اذا تعقب جهلا متسا طفا بالوار فهو لكل
 والاستثنى للاخير انتهى **يجل** للفا نظر ان يقرر في طيفه
 من الوقف بغير شرط الواقف وقد قررنا ما يفرع عنها
 في القواعد فتاواه المحمدية ليست له ان يضيف
 بوابا ولا فواشا بغير الشرط بذكره اعلم اني من وقف
 الفقرا ما يتدرج لانه صفة كالفراة الا اذا وقف
 على فقر اقربائه او على اولاده او على جيرانه او على غيرهم
 يستحق مدعيه الابنية وربيان المحبة والنسب
 كذا ان التاثير في من له تقه على غيره لا يجب / ٢
 بالتصا يدخل في الفقرا ولو كان يجب بغير قضاء لا يخل
 كالتوله الصغير وما شاكله نقله في الاشارة بقبول
 قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين
 بلا بينة لانه من جملة علمه في الوقف كذا في ادب القائل
مهر معلوم المستحقين في سنة لا يبرر ذنب لهم فلو
 فاض الوقف في السنة الثانية لا يبرر من لهم الفاضل

مطلب العفة من له تقه على
 غيره لا يجب الا بالعضايد خلة

الوارث

ولو شرط ان يرضى لعتقائه فتاواه من السنة الثانية
 كان العتق دون المستحقين فيد تاثيره قطع العارة
 لانه لو قطع لغيرها فهو من فلهم الطلب به وياخذون من
 القلة في تلك السنة دون الابنية **مصرف** لهم الفاضل
 مع الحاجة للتعيين بضمي ومن التاثير في وقف ارض
 على فقر اقربائه وارض اخرى على الفقرا والمساكين
وقف الفقرا به لا يفيهم فان كان ذلك من عقد واحد
 فصل الفقرا به من وقف الفقرا والمساكين ما
 يفيهم وان كان في عقدين لا انتهى بصفاد منه
 ان الرجل لو اوقف ارضي متقدمة على جهات مختلفة
 متقدمة واحد وعين لكل وقف مصرفا معين فاصح
 بعض الاوقات الى العارة المتولى ان ياخذ من ربيع
 احد ما يبيع به من الاخير لان العارة او الى من الصرف
 الى القراية كما تقدم ذكره وان كان في عقدين لا واه اعلم
كتاب البيوع البيع لغة مبادلة
 المال وشرا زيدا فيه التراضي والتحقيق ان ركته
 الفعل المتعلق بالبدلين من المتقاردين او ما
 يقوم من مهر او شرطه في العاقد ان يكون من اركان
 المحل ان يكون مقدر والسليم ومنه الرضى وينعقد
 البيع بلفظين مستقلين قاله عن القبيح وفيها
 ايضا باعه بتمن الى سنة فاسنة من وقت العقد

البيوع

وهو قول الامام **وما كان لا من ورث الحق** وفي
 البدايع اشترى سلعة ولم يقسمها ولم يدفع الثمن
 والتقى في غير بلد العقد وطلب البايع الثمن لا يجبر
 المشتري عليه حتى يحضر له سلعته **انقض** وفي القنية
 اشترى ارضا فيها ماء بوضع البيع فيها لان المقاييس
 ثم رتب لابي الليث سهم في المقابر ايضا اشترى من فضول
 ودفع له الثمن ففكك الثمن في يده ولم يجز الخالك ان يعلم
 وقت الدفع انه فضولي ففكك امانه وان لم يعلم
 بفكك مضمونا وهو الاصح نقله في القنية وفيها ايضا
 باع الدار الموحدة بغير رضا المستأجر ثم زاده الله
 المستأجر في الاجرة وجد العقد نفذ البيع الموقوف وفي
 الظهيرية اشترى مال بربو فوجبه بطل خيار الردية
 انقض وفي البرازيه وكذا الورعنه او باعه انقض وفي الجامع
 مريض عليه ومن يستوفى ماله باع شيئا من ماله بغير
 يسير لم يجز اجازت ذلك الورعنه او لم يجز في المشتري
 يتم القنية او يفسخ البيع ولو لم يكن عليه دين بان من
 التملك **وص** الميت لو باع تركته له في الميت بغير
 يسير **ولو كان** هذا مع الوارث لم يجز عند الامام
 الابا جازة الورعنه **وعند** ما يجوز ويختبر بين التمام
 العقد او نسخته قلت او كثرت **يشري** الادوية
 بغير من كل ماله لو اشترى من الاجنس ولو اشترى

الاجنس

فلم ي

ذلك من الوارث فمن التملك انقض وفي الحاون بيت
 فيه حجرتان مستراح احد الحجرتين في الاخرى ومقتنه
 من الحجرة الثانية قباع الحجر التي مفتحة المستراح منها
 ثم باع الاخرى وقت كبت لكل منهما صكا كبت في صك
 الاول بصفان وعلوها ولم يكتب فيه دون المستراح
 الذي في الحجرة الاخرى بالحجره الثانية فله في الاول
 وان كبت دون المستراح فله ان يفسد مفتحه والمشتري
 الثاني بالثاني ان نشأ اخذ الحجرة بجهتها وان ساءرت
 ان شرط المستراح في البيع انقض وفي الطهيري باع
 بقره ولها عجل دخل في البيع **ولو باع** حمارا له حش
 لا يدخل **والعرق** ان البقرة لا يفتق بها بدون ولها
 بكتات الحماره وفي قاضي خا لا يدخل العجل الا بذكره ايضا
لو اشترى حكمة فوجد فيها لولوة فله البيع ولو كانت
 في صدقها فله المشتري وذكره في النوادر **فمن** المشتري
 المبيع بلا اذن البايع قبل نقد الثمن ثم تصرف فيه فللبايع
 فقتض تصرفه الا في التدبير والاعتناء والاستيلاء
 وله ابطال الكتابة كذا في البرازيه **شري** الام لا يهرق
 الصغير ما لا يباع اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترته من
 ابيه كذا في الولو **الحمل** لا يجوز بيعه لانه مولا
 ويتبع امه في الحق والتدبير والاستيلاء والحق به
 الحرية الاصلي **وحق** الاستدلال في البيع القاسم

الحجر

وفي الدين فيباع مع امه وفي حق الاصلية وفي الرهن
 اذا ولدت الامة الموهونة ولا يبيعه في الجانيه فلا يرد
 معها في جانيه ولا يبيعه في حق الرجوع في الجانيه ولا في
 حق النكاح في الزكاه ولا في حق وجوب القصاص على
 الام فلا يقتل ولا يحد ولا يذبح الجنين بذكاة امه ولا يبي
 اذا كانت موهونة او خفيته او موصى بها او جردت
 نقله من البرازيه **الحمل** لا يفرد بحكم مادام متصلا
 فلا يباع **و** يوجب ويفرد مادام متصلا بالاعتاق
والتمبير والوصيه به ولو لا اقرار به زله بالشرط
وبت بقتله **و** يورث ويورث وما يوجب فيه
 يكون بين الورثه ويصح الخلع على ما في الجانيه جاريها
 بشرط المذكور من العقد ولا يبيعه امه في شيء من الاحكام
 بعد الوضع الا في اذا استخفت بابيته كان الكفر ولا
 فرق بين ذكرنا بين الادمي واليه يبرئ يثبت لهم ولو
 باي امه مع حملها او حملها يبيعه فساد البيع **و** امه
 جميع بين موجود ومعدوم ترجيى الجانيه الفساد وينفي
 صحتها اجاره الحمل لانها تنفع على المعدوم ناله صاغت الاشياء
وهو فساد آمن تقع منه المنافع المعدومه بشرط
 وجوده **ولو** تدفع على الحمل يصح كالوصيه له **وفي** قيم القدر
 اذا احتسب الحمل او دبره امتنع بيع الام مادام متصلا **و** لو
 كافر بامه كافر فاسلم الزوج وحده لم يورثها كافر باجرها

عن مالك

عن ملكه من زوجه ان الحمل صار مسلما حكم بشي لا يبيعه **الرد**
 بقبضه والقاضي فسخ الحمل الا في الحوائث فلو كان الاب يبيع
 بالتمشيد يرد المبيع بقبضه لم يتطل الحوائث
 الثانية باي متولا يبيعه فسادا يتم رد عليه ببيع
 بقبضه لم يخرجه بقبضه قبل القبض قال الفقيه ابو جعفر
 كنت نظن ان ابيعه قبل قبضه جانيه حتى رايها بقبض
 يحد على عدم الجواز قبل القبض مطلقا في الذخيره
الاصح ان الفروع وصف في المذروع الا في مثله
 المذموم والشهادة كذا في دعوى البرازيه **المقبوض**
 على سبوم الشترى مضمون **المقبوض** على سبوم الفطر
 لا يضمن كذا في الذخيره **تكرار** الايجاب يبطل الا في
 الا في العتق على مال كذا في الذخيره **المقبوض** يضمنه
 الفايده فيما لا يابده فيه لا يبيع فلا يبيع بغير درهم يورث
 استويار زنا وصفه ذكره في الذخيره **ملك** المبيع فسادا
 بالقبض فلو اشترى لانيه الصغيره قال الاب فسادا
 ارباع كذا لا يملك بالقبض حتى يستعمله نقله في المحيط
 الثاني بيع المعازل كذا في الاصول **الثالث** لو كان مقبوضا
 في يد المشتري لا يملكه المشتري **اذا** قبض المبيع في
 الفاسد باذن بايجه تبطل احكام المملك في البيع الفاسد
 الا في حل المملك وليس له وطى الجانيه ولو وطى فممن
 مقرها ولا شفيعه بجاهه ولو عار او لا يجوز ان يترسها

اجماع من المشتري وفي البرازيه واذا اختلف في الصحة
 والطلان القول قول مدعي السلطان انتهى وفي ما عدا ذلك
 واذا اختلف في الصحة والفساد القول قول مدعي الصحة انتهى
 ركاد في الظهيرين لأن مسلم ما اذا ادعى انه باعه من
 ابي بيع بائع من التمس قبل العقد وادعى ابي بيع الاتية
 في القول في المشتري مع انه يدعي فساد العقد ولو كان
 على القلب مخالفا واذا سمي سببا اشار الى خلافه في بيع
 بالحل لأنه بيع معدوم كما ان في ما عدا ذلك عقد جدد
 واعيد فان كان باطلا كاصح بعد الصلح فان كان باطلا كما
 في جابم المصونين ومسلم السكاج بعد السكاج نقله في الغنية
 واما الاجارة بعد الاجارة من المستاجر الاول فان كانت فيه تسخير
 للارثي نقله في البرازيه والحوالة بعد الحوالة باطله
 نقله في التسخير لأن مساهل المشتري بعد الشراء باكثر من
 الثمن الاول أو باقل أو بنفس اخرية به في باب المصونين
 ومسلم الكي لم بعد الكي له صحيح لزيادة الموثوق التحلية
 تسليم في مساهل قبض المشتري المبيع قبل العقد بلا اذن
 البائع ثم خلى بينه وبين البائع التمس فيه في البيع الفاسد
 صحيح في ما عدا ذلك في الغنية.

باب خيار الشرط خيار الشرط يثبت في مساهل
 البيع والاجارة والقبض والصلح عن مال والكتابة للعقد

والله اعلم

والقلم به والامتناع على مال للفقير السيد والصرف
 والسلم ما عدا ذلك عن المجلس والحوالة كما في
 البرازيه والابرايم دينه وتسلم الشفعة والرقق
 على قول ابي يوسف والمزارعة والعاقلة كما في البرازيه
 ولا يبدخل من السكاج والطلاق واليمين والهدر والاقرار
 الا الاقرار بعقد يقبله والصرف والصلح بعد المجلس
باب البيع الفاسد العقد الفاسد اذا اختلف
 به حق عبد لزوم وارتفع الفساد الا في مساهل اجرة
 تاجر المستاجر اجرا صحيحا فلا يلزم نقضها **باب بيع**
 مكرها فباع المشتري بغير صحيح من غير اكرامه للمكره
 نقضه وفي ما عدا ذلك الشرط الملايم لا يفسد البيع في
 اثنين وثلاثين مسلمة شرط رهن وكفيل وحالة
 واشهاد وخيار نقد وتعين على ما عرف في محله وتأجيل
 الثمن وبرائة من العيوب ونسخ الاشارة المبيع ونزكه بعد
 ادراكها وصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى
 يسلم الثمن ووجه بالعيب وكون الطريق لغو المشتري
 وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير الادنى واعطام المشتري
 المشتري الا اذا عين ما يطعم الادنى وحمل الجارية وكونه
 مخفية او حلوبا او كونه الغرس حوادا او كونه الجارية ولزمت
 وانها دائمة في بلد اخرى والحمل الى منزل المشتري فيها
 تغور في محله والنقل والجلد وجعل رفعة على التوب

وخباطه فيما تقورف وكون المذوب سدا سيا وكون
 السويق ملتوتا بين وكون الصابون متخذا من كرا
 كه اخره من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من ثلاث
 وجعلها ببيعته والمشتري دفعها بخلاف اشتراطات
 يجعلها المسلم مسيدا او يرضى الجيران الا اذا عينهم
 اشترى **المجوده** في الاموال الربويه صفه الا في مال الرقيق
 واليتيم والوقف وفي قلب الرهن اذا انكسر ونقصت
 قيمته فللمراهن تضمين المرهق قيمته وتكون رهن
 ذكره الزيلعي ما جاز امراء العقد عليهم صح استيفاء
 الا في الموصيه بالحذمه يصح افرادها دون استيفائها
بيع الفضولي موقوف الا في ثلاث في ظل اذا شرط
 الخيا رفيه للمالك وفيما اذا باع لنفسه نقله في العبد ايج وفيما
 اذا باع عرفا بعرض اخر للمالك كما في فتح القدير **بيع** البراه
 التي تكتب من الديوان على الحال يصح وبيع خطوط الاله
 جاز **والفرق** ان مال الوقف قائم ثمه ولا يحد كمال
 الديوان نقله في القفيه **بيع** المعدوم باطل الا فيما
 يستخرج من البقال اذا حاسبه على انما لها بعد استيفائها
 فانه جائز استحصان نقله في القفيه والله سعي به اعلم
باب الاقاله الا في صحه الا في السلم تكون المسلم
 فيه دين سقط والساقط لا يعود ذكره الزيلعي في باب
 التي لف من مكر البيع او الشراء والاجارة مكر الاقاله

الاي

الا في مسایل فيما اذا اشترى الوصي من مديون الميراث
 دارا بعشرين وثمانين خبوت او اشترى الماذون
 علانا بانف وقيمتها الفان والمثولي على الوقف آخر
 ما يباين عشرين باربعين لا يصح اقالته ومملكون
 الرد بالعيب **والوكيل** بالشراء لا يصح اقالته وخيار
 الشراء **المثولي** لو اجر ثم اقال ولا مصلحة فيه للموقوف
 لم يخر **والوكيل** بالشراء لا يصح اقالته بخلاف البيع
 يصح وختم **والوكيل** بالسلم يصح اقالته على خلاف
 فيه **وتصح** اقاله الوارث والوصي دون الموصي له والوا
 الرد بالعيب دون الموصي له **لا تصح** الاجارة بعد
 هلاك العين الا فيما اذا تصرف الملتقط وفيما اذا باع الميراث
 الماذون وهكذا التمس في يده فاجاز الفرض ما البيع جاز
الوقف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم
 الوارث مقامه الا في القسمة نقله في الولوالجيه
تفريق الصفقة على البايح لا يجوز الا في الاضطر
 بالشفقة **الموقوف** البيع على اجازته اذا اجازته نفذ ولا
 رجوع الا اذا اجازته الفرض تسمة الوارث فانه الرجوع
باب الحقوق المرافق عند الامام المانع
 والحقوق الطريق والسيل وعن ظاهر الرواية المرافق
 من الحقوق كمال في البرازيه **الحقوق** المجرده لا يجوز
 الاعتيان عنها بمال فكل صالح عن حقته في الشفعة

أو صالح الخيرة على إسقاط خيارها بمال أو صالح رزقته على
 تركه بغيره بمال ثم يلزم ولا تسر عليه ومثله الاعتدال عن
 الوظائف **الكفيل** بالنفس لو صالح المفقول بمال ثم يلزم
 ولم يجب **ويلزم** الصالح عن الحقوق المجردة في مسائل صالح
 عن حقه في القصاص بمال أو صالحا عنه وعقاره الطباع
 عليها بماله أو صالح الرقيق عن دعواه الرق بماله مع ولزم
بيع حقا المرور من الطريق وبيع حق مرور السبل وبيع
 حقه في الشرب قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز **بيع**
 حق حبس المبيع للمثل المال الآتي مسائل شترى العبد
 نفسه من مولاه أو أحرار العبد النساء ما شترى له نفسه
 من مولاه ليس له حبس فيها ذكره في البراءة **بيع**
باب بيع المستامن له بيع مديونه دون أم الولد
 من باع ماله صغيرا بغير مال يبعه الآداب المحتاج
 إذا باع ماله ابنه ثقله في البراءة **باب الحمل** الحيلة
 في عدم رجوع المشتري على بائعه بالتلف عند استحقاق
 المبيع إن يتر المشتري إن باع اشتراه منه فلو رجع رجع
 عليه ثقله في البراءة **باب الربا** الربا حرام الإبين
 مسلم وحرام في دار الحرب وبين مسلمين أسلم في
 دار الحرب ولم يخرجها **النياشين** الهولي وعده وبين
 المتفاضلين وشترى الكمي الغانكة في الكثرة بين الكرماني
العشر الأم الآتي مستحق الأسير في دار الحرب إذا شترى

شترى

نفسه من الكفار ووقع دراهم أو عروض مفضوشته فإن
 إذا كان الأسير حرا ولو كان عبدا لم يجز **جوز** إعطاء
 الرزق **والأقصا** والعروض المفضوشة في الجبايات
 كذا في الولد المجبة **باب السلم** البيع لا يبطل بموت
 الباع الآتي الاستصناع فيبطل بموت الصانع **اختلف** الباع
 والمشتري في أصل القابل جيل فالقول لنا فيه الآن السلم
 فالقول لمديحه إذا اختلف في مقداره فلا تألف الآتي
 السلم رأس المال بعد الاقالة كعتقها فلا يجوز التصرف
 فيه بعد ما كعتقها **لو** اختلف في رأس المال بعد القبض
 تخلفا وقبله آتي **باب الغرر** حبل المالك نفسه
 ولا يشتره بغيره على قوله ثم ظهر أنه ازني من قيمة وقد
 تلف المبيع فإنه يرد بمثل ما تلف ويرجع بالتلف ولو غرر الباع
 المشتري وقال له قيمة كذا أنا شتراه على قوله ثم ظهر أنه ناشئ
 فإنه يرد وبعه بغيره كذا في القنية **الغرر** لا يوجب الرجوع ولو
 قال استكتم هذا الطريق فإنه آمن أو كل هذا الطعام فإنه غير
 مسموم فملك فاختاره البصير ما أكل فبات بالسلم لا ضمان
 عليه ولو قال تروجه فأكلمه فتروجه فأكلمه فأكلمه فلا ضمان
 ببيعة الولد على الخبر الآتي مسائل تروجه على أنها حرة فأكلمه
 بالسلم ثم استحق برجوعه على الخبر ببيعة الولد آتي في
 عقد معارضة يرجع على الباع ببيعة الولد إذا استحققت
 ببيعة المالك كذا وكذا لو قال الأب لأهل السوق بايعوا

ابن فقد اذنت له من التجاره او بايعوا عهدي فقد اذنت
 له من التجاره فظهر انه ابن الغير او عبد الغير يرجع
 المخرور على الاب او السيد حيث كانا خريجين كغيره في قاضي
 خان قال المداوي ويشترط للمرجوع الاصحافه والامر
 بالمبايعه **باب الصرف** هو في اللغة الزيادة
 ومنه سميت النافله صرفا والفرض عدمه لا كما في الحديث
 الشريف وسمى صرفا صراخا لتمامه ايها و
 الشرح بما دلت بعض المآلثان ببعضها متساويا ان
 احد كالتدعي بالذهب وبتقاضي انما اختلفت كالتدعي
 بالنفسه بشرط التقاضي في المجلس وركنه الايجاب
 والقبول بلفظ يدل عليه وشرط جوازها ثلاث اشياء
 لا يترتب بالابدان الامن قبض وان لا يشترط التقاضي
 كما قد مضاه وان لا يكون بدل الصرف موجلا وقد تقدم
 حكمه في رفيه وحكمه انه يملك كل واحد منهما ما قبضه
بدل الصرف كراش المال فلا بد من القبض قبل الاترائ
 بعد الاترائ له فقبله بشرط قيام المبيع عند الاقتلاف
 للمالك اذا استهلك في يد البايع غير المشتري كما في
 المدايم ولا يشترط ان يكون كل منهما ما كانا مساه وقت
 العقد وفي التقديس اشترى قلب فغنه بذهب او فضة
 فوجب بالقلب عيبا رده واسترد بدله في المجلس ونقده
 قبضا وان بغير قضاء لا والصرف على حاله ولو حدث عيبا

رجوع بالارث

رجوع بالارث ومن التجريد وجد احد المتضارفين المرام
 المقبوضه زيوفا او كاسده في بعض البلاد وراية
 في البعض فان كان يعد ذلك عيبا عند التجار فله الرد
 والا فلا الرجوع والمحواله والحق له بالصرف جائز ما دام
 في المجلس ذكره في القبايه **المحط** والزيادة من بدل
 الصرف يفسد انه ذكره في التارخاينه **الصلح** في
 الصرف عن عيب فيه ان كان يقد رقيه العيب جاز
 الصلح وان كان لا يجوز **الوكالة** في الصرف جائز فليو
 وكل رجلين لا ينفذ احدهما به **صرف** المربض مع الوارث
 مؤثرف على اجاره بقيمة الورثة **نصب** رجل من اخر ماله
 دينار ومصرف فيه ثمانية مائة دينار او مائة
 درهم وقبض المائة وقبل الا فتران مع الصرف وفي التجريد
 عن اي يوسف باع درهمين بدينار واحد فاصاحبه
 وحاله عن المرحى باع البيع انتهى وفي المشتل عن محمد
 في رجل له ولده صغير قال اشترى مني ردي هذين
 الدينارين بمائة درهم ثم اتاه الابن قبل ان يقبض
 العشرة بطل الصرف انتهى **افقود** والذي ينبغي ان
 لا يبطل لان الابن يبيع مقام الولد الصغير ومقام نفسه
 فليسا مل وفي التجريد عن اي يوسف باع درهمين بدينار
 زايده حبة على وزن الدرهم فوزنه فاذا هو ناقصه
 يرجع عليه بوزن الحبة وفي المحيط رجل قال لصي في النقدي

الف درهم ودرم اجرة عشرة دراهم فاستفد عاظم وجدها
 زبوناً أو ستوقه أو بعضها لا ضمان عليه **و** من الاجرة
 أو الكل أو البعض **كتاب الكفالة** هي لغة مطلق
 الضم ومن الشرع ضم ذمة الى ذمة فيها يلزمه **و** ركعتها
 الايجاب والقبول خلافاً لمحمد فانه قال ركعتها الايجاب فقط
و سبب مشروعيتهما تخلص المطلوب من ضيق الحق به
 واما ما يحصل للطالب **و** دليلها من الكتاب قوله تعالى ولئن
 جاء جمل بغير وراثته زعيم **و** من السنة ما ورد انه صلى الله
 عليه وسلم اقر عليها واجازها وحاشيها اظهر الشفقة **و** دليل
 الامر على الطاب وتسكين قلبه وتخلصه المطلوب من ضيق
 يلحقه **كفالة** المريض تعتبر من ثلث ماله ولو اقر انه
 كفيل في صحته ضمن كمال ماله نقله في انكر ما في الاعتبار
 للمعاني لا يملك **الكفالة** بشرط براه الاصيل جواله وهي
 بشرط عدم البراه كماله **حكم** اذا انشأ آبي أو ابن شارب
 انا ذكر ثلاثة ايام كان بيعاً بجوار الشرط والاملا **هبة**
 الدين من عليه الميراث ابراء لا اعتبار بالمعنى **اعتق** عبدك
 عني بالث درهم كان بيعاً لا اعتبار بالمعنى في شرائه شروط ما
 ثبت بالمعنى لا شروطاً ذلك اللفظ **راعيته** بان نكاحها انتها
 اعتبار بالمعنى كمنها في العدة رجعية اعتبار بالمعنى نكاحه
 ادلي القادر وهو وانت حر كان اذا انجبه وتعلق بشفقة بالاداء
ولو وقف على بن ثلث درهم لا يجوز ان كان لو وقف على الثور

بنفوذ

يعقد البيع بلفظ الهبة اذا ذكر الميراث **الاول** ابنه الصغير
 في الكفالة قال ابو يوسف ان كانه ضمان ما اشتراه للصغير
 فهو جازي نقله هشام في نوادره قال محمد اذا اكفل بنفس رجل
 على انه بالخيار لكل ثلاثة ايام فهو جازي نقله في التاركا بينه
ادعي الكفيل بالنفس انه دفع الكفيل الى وكيل الطالب
 والكره اليه ان يخلق على نفسه ثقل من المبوط **باب ما عليه**
 صفته واحدة لا يقع ان يضمن احد من الاخر نصيبه ولو كان
 بصفتين يقع ثقله في القينة **ابراه** الطالب الاصيل من المالك
 فرد الاصيل البراه ارتد في حقه وقال بعض يرد في حق الكفيل
 انما وقال بعض لا يرد في حقه وكذا في القينة **مفعل** المولى من
 عبده وليس عليه دين مع **مفعل** عن سيده وادى بعد العتق
 حال كونه حراً فهو حر ولا يرجع على سيده بشئ **كفل** باذن
 سيده بدية يستقر في القينة ثم كفل به في اخر يستقر في ثمة
 لم يخر الكفالة لان شرط كفالته فراغ ذمته فاذا انفق لزمته
 الكفالة الثانية لزوال المانع ولو كان السيمه جباناً من هو
 وابوه او وصيه في الكفالة لم يخر الكفيل من المبوط **ابراه** الاصيل
 ترجع براه الكفيل الا اذا ضمن له الالف التي على ثلاثة نمره فلا بد
 انه تضاهىها قبل ضمان الكفيل من الاصيل دون الكفيل كغيره في
 ضمانه **ان** خير عن الاصيل تاخير منه الكفيل الا اذا ما في الحكم
 عند ثقل عند مال ثم كفله انسان ثم يخر المكاتب تاخرت ماله
 المكاتب ان انفق وله ماله الكفيل كغيره في ضمانه **كفل**

بهال موصل فبات الكفيل محل عليه فقط فلهذا جازحه من
 وارثه ولا يرث جميع الوارث على الاصيل حتى يحل الاجل فلهذا في
 الجمع لا يلزم الزنا احضار الزوجه مجلس القاضى لسماع
 الدعوى ولا ينعقد عنه نقله كما رأى الهداية **كفيل** المراه باذن
 زوجها فعلى الزنا احضارها امر الاب اجيبا لثمان ابنه
 فطالب الثمان من الاب نقل الاب احضارها كذا انى جامع
 الفضولي **بجانب** القاضى خلى رجلا في السجن بحسبه القاضى
 بدى نكرب المدعى ان يراه به باحث به نقله في القسمة **ادعى**
 بهر اجتهاده فادعى الزنا انه دخل بها وطلب من الاب احضارها
 ومن خرج في حواجها امر القاضى الاب باحضارها وكذا لو
 ادعى الزنا عليه سبب والا ارسل اليها امينا من الاما ذكرنا
 في الولوالجية من تمام عن غيره بواجب بآذنه فانها يرجع عليه
 بما دفع ولزم بشرط الرجوع الا في مساهل امره بتفويض عن
 حقه او اطاق من كفارته او بادارته او بان يجب فلانا
 متى واصله في وكالة البرازيه في كل موضع يملك المدفوع اليه
 الحار المدفوع اليه متا بلاك مال كان المور يرجع سبلا
 شرطه والاولا وذكره شرعا في الحداد كالميراجم **كفيل** بنفس
 ثلاث الى شهر على ان يبرأ بعده لم يكن كفيل ان كان هو الراية
وهي الخيل في كفالة لا تعرفه ذكره في البرازيه **كفيل** بنفسه
 كما قرأنا في انه لا حق له قبله فله اخذ كفيله بانفس نقله
 في جامع الفضولي او قال الطالب اشق في قبله والحوكمي ولا

ليتم

ليتم انا وصيه ولا لوقت انا مقدي به يبر الكفيل ايضا كذا في
 اخر كاله الهداية **للكفيل** من الاجل من السفر اذا كانت
 الكفالة حاله لمخلص منها بالاداء او لا يبرأ من النفس
 بالرد اليه اذا كانت باقية نقله في التارخانية **نقص**
 الكفالة بدى بين لازم وبين غير لازم كالنقصه نقله في
 تارخى خان **والله** في اللازم هو الذي لا يسقط الا بالاداء
 او لا يبرأ الا بنقص الكفالة والرحمى بالاجيان الامانة والمضمونة
 بعد ما كالمبيع او المضمون كالمفصوب **وبدل** الخلع والمهر
وبدل الصلح عن دم العمد والمبيع فاسد افتصح الكفالة بالرحمى
 بها لا في ملحقه باله يرون **القاضي** ياخذ كفيل من المدعى
 عليه بنفسه اذا اقيم عليه شاهد او شهد الشهود ولم يذكر
 وقال شهود حمله وياخذ كفيل من المدعى خوف غيبته
ولا يبرأ على اعطاء كفيل بالخيار **ويستثنى** من طلب كفيل بنفسه
 كما اذا كان المدعى عليه رجلا او رجلا ولم يثبت المدعى
 الوصاية والوكالة نقله الحصاص في ادب الفتا **وخذا**
 اذا كان المدعى به بدل الخسارة او ادعى العبد المأذون الغير
 المديون على سيده دنيا فلا يؤخذ من المدعى عليه كفيل بخلاف
 ما اذا ادعى المكاتب على مولاه او العبد المأذون المديون
 على مولاه فانها يؤخذ من المولى كفيل نقله الحاكم واليه اعلم
كتاب الحوالة هي في اللغة مطلق النقل ومنه
 حوات الفرس اذا نقلت **وهذه** الحق نقل الرهن من ذمة

الى ذمة وقال بعضهم نقل المصلحة بحكمها براه المحيل
 وتوجه المصلحة على الحال عليه **وركنها** الايجاب والقول من
 المحيل الى الحال عليه **او من الثلاثة** شرطها الرضى من كل صفة
 والاهلية من يملك التصرف **ودليلها** قوله صلى الله عليه وسلم
 من اصيل على بلن لا يتبع **لا يشترط** لصحة المصالح حضور المحال
 عليه حتى لو اصيل عليه من غيبته فافترقه فان كان له جاز فافترقه
 كذا في خان **المحالة** على مؤمن مقيده وهو ان يقيده عاقلين
 او ديني والمصلحة ان يخلعها اطلاقا حال عليه بشرط ان يعطيه
 من ثمن داره او ماله فان محاله بالعلم كذا في قاضي **خان رجل**
 له على رجل مائة درهم فبهرجه فمضى يومه على رجل مائة درهم
 جيا د فاحال الرضى عليه **انتهى** صا جها على ان ياتى بها
 من المراهج الجيا د والمحال عليه غايب فافترقه فان كان له جاز فافترقه
 قيا سارا استسما نقله في الجامع الكبير لانه صحت **رجل كفل**
 لآخر من بين من اخر فاحال الكفل له رجلا على الكفل في ان
 ياتى به من الرضى الذي كفل به فان محاله جاز فافترقه في
 الزبادات **كتاب ادب القاضي** الادب اسم
 لكل زيادة في حدوده في الانسان فتحدث بها تفصيل من
 الفضائل **والقاضي** اسم من علم من قضى بين الخصمين عليه
حكم والقضاة لغة عبارة عن الاحكام وفي الشرع عبارة
 عن الازام نقله في الكافي وقال بعضهم هو من يقول يصور من
 ولاية غايه ذكر الامام الابي في باب القضاة من كتاب

الانصاف

الاخصاء والاعام القضا اعم لانه العلم بالاحكام بالعلمية
وعلم القضا الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية ترتيبها
 على النوازل **والرافعة** انشئ **وعليه** يتفرع علم القضا
 وهو العلم بالاحكام الكلية **وعلم القضا** هو العلم بالاحكام
 مع ترتيبها على النوازل وقد استغنى ابن موفى امام بلد
 عن دخول الحمام مع صوابه فافترقه بالجواز ان هذه مكانه
 وان في ابو حمزة بالحرمه وقال ان جاز له وجاز لقن النظر
 حرم نظر بعضهم الى جفن فترى الفقه على الحوادث
 فاجابوا في البداية حلقه حتى ان ياتى الرزق لوفتره ولو
 غيبا فافترقه ان لا ياتى **وهو الاجم** وفي القضا اذا لم يكن
 له رزق في بيت المال فله ان ياتى بقدر عمله انشئ **والفقه**
 ان ياتى الاجرة فكل كتابه الجواب بقدر عمله **لان الواجب**
 عليه الجواب باللفظ وروى الكافي كذا في **المفتي** يفتي
 بالقول الصحيح من المذهب **وفي البرازية** المفتي بالوقت
 يفتي بالاشع له **المجوس** الفتي لا يرفع المال يطعن عليه
 الباب ويجعل فيه خرق يلق له الخبز منه كذا في البرازية
الصبي المجبور عليه اذا استعمله ما لا لا يجس الصبي
 بالتحبس الاب او الوصي فان لم يكن له اب يا مراهقا
 رجلا فيبيع مال الصبي او يبيعه ما وجب عليه كذا في المحيط
قضى القاضي على رجل بالمال را او جسه فقال كذا عليه
 يعلم ان تغير فحلفه ما يعلم ذلك فان القاضي يحلفه ولو بعد

مطالب تطليق الحبس
 على المحال لطلها

المحبس فان نكل لطلق المحبس وان طلق حبسه وهذا المختار
 حسن كذا في القتيبة **اجرة** السجن يجب على المحبس وقال بعض
 علماء المال **الوسعي** يصرف في قصوره الصغير فيما اصرف في باب
 القاض على الاجاره **اجرة المتحصن** والسبي والى كاتب
 وما كان رسته يضمن كذا في البرازيه **القاضي** اذا قضى بالبينه
 فزجع لا يصح رجوعه الا اذا قضى عليه فله ان يرجع نقله في
 ستر المنظومه **جس** القاضي انسانا اخر فمات المدعي
 مورث القاضي الى الرزق على المحبس قال بعض بطلقه وقال
 بعضهم يبقيه في الحبس كذا في قاضي **ان اقر حق** عند
 القاضي فمات بلفاض ان يحكم عليه ولو اقرت عليه البينه
 فتاب بعد ذلك لا يحكم عليه في غيبته كذا في قاضي
 وفي الاماره للقاضي ان يفوض المسئله لغيره سواء كان قاضي
 القضاة الرزق فوضا ليركه ذلك ولا انتهى وفي القتيبة ليس
 للقاضي ان يفوض بالفرقة بسبب الفسخ عن الثقة ثم رضم
 اخر لو قضى بالفرقة بسبب الفسخ عن الثقة ينفذ نقله في
 القتيبة **لا يجتهد** القاضي على الخط ولا يهل به فلا يهل بكتوب
 الوقت الرزق عليه خطوط القضاة **الماضي** لان القاضي
 لا يقضي الا بالجملة وهي البينه او الاقرار ونقله قاضي خاوي وقال
 فله يحل للقاضي ان يقضي به اذا ثبت ان خطه وان لم يذكر
 الحادثة قال في الخلاصة وبه يقضي قال في الاجناس ويقضي
 بقول محمد ورائقه في البرازيه **احضر** المدعي خط المدعي عليه

يعمل القاضي بالخط على قوله محمد
 وبه يعني انتهى

بالراز

بالرازه لا يخلف انه ما كتب وانما يخلف على اهل المال كذا
 في قاضي **اشترى** حائضا او ذرا او مترا لا اربط
 فوجد على بابيه مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرد له لانه
 علامه لا ينبغي عليها حكم كذا في القتيبة **يستأد منه**
 انه لو اشترى كتابا فوجد عليه وقف كذا لا يرد له
اكتب بالمرح ولا يهل به الا ان كتابه اعل الحرب يطلب
 الامان فانه يهل به ويثبت الامان على من نقله في
 قاضي خاوي كذا في **يجعل** به فخر **البر** والصرف
 والبيع كذا في قاضي خاوي **وتقنية** في امقع الوسائل بان
 من يخطا ردوا على ما كان في عمله بالخط لكونه الخطيئته
 الخطور وانه وبها لا يكسب في دفتر الاما
 له وعليه **وقال** شمس محله اذا اقر بما في دفتره وفي
 اقرار البرازيه ادعى ما اذ قال المدعي عليه كل ما يجد
 من دفتر المدعي بخطه فعد **الفرقة** لا يكون اقرارا وكذا
 لو قال ما كان في خبر يدك فعلى الا اذا كان في الجريدة
 شي معلوم او ادعى المدعي شي معلوما فقال المدعي
 عليه على ان تصدق **ان** التصديق لا يصح بالجمهور
 وكذا الواكرا الى الجرميه **وقال** ما بيننا فعلى يصح ولو لم
 يشتر لا يصح مقر البجها له **وهذه** رتبة تقييد الادعي
المقضي عليه في حادثة لا تتبع دعواه ولا بينته الا اذا
 ادعى الشئ من المدعي او التمس ان يرجع على اهل المال

يطلب كتابت توحيد على باب المسجد
 او الدار انه وقف لاسي ولا وقف

القضاء ذكره القاضى في مصوله وفيها ايضا الذين بعد
 القضاء بواحد ما ذكرناه صحيح ونقض القضاء مثله
 في قاضي خان **الجور** لا يضرب ولا يقيد الا في مسائل
 منها اذا امتنع من الايمان على قريبه او اذا لم يتسهم
 بين نسائه ووعده ووعظ فلم يرجع ذكره في السراج
 الوهاج **والا** امتنع عن صديق كراهة الظاهر مع
 القدره يضرب ويقيده **والا** الاصل في هذا ان
 ما يفتى اليه في خلاف يضرب ويقيده فيه اذا امتنع
والا فلا يعزل القاضى اذا علم بالغيرل بخلاف
 الامور باقامه الجرحه لا يعزل بالغيرل حتى يقدم الشا
طلب من القاضى حجة الا برأى غيبة الخصم لم يكت
 ولو كان حجة طلاق او حجة استيفاء ديكب مع غيبته
للقاضى الارسال خلف المخدرة للدعوى واليمين
 كذا في التتارخا **لا** يخلف القاضى الله عز وجل حتى
 مجهول فلو ادعى على شركته بناية بهمة لم يخلف الا في
 مسائل الاول انهم القاضى ومن اليمين انما فيه
 اذا انهم متولى الوقت فانه يخلفهم نظر اليهم والقر
 التالفة ادعى المودع على المودع جانه فانه يخلفه
 الرابع المودع عن المجهول الى صفة في دعوى الخصم
 السادسة في دعوى السرقة وهذه الثلاثة التي
 ستمع فيها الدعوى بالمجهول والمودع والمرقضى يخلف

على حقه

على حقه مجهول القضاء باليمين يقتصر على المقضى
 عليه ولا يقدرى الى غيره الا في الحرية الاصلية وبها
 والنسب والعتاق والشكاح نقله في جامع الفصولين
 ومن واحد يتعدى الى من تملك المقضى عليه الملك
 منه فلو استحق المبيع من المشتري بالينة والقضا
 فان قضى عليه وعلى من تملك الملك منه فلو برهن ابا يع
 بعده على الملك لم يقبل **ولو** استحق عيني من يده
 وارث بيمينه ذكرت انما ورثها كان قضا على سائر
 الورثة والميت فلا تسحق بيمينه وارث اخر كان الزاوي
 قيدنا بقولنا في الحرية العارضة نقلا على الكافية عن
 وقتنا تاريخ العتق قال ملا خضر في شرحه قال
 في يد بكر انت عبيد ملخصك من خمسة اعوام
 فقال بكر ان كنت عبيد بشر ملكك منذ ستة اعوام
 واعتقني وبرهن عليه انما وقعت دعوى زيد فاذا
 ادعى بكر على عمرو انك عبيد فخذ سبعة اعوام واقام
 على ذلك بيمينه تقبل ويقضى برفقه وينسخ العتق
 اشهر فكن على حصة هذا فانه ينفق على القاضى
 على المقضى عليه وان تقدمه فعلى نفسه كذا في سيرة
 قاضى خان **الجور** للقاضى تاخير الحكم بعد وجود
 شرائطه الا رجاء الصلح بين الاقارب او استعمل
 المدعى او وقعت عنده ريبه في الشهود قال في

الا في الحرية

مطلعه تاخير الحكم بعد وجود شرائطه
 لا يجوز الا لئلا

المحيط بال بعضهم يوضو الى سنة الشهور وال بعضهم
 الى اربعة و الى بعضهم الى سنة والصحيح انه موقوف
 الى راي القاضي انتهى **لو** ولي ناسبا بجم **و** اذا فسق
 يثبت الغزل **القاضي** لا يقض لنفسه ولا لغيره
 ٢ يقبل منها دية له الا في الوصية **و** القاضي اذا حكم
 في شي وحب السجل يجعل كل ذي حجة على حجة الا في
 خمس مسائل فلا يجعل حجة نسب والحكم بينهما دة
 القابلة **و** فسق السكاح بالعتة **و** فسق البيع بالابق
و تفسير الساعد كما في الخلاصة **الامير** الذي يولي
 القضاة يجوز تضاؤه **لا** به ذكره الصدوق التمسيد
 في تمامه **القضاة يوم** القتل يدخل تحت القضا **ويوم**
 الموت ٢ **ون** التارخانية اذ في ان اباه مات منه
 عشرين سنة **و** تركه اميرائا له لا ارث له غيره
 فقضى القاضي له بالميراث فحضر امراه بولوا فادعت
 ان اباهذا المقضى له بالميراث **و** المقضى عليه بالموت
 وتزوجها منذ سنة وجاها منه بعد الولد وتركه هذا
 المال ميراثا بينه وبين اخيه يتطل القاضي القضا
 الاول ويقضى لها بالسكاح ويقضى لها بالولد منه ويقضى
 لها بالامير **و** بالميراث بينهم **يقضى** القاضي بعله الا
 في حد القذف **و** القصاص **و** السرقة **و** التغرير كذا
 في السراجية **لا** يصح قضاؤه في غير مكان ولا يثبت وارا

المال

نحو

قضى في معار لمين في مكان ولا يثبت فالاصح انه ينفذ
 حدا في الخلاصة **و** في اقيقه قضى في ولايته ستم
 يشهد في غير ولايته لا يصح الاشهاد انتهى **و** في البراءة
 الخلاف في العقار اما في العين والدين ينفذ في غير
 حد في اقيقه **القضا** في المجتهد فيه ينفذ الا في مسائل
 يقبل بطلان الحق بعد مضي المدة ورتق بين
 الزوجين يعجز عن التتقة **قضى** بجمه نكاح منية
 ابية او ابنة او بجمه نكاح منية او بنتها او بنتها
 المتعة او بجمه تاجيل العين والمجبوب او بجمه
 الرجعة بغير رضاها او بجمه وقوع الثلاث على الحائض
 او بجمه وقوع الثلاث قبل المدخول او بجمه الوقوع على
 الحائض او بجمه وقوع ما زاد على الواحدة او بجمه وقوع
 الثلاث بكلمة واحدة او بجمه وقوعه على الموطوءة عقبه
 او بجمه نصفي الجهاز لمن طلقها قبل الوطى او بجمه
 المهر **و** التجهيز او بجمه خط ابية او بنتها
 بقتل اربا لتفريق بين الزوجين بجمه بجمه
 او قضى لولده او رفق اليه حكم من او بجمه او كاف
 او الحكم بحج سفيه او بجمه بيع نصيب الساكن
 من قس حرة احد لها او بجمه بيع متروكة التميم علما
 او بيع امرؤ له على الاظهر **و** بطلان عفو امرأته
 عن الشؤد او بجمه ضمان الخلاصة او زيادة اهل الكمل

المحله في معلوم الامام او رجل المطلقة ثلاثا بمجرد العقد
او بعد م نكاح الكافر مال المسلم باخراجه اربع درهم
بر رجوعه يد ابيد او بغيره حلاله المحدث او بغيره على
املا المحله بثلث مال اربع العقد بالتقاضي او بالقرعة
في مائة المضي اربعه تصرف الحران في مالها بغير اذن
زوجها فان حكم من الكل باطل كذا في الهادي و البزار
والصير فيه والتا رفا فيه القضا الصنف
لا تسترط له الموعود والمضومه قدا سئلوا على خصم
بحق ذكر اسمه واسم ابيه وجده قضى بذلك الحق كانت
تضاه بالنسب وان لم يكن في النسب جادته ذكره الهادي
في العضولين وعلى هذا لو سئلوا انه فلانة زوجة فلان
وكانت زوجها ثلاثا في كذا اعل خصم مبكر وقضى بتوكيله
كان قضاءه بالتزويجه ضمن نظيره ما في الخلاصة من طريق
الحكم بقبول الرضا فيه ان يعلق رجله كانه فلان
بدخول رمضان ويدعى بحق على اخر يتنازعان في دخوله
فتقام البينة على رويته فيثبت رمضان ضمن بقبول
الوكيل **اذا** مات القاضي او انقضى اوصاؤه لا يبرأ
او انقضى اوصاؤه السلطان او انحل من السلطنة
لا تنزل نوابه على الصبي **وبه** يعني لا تقم نواب عن
كسبه المسلمين كذا في الهادي **والخلاصة** والبرازيه
من مات ميتا كذا في باب الابرار اعلم ان تحقيق

الموعود

الهدى والشاهد امر مستوح والعلم بالنسب حرام وقد
قدمنا ان عملا القضاء عليه اذ الزنا هو **الامر القاصي**
الا في مسئله ومن ما اذا وقف على الفوا او اضع بعض
اقارب الواتف فامر بالصرف لهم لا يكون حكما بل يكون
فتوى **فعل** القاضي حكم فلا يزوج الصغيرة التي لا رلى
لها من نفسه ولا بمن لا يقبل منها وثله واذا اشترى
القاضي مالا لبيتم نفسه او باع ماله لبيتم لم يجر فله
عقد مع وصي اليتيم **بإع** القاضي وقف مريض
او قفه في مرض موته لذي يور الفرما بظهوره مات
اخر لم يبطل البيع وشترى ارض بالثمن ارض بوثها
بخلات الوارث اذا باع الثمن عند عدم الاجازة فانه
يشترى ببقية الثمن ارضا توقف **آ** فعل القاضي حكم
بلا خلاف بخلات غيره كذا في جامع **العصولين لا بيع** زوج
القاضي عن تضاه فلو قال رجعت عن تضاه او رعت
من تلبس المشهود او ابطلت تضاهي لم يبرح والقضا نافذ
كما في الهادي **وفيه** من الخلاصة ما اذا كان مع سراجطة
الصحة ومن اكثر ما اذا كان بعد دخول محله وسهاده
مستقيمة قال ابن وهبان **آ** لا اقل بخله فانه يرجع
ارطه فطارة وجب عليه نقضه او تضي من جهده فيه
مخالف لذهبه فله نقضه دون غيره **و** في الهادي
رجل مات عن ثلاثا ولا فادى الكبير على الاوس

انه قتل ابنا عمدا ارقام على ذلك بينه وادعى الاوسط
 على الاصغر انه قتل ابنا عمدا ارقام على ذلك بينه وادعى
 الاصغر على الاكبر انه قتل ابنا عمدا ارقام على ذلك بينه
 يقبل القاضى البينات ويقضى لكل بثلث الدية ويخفى
 ويتقاضى صوت الشفع **القاضى** ان يصال عن سبب الدين يحل
 للمدين ان امتنع لا يجبر كما اذا طلب منه دفن الحساب
 وامتنع لا يجبر كما ان قاضى فان الحكم ان سبعة الدنانير
 والانكار واليمين مفوض حكم والا فقول له حكمت خذ مني
 الفتوى قال في المحيط **القاضى** اذا اخبر بثلث حال ولا يثبته
 قبل منه الا اذا اخبر بحذو كذا في شرا وب القاضى نقصان
 قال في القنية **كل** من قبل قوله فعليه اليمين الا ان
 مسائل عشرة الرضى ادعى الاثنان على اليمين او رقيقته
وبيع القاضى مال اليتيم واذا ادعى اشتراط البراءة من
 كل عيب وكذا اذا ادعى على القاضى اجارة مال اليتيم
 والوقف **وفيما** اذا ادعى الموهوب له هلاك العين الموهوبة
 اذا خلف في اشتراط العوض في القنية وفي قول القنية ببيع
 ان ما دون الاب من مقدار الثلث اذا اشتراط لابنه الصغير
 واختلف مع الشافعي في التمس **وفيما** اذا انكر الاب مشراه
 نفسه وادعى انه لابنه الصغير **وفيما** يدعيه المتولى من
 البصر **كتاب الشهاده** هي في اللغة اخبار بجمعة
 الشيء وفي عرف الشرح هي اخبار عن شهاده وميقات

الفرز

وفي عرف الفتوى هي اخبار بجمعة من شروط بجملة القضا
 ولفظ الشهادة وسببها التحمل والميثاق هذه ورخصها
 استمرار لفظ الشهاد او ما يقوم مقامها بشرطها العقل
 الكمال والقبض والولاية والعذر على التمييز بين
 المدعى والمدعى عليه **وحكمها** وجوب الحكم على القاضى
 بها شهده به **لا** يعتمد الشاهد على الخط ان لم يتذكر
 الشهادة **وقال** محمد يجوز للشاهد ان يشهد ان يفتن
 انه خطه وان لم يتذكر الواقعة توسعه في ش
وقال في الخلاصة **يفتن** يقول محمد وفي الاجاب من يفتن
 يقول محمد وفي البرازيه **يفتن** يقول محمد **اختلاف** في الشاهد من
 ما تم من قبول الشهادة ولا بد من ان يفتن لفظا ومعنى
 الا من مسائل الأولى فمن الوقت الثانية من المهرات انه
 في الصلة مما له شهده احد بها باليمين والاخر بالعطية
 او شهده احد في بالسكاح والاخر بالبرزخ او شهده احد في
 بانه اوقف والاخر بانه يصدق حكمه في الخصم
والبرازيه وفيها شهده احد في ان له عليه القاضى والاخر
 انه اقرب بها او شهده احد في انه طلق بالعربية والاخر
 بالفرسية او شهده احد في انه اعتق بالعربية
 والاخر بالفرسية **تقبل** على اليمين **واجعوا** انه
 لو شهد احد في انه قدك بالعربية والاخر بالفرسية
 لا تقبل نقله من الصغيرية **شهادة** احد الشريكين لشريكه

مطلب شهادة الشاهد على خطه ان رآه

لا تقبل الا في جد اربعين اثنين منها ده الحسبه اذا
 اخذوا غير عذر لا تقبل فقله في القنيه لا يجز احد
 الشريكين على العاره الا اذا كان جد اربعين يتبين
 وهو مشرف على السقوط وفي السقوط صرر اراد اكد
 الرصين الشهد واليمين الاخر فانه يجز فقله في حق
 ويتبين ان يكون الوقت كذا الشهاده بالمجهول
 صحيحه الا اذا شهدوا انه كفل نفس ثلاث ولا يعرف
 فلا ان شهدوا انه رهن عنه رهن ولا يعرف الرهن
 او شهدوا انه غصب له شيئا مجهول ولا يعرفه ذكره
 في تاضي خان والقنيه الشهاده اذا بطلت في البعض
 بطلت في الكل وقد ذكر في القواعد التحق في
 المسئلة شهد كافران على شهادة مسلمين لا تقبل كذا
 في اشارة فيه رجل مات وترك ابنتين ادعاهما مسلم
 والاخر نصراني فقال المسلم اسلم قبل موته وانما دارته
 وقال النصراني مات على كفر وانما دارته واقام المسلم
 سجرا يمينه شهد انه صابته مسلما واقام النصراني
 شاهدين مسلمين شهدوا بان مات نصرانيا يقضي للميراث
 للمسلم ويصل عليه ولو لم يترك الميت مالا او مسئلة
 جازيها لا تقبل بيعة المسلم ولا يصل عليه الاصل ان
 شهادة الكوفي على مسلم مقبولة الا اذا شهد نصرانيا
 على نصراني بان اسلم لا تقبل الا اذا قالوا اكرمها

تبره وقد ذكرنا في القواعد

فيما شهدوا على مسلم
 فيما شهدوا على نصراني
 فيما شهدوا على كافر

تقبل

فتقبل في حقه فيجوز وعده وفيها اذا كان بمحمد مسلم في
 يد كافر فتشهد ان القاضي قضا له به لم تقبل كذا في
 الباع **نصراني** مات وترك الن دين رز لا مال له
 سوا ما في مسلمان ونصراني فادعى المسلم ان له عليه
 الفارقا م عليه ما شهد به نصرانيين وادعى المسلم
 الاخر والنصراني ان له عليه الفارقا ما على ذلك
 بينه شاهدين نصرانيين تقبل فيقضي بثلثي الا ان
 للمسلم المنفرد وتثبت الا ان للمسلم وتبين له تبارك
 النصراني فيها كذا في اشارة فيه الشهاده على الن
 غير مقبولة الا في عشرة فيما اذا علق طلاقها على عدم
 وشهد بالعدم وفيما اذا شهد انه اسلم ولم يستثن
 وفيما اذا شهد انه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول
 النصراني وفيما اذا شهد وانتاج المداينة او اعترف
 ولم يستثن وفيما اذا اعترف الامام الكفا وشهدوا ان
 هو كافر لم يكونوا في حزين وقت الامام وفيما اذا شهدوا
 انه الاجل لم يذكروا عقد السلم وفيما اذا شهدوا
 عن الارث انه لا وارث له غيره وفيما اذا شهدوا على الظاهر
 انما ارضعت الولد بلبث شاه ولم ترضعه بلبث
 فقله في الكل من جامع الفضولين وتقبل الشهاده على
 النصارى المتواتر فقله في البرازيه وفي غيره لا تقبل احاط
 علم الشاهد به او لم يحط بتفسيره على اكثر الناس **نفي**

شهادة من شهد على مسلم او نصراني او كافر لم يستثن

فيما شهدوا على مسلم
 فيما شهدوا على نصراني
 فيما شهدوا على كافر

اكثر ان لم ارجع العام فبعد من حرقه وانه يكون
 لم يبق اثني عشر بينه وبين ما في جامع القصور
 ان الشاهد هنا في ثلث من اثبات **قبيل** وها هنا
 لم تكن في ضمن شي فلا يقبل وهذا يفرغ على ما ذكرناه ان
 القواعد ينفرد في الخصمات فما لا يثبت في القصدات ولم
 ارجع تعرض للفرق **القبيل** محمول على الصحة فلا ينفرد
 بالثبوت **والعمل** على قول ابي يوسف في ثلث بالثبوت والقبيل
 نقله في المزارع وقد تقدم **لا يجوز** الاصح في المعقود من
 كلام الناس في ظاهر المذهب كذا في الطحيري **مفهوم**
 الرواية فيجب به نقله في الخلاصة مما لا كان او قصا
 او تدنا وهو الاصح وبه يقضي **يقبل** نقل الواحد العدل في
 احد عشر موضعاً ذكرها صاحب المنقوشة في تقريره المثلث
 وفي الجرح **والقبيل** وفي الترجمة وفي جوده السلم وراه
 والاجاب رايه منطوق به من هذة الاستنباط وفي رسول
 القاضي الى المدعي عليه **ون اثبات الغيب** في حلال من
 بشرط كما قرر في محله وفي الاخبار بالموت وفي تقدير ارض
 المثلث **وفي** امين القاضي اذا اخبر بشي مما يوثق عليه
 واستثنى منها ما اذا ارسل بحلف المخدرة وقال المخدرة
 حلفت لم يقبل الا ان يشهد معه آخر اثني **اربعة** من
 الشهود لا يسأل القاضي عن بعد يلزم شاهدنا الطين
 وشاهد نقله بل **الولاية** وشهادة القريب عند اجتماع

لم يثبت على
 على الصحة

هذا القاضي

يقبل قول الواحد
 في احد عشر موضعاً

المدعي

المحض من القاضي وشاهد على رجل يطلب القاصدا
 المدعى ذكره ابن وهبان امير كبير ادعى فشهد له بما له
 ومن في خدمته ورعاياه لا يقبل شي ادعى ذكره في القصة
امتدت المحصومة سنين ومع المدعي ابن عمه او لم ارجع
 بخفي ن له مع المدعي ثم شهد راعى هذه الحادثة لا يقبل نال
 المصنف وقياسه ان يطرد في كل قرابة وصاحب ترو في
 الخاصة سنين نقله في شرح المنظومة لابن التمه من
 يشتم احد وجيرانه لا يقبل منها دله **وقيل** ان اعدا لا يقبل
 ولا لا يقبل نقله في قاضي خان **العدل** هو الذي يجنب الجائر
 ولم يجر على صغيره فاذا خرج يوم قدوم الامير للبلدية وجلس
 في الطريق خزيه من العدل له **شهادة** الرجل لابن ابنه على
 ابنه تقبل الشهادة **ادعى** المزوج على المرأة المني ولم يثبت
 فشهد عليه ابوها وابنها قيل تقبل وقيل لا يقبل كذا في قاضي
 خان **ادعى** انما اشترى منه سلعة بالثبوت فشهد واحد
 بالبراءة بالالف **يقبل** وصلة الحوالة والبراءة والقبيل
والوصية والوكالة **والقبيل** ان المشهود به ان كان
 ثوباً لم يقبل مع الاختلاف في الزمان والمكان حيث اختلف
 العقد وان كان فعلا لم يقبل كذا في القاضي **رجل** لا يحسن
 المدعى في امر القاضي رجلين تلقاه المدعى ثم شهد راعى
 تقبل نقله في قاضي خان **شهادة** على قاصد انه قضى بكذا ولم
 يتذكره بليل منها دله نقله العلامة عبد البر في شرح

في قاضي خان
 في المزارع

سها ده الرعايا
 لا يميز الكبير

المخطوطة **شاهد** ان يورخان السنيادة على حرمه بعلقة
 حنسه ايام تيمورلنك لا يقبل شهادته **و** كما ان القبيصة
 يقبل شهادته الرجل على قضا اميه ويقبل على شهادته ابيه
 كما ان القبيصة **السرا** احرار لان ثلاث السنيادة والقضا
والحدود والديوبند قال المحدثي عليه السلام ان لا يقبل شهادته
 قال القاطع المخطوط يده عبد الله القضا قال القاذف
 انما عبد وعلى عبد البعيد او قال القاذف المحدث عبد
 نأت القاطع انما قال القاذف عبد فلا يقبل منه الدية لا بد
 من ثبوت الحرية في الكل كما في المبسوط **شهادة** الحر من
 على ابيه بطلان اسمها ومن نكرت قبل شهادته **ولا** شهادته
 عليهم وان كانت تدعى الطلاق لا يقبل **ولا** شهادته **ولا** معها
له وله ان من ام ولدته شهادته على ابيه انه على حق اسمها
 على القاذف ومن نكرت قبل شهادته **ولا** شهادته عليها
 وان كانت تدعى لا يقبل **انما** شهادته **ولا** معها كذا في الجامع الكبير
انتهى **تجوز** الشهادته على شهادته المحدث ومن حاضروا البلد
ولا يجوز على شهادته الامير او السلطان ومان البلد كما في
 القبيصة **سمسار** مات وقد كتبت خطه على نفسه بالادخلة
 معلوم بينا البني **والا** بل البلد **ما** شأني، غيرهم يطلب من
 الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم له
 به لكن في تركه كما في خزائن **الا** كل من احرار القوض المحدث
 عن رفته كرمضان والصلاة بغير عذر لا يقبل شهادته **و** ويح

لا تجوز الصلاة
على سجدته إلا بعد
وهو في البلد

[illegible]

أخذ القلم

[illegible]

ما يقبل فيه الشهادة
غير دعوى

وَصِيًّا مَعَ وَجْهِهِ وَصِيًّا
أَنْ كَانَ الْأَمْرَ مَشْرِقًا

ظلم لميت حتى نالوص وص الميت ولا يل الحطب الا ان من
 القضاء او المأمور بذلك لا يقبل القاضى المدين

من السلطان ولا من راي البعده اذا ثبت عند القاضى ان لا
 بعد المدعى والسؤال فانه يلقفه ولا يأخذ منه كميلا الآمال
 البتيم والوقف **وي** اذا كانا المدين غائب كذا في البرازيه وغيره
 للقاضى ان يفرق بين المستور والآن يفرقه انما قال في
 الملقط حكى ان امر شير محمد بن عبد الحكيم فقال فرقه بين
 فالت ليس كذلك قال انه قال ان فضل احداهما فذكر احد
 الاخرى **شاهد** الزور اذا تاب تقبل توبته كذا في الملقط وفي
 المحيط كل موضع يحرك فيه التركيل فالولى يقبض خصم
 الصغير والاولا فينتص عنه في التفرق بسبب العنة
 وخيار البلوغ وعدم الكفاة ولا يقبض عنه في الغزاة بالاباء
 عن الاسلام واللعان **القاضى** لا يسمع البيعة على مقر الا في وارت
 معرب بن علي المورث وتقام البيعة عليه تتعدى الى ثمره
 وفي مدعي عليه اثر بالوكالة وينتبه بالوكيل دفن المحركه
 من جامع العضولين **ومثل** ما تقدم تقبل البيعة مع اقرار المستحق
 عليه ليتمكن من الرجوع على بايعه كذا في **باب** ومثله لو اقر
 الاب بحقه على الصغير تمام عليه البيعة مع اقراره ولا يخبر
 باقراره عن الخصومة بخلاف الوصي وامني القاضى اذا اقر
 بحق على الصغير فربما جادل الخصومة كذا في التيمية لو اقر الوارث

تومي

المدين له تسع عليه البيعة مع اقراره وكذا الواجب به بتقينا
 من رجل تم اجرها من ثمره فقام الاول بيعة فانا كان الاخر
 حاضرا تقبل عليه البيعة وان كان غائبا لا كذا في منية الخفي
كتمان الشهادة كبيرة يحرم القاضى بعد الطلب الا في سابل
 بان يكون عاجزا عن الذهاب او يقوم الحق بغيره الا ان يكون
 اسرع قبولا او يكون عاجزا او يخبره عدلان بما يستطعن شاهد
 او يكون معتقد القاضى خلاف معتقد الشاهد او يعلم من
 القاضى عدم قبول شهادته **القاسق** اذا تاب تقبل شهادته
 الا المجرود في قذف والعرفون بالكذب **الراي** القاضى في
 طلب الحياصة بين المدين والمدين عليه ان امتنع لا يحرم بل
 بالتفريق بين المستور ومن السؤال عن الحكم والزمان
 وفي تحليف الشاهد ان رآه جازر وفي اقرار باع الاب عقار
 الصغير بغير نفسه وفي مدعيه حبي المدينون **بشال** الشاهد
 من الامان اذا اقره وفيما اذا نصرت الشاطر في بيع الوقف
 او رخصته نالق ضي ان شاهر له او ضم اليه ثقه الملقط من
 الحياصة **وجاء** به العضولين وفيه التيمية **يخلف** على الدين
 المجرول قبل حلول الاجل ولا تقبل شهادته من ثار الا دري ازال
 انما هو من الشاهد الله تعالى كذا في (الولوا جيبه **تقبل** المستعد
 حبه بلا دعوى في ثلاثين وقتن ووقف وهلا لمعان
 لا لفظ ولا ضحى والمجرود الا حد القذف والسرقة واللعن
 حرم به ابنه وحباه وفي تيمير الامه **حرمة** المصاهرة والمجرور

مما لا ينافي في طلب
 الحياصة بين الشاطرين

مما لا ينافي في طلب
 الامان اذا اقره

مما لا ينافي في طلب
 الامان اذا اقره

حسبه والخلع والايلا والطهار والمكالم لا حرمه الفزق فيه
حق الله فيثبت بدون الدعوى ولا تقبل في عتق العبد بدونه
دعوى عنه خلافا لما واكتفوا في الحرية الاصلية والعتق
لا تقبل بدونه دعوى كذا في فروق الكرايس من النكاح
المشهود عليه ان كانا معا فذكرنا كذا الاشارة اليه وان كان
معي فلا بد من تعريفه باسمه واسم ابيه وجده وبالنسبة
الى الفخذ والحرفه ولا يكفي الاختصار على الاسم الا ان يكون
مشهورا وكفى في المرأة النسبة الى الزوج لانه المقصود
في الاعلام وكفى في العبد اسمه واسم سيده وابوه ولا بد
من النظر الى وجهها في التعريف **والاعتق** على قولها انفسه
لا يشترط في المجهر باسمه ونسبه اكثر من عدلين لانه ليس
والقاضي عوا الذي يتطوع به المراه وكفى صفته لا يشاهد
كذا في البراريه **ونفي** لا اعتبار باقامة الشاهد الواحد الا
اذا اتاهه واراد ان يكتب القاضي الى القاضي البعد الذي فيه
الشاهد الاخر انه قيام وكفى انفس **سل** شهود ابيع عن
التمن نكاحا لا ندرى تقبل كذا ان الصيرفة **الاصح** انه لا يقبل
يجوز حمل الشهادة على المستقيم **والجموع** على انه لا يحمل
مع وراد جبر كذا في المجتبى **شهادة** ابطالان او اعتق وتالوا
لا ندرى الا ان الصحة ام في المرحه فهو على المرحه **ويؤثر**
الوارث لا يغيره يصدق حتى يشهدوا انه صحيح العقل كذا
في البراريه **شهادة** لا ندرى الا كذا لكن لا ندرى هل هي في

بعض النوازل كان
يؤثر في صحة حتى
حتى يشهدوا انه
صحيح العقل

الحال امراته

الى امراته ام لا يشهدوا انه باع منه هذه العين وقا
لا ندرى هل هي في ملكه في الحال ام لا يقصص بالتملك والبيع
والشاهد في العقد شاهد في الحال كذا في الخزانة **وفي**
البراريه عاين دابة تباع دابته له ان يشهد بالملك
او التام انفس **اللعن** بالشرط لا يسقط العدا له
الا اذا قاروا حرة الحلف عليه او خرم الطلاق عن
وقتها بسببه **الرجع** على الطريق او ذكر سببا من الضرر
عليه كذا في المحيط **شهادة** الزوج على زوجته مقبولة الا ان
زناها او قد نفى كذا في حد القذف **ونفي** اذا شهد على
امرءا بما نفى امره رجل يدعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج
اعطى المهر والمهر فيقول اذنت لها من النكاح كذا في ناضي
فان **لا** تلتزموا رجلا عدا فتا بواشهاد ان يحب
التميم ان الولي عفا وعنه هذا الواحد قال ابو يوسف
تقبل من حق الواحد وقال الحسن تقبل من حق الكل كذا
في ناضي **ن** يتفق على قول الحسن ان شهادة الانساب
تقبل لنفسه في هذه المسئلة **بشهادة** ان يشهد بما يتقنه
من حال المقر انه صحيح او مريض فلو قال لهم انا جميع هل لهم
ان يشهدوا بصحته او يكفروا قوله فان ظهر لهم ما يدل على
صحته شهدوا به **ولا** حكوا قوله **ويشفي** للقاضي ان يسألهم
عن حاله فان اخبروا به لم يعلى باخبارهم والا على **وفي**
البراريه شتمه واعلى رجل ان جرحه ولم يزل صاحب فراش

حتى مات يكلم به وان لم يشهد والله مات براحته لا يلزم
 لهم به انفس **وكذا** لا يشترط من ابي بطلان ان يقولوا مات
 من سقوطة **نقيل** نقى هذه المعنى لمعنى الا ان مسلم
 وحق ما اذا دلت الى بطلان العشق كذا في الترخايف **نقيل**
 الترخايف نقى هذا حسب **نقيل** نقى على العشق ودعواه من
 غير نسبية التي لا تنضم الا في مستلحق اذا شهدوا بان
 قاضي من قضاة المسلمين قضى بصفة الموت التي ينضم
 شهادته الى الارث بان قاضي من قضاة المسلمين قضى بان له
 الارث **كتاب الوكالة** هي لغة شيعي الوارث وكذا
 اسم التوكيل **ورعا** انما لانسان غيره مقام نفسه في
 تصرف معلوم **ودليلها** من الكتاب قوله تعالى **واوصيوا**
اهلكم بوزركم هذه الى المدينه **ومن السنة** ما ورد ان
 علي عليه السلام وكل كل حكم بغيره الا في حق **وسببها**
 الحاجة لان كل انسان لا عين التصرف او لا تقدر ان يباشر
 الحق بنفسه **وركنها** المخط الذي يثبت به قوله وكلتك
 وما شئت كلمة **وشرطها** ان الموكل ان يكون من يدك التصرف
 وتلزمه الاحكام **ومنى** التوكيل ان يعقل العقد ويقصد وصفها
 انها عقد جازم لا يرد **وحكمها** جواز مباشر التوكيل في
 فوض اليه ويثبت حكم ما يباشره وما احكامها ما في البراز
 وكل يقبض دينه رجوع له اجرة لا يصح الا اذا وقت له
 مدة معلومة قال **لا** وكلتك يبيع كذا فسكت مع ولورد

الوكالة

علم

ارته كذا في المخطومه **يجوز** التوكيل بالصلم ولا يجوز التوكيل
 بقبول عقد السلم كذا في السقوط **قوله** التوكيل في حرة
 نفسه **لا** وصون الدين لرب **اختلف** التوكيل والموكل في
 التقييد والاطلاق **قوله** التوكيل **دفع** لاخر الذي قال انقض
 دين فلان الذي على فاعل دفعت وقضيت وانكر رب الدين
 في لقول قول التوكيل في براه نفسه **لا** في قضاة الدين كذا في
 السبع **وكل** بطلان رزجته من فدا ارجعت عبده في عبد
 اربعين واره في فدا او بشرا كذا في فدا ففعل اليوم قال بعض
 يجوز وقال بعضهم **لا يجوز** **كله** باكر في اليوم ففعل في
 عند يجوز كذا في الله خيره **خدا** محبة هذا ارجعه بالتقدي
 به شيعي في قوله الامام خلافا لما كذا في فاضل خان **الوكيل**
 المعلق بالشرط يصح فله قبل مجي الوقت كذا في القصة وكله
 يتما على كل دين له او يقبضه **لا** يطلب كل حق له من المصير
 الى الترخايف والى رت كذا في الفهري **اصرف** التوكيل ما له
 الموكل الى دين نفسه **قضى** دين الموكل من مال نفسه
 وكان متبرعا ومقتضا سقط الدين عن الموكل كذا في
 شرح المخطومه **مقرر** الى التقييد **مسك** الدلال والسمار
 فمن ما باعه لبيته الى ربه ففدا في يده فان كان باذ
 ينبغي ان لا يبيع ولا اخذ كذا في شرح المخطومه **مقرر** الى
 التقييد **قال** من باع لبيته كذا **لا** اخذ اصبغك او قال لك كذا
 فادفع له مالي عليك لا يصح **لا** توكيل المحجول كذا في التقييد

ابنه كالأب إلا في مستثنى من بيع الوكيل الجاهل إذا باع
 وكيل الأب لم يجوز بخلاف الأب إذا باع من ابنه وبخلاف
 ما إذا باع أحد البنين من الآخر بخلاف وكيله
الأمور بالسر إذا خالف من الجنس نفذ عليه إلا في
 مستثنى من بيع الوكيل الجاهل الأسير من دار الحرب إذا
 أعتقه ثانياً بغير شراء في خالف من الجنس فانه يرجع
 عليه بالالف **الوكيل** إذا سمي له الموكل فاشترى بأكبر من
 نفذ على الوكيل إلا الوكيل ببراء الأسير إذا اشتراه بأكبر
 لزوم الأمر المسمى كما في الواقعات **الوكيل** لا يقتصر على
 المجلس بخلاف التملك فإذا قال له جاز طلقها لا يقتصر على
 وطلقت نفسك نفذ ويقتصر إذا قال ان شئت فلا يقتصر
 وكذا أطلقها ان شئت كما في الجارية **الوكيل** عامل بغيره
 متى كان عاملاً لنفسه بطلت ولم أقال في الأكثر وبطل
 وكيل الكفيل بحال إلا في مسئلة ما إذا وكل المديون
 ببراء نفسه فانه صحيح ولذا لا يقيده بالجنس ويصح
 غيره وإن كان عاملاً لنفسه بخلاف ما إذا وكل بقبض
 الدين من نفسه أو من عبده لم يصح كذا في البرازيه
الوكيل إذا أمسك مال الموكل وفعل بماله نفسه فانه
 يكون متعدياً ولو أمسك دين الموكل وباع بديناره لم
 يصح كما في ابنه إلا في مسائل الأولى الوكيل بالانفاق
 على أهله وهي مسئلة الأكثر الثانية الوكيل بالانفاق على

بجوه

مثاجده كما في ابنه الثانية الوكيل بالسر إذا أمسك
 المدفوع ونفذ من ماله نفسه الرابعة الوكيل بقبض
 الدين كذا في ابنه الثانية أيضاً وقيد الثانية في
 بما إذا كان المالك قايماً ولم يصف السر إلى نفسه إلا في
 الوكيل بأعلى الزكاة إذا أمسك وتصدق بماله نأوي
 الرجوع اجزأ كما في القنية **أمر** الوكيل بالبيع المشتري
 عن التمس قبل قبضه وعبثه صحبه عند أبي حنيفة وأما
 خطأ الكار منه فغير صحيح عندها خلافاً لمحمد كما في حيل
 التارخا فيه وما خرج من قول محمد يجوز الوكيل بكل ما
 يعقده الوكيل نفسه إلا الوصي فإن له ان يشتري ماله
 البيوع لنفسه والمنع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيلاً في
 شرائه بغيره كما في بيع البرازيه **الأمر** إذا قيد الفعل
 بزمان جاع هذا عند أو اعتقه هذا ففعل الأمر بعد
 عند جاز كما في الثانية **من** ملك التصرف في شيء
 ملكه فله بقبضه ولو كله يبيع عبده فبانه يصفه
 صح عند الإمام وتوقف عندها أو في شراء عبدين
 معينين ولم يسم قنناً فاشترى أحدهما صح ومن قبض
 دينه ملكه قبض بعضه إلا إذا نص على ان لا يقبض
 إلا الكل معاً كما في البرازيه وإذا وكله بشراء عبدين فاشترى
 بصفه توقف عندها أو في شراء عبدين معينين ولم يسم
 قنناً فاشترى أحدهما صح ومن قبض دينه ملكه قبض

بعضه كان الكثر الوكيل اذا وكل بغير اذن او اذن ما نعه
وكيله فقد الاذن الطلاق والعتاق **الوكيل** بالتوكيل صحيح
فاذا وكله ان يوكل ثلثا من شرا هذا المثل فاشترى
الوكيل ربيع بالتمن على المأمور وهو على امره ان يرد
الكرابيبي **الوكيل** اذا كانت وكالته مطلقه عامه ملكه
كل شيء الا طلاق الزوجه وعتق العبد ووقف الملك
المأمور بالتمن الى ثلث اذا ادعاه وكذا يملك ثلثا في القول
قوله من يراه نفسه الا اذا كان غائبا او مديونا كما في
منظومه ابن وهبان **ابن** المال على يد رسول فملك
فان كان رسول الدارين ملك عليه وان كان رسول المديون
ملك عليه **وقول** الدارين **ابن** بقاء مع ثلثا ليس رساله منه
فاذا ملكه ملك على المديون ثلثا قوله ادفعها الى ثلثا
فانه رساله فاذا ملكه ملك على المدين وبالله في ستر
المنظومه **ابن** فوكيله مجهول الا سقط عديم
الرضى بالتوكيل ومن توكيل المجهول قول الدارين المدين
من جازك بيلا مع كذا او من اخذ اصبعك او قال كذا في دفع
ما في عليك اليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يراى
اليه كان الثاني **الوكيل** يقبل قوله بيمينه من يمينه
الا الوكيل يقض اليه اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان
مقضى من حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا بيمينه
كما في الولو الجيب من الوكالة وقد ذكرناه في الامارات

والتي

والتي اذا ادعاه بعد موت الموكل انه اشتراه لنفسه
وكان التمن منقودا **ويجوز** اذا قال بعد عزله بعبه اس
وخذ به الموكل **وفي** اذا قال بعد موت الموكل بعبه من
ثلثا بالتمن درهم وقضيه وملكته ركة به الورثة ثم
البيع فانه لا يصح اذا كان المبيع في يمينه بخلاف
ما اذا كان مستقلا الكل من الولو الجيب من الفصل الرابع
في اطلاق الوكيل مع الموكل **ومن** جامع الفضولين
كما ذكرنا في الاول قال فلو قال كنت قبضت من حياة الموكل
ودفعته اليه لم يصح لانه اخبر بما لا يملك انشاء فمات
معه **ومن** الواقعات الوكيل يقبض القرص اذا قبضه
وصدقه المقرض وكذا به الموكل في القول بملك اذا باع
الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل ببيع كما في بيع البراء
اذا قبض الموكل التمن من المشتري صح استحقاقا الا
البرء كذا في مئة المغنى **التي** المعوضا الى اثنين
لا يملك احد منهما لو قبض الوصيين والمناظرين **والتي**
والقاصيين والمحامين والمودعين والمشرط لعمسا
الاستبداد والا فان را اخر **الا** في مسئله ما اذا شرط
الموافق المظنه او الاستبداد الى مع ثلثا فان لموافق
الا فلو ادعاه ثلثا كان الى يمينه من الوقت **الوكيل**
لا يكون ولا يقبل العلم بالوكالة الا في مسئله علم المشتري
بالوكالة ولم يعلم الوكيل ببيع بكونه وكذا في المزارع

سجلت الارحال والاخرجه
من سجنه لا يدين واحد فليس
بالحاكم

ومن مسئلة ما اذا امر المودع المودع بوقفها له ولم يعلم
 يكونه ويكيل **وص** في التي فيه تجلان ما اذا وكل رجلا بقبضها
 ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة فذمها له فان المالك
 مخير من قبضتها ايها شاء اذا عذبت **وص** في التي فيه
وتد تقدمت **كتاب الدعوى** **وص** في اللغة
 اسم ملاذعي الذي هو مصدر رادعي زرع على عمرو **وص** شرعا
 اصابته الشئ الى نفسه حاله المنازعة **وص** سبب شرعيتها
 قطع المنازعات والحق صحت **وص** شرط صحتها على المحضر
 مجلس القاضي ومن شرائط صحتها ايضا ان يكون على
 خصم حاضر **وص** ان يكون المدعي به شيئا معلوما وان يتعلق
 به حكم على المطلوب **وص** كنهها تولد ادعت او ما يقوم مقامه
وص حكمه وجوب الجواب على الخصم بنوع او بلا **وص** المدعي في
 اللغة هو المجلد فلهذا يقال ميسله ادعى البتة ولا يقال
 له صل الله عليه وسلم ادعاها لانه ابتنى بالحجة والبرهان
 كما ذكره السفت في **المدعي** عليه بالسرقة اذا كان عدلا
 او مستورا لا يلزم بشرط وان كان متهما قيل للقاضي
 ذلك **وص** تسمع الدعوى بعد الابراء بنحو لا حق في قبلة الاكفان
 للورث الا بالوارث الوصي ابراءها واثرها ان استوفى
 منه جميع نفيته من التركة ثم ادعى في يد الوصي شيئا من
 تركه ابيه **وص** ادعى على رجل دينه **وص** سماع **وص** بعض التورث
 بعضا **وص** ظهر سمي من التركة لم يكن وقت الصلح

ومن مسئلة ما اذا امر المودع المودع بوقفها له ولم يعلم
 يكونه ويكيل **وص** في التي فيه تجلان ما اذا وكل رجلا بقبضها
 ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة فذمها له فان المالك
 مخير من قبضتها ايها شاء اذا عذبت **وص** في التي فيه
وتد تقدمت **كتاب الدعوى** **وص** في اللغة
 اسم ملاذعي الذي هو مصدر رادعي زرع على عمرو **وص** شرعا
 اصابته الشئ الى نفسه حاله المنازعة **وص** سبب شرعيتها
 قطع المنازعات والحق صحت **وص** شرط صحتها على المحضر
 مجلس القاضي ومن شرائط صحتها ايضا ان يكون على
 خصم حاضر **وص** ان يكون المدعي به شيئا معلوما وان يتعلق
 به حكم على المطلوب **وص** كنهها تولد ادعت او ما يقوم مقامه
وص حكمه وجوب الجواب على الخصم بنوع او بلا **وص** المدعي في
 اللغة هو المجلد فلهذا يقال ميسله ادعى البتة ولا يقال
 له صل الله عليه وسلم ادعاها لانه ابتنى بالحجة والبرهان
 كما ذكره السفت في **المدعي** عليه بالسرقة اذا كان عدلا
 او مستورا لا يلزم بشرط وان كان متهما قيل للقاضي
 ذلك **وص** تسمع الدعوى بعد الابراء بنحو لا حق في قبلة الاكفان
 للورث الا بالوارث الوصي ابراءها واثرها ان استوفى
 منه جميع نفيته من التركة ثم ادعى في يد الوصي شيئا من
 تركه ابيه **وص** ادعى على رجل دينه **وص** سماع **وص** بعض التورث
 بعضا **وص** ظهر سمي من التركة لم يكن وقت الصلح

الاصلان

الاصل ان الدعوى به تسمع كذا في قاضيان والبراء
الابراء عن الربا لا يصح وتسمع الدعوى به وتقبل بينته
 كذا في التهمة **الابراء** العام من ضمن عقد في سدد
 ٢ بينهم صحة الدعوى بعده **ادعى** بعض الورثة دينه
 على الميت بعد الابراء العام تسمع كذا في التهمة **وينها**
 ايضا قسم ارضا مشتركة واقتر كل واحد ادعى
 له على صاحبه وزرع نفيته ثم اراد احدها الفسخ
 بالعين فلحق ذلك ان كان العين في حيا **وص** في اجاره
 البراء **وص** ان الابراء العام ايما بينهم اذا لم يقران العين
 عند بعض المتسحق للمدعي فان اقر بعده ان العين للمدعي
 سلمها له ولا يصح الا **براء** **وص** دعت حادثة الفتوى
 من رجل قاسم في عين ادعى كلهما فاقبل الفرائض في وظيفة
 بعض وظيفة ثم ادعى كلهما حل تسمع دعواه **اجت**
 لا تسمع الدعوى لما نقله البراء **وص** في كتاب التمسك
 نزلوا استحق جزءا من ارضه فاكسر قبل القسم في
 عين ثم ادعاها باي سبب كان لا تسمع دعواه لان اذاه
 على قبول القسم اعتراف منه بان حقه لهما على ما
 وقع عليه القسم **وص** في الجاع بين الوظيفتين العين
 القسم والاقترام عليها والوظيفة تلحق بالعين
ابراء عن الدعوى ثم ادعى عليه بوكالة او وصاية
 ثم ادعى شراره بلا تاريخ تقبل تجلان ما اذا قال لا حق

في قتله ثم ادعى عليه شيئا لا يسمع دعواه الا ان يبرهن انه
 حدث بعد البراه كذا في جامع المصنوعين **تسع** الدعوى
 بعد الايراد العام بحق حادث معها قده او اقرار بان
 المبراهنه بان **عقل** رجل لا خربا في دين رفرهت
 التكفيل على المكفول له انها بما من خسر او خسر بر لم يقبل
 للتا قض ولو اقر الطالب به كدبري فقله في جامع
 المصنوعين **ويستنبط** من هذا الفرع ان التا قض
 من الطالب معفو عنه **ومن المطلوب** لا وقد هنا
 الرابع يصح قبل القضاء **وبعد** الا في مسائل ثلاث اذا قال
 في دفع ولم سمع وجهه لا يلتفت اليه التا في قال في بيته
 كما يبه عن المصرا لا يلتفت اليه التا في لو بين دفع
 في سدا لا يلتفت اليه كذا في جامع المصنوعين اقر به بين
 ثم ادعى وزاده بعد الاقرار تقبل **من قبل** قوله قبل بينته
 والا فلا **تقبل** شهادته كافر على مسلم الا بقر او ضرور
 في الاول اثبات توكيل كافر كافر بشهادة كافرين بجل
 حو له بالكوفة على خصم كافر فيتعدى الى خصم مسلم
 اخر **ومثله** سمي دهم على عبد كافر به بين وليه مسلم
ومثله سمي دهم على وكيل كافر فله **مروك** مسلم
ومثله جلان انعكس في المستعملين في الايض شهد
 كاذرا ان كاذرا ادعى الى كافر واخبر مسما
 عليه حق لم يثبت **ومثله** سمي دهم بنسب كافر

المتميز

رخصت دينه على المسلم كذا في صفات الباطل
المبايعان اذا اختلف في لافي الا في مسئلتين اذا كانت
 الجميع عنها اختلف كل بعثه على صدق دعواه فلا في لافي
 لا نه فصل ولا يلزم البيع ولا يثبت واليمين على المشتري
 كذا في تفا الواقعات **من سعى** فنقض ما تم من جهته
 بنفسه مردود عليه الا في مسائل اشترى عبد ثم ادعى
 ان الباع اعطاه او دبره او استوله حاله باع ثم ادعى
 انها وقف ومبره على ما ذكر تقبل كذا في الخلاصة
والميزانية **والكامل** ومنها باع الاب مال ولده او الوصي
 او المولى ثم ادعى انه وقع بغيره في حسن وبرهن تقبل
 كذا في القنية **ويجوز** كذا اكل من باع ثم ادعى الفساد
 بشرط العار في التوثيق بان لم يكن عالما به **باي** ثم ادعى
 انه مضى في البيع او ضمن الدرر ثم ادعى ان المبيع
 لم يقبل **بشرط** صحة الدعوى بين السبب الا في دعوى
 القين لا يكتفى بالتصادق لصحة الدعوى الا في دعوى
 الغصب كذا في القنية **الشهادة** انما رافقت الدعوى
 قبلت والا في مسائل ادعى دين بسبب فشهدا
 باطلين ادعى نكاحا فشهدا به لزوج او في ملكا مطلقا
 بلا تاريخ فشهدا به تاريخ على المختار ادعى انسا قتل
 او غصب فشهدا به لاقرار ادعى النكاح له عن فلان
 فشهدا به النكاح له عن غيره ادعى السران من زينة فشهدا

بج

بالمطلق ادعى مطلق يشهد ابا لسبب ادعى الورث يشهد
 بالابرا ادعى المهر يشهد ابا لسطية كذا في الخلاصة
فتح القدير اذا قال المقر لا يشهد على اقراره وسعه
 ان يشهد كذا في النافي **ولما** له المقر لا يشهد عليه
 بما اقر محمد لا يشهد ان يشهد كذا في الترافيق
 من حيل المداينات **واختلفوا** فيما اذا رجع المقر له
 وقال اني بعتك لغرض فطلب منه الصداقة قيل يشهد
 وقيل لا يشهد ذكر في الفقيه في باب ما يبطل دعوى
 المهر في قال سمعت شيخ الاسلام القاضي علاء الدين
 يقول يقع منه نكاحا ان الرجل يقر على نفسه بما في حكم
 ويشهد عليه ثم يدعى ان بعضه للثاني المال تصرفه وبعضه
 ربا عليه **ومن** نفى ان اقام بينه تقبل وان كان متناقضا
 لا نه مضطرا الى هذا الاقرار كذا في الفقيه **جري** عقد ربا
 او عقد فاسد بين اثنين نطلب القاض من الراجح بعد
 استملاك ما قبض البراه في براه صح **لانه** لو لم يصر الابرا
 لم يملك فيكون ذلك رد ضمان ما استملكه ويرد ضمان
 ما استملكه لا يرتفع العقد فيصح الابرا كذا في الفقيه
والنبرازية ادعت انه مات وعلى زوجته واثبات
 به بينة **واذا** ادعى الوارث انه طلقها وانقضت عدتها
 واثبات على ذلك بينة **واذا** ادعى الوارث انه طلقها وانقضت
 عدتها واثبات على ذلك بينة فالاولى **تارعا** من ولا

البراه

رجل بعد موته نبرهت كل انه اختفه وهو بينكم نكاحات
 بينهم كما كوبرها على نسب ولو كان الميراث بينهما
ولو نفى باحد في فحضرت الاخرى لم تقبل كذا في
 الولو الجية **الرعي** على غير ذي اليد لا سمح الا في دعوى
 الفسخ من المنقول **واما** في الدور والعقار فلا فرق بين
 من انتم **ي** سمح الرعي في الوقف مما الموقوف عليه
 وانما سمح من المثلوي هو المقتضى به كذا في النبرازية
باع عبد ايم ادعى على المشتري الشراء والعقود وهو
 يد البائع تقبل في الشراء **والعقود** يد المشتري
 تقبل في الشراء **والاعناق** كذا في المحيط **والعرف**
 انه اذا سلم المشتري فهو دليل على عدم اعتناق
 المشتري فبد دعوى الاعتناق يكون متناقضا فلا يقبل
ي يستتر في دعوى الجارية الاصل ذكر امه ولا اسمها
 لا يجوز ان يكون الاصل وامه رقيقة بان شرط الزوج
 حرية اولاده وقت النكاح ذكره قاض خان في كتاب السام
ادعى وحلوان على اخا استحقاق ما في يده فاقرا لا دعوى
 وانكر للاخرى **ي** تختلف للمكر الا في دعوى الفسخ والايدي
 فاذا انكر استخلف الآفي مسايلا بعد تقدم ذكرها **الخاص**
 اذا اختلف في الاجل الا في اجل السلم **ادفع** دعوى المدعي
 بان فلانا اودعه اندفعت بلا بيان الا في مستثنين
 اذا ادعى الارث عنه فانه لا يشهد في اوفال اشترت منه

الوارث البينة ان القيمة زايده فيقول البينة
 المتبنة الزيادة او لمي وقال كثير منهم البينة لتسعة
 القيمة او لمي كذا ان القيمة قال قاضي حاتم للقياس
 ان يقبل البينة يدعي على القريب لقضاء دين القريب
 من مال من يد المدعي قال في الكثرة ولو غاب المشتري
 وغيبته معروفة لم يبيع له في البيع والبيع انتهى
كتاب الاقرار هو لغة افعال من قرأها
 ثبت وشرا اخبارها عليه من الحقوق وهو عند
 المجهود بشرط صحته التكليف وليس الحربة
 من شرطه **وله** اصح اقرار العبد المحجور عليه
 ويصح بعد الحربة **ودله** قوله تعالى ويحلل الذي
 عليه الحق والاملال ليس الاقرار **واما** كنه فهو
 قوله لخلان على كذا **واما** حكمه فظهور المقر به لا يثبت
واما سببه فإرادة استقاط الواجب عن ذمته باخباره
 واعلامه **محرر** عن الكلام لعل في اقرضتم اشارة
 او حكمته فهو كالحرس كذا في جامع الفصولين
لوقال السكوت وان لخلان على الف كان اقرارا اجبر
 فلان ان له على الف دين كان اقرارا لا تخبر فلان ان له
 على الف دين كان اقرارا بل لخلان اذا خبره او اعلمه
 كان اقرارا **الارض** التي حدودها كذا لولد فلان وهو
 صغير فهو جائز ويكون تملكها منه كذا في قاضي حاتم

الزوجة

اقر تزوجته في مرض موته لمهرها ومات فانما
 الورثة البينة ان الزوجة وهبت مهرها من زوجها
 في حياة الزوج لا تقبل **والمهر** لازم والمراد بالحياة
 ما قبل المرض كذا في الخلاصة **مريض** تزوجته مهر
 معروف فاقترعها بزيادة منه او راد في مهرها او اقترعها
 بعد البراءة لمهرها يلزمه شي منه كذا في القيمة **اقر**
 في مرض موته انه باع عبده من فلان وقبض منه
 فمات يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث
 كذا في الخلاصة **اقر** في مرض موته بارض في يده انما
 وقف ان اقر بوقف من جهة نفسه كان من الثلث
 وان كان من جهة غيره ان صدق الغير بان لم يبين
 فهو من الثلث كذا في قاضي حاتم **قال** لا حق في ولادته
 في اليوم عليك ليس له ان يدعي عليه بعد اليوم
اشترى **قال** المولى بسبب مستقم على ذلك اليوم
 او بسبب دعوى ذلك اليوم كذا في المنظومة لابن وهب
وعلى الميسر اقر الوصي ان لا احد الورثة عده من
 ميراثه كذا في اقرار بقيقه الورثة ان يردوا بمصر
 ليس لهم ذلك ولكن ما اقر به فهو بينهم على الميراث
اشترى **اقر** الوارث انه قبض من الوصي جميع تركته
 اية ولم يبق له قليل ولا كثير الا قد استوفاه او اقر
 انه قبض من الديون جميع ما كان عليه ثم ادعى شيئا

اقرار الزوج هو للزوجة

بایست

بالتمن لم يبطل إقراره ولو عدا إليه يوما من الدهر فإنه
 يوم من التسليم إليه **وإنما** يبرأ من زوجته غايبة فظلم
 بعد الحدة فرض القاض لها النفقة (لها بينة محمد حنفر
 الأب ورفاهه) **وعلى** وطعم النسيب **ولو** اختار في تلميض مع
 عن السبها **و** على هذا لو أقر كرمه عبد تم اشتراؤه فمق
 عليه ولا يرجع بالتمن أو بوقفيه دار تم اشتراؤه كما لا يخفى
و مسئلة الوتف من كوره من الاسفان قال لو أقر بأرض
 من يد غيره المأق وقف تم اشتراؤها أو ورثها صارت (مق
 مواثقه له بخرجه انتهى) **وقد** ذكر من البرازيم من الوكال
 من سائل المقر إذا صار ملكا **بأشرا** وذكر من خزائن الأجل
 مسئلة من الوصية في كتاب الدعوى **وهي** رجل مات عن
 ثلاثة أعياد له أب فقط نادى رجل أن الميت أوصى له
 بجيد فقال له سالم فقال الوارث غيره فاتام العينة على
 سالم ولا يبطل إقرار الوارث فلو اشتراه الوارث ضمن
 قيمته للموصى له ثم ذكر بعد مسئلة تخلفه فلترجع قبل
 قوله **ولو** **المواثقة** قاصرة على المقر ولا يتعدى إلى غيره
 فلو أقر الموصى أن له دار لغيره لا تنفع إلا به **والأمسائل**
لو أقرت الزوجة بدني فلله أيت جسمها وإن تقدر الزوج
ولو أقر الموصى بدين آرفاه له إلا من العين فله بيعها
 لغيرها وإن تقدر المستجر **ولو** أقرت مجهول النسيب
 بأنها بنت أب زوجها وعدها الأب لنفسه النكاح بينهما

بخلاف اذا اقرت بالرق ولوطلفها اثنين بعد الاقرار بالرق
 لم يملك الرجعة **واذا** ادعى وله اخته المبيعة وله اخ بنت
 نسبه وقدمى الى حرمان الاخ من الميراث وكذا المكاتب اذا
 ادعى نسب وله حق في حياة اخيه صحت وميراثه ولو لم يده
 دون اخيه كما في الجامع **باب** المبيع ثم اقرانه كان تلميذه
 وصدقه المشترى فله الرد على بائعه بالبيع كما في الجبيع
الاقرار بشئ محال باطل **فان** اقر له بامرئ يده التي قطعها
 فمسا به درهم ويده صحت ان لم يلزمه شئ كما في
 التارخانية من كتاب الحيل **وعلى** هذا انقضى بطلان
 اقرار الورثة لو اقرت بازيد من فرضه كونه محلا لشرع
لومات مما ايت وبنت فاقترالا بن ان التركة بينهم نصفين
 بالسوية فالأقرار باطل لما ذكرنا **وكذا** لا بد من كونه محلا
 كل وجه **والأقعة** ذكر في التارخانية من كتاب الحيل انه
 لو اقر بان تعد الصغير على الف درهم فرضا اقرضنيه او
 من مبيع باعنيته مع الاقرار مع ان العبي ليس من اهل
 البيع والقرض ولا يتصور ان منه لكنه انما يقع باعتباره
 هذا المقرر **فان** الموت الله ببالصغير عليه من المصلحة انتهى
وانظر الى قوله ان الاقرار بغير صحيح ان بين سببا صالحا
 كالميراث والوصية وان بين ما لا يصلح كالبيع والقرض بطل
 كونه محلا **باب** الاقرار من لا يملك الاثنا لو اقرت احد
 انه يدين بدين بغير حصته من المدين المشترك عاين الاخر فمكر

ولو اقر حين جب وجب مولا مع اقراره **ولو قال** المريض مرض
 الموت لا حق لي على فلان الوارث لم تسمع الدعوى عليه
 وارث اخر **وهو** الميلم في ابراء المريض وارثه عن مرضه موثقة
 بجلان ما اذا قال ابراءه ثانه يتوقف كما في جيل الحار الفندسي
وعلى هذا لو اقر المريض بذلك لا يجزى لم تسمع الدعوى عليه بشئ
 من الوارث **فان** اذا اقر لبعض ورثته كما في البرازيه قال في
 الاثباته والخطاير **وعلى** هذا ان يقر كثيرا ان البنت في مرضه
 تقر بانه لا متعة لولا بنيه معه من الملك ايضا لا حق لها
 فيها **وقد** اجت فيها مرارا بالصحة فلا تسمع دعوى زوجها
 فيها **مستند** الحان التارخانية من باب اقرار المريض
 مخريا للعيون **ادعى** على رجل ما او ابنته ابراء لا يجوز
 البراء ان مات وعليه دين **وكذا** الوارث الوارث لا يجوز سوا كان
 عليه دين او لا **ولو انه** قال لم يكن لي على هذا المخلوب بشئ
 فمات جاز اقراره في القضا انتهى **وفي** البرازيه معزيا الى
 جيل الخصاف **فان** تات فيه ليس لي على زوجه مهر **وقال** فيه
 لم يكن لي على فلان شئ براءته فلا تسمع الدعوى **وبنها**
 قبله وبراء الوارث لا يجوز فيه **قال** فيه لم يكن لي عليه شئ
 ليس لورثته ان يده على عليه شئ في القضا **وقال** فيه لا يجوز
 هذا الاقرار **وقال** الجامع اقرار الابن فيه انه ليس له على والده
 شئ من تركته امه صح بجلان ما الوارثه اورد فيه **وكذا** الوارث
 قبض ماله منه انتهى **فان** اصبر في ثقت ولا ينفذ فيه ما في

البرازية معزى الى الذخيرة ثم لها بنية لامهرى عليه آراء متى
 الى عليه أو لم يكن لي عليه مهر أصح **ويصلح** والصحيح انه
 يصح انتهى لأن هذا في خصوص المهر لظهور انه عليه
 غائب وكلمات بن غير المهر **ولا ياب** فيه ما ذكره في البرازية
 اي بعد آراء عليه بالادوية نادره نفعه مع الباطن
 على شى يسيرا وأقر الباطن من العلانية انه لم يكن له على
 المهرى عليه وكان ذلك في حصة المهرى ثبات ليس لورثته
 ان يدعوا على المهرى عليه وان يبرهنوا على انه لورثته عليه
 امواله لكن بهذا الاقرار قصد حرماننا لا يصح وان كان المهرى
 عليه وارث فبرهن ببقية الورثة على اننا قصد حرماننا
 بهذا الاقرار وكان عليه امواله انتهى ككونه منقلا في
 هذا الاقرار لعدم الدعوى عليه والصالح معه على يسير
 والإصلاح عند عدم قرينة على النسخة **ولا ياب** فيه ايضا ما في
 البرازية آخر فيه بعد آراءه ثم اعتقه فان صدقه الوارث
 فيه فالعقبة باطل وان كذبه فالعقبة من المثلث انتهى
 لأن كل من اذناؤه من اصله بقوله لم يكن لي أو لا حق
 لي **واما** مجرد الاقرار للوارث بموتك على الاقرار وسوا
 كان بعين أو دين أو قبض دين منه أو ابراء الا على الثلاث
 لوارث بالثلاث ودينه المعروفه أو اقرار قبض ما كان
 عنده ودينه أو قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من
 مدونه كذا في تقييد الجامع **وينبغي** ان يلحق باتا بنيه

اقرار بالامان

اقراره باثباتات كلامه **ولو** ما لا تركه أو العارية والمعين
 في الكل انه ليس فيه اثباتا لبعضنا فنتسم هذا التبرر بانه
 من مفردات هذا الكتاب **وتد** ظن كثير ممن لا خبره انه
 ينقل كلامهم ونقده أن النفي من قبيل الاقرار للوارث وهو
 ضيق كما سمعته انتهى **وتد** ظن في ان الاقرار بموت
 بان الشى الفلان مكره اي أو امس عارية عندي بمنزلة قوله
 لا حق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالدين
 للوارث أنه في اذ قال هذا الفلان فليت على راي ارجع
 المنقول انتهى **ولا ياب** على ما مل فساد الفتوى والمأخذ
 بيان ذلك ان السؤال عن ثبات مكره اي لا حق لي فيه في
 مقوله وان فيه لا ياب فيه فقط **وما** جعله ما اذا هو نفي مجرد
 لا اقرار ونفى وظن فساد قوله **وتد** ظن رآه هو المخطئ
 لأنه نقل عن البرازية اذ اقامت لامهرى على زوجي انه
 اقرار للوارث **وتد** سجلت عن هذه الواقعة فانتيق
 بانه اقرار للوارث يتوقف على الاجازة اخذ من قول
 صاحب البرازية ثبات لامهرى على زوجي الصحيح انه
 لا يصح فاذا كان في المجرى لا يصح فني الاقرار والنفي لا يصح من
 باب اولي فاعتزم هذا التبرر من مفردات هذا
 الكتاب **في** جنابات البرازية ذكر ما لو استشهد المجرى
 ان فلانا لم يرحمه ومات المجرى منه ان كان جرحه معروف
 عند الحاكم والناس لا يصح استشهاده وان لم يكن معروف عند

تنافس
 مفردات
 تحقيق الاقرار

الى اكرم ران سبب صحيح استهاد لا احتمال الصدق فانك برهن
 الوارث من هذه الصورة ان نلانا كان جرحه ومات منه
 لا يقبل ان القصاص حق الميت الى اخره ثم قال في نظيره
 ما اذا قال المقتدوف لم يقتلني فلان ان لم يكن تذف ثلاث
 معروف صحيح اقراره **الا فلا الفعل** في المرض اضطرابه
 من الفعل في الصحة **الا في مسئلة الاستناد** النظر في النظر
 بعينه بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح **الا في الصحة** **الا في**
 التيمم وفيها **الا في** الحكم من باب الاقرار في المخاربه
 لو اقر المصرب بزوج الف درهم في المال ثم قال **فما قلت**
ايضا سمي به لم يصح في وهو من لما اقر به انتهى **فقلت**
 في كون الاقرار بالوارث في الصحة **الا في** المرض في القول
 لمن ادعى انه في المرض او من كونه في الصفراء الملوغ في القول
 لم دعي الصفراء كذا في اقرار البرازيه **وكذا** لو طلق او اعتق
 وقال كنت صغيرا في القول له وان اسند الى حال الجنون
 فان كان محمودا بطل **الا في** **المقر له** فبرهن وارثه
 على الاقرار ولم يشهد وان المقر له صدق المقر وكذا به
 قبل في من القنيه **اقر** في مرض موته الذي مات فيه انه
 باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض القني **اقر** في ذلك
 المتبرع فان صدق على استيفاء الثمن **الا** ان يكون
 العبد قد مات قبل مرضه انتهى **وتما** في شرح ابن رجب
مجموع النسب ان الاقرار بالرق لا يسان وصدقه المقر له صحيح

وصار عبده

وصار عبده ان كان قبل تا كدر حريته بالقضاء اما بعد قضاء
 القضي عليه جدي كما مل أو بالقضاء من في الاطراف لا يصح
 اقراره بالرق بعد ذلك **اقر** ان صح اقراره بالرق في حكمه
 عبده في الجنابيات والحكم ود الحكم العبيد **وتما** في شرح
 المنظومه **ومن** النصف يصدق الى نفسه **رؤيته** **وتما** به
ومدبره وام ولده **ومولى** معتقه **اقر** بالرق ثم ادعى
 الحريه لا يقبل الا ببرهان كذا في البرازيه **وكذا** ما لو
 حكم بالنسب فان صدق لم يجرى احديهما لنسب المحكوم لم
 ولا يبرهانه كذا في البرازيه **فما قلت** ان القضي بالنسب
 بما لا يتعدى فعلى هذا لو اقر الجهول انه ابنه وصدقه
 ومثله يوله لثله وكلم به بطريقه لم تصح دعواه بعد ذلك
 لغیر العبد **المقر** **من** تصلي حيله لرفع دعوى النسب
وتسرى في التقديس **بصدقه** **المولى** **من** ابنته من
 الموعود سبل على من احد من رجل مات وفرق ما لا يفسد
 فانقسم الوارثون ثم جاز رجل رادعي ان هذا الميت كان
 ابني واثبت النسب **فما قلت** من بالمشهود ان اباه اقر
 انه ابنه ونقض القاضي له بنبوت النسب ثبت نسبه ولا
 حاجة الى الزيادة انتهى **فما** **المقر** **من** صحة الموعود
 الاقرار **الا في** مسئلة ما اذا قال بكر على احد الف درهم ورجع بين
 نفسه وعبيده **الا في** مسئلتين فلا تصح ان يكون العبد مريئا
 أو ساجدا كذا في المسئلة **اقرار** بالجهول صحيح **الا** ان قال على

فيه اودارت انه غير صحيح كما في البرازيه ثم قال علي بن ابي طالب
 الى بقرة يلزمه شي سوا كان بعينه ام لا انتهى **اذا اقر**
 بمجهول لزومه بيا نه **اذا قال** لا ادري له على سدس
 ام ربع فان لم يلزمه الاقل كما في البرازيه **اذا اقر** وخط
 الاقرار بموجبه لزمه السمان **اذا اقر** بالقتل
 لو كان قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابن
 وحده **اذا اقر** العبد **اذا اقر** التزوج **اذا اقر** بالجرحة فهو
 ثلاث كما في اقرار ضحية المفتي **اذا اقر** بالجد بين عبد الابراه
 منه لم يلزمه كما في التاري فيه **اذا اقر** لزوجته لم يبرء
 عنها له المهر على ما هو المختار عند الفقهاء **اذا اقر** بزيادة
 ان قبلت **والاستنبه** انه لا حاجة الى الزيادة انتهى
وان اقر ان ذمته لها كسره ما صنفه قتل قاتولي قاتل
 الهدية **اذا اقر** لزمه **ولكن** ينبغي ان لا يستفسرها
اذا اقر قاتل اذ عتق بالاقضاء ولا رضا ولم تسقط
والا يستفسرها **ولا** يستفسر المقر انتم يعني **اذا اقر** له
 في ذمته بقاء او رضا فلا يلزمه **اذا اقر** احد فقتل الجاه
 انما بغير رضا وتضا **اذا اقر** له المطلق ينبغي ان لا يلزمه
كتاب الصلح هو لغة اسم للمصالحة ومن المصالحه عند
 المتأخرين **شرعا** عتق وضع لرفق الشراعات بالتراضي وديل
 المستوعبه قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يتصالحا
 صلى والصلح خير **واما** وكنت محضو الايجاب والقبول وفي

في اقراره بغيره

المحرم

المحرمات ثم الركن في الصلح اربعة **الهدى** والهدى
 عليه **والصلح** **والصلح** عليه **واما** سببه فما هو سبب
 في سائر المعاملات **واما** شرط جوازه هو ان يكون
 الصلح عليه معلوما ان كان يحل الى قبضه **واما** حكمه
 فهو يقع المصلحة في البدل وتبوت الحكم في الصلح عليه **اذا كان**
 يحمل المصلحة **الصلح** على اقرار بغيره **اذا اقر** عن الدين
 على عبده وقبضه له ليس له ان يبيع مائة بلا ياب
 الثاني لو تضا **اذا اقر** ان لا دين بطل الصلح **وان** الشرا بدين
 لا يطل الصلح **الثالث** ما عدا ذلك على صوته كبره ابو يوسف
 ومحمد **والصلح** موقوف بغيرها لا يجوز اتفاقا **ان** يبيع
 المصون على ظهر الغنى لا يجوز **اذا اقر** في حق له شيء ورثه
 الا في مسائل اجل التسليم المشتري بعد الطلوع للاند مع رله
 الرجوع **اجل** امران العتق بزوجها بعد الحول **والصلح**
 الرجوع **الصلح** المعنى عليه **ان** مهله مع رله الرجوع **الصلح**
 عتق ببيع الزمان **اذا اقر** بغيره حلف المدين عليه رفا للزواج
 باقيا **والصلح** **لو** برهن المدين عليه على اصل الدعوى
 لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال اليتيم على انكار اذ اسام
 على بعضه ثم رجه **الصلح** **ان** يقبل **ولو** بلغ الصبي
ان قاتل **او** طلب بغيره لا يلف كذا في القيمة **اذا**
 الثاني **اذا** دعي دينا فاقربه **اذا** دعي الاقضاء **اذا** ابرانا نكر
 فصالحه **لو** برهن عليه يقبل **اذا** في المبسوط **ان** نكر

لا يبيعه ما هو عليه من الدين

الابتداء ثم صالح ثم اقترانه كان محققا في دعواه فان صلح ماض
 وهو ان في العلم اسقى **ومن** فان كان ما ثبتت من العلم
 او غيرها او سرفت اذ كلها السبع رجال رب العلم الراعي
 على دراهم معلومة لا يجوز على قول الامام **رجل** له ظلم بصلحه
 انسان طلب رفقها على دراهم اخذها ان كانت الظلم على
 الطريق الاعظم لا يجوز هذه الصلح ويرد ما اخذ **ولا فرق** بين
 ان يكون تدبيره او حادثه **له** غفلة وسفاهة في دار جاره
 نفا لم يرب الظلم جاره على دراهم معلومة على ان يترك
 بسفاهة الغفلة في داره لم يرب هذه الصلح ولو كانت ظلمة في سكة
 غير نافذة فصالح اهل السكة على دراهم معلومة ليرتكو الظلم
 على جاراته لا يجوز لا يبق لهم حق الرجوع انتهى **فصل** له
 ما ان وله عليه بينه لا يجوز صلح الاب فيه ولا الجد ولا الوصي
 ولا القاض وان لم يكن بينه عير فله ان يسل المظنونة
رجل او وصي رجل يعيد وترد ابنا رابته نفا في الاب
 والابنة الموصى له باليعيد على ما يرد درهم قال الثاني انه
 كانت المارية من ما علق باليعيد بينهما ففقدت وان كان من مال
 الميت فباليعيد بينهما **الثلاث** **صالح** عن كل عيب باليعيد
 على دراهم مقدانية **صالح** من ثمنها او حقه على دراهم
 ثم ظهر للميت دينه او تركه قال بعضهم لا يبدل من الصلح
 وتكون بينهم وبين يمين الوارثه وقال بعضهم يبدل فلا
 يكون له شيء منه كذا في قاض خان **ومنه** انما ادعى على

رجل ان

وهو يوجبنا انما انما

رجل انما نكر في صطلح على ان يحلف وهو يرى تحفو على
 وجهه ان اصطلح على ان يحلف تا اذا حلف صلف بري
 فحلف تا صلح باطل ويكون المدعى على دعواه **وان**
 اقام بيمينه قبلت قران لم يكن له بينه واراد ان يستلحق
 المدعى عند القاضى فله ذلك **لان** اليمين الاولى كانت عند
 غير القاضى فلا تقطع الخصومة الثانية وان اصطلح على
 ان يحلف المدعى على دعواه على انه ان حلف تا المدعى عليه
 يكون صا من ثمانية على تا صلح باطل ولو حلف لا يجب اطلاق
 على المدعى عليه اسقى **ولو** برهن المدعى عليه على اقرار المدعى
 انه مبطل الثاني ان الصلح بغير العلم باطل كما في النعمان به
الصلح على انكار يعيد دعوى ناسده ناسد كما في القضية
وكذا في المدعى من مسائل من القف ان الصلح على
 انكار جارية يعيد دعوى مجهولة فليحفظ برهمن على نساد
 بسبب ما قضه المدعى لا يترك شرط المدعى لا ذكره في
 القضية وهو توثيق واجب فيقال الا في كذا **صلح** الوارث
 مع الموصى له بالنفقة صحيح لا يبيعه **صلح** الوارث مع
 الموصى له بيمينه الا انه صحيح وان كان لا يجوز سبه وبيانه
 من جارات كذا في بيه **طلب** الصلح على انكار على شي انما
 يرضع النزاع في الميراث ان العقب الا اذا كان صالحا كذا على
 خذوا باراك على الميراث **الصلح** اذا كان من مال بغيره
 كان **اجابة** ولو كانا على خدمة العبد المدعى الا اذا صالحه

على غلة الدار فانه يخرج بركمته النجيل كافي
 الخلاصة **اذا** استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الآذا
 كان مما يقبل النقص فانه يرجع بقيته كالعقار
والعقار والبناء ما لم يملك كافي الجبيع الكبير **العلم** جاز
 عن دعوى المانع الا دعوى اجازة كافي **النقص** لا يصح
 العلم عن الحدود ولا يسقط به أحد القذف اذا كان
 قبل المرافعة كافي الى فيه **صالح** المحبس ثم آدمي اسنه
 كان مسكرها لم يقبل الا اذا كان في حبس الرأى لا انقاب
 حبه ظاهرا كان البراز به **العلم** يقبل الاتية والنقص
 الا اذا صالح عن العشرة على خمسة كافي القينة **ادعي** فانكر
 فصالحه تم ظهوره ان لا ش عليه بطل العلم كافي التهاديه
كتاب المصاريف عن فحاه لغة ما حوذه من
 الصرب في الارض **وعدا السبر** وفي الترخيع معاقبه في
 العين التي من يمل فيه على ان ما ظهر من الزرع بينهم على
 ما شرطوا **ورخصتها** قوله دفعت لكر هذا المال مصاريفه
 او ثمن رخصة او بمال او حذ هذا المال واعمل فيه وقول
 الاخر على ما شرطوا **وسرر** جوارها خمسة آخرها ان يكون
 راس المال درهم وذا ينز او فلو بسا نفعه او تبره
ومنها ان يكون راس المال عينا لا دين ومنها ان يكون
 معلوما ومنها ان يكون راس المال مسمى الى المصالح
ومنها ان يكون نصيب المصالح رب من الزرع معلوما وحكي

الغافل

انه امين وبالزنج شرك وبالفساد اجبر وبالغنى لغف
اختلف المصالح رب ورب المال في القينة والطلاق
 فالقول للمصاريف **مريض** دين القى اليه على ان ما رزقه
 اربعة تال منقوبين نصفه فزج القى كانت المالكة واجره
 مثل المصاريف اول من حصته من الزرع وكل المالكة دين
 محيط فلكل رب نصف الزرع بعد اياه قبل دينه ولا يثبت
 الزرع الشكر ولو دين ارضه وبذره مزارعة بالنقص الى
 اخره واجر مثل عمله اقل من ذلك وعليه دين لا يسلم له
 ما شرط **والقرن** ان المالكة في الزيادة على اجر مثله متبرع
 بنفعه ما له ادحق الغرض والورثة لا يتعلق بالمنازح
 فاما صح الشرط ملك المصاريف ما شرط من الزرع كما حصل
 وحس الغرض يتعلق بمال المريض لا بماله غيره ولو لم يسلم
 للمصالح رب سن فله اجر مثله بخرب مع الغرض وحقه يجب
 دينا بسبب لا تقفه فيه **وكذا** اكل مصاريفه فاسدة يجب
 فيها اجر **ولو** دين الصبي القى مزاربة الى مريض
 على ان المصالح رب عشر الزرع فزج القى واجر مثله فمما به
 ثبات يرضه ذلك وعليه دين محيط فله عشر الزرع فقط
ولما قل مما اجر عمله وهو متبرع بنفعه نفسه والاخر
 فيه حذا **ثم** رقم لا حرمه رب اقرني
 مرضه بزج القى فمات ولا بيان لم يبرأ ولم يقر بوصول
 المال الى يده ولو اقر بوصوله يؤخذ من التركة بموته بمجمل

الامانة اذا فسدت الحصة ربة كان للمفرد رب اجر مثله
 ان عمل الا من الوصي ياخذ مال اليتيم مع ربة فاسده فلا
 سبي اذا عمل كذا من الحكم الصفي **رأى** ادعى المفرد رب
 من دها في قول رب المال او عكسه فللمفرد رب في قول
 لمعنى الصفة اذا قال المال كسر طرقت لك الثلث وزيادته
 عشرة وقال المفرد رب الثلث في قول المفرد رب كما في
 الذخيرة من البيوع **المضارب** الشرا لا اخذ بالشفعة
 ولا يملك الا بالنقص كما في البزاري والمفرد رب البيع بالبدل
 بالسيئة الى اجل لا يبيع اليه البئر **و** يملك البيع التي
 سبي **و** المضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد
 عليه سبوت بخلاف التقييد بالبلد والى اذا قيد بالهل
 بلد كما هل الكونه فلا يتيقده بغير خلاف المعنى منهم **المضارب**
 يقبل التقييد بالوقت فتبطل مضيه بغيره او لا كما في
 المحدث **يصح** معنى رب المال مضاربة الا اذا صار المال
 محروفا اذا قال له اعمل برباك ثم قال له لا تقبل برباك
 صح بغيره اذا كان بعد العمل **المفرد** ثم قال له من الشرا
 فلربيه الا اذا كان بعد الشرا **مات** المفرد رب ولم
 يبين مال المفرد ربة او المودع او المستعير انه يكون دينيا
 يوصى من تركته كذا في البدء **ف** هذا الا ان يتيقده
 فرضه ونقصه اعمل فيه مضاربة في الزرع في يوفى مكرهه لانه
 فرض جريته **قال** دعت الالف مع ربة وقال رب المال

مطلق بقوله المضارب فانه
 لا يبين بغيره الا اذا
 عين له سوق او حله معين
 من بلد كذا او ما يقويه في غيره
 اية بتعين غيرهما فاما من

فرض في قول

فرض في قول **رب** المال فان ملك المال في يد المضارب
 قبل العمل فلا ضمان عليه كذا في الظهيرية **وان** اقاما البينة
 جميع على ما ادعيه بينة فالبينة بينة رب المال في
 الوجهين **و** كذا في قول رب المال في **ضام** المال قبل العمل
 او بعده قال في البينة ينفوا على ان القول قول المضارب
 والبينة بينة رب المال **و** في الظهيرية تحرم المضارب
 من المال وزرع المال فقال اقترضني والزرع كله لي **وقال** رب
 المال دفعته مضاربة بالثلث او قال كمفرد رب ولم يسم
 ربي او قال زرع مائة فيقول في ذلك قول رب المال وعلى
 المفرد رب البينة انتهى **و** فيه ومفرد رب ان يتاجر
 ارض ببيتا وبنه راويزرعه **المضارب** لا يملك ان يضر
 غيره بغير اذنه او اعمل برباك **المستفيض** لا يملك الاجماع
 والايدي **الا** اذا قضي من زوال التعدي يزول الضمان
 كالمستعير والمات جرا من الوكيل بالحق **و** بالبيع او بالاجارة
 او الاستيئة **و** المفرد رب **و** التسفيح **و** الشريك عننا او نفع
 او منى ومنه او المودع **و** مستعير المرهن كذا في الفضول
كتاب الوديعه الاية اع تسليط الغير على
 الحفظ اي سبي كان لقة **و** تسليط الغير على حفظ
 المال **و** الوديعه ما يترك عندها **و** تركها الايجاب والقبول
و شرطها كونه العين في بلا لا يثبت اليد عليه الا في ان
 ايداع الا بق والظهير في الحق والساقط في البحر لا يصح **و** شرط

في قول
 في قول

وجوب الحفاظ على المودع كونه **مكلفا** والمحافظة اودحت
 هذه العين وما تباه ذلك حتى لو كان لها للفقهاء صارت
 العين في يده امانة والعرف بين الامانة والوديعة ان
 الامانة عامة وهي التي تقع في يد الخبير من غير قصد
 بانها تقع بهيوب او غيره **والحكم** في الوديعة انه يبرهن
 الضمان اذا عدا الى فاق كذا ان النيا بيع **ودليها** قوله تعالى
 (ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها **لا يجوز** للمودع
 المسح بعد الطلب الا اذا كانت سيفا فطلبه لصاحب السيف
 او كما يافيه اقرار لغيره او قبضه كذا ان في حان **صدقة** المودع
 في انه وكيل ابو مريم في الوديعة اليه **وضع** الوديعة اذ
 وقال دفعت باذنه اليك وانك لما لك الاذن في القول قوله مع
 يمينه انه لم يامر به قال في حان اذا اطلب اليك المودع
 بالرد فخذ كذا ان المودع اليه **البينة** انه استودعه كذا ان
 اتام المودع البينة انما كانت **تقبل** الجحوة وذكر في
 المتعلق انه اذا اجمد المودع الوديعة ثم ادعى انه ردها بعد
 ذلك رآه ان البينة **تقبل** بيمينته **وكذا** لو اتام البينة انه
 ردها قبل الجحوة وقال انما غلطت في الجحوة وانسييت
 ارطنت اني ردتها وان صادق في قول هذا **التمس** في
 الوديعة ولم يذبح من مالي **قبل** قوله مع يمينه **المودع** اذا
 مات مجهلا لم يبين حال الوديعة يكون مكنا وتصير
 دنيا توخذ من تركته فاذا قال الوارث رد المودع الوديعة في

العرف في الامانة

فان كانت

بيان
قبل قوله

مكلفا

حيث انه لم يقبل قوله وتكون ضامنا اذا اقام الوارث
 البينة على اقرار الميث المودع انه رد الوديعة في حياته
تقبل ان التائب بيمينته كالتائب باليمين كذا ان
 الواقع **شواحيق** له بيان **معه** سلفه جابر على
 دفع الوديعة له بحبس او ضرب لا يتلف عضو قد دفع
 الوديعة اليه بيمينته ولو بطل عضو لا يمين **تقوم**
 حبسوا في مكانة تقام واحد منهم وترك كتابه اقام
 الباقون معا فذلك الكتاب صحتوا جبر ولو متفرقين
 صحتا معا فكذا ان في حان وفيه ايضا اذا قبض الغار
 الوديعة في اقليم المودع على السيف انما اضر صاحب الوديعة
 ان الغار قبض فلا ضمان عليه وان لم يجبر بعد ما اطلع ولم
 يسد ضمة الوديعة لا تؤدى كالبين في الفقه **ولا توار**
ترعه ولا يوجب **المستاجر** يوجب ربحا ولا يرهف
والعارية تعار ولا يوجب ربحا بين في الفقه **والرهف**
 كالمودعة لا يجر ولا يرهف **الامين** اذا ملكك الامانة
 عندك لم يضمن الا اذا سقط من يده شي عينا فملكك
 كذا ان الزاوية **عبد** محجور لا يقبضها ودهه عند
 اخر فملكك عند المودع فانه يضمنه لانه مال المولى
المأذون له في شئ كذا انه امانة رضى تأرجع عن عدم
 رجوعه الا في مسائل **تصرف** اذ المودع انما في دفع
 الوديعة فله دفعه في صحتت مما يده المودع له بعد ملكا

مطلب اخذ الختام الوديعة
ظلم المولى بيمينته المودع ام لا

بيان حكم الامانة

فان

فلا ضمان على المودع ويضمن المودع له ما بين اثنين
 احر كل منعه نصيبه لا خراجه كل سنة صاحبه في البهارة
 فمرا احد الست جرين فلا رجوع له على شركته الساكن ولو لم
 احد استر يكفين الحي ثم يغير اذن شره فانه يرجع على شركته
 حصته كما في الولو الجية **المودع** اذا ازال السعدى ران الضمان
 الا ان كان موقت ففقد من بعد الوقت ثم اذا لم يزل
 الضمان كما في الفصول **المودع** اذا اجمد ما ضمنه الا اذا اجمد
 هكت قبل التقل كذا في الاضمان **الوديعة** اذا كانت باجرة
 تكون مضمونة ذكره في **الوديعة** **اودع** عند رجل النائم نال في
 غيبته المودع امرنا فلا يقبضها فلم يعلم المأمور بذلك الا
 انه قبض الا ان من المودع فضاغت لرب الوديعة الحي ر
 ان يتضمن المودع وان شاع من القابض كذا في فاضحات
كتاب العارية هل اسم لعين وعيت من ضمنها وبار
 من العقد الباقى هل مشتقة من تعارر العقود التي اذا
 تد اولوها **شرعا** فليكن المالك في بغير عوض سميت عارية
 لغرضها على العوض **وكتبت** الايجاب والعوض **شرطا**
 البعض لا يتبرع لا يتبرع به **وكتبت** بغير حق استعفاء
 المانع وهي غير لازمة **شرطا** جوازها جواز العين فابطل
 لا استعفاء مع بقا العين فارقها لا يتبرع به مع بقا
 عينه **فرض** وتارة تكون مطلقة وتارة تكون مقيدة
 وفي الواقعات استعار عينا اخر فنفقة العبد على

المستعير كذا في

في العارية
 في الفرض
 في التبرع

المستعير كالمضومة على المولى ولو نال فذم عبيد واستمر
 واستمر له من غير ان يستعير المودع اليه نفقة وكسرة
 على المولى لانه امانة **استعار** كتابا ليقرا فيه فوجبه
 على ان علم ان ربه يرضى بها صلاحه اصله ذكره في الاضمان
الاصل ان الامانة في الوديعة **والعارية** غيرهما
 تنقلت مضمونة بالموت عن تجهيل الا من سائر الاظهر
 اذا مات مجهلا غلات الوقف لا يضمن وماله الماضى
 اذا مات مجهلا احواله اليه من عند ما اودعها والسلام
 اذا مات مجهلا للقيمة عند ما اودعها فلا ضمان عليهم
 كذا في التنزيل **وفي الخلاصة** واحد المتضمن اذا مات
 مجهلا مال المقتضى فضاغت لوديعة لا يضمن التمس **وفي جامع**
 العضولين والوصى اذا مات مجهلا مال اليتيم عند ما اودع
 لا يضمن **وفي الكاف** اذا مات مجهلا مال ولد له عند ما اودع
 لا يضمن **والوارث** اذا مات مجهلا ما اودع عند مورثه **وكتبت**
 اذا مات مجهلا ما القته الرخ في بيته فلا ضمان **والاخرى**
 العينية **وكتبت** اذا مات مجهلا ما وصحه ما كلفه في بيته بغير
 علمه **وكتبت** العينية اذا مات مجهلا ما اودع عند كذا في التمس
 الجا مع الكبير **ويده** في الناطر غلات الوقف لانه لو مات
 مجهلا مال البذر فانه يضمنه كذا في التنزيل **ومعنى** مورثه
 مجهلا ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمها
 فانه يضمنه لو نال من حياته ردتها فلا تجهيل ان يرثه الوارث

الامانات

بيان الامانات
 مجهلة

على من كان له والالم يقبل قوله وقد نفعه **وان كان يعلم ان**
وارثه يعلمه فلا تجب عليه **وله ان قال من البرازية والمودع**
بعضه بالتجمل اذا لم يعلم وارثه انما اذا عرفه والمودع يعلم
ذلك ولم يبين له يعني **قال الوارث انما اعلمه وانكر الاب**
ان فسر قال كذا وكذا او هكتا صدق النفي **وعني**
صيرورته **قال من تركه ولو ادعى الاب بالتجمل وادعى**
الوارث انها كانت تابعة يوم مات وكانت مفروقة ستم
ملكته قال قول قول الاب في الصحيح **تفهم** العارية اذا
استأجر دار غيره لوضع جدره ووضعها ثم باع الجدر
الحيد ارثان المشتري لا يمكن من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك
وذلك البيع كذا في التقييد **المستفهم** ان سيرة العارية متى
شك الاداء اعارة امته لارضاع ولده وصار لا يخذ الا ثمنها
فلا يملك الرجوع وله اجر مثلها الى متى مع التاينة اعارة
فرضا الغرض وفرضه في مكان لا يقدر ان يتحول فربا لا يملك
ذلك وله اجر ملكه الى انتهاء الغرض كذا في التاينة رد العارية
على المستفهم ان في عارية الرهن خزانة الميسر طرأه اعلم
كتاب الجبة من في اللغة البخرع بها يتبع الموصوب
له **وترا** تخليد العين بلا عوص **واعلم** اهل التبرج وهو
الحرا المكلف **وركنها** الايجاب والقبول **قال** انما حيث اذا اطلق **ابو**
فزع **ابو** قيل لا ينفك عن نفسه فمقدرة لا عنه **مقدرة** غيره
وهو **القبول** **و** شرطها ان يكون مقبوضا من المسمى **ودينها**

نواجز

قوله عليه السلام **انما** **واضح** **بوا** **عليه** **النفقة** **الاجماع**
حصة **المستفعل** **لا يجوز** **الا** **من** **مصلحة** **ما** **اذا** **رجع** **لوالده**
لونه **الصغير** **كان** **في** **الذخيرة** **والتي** **فيه** **اذا** **وهبت** **المراة**
دارها **لزوجها** **ولها** **منفعة** **فيها** **والزوج** **معها** **فيها** **كذا**
من **الذخيرة** **ايضا** **ان** **الله** **رهب** **الزوج** **داره** **امراة** **وله**
فيها **منفعة** **او** **من** **ساكنة** **فيها** **كذا** **في** **المستفعل** **بقول** **الخص**
العائيل **الحبة** **صحيح** **الا** **اذا** **رجع** **الخص** **لا** **يخضع** **به** **له** **ولم** **يخضع**
موتنه **فان** **قبوله** **بالحل** **يرد** **الى** **الوارث** **كان** **في** **الذخيرة**
تفصيل **الدين** **من** **غير** **من** **عليه** **الدين** **باطل** **الا** **اذا** **سلطه**
على **قبضه** **ومن** **له** **رجعت** **من** **ابنها** **ما** **عل** **ابيه** **لها**
في **المعقد** **الصحة** **للسلطة** **وتفرض** **على** **الاصل** **لوقضي** **دين**
غيره **على** **ان** **يكون** **الدين** **له** **لم** **يجز** **لو** **كان** **وكيلا** **ببيع** **حاشا**
من **جامع** **المصولين** **وليس** **لهم** **ما** **اذا** **المرء** **ان** **الدين**
لنفسه **وان** **اسمه** **عارية** **فيه** **مفوض** **صحيح** **لكونه** **اجارا** **لا** **مبيعا**
ويكون **المفوض** **لا** **يه** **قبضه** **كذا** **في** **البرازية** **ولم** **نفعه** **الجبة**
تكون **في** **راعيه** **الا** **له** **في** **البيع** **والاجارة** **كان** **اجارة** **الوارث**
اجبر **على** **الصله** **الا** **من** **سبيل** **منها** **نفعه** **الزوج** **وان** **فيه**
العين **الموصى** **بها** **يجب** **على** **الوارث** **دفعها** **الى** **الموصى** **له** **بعد**
موت **الموصى** **مع** **انها** **صله** **ان** **الله** **التفقه** **تجب** **على** **المشتري**
تسليم **العقار** **الى** **التفيع** **مع** **انها** **صله** **تسريعه** **وكذا** **الومات**
التفيع **بطلت** **التفقه** **كذا** **في** **سيرة** **العقار** **للمعد** **الشهيد**

الاجارة

من التفتت **قلت** اذ راجع مال الرقب يجب على المظن
تسليمه للموقوف مع انه صله محضه ان لم يكن في ثمنه ثمن
الانقبه تسليمه **وهو** دين له على من قبله لم يكن له ان
يرجع فيه لانه سيقطع من ذمته والنساقط يتلاش فيكون
مالا كذا في المبسوط **دين** بين اثنين **وهو** احداهما للمدين
بضيقه من الدين بان ولو رغب نصف الدين فخذ من الربو
نقط كذا في الشف **والفرق** ان قوله نصف الدين نصف
مستحق ينفق فخذ من الربو بخلاف بضيقه **تدبر**
بيع الرجوع **مع خذ** قاله الازيد **والبيع** الموت
والدين العوض **والخارج** الدين على ملك الموهوب له
والزاي الزوجية **والق** فتراب الولادة **والى** الهلاك **ولى**
الفرج **وهو** وقال استقطت حتى في الرجوع لا يسقط وله
ان يرجع **والى** المبسوط **بما** ما عا وبضيقه **او** كان له
دين فقبضه فابرا **البيع** المشتري من التفتت اذ رغب الدين
المدين من الدين **بما** دفع من الدين فخذ من الربو
البيع **والدين** **بما** دفع من الدين فخذ من الربو
والا **الدين** **ان** **الدين** **تقضى** **بما** **لما** **لا** **بعضه** **وهو**
معه الزوجية على ان لا يظلم في قبيل صحت **المع** **تكون** **المع**
بعضه **ذلك** **تلا** **يعود** **المع** **المع** **بما** **لما** **لا** **بعضه**
على **الدين** **وتد** **رجد** **والا** **اب** **مما** **كل** **معه** **المع** **ان** **المع**
لا **تلك** **المع** **الدين** **ان** **المع** **الدين** **ان** **المع**

المشتري

الشفعة كذا في المحيط **المشتري** **والدين** **صفقة** **واحدة**
ليس للشفيع ان يأخذ احد من بل يأخذ **المع** **المع** **المع**
ولو **كان** **مشتري** **احد** **من** **المع** **لما** **ان** **يأخذ** **الكل** **بل** **يأخذ**
التي **هو** **مشتري** **كذا** **في** **المع** **المع** **المع** **المع**
المشتري **فلا** **تبيع** **اخذ** **ها** **مع** **عليه** **البيع** **فلا** **حضر** **البيع**
وان **المع** **المع** **فلا** **اخذ** **ها** **وبطل** **اخذ** **بالشفعة** **ذكر** **المع**
من **اختلاف** **الفقهاء** **طلب** **الشفيع** **من** **المشتري** **بما** **اخذ**
الدار **منه** **ان** **يردها** **عليه** **بزيادة** **في** **الدين** **فلا** **كاف**
ان **قاله** **رفعه** **تقدم** **كل** **تدبر** **في** **البيع** **جميع** **الاحكام** **الا**
ضمان **الغور** **المع** **ذا** **المع** **المع** **المع** **المع**
رجوع **المشتري** **على** **الشفيع** **كالمع** **المع** **المع** **المع**
واسيلا **الاب** **تجلا** **البيع** **فروية** **المشتري** **ورمى**
بالعيب **لا** **يظهر** **في** **حق** **الشفيع** **كالا** **جل** **ويرد** **على** **البيع**
لا **يبيع** **المشتري** **وذلك** **المسئله** **على** **الفقيه** **دون** **المع**
قال **الاسيبي** **بما** **والقول** **اصح** **والا** **بطلت** **به** **المع** **المع**
المع **المع** **المع** **المع** **المع** **المع** **المع** **المع**
نصف **الدين** **ولو** **حضر** **احد** **الشفيعين** **فقد** **له** **بكل** **كذا**
في **جانب** **سخر** **المع** **بما** **ما** **ان** **اذا** **الغير** **هو** **مشتري**
فان **اذا** **ان** **المع** **اخذ** **ها** **بالشفعة** **لا** **يظلم** **اذا** **ان** **اردها**
كذا **عن** **الاول** **المع** **اذا** **كانت** **دار** **الشفيع** **ملاصقة** **لصاحب**
المع **كانت** **الشفعة** **في** **اصق** **نقط** **ان** **كان** **فيه** **تدبر**

الصفحة الفتوى على جواز بيع بيوت مكة شريفة الشاه
 وقد فاجأ حكم الشفعة فيها **سمع** بالبيع في طريق مكة يطلب
 طلب المواثيق ثم يشهد ان قدره الاكل وكنت كتابا
 وارسله الا بطلت **تسلم** اليها مع الشريك صحيح حتى
 لو سلم الشريك لا يذها الي **رسلام** الشفع على
 المشتري لا يبطله وهو المختار **والا** يراعي العام من
 الشفع يبطله تقا **ولا** يبطله وانه **بيع** المشتري
 المبيع بان ظاهرا بجبره او غيره في الشفع هو من اراء
 شافعية ما اراد الصبح وان تترك كذا في اللولاجيه
آخر الشفع اليها بالطلب لكونه في لا يراه فهو معذور
 وكذا لو طلب من التي في احقره في شفع فآخر **الشفع**
 سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن قد **تعلق** ابطالها
 بالشرط **يزاد** في الشفع ان المشتري احوال لا يملكه خلف
 فان لم يملك الشفعه **اشترى** الاب لا يملك الصغير فاشترى
 مع الشفع في مقدار التمس في القول للاب بلا يمين **حبه** بعض
 التمس يظهر في حق الشفع الا اذا كانت بعد القبض **حط** الوكيل
 لا يملك فلا يظهر في حق الشفع **له** وهو في رقيه الدار
 وشفعه فيها **قول** هذه المراد رجا وانما ادعيها كانت
 وصلت الي **الا** انما على شفع **استولى** الشفع عليها بلا
 قضاء **انا** اعتمد على قول عالم لم يكن ظاهرا والا كان في
عن الامام استا على عدد الروس **العقل** والشفعه **واجره**

الشمس

الشمس والطريق اذا اختلفوا فيه كما في المشتق
كتاب الشفعة في اللغة اسم للاقتسام
 كالاسوة اسم للاستوى **وعند** الفقهاء جمع نصيب شائع
 في معنى **وركنها** الفعل الذي يحصل به الافراز كالكيل والوزن
 والعدد والوزن **وسمي** طلب كل واحد منهم الانتفاع بنصيبه
 بحيث لا ينشئ للاخر فيه تعلق **وسرطها** ان لا يتبدل المنفعة
 بالشفعه **وتشمل** على الافراز ظاهر في المثل والجهاد له في غيرها
تقتضي الشفعة لظهور ركن او وصيه **الا** اذا اقتضى الورثة
 الرب او غرض او الوصيه كلابه من رضى الموصل له بالشفعه **وهي**
 اذا كانت بالراضى **او** بشفعه **التي** لا تقتضي لظهور **وارت**
واختلفوا في ظهور الموصل **لم** **بعد** ان بين رجلين في بيع
 فيء اجبي الى الحاضر **قال** فاسمى على ان يبيع بفعل فخير
 الغائب **وان** تم مات العبد في بيع الاجنبي فالشفعه جائز **والشفعه**
جائز **الغرائب** ان كانت لحفظ الاملاك فالشفعه على قدر
 المالك وان كانت لحفظ الروس ففي على عدد الروس **فرض** عليه في
 اللولاجيه في الشفعه ما اذا عزم السلطان اهل قرية فاشترى
 قسم على هذا كذا في كذا **له** الترخاينه **من** فتاوى قارى
 الهدايم **اذا** اخيف الفرق في تقفوا على التمس **بعض** الامتد
 منها **ان** عنوان لغرض بعد الروس **لا** لحفظ الروس **الشفعه**
الشفعه **الفاسده** لا تقيد الملك بالقبض وهي بطلان شرطا
 الفاسده **ما** بين اثنين اراضا وقت احداهما نصيبه

والشافعية لا يرضون

مطلب دفع الغرامات
 على الاملاك او على الروس
 على الخلاف المذكور
 ذكر في آخر باب المضاربة ههده
 سلطان جابر علي دفع العوديه
 له بحسب اوصاف لا يتلفا عضوا
 فرفع العوديه بضمه **ولا** يتلف

الخامسة والعشرين في الفرض الاعلى
 الى ان قال وجاز للمكره ان يتلف مال الغير
 ضرره الذي وقته النفس ضررا علامه
 لا يمانى السابقة والعشرين
 انما فرض مضرة فان روي اعظم
 بارتكاب اخفهما

على جهة البرية اراد القسمه ثلثه الفاضل جميع الوقت كله
 في دار واحدة بركه اثنى عشر خاب وفي المسبوحات دين
 رجلين في ارض اخرته باني بادننه تم اراد القسمه البناء
 وصاحب الارض غايب فلم يكن با لرا من انتهى **وقعت**
 القسمه بينهم وامنان شجر احدهما متدليه في الاخر قال
 بعض يبر على القطع انما نزلنا بعضه اكثر في القسمه
الطريق تقسم على عدد الدروس ما لما تقسم على قدر الانصاف
 حيث لم يعلم كذا في القسمه **كتاب الجيانات** وهو من
 حاط القوم بالبلد اذا استداروا يجوبوا بنيا لورانه حول
 المكان **يجوز** بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعا
 لا يضرب المارة ولا يملأ المحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في
 دورهم ان لم يضر **ور** بناء ظله في الهواء الطريق ان لم يضر
 لكن ان حوصم قبل البناء منع رعيه هدم **الشركاء** اذا اقدم
 ثابته احدهما العماره فان احتمل القسمه فلا جبر وتسم والا فله
 البنا بآذن ويرجع على الاخر بنصيبه **بنا** احدهما بغير اذن الاخر
 فطلب رفع بنا به قسم فان رفع بنصيبه **ان** والا هدم **له**
 التصرف في ملكه وان نادى جاره في ظاهر الرواية **له** ان يخل
 تنورا او حاما ولا يفتني ما تلف **وفي** الروا الجيه منه ويصنف
 ما تلف به **نك** به اخذ كثير من المتأخرين عليه الفتوى انتهى
حايط بين رجلين وليس لاحد من عليهما جذوع اراد احدهما
 ان يضع عليه جذوعا ليس للاخر ان يضع من ذلك جذوعا بين

ارادوا واحدة

رجلين عليهما

رجلين عليه حوله لاحدهما من ثمنه وحوله الاخر اسفل منها
 فآراد من حوله اسفل ان يرفعها بقدر الاخر فله ذلك
وليس للاخر منعه منها كذا في الكثيره **ونك** ايضا اراد
 ان يزيده في الجدار في الهواء مشترك لم يكن للاخر منعه
وقال ركن الاسلام له منعه انتهى **وفي** القتيه سكة غير
 نائذه ليس لاحد من اياها ان يرفعها ولو اجتمعوا على ذلك
ولا ان يتسوها بيني بينهم لان الطريق الاكبر اذ اكثر فيه
 الزحام كان لخاص ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام
وقال شاذلي في دور بني خسه باع احدهم بنصيبه من الطريق
 فاصبح جائرا انتهى **بنا** على السقف الاعلى في دار امرأته
 ثم اراد ان يرفع البنا لبيت المراه وليس له رفعه وان كان
 بنا بغير امرها فله رفع البنا ان لم يوجب ضررا في باني
حاشا بين رجلين عاب تدره ارض فيهما واصطنع احدهما
 من عمارته للفق من ان يوجوه ويأذن على جدران القاره من
 الاخره ارياذن لاحدهما في الانفاق ومنه الاخر من الانفاق
 حتى يرفع بنصيبه **في** التقى **وعليه** الفتوى كذا في كذا فان
 ومنه صاحب القلوع والسفل **نك** داره بيتا ليس
 لغيره ان يمنعها اذا كانت الارض صلبه كذا في الخلاصه
 آزر ربح داره ارضا بين الدور ليس لغيره منعه وان تغزر
 ثم لك **وفي** القتيه اذا تغزر ربحا زايده الجارة منعه من
 ذلك انتهى **كتاب الصيد والله بايع** هو اسم لما صيد

ذلك
 غير
 الي
 اسفل
 مطلب البناء للاعلى علي

وهو فعل بمعنى يفعل أو تسميه بالمصدر الزباني
 ذبيحة اسم لما يذبح **أوله** أعلم له التوحيد اعتقاد
 كالمسلم أو دعوى الخبايا تسميه أن يقول بسم الله
 الله أكبر بغير أو **وقال** الخلواني وبكره بالواد وقال
 في البرازيه المستحب أن يقول بسم الله والله بالواد
وفي الفقيه ذبح المضيف وسمى **حل** ولو ذبح للسلطان
 أو الأمير وذكر الله لم يحل لأن الذبح الأول لله والثاني
 للأمير أو السلطان **أشعل الذكاة** اختيارية واضطرارية
 فأختياريته من محلها **والاضطرارية** من أي محل تيسر
 بقره تقسمت عليها الولاء فإذا دخل رجل يده وذبح الولد
 حل وإن جرح في غير محل الذبح كذا في أبي مريم **رجل** عينا
 موصى به حل منه الماله أرضه فحل سمك كثير فيفسد
 ثم **أما** قول حتى صار حال يوقد من غير صيد فهو صاحب
 الأرض وليس بغيره أخذه كذا في التمه **وفي الفقيه**
 أرسل سمكه في ماء نجس تكبرت أيا سب بالكلية انتهى
وفيه أيضا محرم أرسل صيدا فهو باق على سمكه حتى
 لم أخذه **أشاه** ناله أخذه منه **وقوله** في التمه **نزي**
 كلب على شاه فبث بولده أرجا راعلي على حماره وتسميه
 فبث بولده فالعبرة للام في الحلال والحريم وجواز التضحية
 كذا في الجامع الصغير **وفيه الأصليا** مباح إلا إذا كان
 للكلبي أو حرفه كذا في البرازيه فليس التخاذل الصيد حرفه

في سكرار

في سمك أو غيره حرام **أسباب** الملك ثلاثة الاستيلاء على
 مباح **وقال** بالبيع والمجبة ونحوها **وخلافه** كذا في الوثائق
 قال لول شرطه خلوه عن الملك فلو استولى على ما حازه
 غيره لم يملكه **أجل** للمقتضى ما يجده بلا تعريف **ولو**
 أرسل ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء
 ولما جبه أخذه بعيد **الفق** يبيحه ميتة في رجل وسلي
 وأخذ حلوه نكاحها أخذ منه فلو رجع رد عليه ما زاد
 العداية إن كان من لم يملكه **والاستيلاء** تسمى حقيقة وحكي
 في الحقيقة بوضع اليد **والثاني** بنحو المجبة **فإن**
 نقيب شريك للعبيد ملك ما تعلق بها أرضا لم يملك
 أو المستيئش ملك ما يملك **ولو** نقيب حقه فخلق بها صيد
 فإن كان قريبا منها بحيث لو بد يده أخذه ملكه **والأدلة**
 صغر بيا للعبيد فوضع فيها ملكه **ولو** بنت من أرضه شجر
 ملكه وإن لم يبيع أرضه فذلك وكذا الحمل إذا حمل فيها
 لأنه يصنع للقرار **ولو** تكس فيها ضيق إن هي أرض
 لملكه ملكه **ألا** إذا حيا حجرة لملكه **أجل** ذبيحة الجبري إذا
 كان أبوه سيئا وإن كان جبريا حلت وإن جحد في سمكه
 ودره فحق له **وجود** حلال أو محرم في ما أودى را مضربا
 فهو لقطه نله أن يصرفه على نفسه بعد تفرغه وإن
 كان تحت جاك كذا إن كان غنيا عندنا **أشهر** سمكه في سمكه
 فبث سمكه آخر في تعلقها **فالمستلقة** للبايع والمسد ودة

المشتري **الفعل** من الحي كميته لا من مذبوح قبل موته
 فيحل كله من الماخول كما في مئة الف من الثمن **كتاب**
كتاب الأصحية هو اسم لما يضي ويترى
 هو ما يضي في أيام مخصوصه بنسبه القريبه وفيه لغتان
 أشهرهما ضمن المعنى وجوز كسرهما والجمع اضاعى وفيه
 بغيره وجمع ضياي الأنثى من الإبل والبقر أفضل
 والمذكر من الضئان والمعز أفضل كما في الطهريه وفي القية
 النصحية بالحنث لا يجوز استعمل وفيه نظائر الحنث لا يلوأ
 اما ان يكون ذكرا وانثى وفيها شائرا من الأصحية من
 غير زمان الأصحية لغيره على عوز النصحية بها **أرب** على
 نفسه عشرة أصحية انما يصح انما يجب العشرة هذا
 من ما هي ثار وفيه أصحية بثلاث فراهها صاحبها
 بنسبه الأصحية فاصحابها السهم بآثار الثمن وفيه أصحية
 وضع صاحب الأصحية يد على يد القصاب من المذبح وله
 رابعا فله على كل واحد منهم السهم فلو فرقا أحدا
 لم يحل ولو امر غيره بأن يذبح أصحيته فذبحها ذكرا تركت
 السهم هذا ضمن الفرائض قيمة التذلل للمراشعي ومن الرضوخ
 لو ضحى بمئة ذكرا يتقبل بها كما يفعل بالصحية وان تصد
 بجميع جمعها على الميتة فهو أفضل انتهى **اشترى** جماعة شيئا
 واشكل عليهم سبب ان يذبح كل باذن البقية **ضحى** غنى
 بآثار فآثاره تطوع وكله بان يشتري له يقره سودا

للاصحية

للأصحية ان يشتري يقره بيضا أو حمرا أو لبق لزم الأمر
 ولو امره ان يشتري حبة اقرب اعني واشترى كبش
 امر ليس اعني لا يلزم الأمر لالفا هذا ما يرغب
 الناس فيه للأصحية فمما لا يخفى ان الارض كذا في
 الطهريه **كتاب المزارعة والمساقاة**
 هي منى على من الزرع والسقي والمزارعة سري الحيا
 على الارض ببعض ما يخرج منها والمساقاة على ما عليه
 على دفع الاستي ر على ان الثمر بينهما واركان المزارعة
 اربعة العمل والارض والمقدور والبذر ولا بد من ذكر
 المدة والمساقاة لازمة من الحي بدين لا تقسم الا بعد
 والمزارعة لازمة من جانب العامل ودرر البذر كذا
 من البذر اي فاداك انت الارض الواحد والباقي لا حرجا شيا
 فلو كانت الارض والبذر لواحدا والعمل والبذر لا حرجا شيا
 فلو كانت الارض والبذر والبذر لواحدا والعمل لا حرجا شيا
 وغير هذه الصور فاسده **اختلف** بعد الزرع فقال رب
 الارض كنت اشترى في ارضي بعد راي وقال المزارع كنت
 اكارا ورزعتي يذري قال قول قول المزارع قال انتما اختلفا على
 ان البذر كان في يده كذا ان تادى الخافى **الموصى** اخذ
 ارضه يتيم مزارعة لنفسه كما في القية **امكك** العامل
 ان يذبح الارض او الشجر لغيره الا اذا قيل له اعلربا يدك كما في
 البهاج **مريض** دفع ارضا الى من يزرعها ببذر المزارع قلى

ان له تسعة اعشار وعشر كرى الارض جاز ولو ابرق
 اقل او اكثر لانه لو امارا رسته جاز فاعلم من هذا ان لم يقم
 ان يتبرع بالمنافع كما ان جامع العضوين
كتاب الحراية وحسب التحقيق مصر ذكره
 السلي والمعن يجمع قال ابن القلان ومن ضد المجبة وفي التكملة
 ضد الرض والارادة وبعضهم يرجع كتاب الحظر والاباحة
 وبعضهم كتاب الاستحسان وفي واقعات ان طين الادب
 في غسل الابدن قبل الطعام ان يدها بغسل السباب وبعد الطعام
 ان يدها بغسل السبعون انشئ وفي فتاوى ابي الليث لا بأس
 بالاكل مسكيا اذا لم يكن على وجه التكبر انشئ **تت** امره جاز
 وعلم ان ولم يمان بطريق حتى شق بطريقا من جابهما اليسار
 واخر **ولو** يتبع دمه فحات وعلم انها باقية في بطنة لا شق
 ومنه يمتنع وذكر في فصل الميزان انه شق في تحريك المدة كذا
 في الفتاوى **وفي** القنية شرط الاسلام المستفاد على اهل
 الاسلام والفرقة لغرضهم انشئ وفي اسراجيه كاباس بعيا
 اليهم وانشئ **الشعر** الذي يوجد في شعر الابل والشاة يصل
 ويؤكل وفي اخذ البقر لا يؤكل كذا في الخلاصة **وفي** القنية
 طيب جاذب قال اخر يفتد لا فتد من الاكل المتفرد اذ الحية
 ادواء فيه الحية لا يجل له الكلد انشئ وقد ذكرنا هذا في الفتاوى
 ان الصبيح الجوز فراجع **ليس** الحريه فوق الثياب
 لا يكره عند الامام لان الحرمة عنده اذا كانا الحر مطلقا بالحد

كنا

كذا في القنية **يكره** للرجل عز الاصفا في الحمام من غير ضرورة كذا
 في القنية **يكره** للرجل ان يتنكر من الحمام وموجب كذا في
 التنجيس **يستحب** للرجل طلق راسه فقط ان كل يوم **يجب**
 التمار الذي بكسبه بنفسه بعض من بعض يجوز ستره ولا يثبت
 فيه المكذ **انه** فعل حرام كذا في التنجيس **وفي** واقعات **ان**
 الحاسم ستر الكعبة اذا دخل لا يجوز اخذه ولسلج
 بيعة وصرف منه من امر الكعبة **وفي** النفع الوسايل **وفي**
 زمانا بضاع من بني سبيبه **ويضحي** ان يجوز لانه فوض
 اليهم من ٧ امام قادة انشئ **وفي** القنية يجوز الكذب
 في ثلاثة مواضع في الصلوة بين الس والحر **وبع** الرزق
 انشئ **وفي** قاضي جان وغيره ذكر مساري اجبه على وجه
 الامام به لم يكن يمينه ولو قال اهل قرية كذا او ذكر لهم
 مساري لم تكن يمينه **ان** اذا كان الرجل يمشي رصوم
 ويضرب الناس بيده او يلبس انه قد كرم فيه لم يكن يمينه
 اذا كان على وجه الامام **معد** اذا حرر في المسجد ياتم
 رقيقا **لا يكره** له في المسجد ان يقوم للمدخل عليه
 معطى كذا في القنية اختلفوا في جواز قل الميت تاكل
 بعضهم يجوز النقل قبل الدفن وبعضه بعدت المسافة
 او قصرت اوصى به هذا لم يوص **وفي** ان بعضهم لا يجوز النقل
 بعد الدفن مطلق **ويقل** يجوز من مسافة ميلين ولا يجوز
 من اكثر منها كذا في شرح المنظومة للعلامة عبد البر **وفي** جازي

القدسي استمع القرآن أنتم من قرأته انتهى **تعلم** القرآن من
 وجد فراغا أفضل من صلاة التطوع وتعلم باقي الفقه أو لم
 من تعلم باقي القرآن كذا في كتابي **فان** ومن فيه المفتي
 تعلم ما وراء قدر الحاجب من صلاة التطوع انتهى في
 القتيبة يكره أن يقول عند تمام رده واسمه اعلم أو يصل على
 النبي صلى الله عليه وسلم أم لا بما يتم رده انتهى في **حجته** سبعة
 أراد أن يخرجها وخاف الموت قال الثاني أن فعل ذلك غير
 نهي لا بأس أنه يفعل كذا في فاضل **الحق** التوبة في
 التمس لموت ما فيه من الدواب لا بأس به كذا في الطهيرة
للزكاة أن تاكل ما يسميها لأجل رزقها كذا في فاضل
 غيره بخبره ولو كان حراما **خلط** الخواج يوم عاشوراء
 لم يرد فيه أثر **سب** التوسعة على العيال يوم عاشوراء
 في القتيبة إذا وجد الرجل مع امرأة أو جارية أو حرمة
 رجل يريد أن يتبعها ليرى بها فله أن يقتله وإن كانت
 مطوعة له فله قتلهم جميعا كذا في الثاني والسوي
 والبرازيه وقته الطهيرة بما إذا علم الاحصان صفها
 انتهى **لورا** سرق مائة أو ثقب جداره أو جدار غيره
 وهو معروف بالسرقة نفي عنه فلم يهرب حله فله كذا
 في التبيين وذكر مثله بالسرقة في كتابها ولم يبق
 يكونه معروف بالسرقة **يس** زنا زنا اجتناب الشبهات
 كذا في الفقه حرام فلا يجوز اعدا الزينون ولا يسع

لورا

عروضا فقتلوه بلا بيان إلا أن يسير في دار الحرب
 ومن أعتد الجمل الزينون والستوة كذا في فاضل الحاشي
الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد من حق المجتهد كذا
 في الثاني **الحج** تتعدى من الأموال مع العلم بها إلا في
 حق الوارث فإن ماله موصوفه حلال له وإن علم حرمة كذا
 في الثاني وقته في الطهيرة بان لا يعلم اربابها من قبل
 يد غيره تنسب إلا إذا علم رشف كذا في مكولات الطهيرة
 وفيه حل سلطان العادل ولا يبر **تكره** معاشه من لا يصل
 ولو كان زوجه إلا إذا كان الزوج لا يصل لا يكره للمرأة معاشرته
 كذا في فتاات الطهيرة **الحلف** في الوعة حرام كذا في
 الحجة المذمومة ومن القية وعدها بآية فلم يأتها لا يسم
 ولا يلزم الوعد إلا إذا كان حلف كذا في كمال البرازيه وفي بيع
 الوك كذا في الزيلعي **استخدام** البنيح بغير أجر حرام ولو كان
 لاجنه أو ماله إلا أنه إذا أرسله المولى لأحضار سرية
 كذا في القتيبة **سب** الحرير في لص حرام على الرجل إلا أن
 تصل أو حكمة كذا في الثاني **سب** ويجوز لبس الخ
ما حرر على ابنه فله حرم عليه أن يفعل بولده فلا يجوز
 أن يسقيه حملا إلا أن يلبسه حريرا أن يغيب رجله أو يده
 بالحنا غير ضرورية ولا تلايه ببوله أو قايها مستقبل القبلة
 أو سبه بها **الخلة** بالاجنية حرام إلا أن لا يسه مد يده
 أو كانت عجوزا فتشوها أو كان بينهما حائل لم يجرم بها إلا أخته

من الرضا عنه من مات على الكفر ابيع لعنه الا الذي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثابا له اياها له حتى اماته كذا
 ما تب الكورى **كتاب الشرب والاشربة**
 الشرب بالكسر المضيق من الماء والاشربة جميع شراب
 وهو لغة اسم لما شرب حلا لا كان ارضيا وفي اصطلاح
 الفقهاء اسم للمحموم وفي الشف تماينه عنود لا تنفع في الماء
 والكل لا يجوز بيعه ولا رقه ولا اجارته ولا **الابقاب**
 ولا لعبة ولا معدته ولا الفارية ولا الشربة ويجوز فيه
 الاباحة تال الطرسوسى اراد غير الماء المحرم فيجوز فيه
 بعتك هذه الارض بعتك شربها قال بعضهم يجوز بيع
 الشرب لانه صار مقصودا وقال بعضهم يجوز لانه يتبع
 للارض كما اني التمه وفي الذخيرة واذا استهلك رجل شرب
 رجلا اخر يان سقى به ارضه يضمن ذلك منه بعضهم وقال
 بعضهم لا يضمن انتهى وفيها ادعى شرابا انا لم يلبه بية
 قبل انتهى **كتاب التراب** التراب يلقى على بانه النهر مشترك
 بين اهله **الطبخ** في الخبز يوجب تبدل عظمه بلبلا
 كانه او خيرا اجد شاربه كذا في المسبوط **بكرة** الاثني
 والاختي والانتظير في الاحليل والسقوط بالخر
 لا ينتفع بالخبز الابا بالتحليل وان وقع ناره في خمر مات
 ورميت ثم صار الخمر فلا كانه طاهرا وان تنسخت النار
 فيه ثم صار الخمر فلا كانه نجسا كذا في قاضى خان وفيه ايضا

نقطة

نقطة من خمر وقعت في خابية ماء ثم صب ذلك الماء في دنت
 خل قال ابو نصر المبرقعي يفسد الخمر لو وقع الماء الخمر
 فيه انتهى **كتاب الرهن** يقال ارهنت الرجل
 الشيء ورهنته الرهن المرمون تسمية بالمصدر والجمع رهون
 وهو في اللغة جعل الشيء مجبوسا بآية شئ كان ذبا سبب
 ومن الشربة جعل الشيء مجبوسا بحق يمكن استيفاءه من
 الرهن بشرطه ان يكون مقبوضا والقبض شرط المرام وهو
 قبله غير لازم وركنه الايجاب والقبول ولو تراضى ان يكون
 في يد الراهن لا يصح الرهن ولا يسقط شئ من الرهن ببلائه
 ومن شرطه ان يكون مقبوضا فلا يصح رهن المستأجر ولو من
 الشريك واستيدع الباري في الصحة **والضيعة** يضمن بين
 الراهنين الضيعة الصحة ولو رهن رجلان شيئا من اخر بين
 ومما شرطت ان لا يفوقا من شرطه ان يكون قارعا غيرا
 ومن شرطه ان يكون المرهون يقبل البيع والشر او الرهن
 الغائب العين المقصودة ثم اشترها جازا **الرهن وحكمه** ان
 يملك المرهون حبس العين وفي الغائبية لم يمتنع ما في
 طبيعتها ثم رهنها جازا لا يسقط شئ من قصاص الوادة **رجل**
 رهن من اخيه او هبك الرهن في يد المرهون ثم استحقه
 رجل بالبيعة كانه لم يضمن اليه شئ وان ضمن الراهن ملكه
 باذنه الضمان فلا يرجع بالهيب على الراهن وان ضمن المرهون
 رجع بما ضمن على الراهن ويرجع بالهيب ايضا **رهن** الاب والوك

قال الصغير بدني نفسه جاز ويقتضي للصغير ما صار
 قاضي به دينه بفلاك الرهن فلو رهن به شيء عليه وعلى
 الصغير ضمن بالفلان حصه نفسه والاب والرهن رهن
 به فلا وله الصغير بدني على الصغير فلا في البصر
 والفتوى والكل وغيرهما من الغناية والمرقن ان
 يسافر ما رهنه كان له حل وموئله اذ انتفى رهنه لو قضي
 الدين مستبرع منه فله الرهن رهنه على المستبرع ما قبض له
 دفع له الراهن الدين ثم عدك الرهن عند المرقن رد المرقن
 ذات زواج ولو زوج ان فقتضاها ولا يملك المرقن منه من
 ثاها ما تبطى الزواج سقط الدين لا لو مات بالمرهن
رهن المرقن الرهن من اخر يبرأ من الراهن عدك الراهن
 بالحكم ران تضي الاول او الثاني وفي النسخه استعارة ران
 توبا ليرهنه بدنيه فزمنه الى سنة في عاتق الشوب ياحذه
 فله ذلك الا بان كان اعلم انه رهنه الى سنة فان وقع الدين
 رب الشوب لم يكن مستبرعا ورجع على الراهن وان كان الراهن
 غايب وصده المرقن في الدين ودفع رب الشوب للره لم
 يكن مستطوعا **حذرا** في النسخه وفي القوي رهن عينا حذرا
 اخر يبرأ منه ثم جاء اخر رهنه عينا اخر يبرأ منه المطلوب
 لا لاول رهن جميع الدين **والثاني** رهن نصف الدين لان الاول
 وجه ولا يتيقنه فكان رهن بكل الدين **والثاني** رهنه الويتية
 فكان رهن بنصف الدين **وفي** النسخه رهن المديون ثم رهن

ما قبض رهنه

اجنبي

اجنبي عنه يبرأ منه فزمنه المديون رهن بكل الدين رهنه
 المستبرع بنصف الدين **وفي** النسخه رهن المديون لو كان رهن
 الاجنبي متقدما ورهن المديون متأخرا ان يكون الاول بكل
 الدين والثاني بنصفه **انتهى** وفي النسخه رهن دارا والجدار
 مشترك بينه وبين غيره صح في الرهنه والسقف والحيطان
 الخاصه به دون المشترك **انتهى** **ايضا** رهن الغراس يدون
 الارض ولا الشجر يدون الثمر **رهن** الارض يدون البناء
 ولا الثمر يدون الشجر ولا يملكها **ما كان** محلا للرهن الصحيح
 فزمنه رهن فاسد **اقا** ن ملكه عدك كالرهن الصحيح كذا في
 النسخه **وفي** النسخه المرقن يتقرر بفسخ الرهن رهن الراهن
 اولا حتى لو اراده وقال فسخ الرهن ولم يرص الراهن وملكه
 لا يستطسى من الدين **انتهى** **وفي** النسخه ان رهن الرجل دارا
 به يملك الراهن ويضمها ثم استجرها المرقن حيث لا يراه
 وبطل الرهن **ولو** اعار الراهن المرقن به يملك على رجل اخر قال الشرح
 الزيادة لا يبطل الرهن بالخوالة ولا يكون للمجمل ان ياحذ الرهن
 يقبض الطالب دينه **انتهى** **وقال** بنصف الرهن وله اخذ
 الدين المرفوعة قبل القبض كذا في النسخه **اجر** داره وسلمها
 الى المتاجر ويضمها ثم رهنه منه انفسه الا بارة كذا في
 النسخه **واذا** اعاد المرقن الرهن من الراهن ليذمه او يعلوا
 علان قبضه خزا من الضمان المرقن **واذا** استعار المرقن
 الرهن من الراهن ليحمل به علان كذا قبل العمل فله من رهن المرقن

وكذا لو هلك بعد الفراق من النخل ولو منك من حاله النخل على يمين
 ضمان ولو اختلف بعد الهلاك تغير المرتفع حالة الهلاك قال
 الراعي ثبيل أو بعد ما قال يقول قول المرتفع راينه لرايه
 كذا في قاضي خان **باب** الراعي المرتفع الكراية ان كان لم يضمن
باب الرعي من زبيد ثم راعه من آخر نفسه **الأول** **وكبره**
 المرتفع لا يستأجر بالرعي غير أن الراعي قد ذل له في السكنى
 فلا رجوع له بالآجر **وهو** على البيت موقوف فقط الرعي
 ورفع السقف واستنع من ابى لا يجب لا يبيع القاصي
 الرعي بغيره الراعي **المقصور** على سوم الرعي اذا لم يضمن
 المقتدر ليس بمضمون في الاصل **الأجل** في الرعي ينسده
الوارث اذا عرف الرعي كرايه لا يكون لقطه بل يحيطه
 الى ظهور راعاه كذا القول المنكر مع يمينه في تعيين الرعي ومقامه
 رزما في الرعي **اختلف** الراعي والمرفق فيما يباع به العبد
 الرعي قال قول المرتفع ولو صدق العبد الراعي لا لو اختلف
 في القيمة بعد الهلاك ولو مات من يد العبد قال قول الراعي ولو
 رعي من قبل الرعي بغيره العبد وادعى المرتفع انه باع باليمن
 قيمته وكذا به الراعي قال قول الراعي في الكفاية الحلقه يجوز
 ان يكتفل بالنسبة الى المرتفع **العبد جاز** ان يكتفاه بما
 على الكفيل والرعي به وفي الكفاية الحلقه يجوز اخذ الكفيل قبل
 وجود الشرط ذرية الرعي ذكره في ابي حنيفة **كتاب**
الحيوانات هي في اللغة اسم لما يجنيه من شتر

بكر

تكسبه تسميه بالمصدر **رو** شرعا اسم لفعل محرم كان في
 نفس او مال **والنفس** خصوص الذي في النفس باسم الجنائيه
 والذي في المال باسم الفصب **وركنه** الفعل الذي يحصل
 به **وحكم** العبد الاثم والقود عينا والمحرمه عن الميراث
 وحكم الخلق انهم عدم التميز والكفاية **والدية** الوارث اذا
 عني عن القتل او ابراه ارحا لله في نه بيرا اما ظله المتقدم
 فلا يرامنه كذا في الظهير **قال** قتلني فلان فمات قال
 وارثه البيه ان غير فلان عدا لعل لم يقتل فلان المقتول
 نكذب البيه باقره بخلاف ما لو قال جرحني فلان فمات
 قال وارثه البيه على غير فلان انه جرحه حتى يقتل بيته
 كذا في منظومه ابن دحيان **لوعف** عما يعفى القصاص
 سقط ولا يعود القصاص كذا في قاضي خان **كسر** رجلان سني
 رجل رضى قاله في من ماله **رجلان** من بيت ليس معها غيرها
 وجد احدهما مذبحا قال ابو يوسف اضمن الاخر الدية وقال
 محمد لا ضمان عليه **قال** اخر اضمني فقتله فلا نقاص عليه
اقتل عبدي ارا فطع به لا ففعل فلا ضمان عليه كان عبده
 ماله سقط حقه **والا** اضمن عليه **وقال** اقتل اخي وهو وارثه
 فقتله بغيره الدية كذا في البداهة **ذبح** سكين لصبي فضرب
 الصبي نفسه او غيره بغيره **الدية** الدية كان على عاتقه العن
 دية المقتول ثم ترجع عاتقه الصبي على الداني بالدية كذا في
 حيات الحسن وفي جامع البراري اعطى صبيها سكيناً ولم يأسر

رقيقه
 بيان الدية **والقتل** من

بشئ فغلب الحبس يجب لا يجتنب على ما قلناه المفضل وكذا
 لو لم تغلب له استبكه على الخش راسي **ومن** القنية بعد غيره
 وهو ما يم فصل الدم منه حتى مات فعليه القصاص وطى
 زوجته **فان** ما فلا يبيح عليه استبكه البول او قال
 اني ان كان لا يستبكه فعليه الدية في ماله وان كان يستبكه
 فعليه ثلث الدية **كذا** في البداه **وفي** التطهير من حبس رتب في
 الحار او من سطح فمات فان كان ممن يحفظ نفسه فلا شيء على
 الابوين وان كان لا يحفظ نفسه فعليه الكفارة اذا كان
 من محرميها وان كان في حجر احداهما فعليه الكفارة **وفي** المحبط
 فغيره عن طريق ماله او غيره في الدلاء في ماله من فروع
 فيه انسان فمات لم يضمن **وذكر** السب في الاصل لم يضمن
 بغيره من السب بلان ما اذا كان محط الامصار **فان** العاقلة
 لا تغفل بعد الا من سبها ما اذا غفلت بعض الاولياء فان
 ضيق الباقين يغلب مالا وتحملة العاقلة **كذا** في شرح المجمع
الواجب لا يتقيه بوصف السلامة **والجواب** يتقيه بم يتفرع على
 الاول قضى القاتل حتى يقطع يده فسرى الى نفسه او قضى
 بغيره فسرى الى نفسه او نضفه في الحوض المقتل فسرى
 الى نفسه فلا ممان **والا** في وجب العقل
 بالقصاصات وجب العقل بالقصد **ويفرغ** على التدين
 لو قطع المقطوع يد القاطع فسرى الى النفس من الدية
عمر زوجته فسرى الى نفسها من ديتها ومنه المهر **وفي**

الطريق
 بمنا

الطريق مقيد بها **ومن** ضرب الاب او الوصي لانه مباح
 فيقيد بها **ومن** ضرب المعلم باذن الاب فعليه ارجا فلا يتقيه
 بالسلامة لكونه واجبا **ومحمد** في الضرب المقتل اذا ما في
 غيره بموجب للمضمان في الحار **ومن** وطى الزوجة على
 قول ابي يوسف كما تقدم **وعنه** في الما ارجا الوطي المهر
 فلا وجب الضمان **ذكر** من الزبيعي من الجبايات على شخص
 واحد من النفس او في دنفه لانه اخلان الا اذا كانا ضامنين
 ولم يتجمل بينهما **بر** فوجب دية واحدة **ذكر** الزبيعي
القصاص يجب للميت اثم اثم ينتقل للوارث **كذا** في الجاه
 مولا له اب **فان** في احداهما سقط القصاص ولا شيء لعمر
 الناصر **كذا** الامام **ومن** عقوق الجور **ومن** قرض ديونه منه لسوء
 الثواب **ما** **ومن** موروث على فرايض الله تعالى فيرثه
 الزوجات **كالاموال** **الاعتبار** في ضمان النفس لعدم الجنا
 لا يتعد والجنابات يتعد عليهم ما ذكره الولوالجي لو امرات
 بغير نية **عنه** عشرة اسواط فضر به احد عشر فمات رفع
 عنه ما نقصه عشرة وضمن ما نقصته الاخير **فيضمن**
 مخر وباتسره اسواط **دية** القتل خطا او شبهه مد على
 العاقلة **الا** اذا ثبت باقراره **اذا** كان القتل في دار الحرب **الواجب**
 قصه المهر **ولا** دية على قاتله **عنه** القصاص لغير القاتل
لا يجوز **لانه** لا يجز فيه التديك **كذا** في اجاره الولوالجي **الاجب**
 على المكره دية المكره **اذا** قتله الاخر **فان** غنى نفسه **لا** ياتون

انما في لانه فينا راحيت قال من جامع الفضولين وهو الامم
 عن كماله لكونه من الوصي فينا طاهرة فليكن في غزله **ومن**
 القبيحة امرأة معها ولد صغير من زوجها فماتت وجعلت عليه
 وصيا غير الاب فوقف المتبايع من الف له عمل التصرف
 لوصيها ام لاب لم ترحب في الزيادة في الباب الثالث
 من كتاب الوصايا **ان** ولاية التصرف رولا به الحفظ للاب
 دولة وصي **ومن** فتاوى في باب الاب المستفيدة رولا به له
 في مال ولده انتهى **ومن** في خان اوصى الى اخيه او محمدا
 في قعة فهو جابر **ولو** اوصى الى ولده الصغير فليكن في
 ان يجعل غيره وصيا عليه انتهى **ومن** الحيط جعل فلان وصيا
 على ولده الى ان يتيم فلان تم الوصية الى الولد ثم بعد ذلك
 قال **تبلغ** الصغير ان ينفذ اليه مال له اذا ظهر رسته
 فان لم يظهر رسته لا ينفذ اليه **ومن** في خان وصي صغير
 مصلح غير مفسد لم يدر في الوصى اليه مال له وادب
 له في التجارة مضاع المال في يده لم يضمن انتهى **ومن** منية
 انتهى للوصى ان يبيع ما لا يتيم بالسيئة اذا كانت
 يبيع عليه المحمود وان جعل في المحمود لا يبيع بالسيئة
 انتهى للوصى ان يبيع ما لا يتيم لنفسه اذا كان فيه خير
 طاهر يتيم **ومن** الامام اسرى الخيزبة يتيم باس
 يبيع ما يبيع في حقه **ومن** في خان وصي
 وصي الوصي غير كافي بين الوصي ليس له ان يطلقه حيث

كان من

كان مليا قبل تصا ودينه رله ان ياخذ به كفيلا ويطلقه
 وان كان معسرا فله ذلك **ومن** الطهيري لومر مال البيتيم
 على ما لم يخاف على ماله منه فذبح له مطلقا منه جاز
 رايضته **ومن** القبيحة لا يضمن الوصي ما اضره على
 البيتيم واليتيم من المصارفة من المصلحة والعتبة له الحق
ومن الحيط ذبح له مالا قال اذا مات نادى فذبحه الى ابني
 فلان فذبح له ولله وارث غيره ضمن حصته ذلك
 الغير لا يضمن للورثة **ومن** في خان ذبح له الف
 ليتيم بها صيغة في موضع كذا او يوقفها على المساكين
 فلم يجره كصيغة فانه يترك صيغة في اقرب
 الموطن الى التي سمي ويجعلها وقفا على من سمي انتهى
الصل انه اذا اوصى لمن يقع الوصية اليه استيفاد
 ثم قال انه رافقه ينفذ اليه ذلك وانما المقدر او زاد او
 اذا كان يخرج من الثلث **ان** اوصى بالاي بوالتمسك
 الى الثلث مطلقا والى جميع ما في الكيس الا انه ذكر مقدر
 طانا انه كذا فليكون على من فلا يقع في الاضاحه
يتفرع عليه قال اوصيت لفلان بثلث مالي وهو الف
 فاذا التفت اخرجت كل الحسن له اثلث بالمال بلغ
 اذا خرج من الثلث اوصيت له بنصيب من الماروقه
 الثلث فاذا مضى به فيها المصنف فله المصنف اذا خرج
 من اثلث اوصيت لفلان بجميع ما في هذه الكيس وهو

الف درهم فاذا فيه الف درهم له اذا اخرا من الثلث بثلثان
 ما لو قال اوصيت له بالف درهم وهو مسمى ما لم يكن له الف
 الا ان كان العشر اقل او اكثر **ولو قال** اوصيت لثلاث
 بالف درهم وهو جميع ما في هذه الكيس فاذا فيه ثلاث
 الاف كان له الف وان لم يكن في الكيس الا الف فلي له
 فان كان فيه فسمي به كانه لا غير وان كان في الكيس
 بترارجه هداست له قال الفقيه ابو الليث ينبغي على توكلي
 ان يعطى مقدار الف من ذلك كذا ان كان في الف وفيه ايضا
 اوصى بالفقران بالدرجلين مال والموصى له متى قال محمد بن
 مائل وكل رشفه اذ يعطى من نصف الف وهو الاصح اوصى
 بثلث ماله للمنفق الخارج كخبر ان يعطى غيرهم اوصى
 بثلث ماله للمنفق للموصى ان يجعل ما على الغائب منه
 ولو صرح به الى ارادة البكر خارجا من الخلاصة **قال**
 يعطى بثلث ما في حيث شاء فله ان يصرفه في نفسه
 اوصى بثلث ماله الى العلى به دخل المستكملون ووصى ب
 الحمد بثلث اوصى الى الفقهاء به دخل من الوصية من ثلثه
 بالنظر وان كان يحفظ ثلثه مساهل مع ادلتها **وقيل** يحفظ
 الوارث **الاصح** ان كل فعل ولو صرح به الغائب مذكور به
 المعنى فاذا صدر من الموصى في المعنى بعد الوصية به
 يكون رجوعا عن الاول والا فلا **اوصى** بجارية فزيد ثم
 استعملها او بخله ففعلها اذ بدقيق فخبزه اذ بدار

بخلها او

تطينها اوصى بثلث ثم رهنه اذ بارضه ففعلها يكون رجوعا
 عنها الاول بثلثان ما اذا اوصى بتوب نفسه اذ به اوصى
 ففعلها اذ به اوصى او اخرجها اوصى بثلثها اذ به اوصى
 ففعلها لا يكون رجوعا عنها الاول كذا ان كان في الف
 وفيه اوصى لرجل بثلث ثم قيل له انك بثلث فخرج
 الوصية فقال اخرجتها لا يكون رجوعا **ولو قيل** له انما
 تركتها فقال تركتها كان رجوعا **الموصى** له سكتي
 له اذ اراد بثلث العبد لا يمكن الا باجرا كذا في المسبوط اوصى
 بثلث ماله للمسيء بجمع عند محمد **قال** الثاني اوصى بال
 ان يقول ينفق على المسبوبة **اوصى** لعبد وارضه لا يصح وب
 البه ابع كالصبي ما يثبت له على فلان فهو على ثلث
 على فلان ذلك والحفل مريض فهو دين الصبي الطار
ولو قال المرفيع كفلت لك فلانا في صحتي اوصى في
 حق العزما ويكون المكنون له مع عزما المرفيع سواء
ولو ائتم الكفا له في المرض وسائر الوصايا سواء
 كذا في سائر المختار الطي والاسباب في الفقيه
 كذا ان يوصى بالجمع من ماله عن ابويه الميت **وفي** المسبوط
 اوصى لوارثه ان يخرج عنه لم يكن الا باجازه الورثة
اقر احد بنه بثلثه بثلث ما في يده **شهد**
 وارثان على الوصية على الورثة جازت شهدا وثق اوصى
 بثلث ماله الخلافة حمرة وعليه دين راجا العزيم

سواء

مطلب سفر الوصي بالصغير

الوصية لا يجوز لأن الوصية مأخوذة عن الله بن آدم بل
 ما له لا يدخل الوصي كماله في الغيبة أرض إن شاء الله فمن
 أحب يجوز رجوع الورثة على بيعها فمن أحب كماله في
 الظهيرة **وقته** حادثة الفتوى هل للوصي أن يسافر
 بالصغير إذا حبس عليه الصياح والفساد ويرجع بها
 عليه من ركوبه ربحاً راد على نفقه **الجواب**
 نعم إذا ما قولكم عليه أن يفعل إلا أنه لنفسه **وقته**
 حادثة الفتوى إذا استع الوصي عن دفع مال اليتيم بالرجوع
 هل يجرى على ذلك **الجواب** نعم إذا ما قولكم فعل إلا
 لا يجوز للوصي أن يبيع العقار عند مقتضى دين الميت و
 إلا أن ما يدرأ بأبائه ضعفاً لقيمته **وهي** إذا احتج
 اليتيم إلى النفقة **وهي** إذا كان على الميت دين لا راد له إلا
وهي إذا كان في التركة وصية مرسلة لا نفقة لها إلا أنه
وهي إذا كان غلاماً لا تتردد على موثقه **وهي** إذا كان غيباً
 عليه النقض **وهي** إذا كان عليه مال فله بيعه من عدة
 الحساب **عليه** إليه الورثة في الوصية وطلبوا عزله
 لا يجيبهم حتى يتحقق فإذا ظهرت حياته أو تجزأ عزله
 اتفق الوصي على المهر في حياته وهو معقول النساء
 حتى ولو اتفق الوكيل لا ينفذ ذكره في الملقط **ادعي**
 الوصي عليه بلوغ اليتيم أنه باع عبده وانفق منه صدق
 إن كان مالاً ولا فلا كذا في دعوى خزانة **الكل** باع النكاح

ناردي

من وصي من التركة يمين لا ينفذ لأنه محجور **استمر** الوصي
 لنفسه من الوصي الذي نصبه جازتسم الوصي ما لا يشترط
 بينه وبين الصغير حيزاً إذا كان فيه نفع ظاهر أو لا
 خلاف كماله في نفقه الغيبة **وهي** جامع العتوليين نفس
 وصية دين بين الميراث في فلما بلغ اليتيم الذكر في على
 أبيه من الوصي ما دفع ما لم يجد بينه **أنه** أقر بسبب
 الضمان وهو الذي بين الميراث في **ولو** ظهر غيرهم أخيراً
 يضمن له حصته له نفعه بأخياره **ولو** لم يكن الغريم إلا
 منه يضمن ما أخذه **وهي** أدى ديناً في نكاح الورثة
 تقبل يمينه بلوغ كماله بينه فله تكليفه انفق قبل
 التي لا تقبل قوله من نفقة دين الميت سواء أركعه أو لا
الوصي إذا دفع ديناً على الميت بلا بينة يمين إلا إذا دفع
 مهر المرأة بلا بينة فلا يمين كذا في خزانة المنتين **وقته**
 في جامع العتوليين بالمت خزانة **يقول** قول الوصي
 فيما يدينه من الانفاق ولا بينة إلا في ما يدرأ من النكاح
 نفقه المهر المحرم على اليتيم **ادعي** الوصي الذي دفع **يقول**
 إلا بالبينة كذا في تنقيح المجموع معللاً بأنه ليس من حاجة
 اليتيم **وينبغي** أن تلحق به نفقة الزوجة **أنه** ليس
 من حواجه وجعل بعض المت حزين نفقة الزوجة من
 حواجه **وهي** لو قال أدب خزانة أرضه أو جعل عبده
 قال كماله لا يقبل قوله إلا بالبيان وقال أبو يوسف يقبل من

غير بيان ومنها ادعى دفع دين الميت ومنها ادعى ان
 اليتيم استهلك ما لا قد دفع ضامنه ومنها لو ادعى خرا
 ارضه وفقا لا يعلم للزراعة ومنها ادعى الانفاق
 عليه من مال نفسه حال غيبته ماله واراد الرجوع
 ومنها ادعى انه ابترج فزج ثم ادعى انه كان مص ربا ومنها
 ادعى الانفاق على رقيقه الدين ما قوا ومنها ادعى انه
 قد اعبد ومنها ادعى انه وقاديت الميت من ماله
 بعد بيع التركة قبل قبضتها ومنها ادعى انه زوج
 الصغير امرأة ودفع مهرها من ماله وقد ماتت فلا بد من
 البيان كذا في فتاوى الفياثيه من الرضا وقال الاصل
 ان كل شئ كان مسلطا عليه فانه يعد فيه وما لا فلا
وصى القاضى اذا خصمه تخصص بخلاف وصى الميت
 وصى القاضى اذا باع من لا يقبل شهادته لم يعم بخلاف
 وصى الميت كذا في الخلاصه وذكر في تنقيح الجمع انها
 في الحكم سواء وفي الفقيه وصى الميت يملك ان يوجب صغير
 من ساير الاعمال بخلاف وصى القاضى **ملك** القاضى
 عزل وصيه لوعدها كافيها بخلاف وصى الميت اذا كان
 عدا كافيها كذا في الفقيه وقد تقدم وصى القاضى لا يملك
 القبض الا باذن منبه امس القاضى بعد الايعا بخلاف
 وصى الميت كذا في سبيلات الخلاصه **ملك** القاضى
 على وصيه عما سبقت استمرقات بخلاف وصى الميت

كذا في

كذا في البرازيه **وصى** القاضى اذا جعل غيره وصيا بعد
 موته لا يصير وصيا بخلاف وصى الميت كذا في الفقيه
 وتقدم **تبرع** المريض من مرضه انما يتقدم من التفت
 عند عدم الاجارة كذا في الحارث اما اذا تبرع بالمال فانه
 نافذ من جميع المال وقد تقدم صورته بانه اعمارا او
 وتكون الطرسي هذه خالف الفتا عد ليس كذا
 ٢٤ الاماره والجاره بطلان بيوته فلا ضرر على
 الورثة فافهمه **ابراء** الوصى من مال اليتيم ولم يجب
 تعينه لم يعم **والمستول** على الوقف كالوصى من جميع الاطام
 كذا في جامع العصولي **الاتار** من ان طلق بالطله
 من وصيه وتبرها الا في الافتا والقرار بالنسب والاسلام
 والكفر كذا في التفتيح **وصية** مستغل النساء الغنوي
 على انها صحيحة ان دأمت العقلة الى الموت والابطلت
عزل الوصى الغائب واجب **وللقاضى** ان يعفي اليه
 غيره كما تقدم **الوصى** العذر الحاكم لا يملك عزل نفسه بعد
 قبوله وموت الوصى اذا اقيم القاضى الوصى لا يخرج على
 قول ابي حنيفة وانما يعفي اليه غيره وقال ابو يوسف يخرج
 وعليه الفتوى وقد وقعت حادثة الفتوى طلب القاضى
 ان يدعى المال بزمج فاستب الوصى من ذلك او اراد دفع
 فيه الحارثا متبع الوصى من ذلك هل يكون ثمة ام لا **اجت**
 يكون ذلك ثمة وعلى حكم اخرج من الوصيه راخذ

المال جبراً ولو بالجس **المعتق** في مرض الموت كما كانت
 في زمن سعادته فلو اعتق عبده فيه فقتل مولاة
 فعليه قيمته ويسعى فيقضي واحدة للامتنان لكونه رصيه
 وقد بطلت بالقتل **والأخرى** بالقتل في فلو شهد في زمن
 السعاية لم يقبل **المدة** بعد موت مولاة كما اعتق في زمن
 المرض فلو قتل في زمن السعاية حتى كان عليه الأقل
ومدة في الدية على ما قلته كذا في جبايات الجمع **وعصر** في
 الكافي بأنه كما كانت في زمن سعادته عند الإمام **ويؤثر**
 حريته فلو ترك المريض مديراً لأماله غيره فقتل
 هذا المدير رجلاً حتى فعليه أن يسعى في قيمته لولي القتل
 كمنه **كما كانت** **ومدة** في عليه الدية انتهى **بعض** المدبر
 لا تعلمك أن تزوج نفسك كما كانت لا تعلمك الوصي يسع
 سعيه بكل من من مثله **الأيام** إذا أوصى ببيع عبده مع
 فلوله ولم يرصد بثمنه **المسألة** المحط **الوارث** إذا صدق
 بالقتل وصح كرضي عليه لم يجز **والوصي** القتل
 مرة أخرى ويصدق به كذا في القيمة **الوصي** إذا أخطأ ما
 الصغير لم يرضى **القاضي** إذا أنام في حجر الأول لا يغفل
 الأول **الأول** إذا أنام **المدة** الوصي في رجب عبده صح ويغفل
 الأول **الأول** إذا أنام **المدة** الوصي في رجب عبده صح ويغفل
الغلام إذا لم يكن أبوه حياً ليس له ميراث في حجره إن
 يعلم الحياة لأنه يبعث بها **للأمر** اجازة أبيه في رتبة

تغذو

معظمه ولو كان في حجره **قال** إفتا في حوله وكذا
 من تركه فلولاً كان وكذا بالخط **ولو زاد** ببيع وتشترى
 كان وكذا بينهما **ولو قال** حملك وصي من تركه فلولاً كان
 وصي من الكل **إذا** مات الموصي خيراً الموصي به عن
 ملكه ولم ير خبر من ملكه أحد حتى يقبله الموصي لجه موصيه
 فليخلفه خليفته في ملكه أو يورثه فيه خليفته في ملكه الورثة كذا
 في التهذيب **الميت** لا يملك بعد موته **ألا** إذا نصب
 سبكه للمصير ثم مات لم يملك المصير في بعد الموت
 في أنه يملك ويورث عنه ذكره الزيلعي من الحكماء

كتاب الفرائض

الفرض لغة يطلق بعض التقدير القطع والبيان وكل علم
 المواريث فرائض لقوله تعالى فرضه من الله **وتشترى** الاسم
 لتصيب منه **وتشترى** في الكافي تعليم الفرائض **معدوم** إليه
 وإن كان فرض كفاية **المطاع** لا يورث كذا في علم البرازية
وذكر الزيلعي في كتاب الوكا أن ثبت المقتضى ثمة المقتضى
 زماناً **وما** فاضل في فرض الزوجين يرد على الزوجين **وعزاه**
 إلى النعمان **أن** بيت المال غير مستقيم **كل** أنسا يورث ويورث
 إلا أن ياتوا عليهم الصلاة والسلام **أو** يورثون **ولا** يورثون منهم
وما قيل أنه عليه الصلاة والسلام ورث مال خديجة رضي الله
 عنها لم يصح وإنما ورثت ما كان له كذا في التمهيد **أن** في الميراث
والجنين يورث ولا يرث **ورث** الارث في آخره من

حياته وقال متابع بلخ عند الموت وقابله الخلفاء لرقاب
 الوارث لجارية موزنة انما مات مولاك فانت حرة فعل الاول
 تعنت اعلى ات في الارث يحرق في الاعيان وفي حق تعلق
 بعين ثبت لبيت بينك مولاك او ما يتبعه المالك كغير موهنة
 وفي العين المبيعة التي ظهر بها عيب والقصاص واليوت
 الاخذ بالشفعة وخيار الشرط وحذو القذف والركا لا ت
 والعمر اري والودائع واما خيار العين فثبت للوارث ابتداء
 الجدة كالاب الابن جيب ام الاب يجيب الاب دون الجدة
 ات في الاثوة للابوين يجيبهم الاب دون الجدة على قولها خلاف
 للامام وعليه الفتوى التمس للام ثلث ما بق منها احد الزوجين
 والاب ولو كان الجدة للام ثلث جميع المارعة الامام رالت
 خلاف للثاني الرابع لو مات المعلن فمات معتقه وابنته
 فلاب السدس اربعين مائة ولو كان الجدة على الابن على قول
 الامام ات ميس لو ترك جده معتقه واخاه قال الامام يخص
 الجدة بالوفاة والوفاة بينهم ولو كان مكان الجدة من كل سهم
 اثنا عشر السدس ارض لا قربان لا يه ذل الاب ويدخل
 الجدة في ظاهر الراد السابغ صفة الفطر على الولد جيب
 على ابيه العين دون جده التمس اذا اعتق الاب جبراً
 ولده الى مواليه ولو اعتق الجدة لا يكر الوفاة يصير مسلماً
 بسلام ابيه دون جده التمس لو مات وترك اذ اصغارا
 وما لا يولايه للاب دون الجدة وان مات مع مبيد ان

في الامام ات ميس لو ترك جده معتقه واخاه قال الامام يخص الجدة بالوفاة والوفاة بينهم ولو كان مكان الجدة من كل سهم اثنا عشر السدس ارض لا قربان لا يه ذل الاب ويدخل الجدة في ظاهر الراد السابغ صفة الفطر على الولد جيب على ابيه العين دون جده التمس اذا اعتق الاب جبراً ولده الى مواليه ولو اعتق الجدة لا يكر الوفاة يصير مسلماً بسلام ابيه دون جده التمس لو مات وترك اذ اصغارا وما لا يولايه للاب دون الجدة وان مات مع مبيد ان

في الامام ات ميس لو ترك جده معتقه واخاه قال الامام يخص الجدة بالوفاة والوفاة بينهم ولو كان مكان الجدة من كل سهم اثنا عشر السدس ارض لا قربان لا يه ذل الاب ويدخل الجدة في ظاهر الراد السابغ صفة الفطر على الولد جيب على ابيه العين دون جده التمس اذا اعتق الاب جبراً ولده الى مواليه ولو اعتق الجدة لا يكر الوفاة يصير مسلماً بسلام ابيه دون جده التمس لو مات وترك اذ اصغارا وما لا يولايه للاب دون الجدة وان مات مع مبيد ان

في الامام ات ميس لو ترك جده معتقه واخاه قال الامام يخص الجدة بالوفاة والوفاة بينهم ولو كان مكان الجدة من كل سهم اثنا عشر السدس ارض لا قربان لا يه ذل الاب ويدخل الجدة في ظاهر الراد السابغ صفة الفطر على الولد جيب على ابيه العين دون جده التمس اذا اعتق الاب جبراً ولده الى مواليه ولو اعتق الجدة لا يكر الوفاة يصير مسلماً بسلام ابيه دون جده التمس لو مات وترك اذ اصغارا وما لا يولايه للاب دون الجدة وان مات مع مبيد ان

الاب دون الوصي الحادي عشر لابل الحضانة دون الوصي
الميت لا يرث الا في مسئلة ما اذا ضرب بطن امراته من
 نكحت ميتا فان الغرة يرثها الجنين لتورث منه كذا في
 جنابات المبسوطة **الميت** ٢ يعني الاية اذا حضر يرثها
 فماتت فوقع انسان بعد موته كانت المديعة على عاتقه ولو
 حضر غيره يرثه فماتت فوقع مولاة ثم ماتت العبد فوقع
 انسان فماتت فالديعة على عاتقه مولاة كذا في الاية مع لو
 المتام من دارنا على ما له وراثته من دار الحرب ووقف ما له
 حتى يقيم موارثه فاذا قدم فلا بد من بينه ولو اهل ذمة
 ولا به ان يقولوا لا يعلم له دارا غيره ويؤخذ منهم خيل
 ولا يقبل كتاب ملحقهم ولو ثبت انه كما به كذا في فتح القدير
 من باب المستامن **وفي** البطقات لستم عبد العادر رجل جعل
 لاحد بنيه دارا على انه لا يكون له غيب بعد موته جائز ان
 به الحقيقة ابو جعفر انتهى **وفي** من جاءه الفضول بعد ان ذكر المسئلة
وقيل لا يجوز ان يكون له غيبه **وفي** السراجيه رثن الوارث
 الارض فترلق المورث فمات يرثه الارث **وفي** المبيحة على
 المورث بجبل من جبله فقطع الوارث الجبل فوقع المورث على
 راسه فمات يرثه القاطن **وفي** الشف زني امرأة فماتت
 عليه (مها وبنيتا) تزويج بالام والبنث فماتت يرثها
 القاضي الامام سليم لا يرث هذا الولد منه لانها لما حرمت
 عليه ما ركانه من زنا فماتت قال الشيخ الاسلام ابو الحسن

السفري

السفري يرث منه لانه ثابت الشب منه **المحرم** من
 لا يثبت الارث بحال لا يحجب والمحجوب والمحرم يحجب الا
 يحجب بالابن ويجوز الام من الثلث الى السكس **المسألة**
 لا يرث الذمى الحر في دار الحرب لا يرث الذمى لا تلتان الدارين
اوصى بوصايا من سنن فريض فوصاياه على حالها كذا
 من جاء مع الفضول **وفي** ايضا قال فلانة على حق بعد موته
 فانهم بعد موته الى الثلث **ولو** قال بعد صادق لا رواية
 فيه **جرح** اوصى ان يبقى عن قاتله والقتل عمد بتطلى
 من قاتل قول الامام ارض فلان ان يعقد اعز جرحه
 فيه روايات **واقضى** ديني بعد موتي يكون وصيا والراعي
 تجزى الفرع القهقهة على من صبه الصادق الحقيق **وهذا**
 من ثاقب متعلق بما قال فيه بعض العبارات بعضها
وفي الفرز **بسم الله الرحمن الرحيم**
الحمد لله على ما افهمه وعلم الانسان ما لم يكن يعلم **والحمد لله**
 الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله **والله اعلم**
 والاسلام على سيرة محمد افضل من نطق بالحكمة وعدي اناس
 الى الصواب **وعلى** الله الفراكرام **وهو** الاصحاب **فهذه**
 فن يعلق بالفرز في بيان بعض العبادات بعضها
 محبة فما ابواب تنفره وجعلته نسقا واحدا تيسرا على
 الطالبين وترقييا للصلوات **والله** المسؤل ان ينفع به
 عبده وكرهه امير

القاعدة الأولى من القواعد العامة من أني بالواجب
 وزاد عليه هذا الحكم فرضاً أم الزايد سنة أو نفل قال زفر
 لو قرأ القرآن كله من الصلاة فكل فرضاً والمعتد أن ما زاد
 على الأربع في صوم الراس سنة **وات** فيه **الثالث** أنه في الفصل
 سنة **وهو** منظره ابن رجب **أ** أضحى بتين فالاول
 فرضاً والثانيه تطوع **ويؤخذ** من هذا لو نذرته فذبح به ف
 ان السنة اجزا تطوع ولو نذر في الزكاة اكثر من الواجب أزراد في
 النفقة على قدر الواجب فالزايد تطوع **ولو** زاد في كسفت
 العورة في الخلا لا غيره على قدر الواجب لا يأنفها عورة في
مقننه القاعدة الثانية فيها خلاف فيه بعض العبادات
 بعضها تسنن كما في الوضوء إذا اختلف المجلس ويكره الفصل
 مسح الخف في الوضوء ويترجم وينسل الرجل في الفصل المخفضة
 في الاضغاث في سنان في الوضوء في الفصل تسنن الترتيب
 في الوضوء بخلاف الفصل تسنن تسنن الفصل ومن المسح ان
 يكون مرة يجب تسنن الفصل ومن مسح الخف تسنن الاستيعاب
 الراس بالمسح دون الخف **اليتيم** مسح بالوجه باليد بين
 واليمين فيه فرضاً سنقة في الوضوء ولا يسنن تجديده وترتبه
 في اليتيم الحرت الا **صغر** والاكثر مسح الخف يتوقف بخلاف
 مسح الجيرة الخف يشترط لموازاة المسح عليه غسل الرجلين
 قبل ادخاله الخف **ولا** يشترط ذلك في الجيرة يحرم المسح على الجيرة
 مع الفصل بخلاف مسح الخف يجب تسنن الجيرة اراكثرها بخلاف

مسح الخف

مسح الخف تسنن الصلاة بدون مسح الجيرة في رواية **وصو**
 المعتد بخلاف مسح الخف لا يمسح الطهارة إذا استسقط
 عما غير بر بخلاف مسقط الخف فإنه يفيض ذلك الحبل
 لا تسنن الجيرة للفصل بخلاف الخف **المحجف** أنه ثلاثة
والثاني لا أحد لا فله يجوز تراخي الصلاة عن الاذان ويكره
 عن الاقامة تسنن الرسول في الاذان ويكره عن الاقامة
 يكره اقامته المحدث دون اذانه تسجدة السجدة واحدة
 في الصلاة والحيضة سجدة واحدة في اخرها وسجدة لها وسجدة
 ويسلم بخلاف الصلاة تسجدة التسكينة **ما** **ر** **ن** الامام
والما يوم الكنية رايه على المأموم دون الامام الا الصلوة
 صلاة النيب **وتفصيل** العقيل **الما** مأموم اذا عين الامام
 واحدا لم تقع صلواته بخلاف ما اذا عين الامام المأموم رايه
 فإنه صحيح **ما** **ر** **ن** الجمعة فيه العيد الجمعة فرض وصلاة
 العيد واجبة الخطبة شرط في الجمعة في كونها قبل الصلاة
 بشرط سنة عن العيد وتكون بعد الصلاة والجمعة والعيد
 يتفق ان في الاخر بعد المعتد تسنن في عيد الفطر انما لكل
 قبل الصلاة ومن الاضغاث بعد ما يسنن عن غسل الخف غسل
 اليدين اولا ومن الميت غسل الوجه ولا يتقيد بوضوء
 ويستنشق في الميت بخفة بلهها الغسل على سبيله
ما **ر** **ن** **ر** **ن** فيه الزكاة **ص** **ر** **ن** الفطر يستلزم الوضوء
 الزكاة الصواب حقيقة ومن صدقة الفطر صدقة آخرة يجوز

وفي صدقة الفطر له من ولا يجوز من الزكاة **ما نزلت في**
 الزكاة وتؤت صدقة الفطر يوم الفطر ويأت بها في خير
 من اليوم **الاول ما نزل في فيه المهر والقران المتع**
 يتكلم في المهر بعد الفراغ منها ان لم يكن هناك الهدى
 خلاف القران يحرم بالمهر وهدا خلاف القران يات
 بها كذا تم بالفعل الحج خلاف القران **القول** فيما نزل فيه
 النكاح الرجوع يشترط لصحة النكاح الشهود بخلاف
 الرجوع في العدة **القول** فيما نزل فيه الرجعة الامة
 لا تم للامة ولا صدق ولا تقرر تقديرا بخلاف الزوجية
ما نزل فيه الزوجية القريب يقتضي بقاء الزوجية
 حاكم وتنفقه القريب يقتضي قدر الحيايم بقاء الزوجية
 تسقط بالنكاح بخلاف القريب وتقتضي بقاء القريب
 لا تسقط بغير الزمان وتسقط بغيره القريب بغيره
 الزمان تسقط بغيره القريب الحجة وعجزا بخلاف بغيره
 الزوجية **ما نزل في فيه العتق** الطلاق يتم الطلاق
 بالوطء العتق دون العكس والطلاق النكاح المباح الى ان
 دون العتق ويكون الطلاق بدعي دون العتق **ما نزل في**
 فيه المهر **ام الزكاة** لا تضمن بالنكاح والاقاق والبيع
 الى سد ولا يجوز النكاح بغيرها بخلاف المهر وتعتق من
 جميع الخار وهو المثلث **وتتمها** وانما لا وعليها العدة
 اذا عتقت ارمات عنها السيد لا على المدبرة ولو استولى

في المهر

ام ولد مستتركة لا يملك ضيق صاحبها بغيره بخلاف
 المدبرة **ويثبت** نسب ولدها بالسكوت دون ولد المدبرة
 ولا يملك الخزي بيعها وله بيع المدبرة **ما نزل في فيه المهر**
الحاظر الاصل لا يجوز بيعه ولا يباع ويؤت ماله
 ويؤت منه ولا يهدى ولا يسقى ولا يمن عليه ولا يرمى
 ولا يورث ولا يدين من ماله المسلم ولا اهل بيته
ما نزل في فيه العتق العتق يقبل التحليل
 بخلاف الوقف ولا يرتب بالرد بخلاف الوقف على صبي
ما نزل في فيه المهر الاذن لا يشترط له القول بخلاف
 المهر له المهرجوع في المهر عند عدم الحيايم بخلاف الاذن
 مطلق **ما نزل في فيه الاجارة** البيع يفسد البيع
 بالتأجيل بخلاف الاجارة ويملك بالوصف في البيع
 وفي الاجارة لا يملك الا بالتعجيل او شرطه او بالاشتراك وتفسد
 الاجارة بالاعتذار بخلاف البيع وتفسد الاجارة بالعتق
 الحادث بخلاف البيع وتفسد الاجارة بموت احد المتعاقدين
 البيع **ما نزل في فيه البيع الصحيح** القاسد يفسد العتاق
 البائع بعد قبض المهر بخلاف العتق بخلافه في
 الصحيح ولو امره بطرح المظنة فتعطل كان للبائع بخلافه
 في الصحيح ولو امره بفتح المشاة فتعطل كانت للبائع بخلافه
 الصحيح ولو امره عن القيمة بعد نسخ البيع القاسد تم فله
 البيع عليه القيمة ومن الصحيح **ما نزل في فيه الاجارة**

التي هي كذا في كتابي **فان اسين** التي هي كوصيه **التي**
 التي هي لا عهد له عليه كالتا في **و** من التي تلحق العهد
و من نصيب كيت الشان في كوز غل الرجل المصوب بلا
 خلاف **لا يجوز** مع الحف المصوب **و** صورة الرجل المصوب
 ان يستحق قطعها **لا يمكن** من قطعها **انتمى** **تغيب**
 الاشتغال بالعلم فرضا عين وهو تدريس ما يتبع اليه **فرض**
 كفاية وهو ما اراد عليه لتعلم غيره **و** مذوب وهو التبر
 من العلم **من** **الاب** **و** **الشاير** **و** **يكرم** علم الفلسفة
و **المسقط** **و** **التجيم** **و** **الرميل** **و** **علم الطوائف** **و** **السمي** **و** **علم**
الحرف **انتمى** **و** **هذا** **الاطلاق** **غير صحيح** **كان** **في** **الحيط** **للحرف** **في**
تعليم **السمي** **فرضا** **و** **حرام** **و** **جائز** **فإذا** **تعليم** **السمي** **لرده** **مما**
اهل **الحرب** **مفوض** **و** **إذا** **تعليم** **يفرق** **به** **بين** **المراه** **وزوجها**
مفوض **حرام** **و** **إذا** **تعليم** **ليؤلف** **به** **بين** **المرأة** **وزوجها** **فهو**
جائز **انتمى** **و** **الذي** **يظهر** **ان** **هذه** **العلوم** **تحرر** **ليها** **هذه**
القسم **و** **الحديث** **الذي** **هو** **ان** **لهذا** **ان** **يد** **قال** **في** **المستحق**
من **أخر** **القول** **آمام** **يجب** **ان** **يقتد** **ان** **يذهب** **صواب**
عقل **الحق** **و** **مذهب** **الغير** **حق** **يحمل** **الصواب** **و** **من** **الفتايد**
يجب **عليه** **ان** **يقتد** **ان** **الحق** **ما** **يعتقده** **و** **الباطل** **ما** **عليه** **غيره**
انتمى **القول** **في** **يعلق** **بالحديث** **و** **التفسير** **تقل** **الرازي**
من **الحديث** **عن** **الامام** **الشيخ** **را** **الرجل** **كأصير** **قد** **ك** **ملا**
الان **كيت** **اربع** **مع** **اربع** **و** **الرباعيات** **آتم** **لا** **بار** **مع**

مع اربع فاذا تمت كلها هناك عليه اربع واثنى باربع فاذا اتم
احرمه الله تعالى باربع **واثنى** به في الاخرة **اربعاً اما الاولى**
فانما قال الرسول صلى الله عليه وسلم **واثنى** باربعاً في الدنيا
ومقاديره **واثنى** راتبين واحداهم وسائر العلم
وتوابعهم **مع** اربع اسما رجا لهم ركناهم واسكنهم ارضهم
اربع التوحيد والخطب والديار مع الرسل والتسليم مع السرة
والكبر مع الصلاة **مع** اربع المسندات والمرسلات المبرورة
والمرتفات **والقطوعات** **في** اربع صفحة **وتبأ به** وادراكه
مكحولته **مع** اربع عند مثله كمن فرائعه عند قبره عند
نفاه **باربع** بالحيال بالبر باليقار بالبيان على اربع
على الحيرة على الاخراف والجلود والكلاب والامكان الى
الوقت الذي يمكن نقلها الى الارواق **عنه اربع** عند ذنوبه
ودونه ومثله **وعنه** كتابه اذا علم ان الله الخطاب **اربع** لوجه
الله تعالى ورضاه والصل به ان وافق كتاب الله تعالى
ونشرها بين طائفتين **واثنى** ذكره بعد موته **لا تم** هذه
الاسماء الا **باربع** من كتب العبد **اتى به** **واللغة** والصوت
والنحو **مع اربع** مع عظام الله الصخرة والودرة والحرص
والحفظ **فاذا** تمت له هذه هناك عليه اربع **والاعل** والولد
والحار والوطن **واثنى** باربع **تسمائة** الاحد او مائة الاصدقا
وطعن الجبال **فاذا** اتم **اكرمه** الله تعالى **باربع** في الدنيا
التقاعه **وعليه** القوس ولغة العلم **وجب** الايدى **واثنى**

في الاخرة باربع بالسفاعة في اخوانه وبجل العرش يوم
لا ظل الاظلم والشرب من الكوثر وجوار البقيع في اعلا
عليين كما ذالم يقطع هذه المسافة فعليه بالفتة وهو
لا يصل اليه الا اذا قطع مسافات كثيرة وخطي يابور
عظيمه وهو مع ذلك بمنزلة الحديث وليس ثواب الفقيه اقل من
ثواب غيره انتهى **قاعدة** المفرد المضاف الى معرفة صريح
العلماء بان الامر فيه للموجب وقوله تعالى وليذكر اليقين
في لقون عن امره اي عن كل امره **وشرح** عليه لواله اورد
على اولاد زيد كان وقتا ورصيه لكل ولد وخرج عن القاعدة
لوقال زوجتي طلقا اربعه حر طلق واحد وثق واحد
والتيين اليه ولعله لان الايمان يقين على العرب وفي العرب
لم يرد به العموم فبدل **واحدة** نقل في المستطاف لا يخل
الجنة من الحيوان الا خمسة كلب اصيب الكفت وكبش اسماعيل
وناقة صالح وجماعه **واتان** ان النبي صلى الله عليه وسلم
الموت يقطع فمسي الغفلة **والنعم** بالقيمة ودان المحرم
من الهوى **القول في الطاعون** وهو وخراخوانا كراخين
كما ورد في انزل بالناس فيث له لانه في الفوارق ان
الحداك وابث فرشته **فيهم** واذا انزل بالناس نار الله
فيث في جميع الصلوات وفي القاي فيث في الفجر وله صلاة
فردى ودعا بعد ها واذا ظهر في بلدة لا يخرج منها بسببه واذا
علم به في بلدة لا يذلي وفي البرازيل واذا وقعت الزلزلة

في ارض

في ارض يستب الغار منها الى البحر انتهى **وهذا** ايضاً ان له
الغار من الطاعون واذا كان الرجل في بلد فيه الطاعون ولم
يترب به الطاعون فهو في حكم الصبيح عندنا اذا انزل به
الطاعون محله حكمه المرخص بل اخذت **قواعد** الاولى **الاساس**
غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام لم يعلم ما اراد الله تعالى
به الا العلماء ان نعم علموا ذلك من قوله عليه الصلاة والسلام
من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين **الثانية** كل من يسأل
عنه الانسان يوم القيمة الا العلم في ناسه تعالى
لا يسأل عنه احد من قوله تعالى وكل رب زدني علما **الثالثة**
طلبه من العبد ان يسأل في الزيادة فلا يسأل عنه **الثالثة**
لا يستجيبه دعا رجل له امر سيئ الخلق فلا يطلعه **وكل**
اعمالها له سخر **ورجل** داني ولم يشهد ذكره في المحسط
الرابعة يجوز للقاتل اذا كان في المسجد مكان لا يتفقد به الصلاة
ان يجعله لحفظ السجلات والمخاض لا يتعقده **والجواب** قد
تقولهم اذا كان لا يتفقد به له غرس الاستي رفيه وثبت ذلك
الثامنة اذا اجتمع الحثان قدم حق العبد على حق الله تعالى
الا جاز اذا احرم وفي ملحه صيد رجب ارساله تقديا لحق
الله تعالى على حق العبد **ومنهم** من يقول انه من باب
الجمع بينهما **وهذا** اخر ما يشر من هذا الفن رحمه الله
والمنه وصل الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم

الارض حجارة اهل النار والى تليها حبات اهل النار والى تليها
 الريح العقيم والى تليها غنى رب اهل النار والى تليها بيتها
 ابليس الابليس **ورود** ان السابعة بينها جهنم واليه اهل
القول في الشمس **ورود** ان الشمس جزء من سبعين
 جزءا من نور الكرسي والكرسي جزء من سبعين جزءا من نور
 العرش والعرش جزء من سبعين جزءا من نور المستر
ورود النيران اربعة نارنا كل تشرب ومن جهنم نار
 لا تاكل ولا تشرب ومن نار المريح نارنا كل ولا تشرب
 ومن النار التي خلقت منها الملائكة نار تشرب ولا تاكل ومن
 التي خلقت منها البياطين والشمس **ورود** ان الشمس
 والعرش وجهها الى السماء ووقفا الى الارض يضيئان لمن
 في السماء كما يضيئان لمن في الارض **ورود** ان الشمس جزء من
 ثلثة الاف جزء من نور تحت العرش **ورود** ان الله تعالى
 خلق الشمس من نور عرشه وكتب في وجهها ان الله لا اله الا
 انا صفت الشمس بقدرتي راجع اليها بما امرى وكتب في
 بطنها ان الله لا اله الا انا رضائي كلام وعصتي كلام وعقابي
 وعدابي كلام ورضيت كلام وخلق القمر من نور حجابي به
 الذي يليه **وكتب** في وجهه اني انا الله لا اله الا انا
 صفت القمر خلقت الظلمات والنور والظلمة مثلالي
 والنور عداي اصل من شئت واحد من شئت **وكتب**
 في بطنه اني انا الله لا اله الا انا خلقت الجبر والسبح تبارك

وعداي

وعداي ابلي به من شئت من خلق **ورود** طول الشمس
 وعرضها تسعين فرسخ في شعاعها تسعين فرسخ وطول الكواكب
 وعرضها اثني عشر فرسخا في اثني عشر فرسخا **ورود** ان
 تجرى بالنهار في السماء في ثلثها فاذا غربت جرت في الليل
 في ثلثها تحت الارض حتى تطلع من مشرقها **وحد** ذلك
 القمر **ورود** ان اعزبت سجدت يداها في الطلوع **ورود**
 سبعين ثلاثا يوم رستون ملكا **ورود** للشمس ثلثون رستون
 كل يوم تطلع كل يوم من كوه فلا ترجع الى ذلك العام الذي اهل
ورود انما ملك في كل يوم ستمائة تسعة وتسعون
القول في الليل والنهار **ورود** ان الليل موكل به ملك
 يقال له سراويل فاذا جاء وقت الليل اخذ حرره سودا
 فذلاها من قبل المغرب فاذا طلعت ابهى الشمس غربت في
 اسرع من طرفه العين وامرت الشمس ان لا تقرب حتى تراه
 ولا تنزل الحرره السوداء تحت الله تعالى بها سلفة حتى
 يحس ملك يقال له مراجهيل بحرره بيضا يلقها من قبل
 المحلج فاذا رآها سراويل يد اليه حرره تطلع اليه
 الشمس فاذا طلعت جاء النهار **القول في الملائكة**
 خلق الله تعالى الملائكة من نور العزة **ورود** خلق الله تعالى
 الملائكة من روح الله تعالى **ورود** خلق الله تعالى ملائكة
 اصغر من الثواب ريس من الملائكة والملائكة ليس
 لهم اجواف العظام طقون والملائكة منهم ايضا **روم**

الملك

الابرار منهم اشرار وعنه الفجار **القول** من ايمانهم مثل
 الامام اسماعيل الصغار مما كبر راحة من عباد الله الملائكة اقم
 مختارون في التوحيد ادم مجبرون **وهل تصور** منهم الكفر
فاجاب في قول الحسن المصطفى عنهم مجبرون في
 الايمان ولا يتصور منهم الكفر **في قول** عاتق اهل السنة
والجماعة ان الله تعالى خلقهم من عاتقين منهم
 قال تعالى من اين اجمع المسلمون ان الملائكة موصوفون وانهم
 محصون **القول** في تكليفهم قال الشيخ عبد الله بن جماعة
 المكلفون على ثلاثة اشياء قسم مكلفون من اول الفطرة
 وهم الملائكة **وادم** **وحوى** **وقسم** لم يخلقوا من اول الفطرة
 قط **وهم** او **ادم** **وقسم** الميثا را نعم مكلفون من اول
 الفطرة **وهم** **الحى** **والله اعلم** **القول** في شأهم **قال**
 القاضي تياض ان ما شتم ملكا من الملائكة فعليه القتل
وقال ابو الحسن القاضي من ذم ملكا فعليه القتل **وتوافدنا**
 يقتضيه هذه الاحكام **قال** امام الحرمين **والغزالي** رضي الله
 تعالى عنهم لا يصيب في الخلائق فيه اسماء الملائكة **وتوافدنا**
تقتضيه **القول** في صلاحهم الصلوة ييحه تحمل الملائكة
 كما تحمل بالبشر **قضى** **قال** الحافظ بنين هل في نفوسهم
 باذان واما ما ثم خلق الله صلى بالجماعة فهو بار في حيث
 ولا كفر **وه** **القول** صلى الله عليه وسلم من اذن وراقم في نفس
 من الارض وصل وحده صلت الملائكة خلقه صفونا للملائكة

صلى على

تصل على الانسان ما دام في صلوة ما لم يحدث يقول اللهم
 ارحمه **القول** في التطوير **قال** الشيخ محسن الدين بن عزي
 قدس الله سره انظر في الصورة في الملك اذا تطور قيل في اي
 ضرره ساء **وحكم** عليه الصورة **وحكم** عليه احكامها **ويحكم**
 بما يليق بملك الصورة **وحكم** **وحكم** **وحكم** **وحكم** **وحكم** **وحكم**
 حصره روحانيته **والانسان** اذا تطور **طهر** في اي صورة ساء
 واذا تكلم من تلك الصورة تكلم باي لغة شاء **وحكم** **وحكم**
 حقيقته **والانسان** **والجن** اذا تمثل بمثل حقيقته **وحكم** **وحكم**
 الصورة **وحكم** **وحكم** **وحكم** **وحكم** **وحكم** **وحكم**
 ما انت معها **والله اعلم** **القول** في انهم يهبطون الكون
قال الشيخ تاج الدين بن عطاء الله **ورد** ان الله تعالى ملكا يهبط
 الكون **ورد** ان الله تعالى ملكا يهبط الكون **ورد** ان الله
 تعالى ملكا يهبط الكون **كله** **كله** **كله** **كله** **كله** **كله**
 الملائكة الاخرى **فاجاب** **باب** **باب** **باب** **باب** **باب** **باب**
 اذا دخل البيت سراج فان ضوؤه يملأ البيت فاذا دخل عليه ثوب
 او اكرس وضعه **قال** **الانوار** **لا تراحم** **والله اعلم** **القول**
 في عدم الكيفية **قال** الامام فخر الدين الرازي في تفسيره اعتقدا
 على ان الملائكة لا ياكلون ولا يشربون ولا يتكلمون ولا يتألمون
سئل الصغار بما اية مذبح هل يحس ذلك الملك فيقول نعم
 فيقول له الاتقان ان الله منه فقال لا لقوله تعالى ادخلوها
 سلام **امين** **ما** **الحوت** **والزوال** **ويذكر** **والله اعلم**

قال شيخنا في محله

القول في دخولهم الجنة سبل الامام الصفار يكون الملايكة في
الجنة **قال نعم القول** في انهم على رءوس ربيع قال الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام الملايكة يرون ربهم وهو الارواح وقال الامام
الصفار **روا** ابو الحسن العمري عن امين الله لا يرون ربهم سوى
خيريل ناله يرى ربه مرة واحدة **القول** في انهم يتفهم
الاعمال ويتفهم الارواح قال الحلي **والقول** في انهم
يعتبرهم على كتاب الملايكة الاعمال ويتفهم الارواح بانهم
روى ان الملايكة لا تدخل بيتا في كلب او صورة ولا تعجب
رؤيته فيها كلب ارجس يتبع ان لا يموت من عبده كلب
او صورة ارجس ولا يكتب عمله واذا دخل احد الخلائق دخل
الكرام الكاتبون معه ام لا رايهم يجلسون وعلى ما اذا كانوا
وباد الخيرون **الجواب** ان الحديث يحول على قول
الكرامه والله ما تريد خلون البيت ولو كان فيه ما ذكره في الكرامه
فيدخلون ليقبض الارواح ويكتب به الاعمال **واما** في قولهم
معه فلا علمه ولا يفهم عدم علمه في ذلك **واما** في قولهم
نعتن اليهم من عند السبل **واما** على ما ذكره في قوله تعالى
على سبيل الطي والنشر **والعلم** في حقيقة لقوله تعالى ونزلنا
يوم القيمة كتابا بالحقه منسورا يكتب قبل خلقه الله تعالى
ومعه خلقه الله تعالى ولا يعلم في حقيقة **واخر** في الجلال
السيوطي رحمه الله تعالى ان ابراهيم الخليل عليه السلام راى ربه
سأل ملك الموت له عيان في وجهه وعين في قفاه ماذا تضع

اذا كانت

اذا كانت تسر المسترق وتس بالمعزب او وقع اليها بارض
اراشي الصفا **قال** ادعوا الارواح باذن الله قال فيكون
بين اصبعي يرحمتي في الارض تقاربت مثل الطست انزل
منها **وروا** انه ينظر في وجه كل انفس وجن في اليوم مرارا
فيعرف ما فرغ اجله والله اعلم **القول في الملك الموكل**
بالقبر **احذر** الجلال السيوطي رحمه الله تعالى عن رسول الله
صل الله عليه وسلم قال اذا دفن الميت في قبره ومضى فوا
عنه قبض الموكل الموكل بالمعا برقبته من تراب قبري بها
في اقيمتهم **وقال** اخبرني الى دينكم واسئاموا بكم
واخر عنه صل الله عليه وسلم قال اذا مضى فوا محققون
محزونون اخذ قبضه من تراب قبري بها في اقيمتهم
وقال اخبرني الى دينكم واسئاموا بكم تفقه ذلك في قوله
الموتى ويستقلون بالكلية **وتنزه** **القول في منكر نكير**
قال القرطبي في التذكرة ان قيل كيف يجاب منكر ونكير الموت
في الاماكن المتباعدة في الوقت الواحد **الجواب**
ان عظم جنتهم تقضى ذلك في طين الحلق الكثير في الجنة
الواحدة والمختلفة في الوقت الواحد بحيث يحيل لكل واحد
من الخاطئين انه الخاطي دون غيره ومعه الله من سماح
بقية الموتى والله اعلم **القول في روية الملايكة في الدنيا**
وارواحهم ونزولهم روية الملايكة في الرتبة كرامه يحرم الله
بها من يشاء من عباده **وتنزه** الملايكة بنقطة الصعود

وارواحهم فيه موثقة تكون في مقر مخصوص **ويدخلون في**
 الستة العظمى الواقعة من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ويكفون مع بني آدم عند القيام رب العالمين
والله اعلم يا سبون ولا توزن اما لهم يستفون في
 الصاة من بني آدم كما تشفع العلماء وراهم المومنون في الجنة
حاشية ربح الملايكة ربح الورد ربح الانبياء ربح السفر
 ربحه من كل اعلم بالصواب **القول في الج** خلاف في
 انهم يكفون موضعهم في الجنة ولا في جنة النار واختلفوا
 في ثواب الذين يعين منهم قال الامام اثواب لهم الا انهم
 من ان **روى** ان اخرايتا يرون ربي قبوت **روى** البراريه ليس
 الجن ثواب **وقال** صنف توقف الامام في ثواب الجن ودخلهم
 الجنة كدخل الملائكة بسلام **والزاريه والحده** والله اعلم
اعلم القول في ما كتبه الكاظمية بيت الانس والجن
 لا خلاف الجن من سمع ان اسراجيه وعمرها في النقيه تزوج
 الجن نجنيه فلا يجوز بلا مشهود ثم رتبهم لا في الجواز **وقال** في
 اصل العصر التي في با مره مسلمة من الجن هل يجوز اذا تصور
 امر لا يخص بالجن **اجاب** عليه احمد بان المسائل ينفذ النبي
وسئل النقيه ابو الميث في قراه لو تترسا الكفار بيني
 من الانبياء هل يري فقال **وحذا** الكتاب ابو حامد والله اعلم
اعلم القول في رطبهم لو طوى الجن انشبه عليه عليها النسل
 كانه من جن **آية** هابنا انما انما اذا لم تترك الاما اذا انزلت

جبري

وجب عليها كاسلام ولا **القول** في انشقاق الجاهلية بغير تال
 الجلال السيوطي يعتقد الجاهلية بغير تال نعم الصلاة خلق
 الجن لو مر الجن بين يدي المصل يقاتل كاتق تال الانس **و**
 يجوز قتل الجن بغير حق **وتقبل** روايتهم للمحدث **ولا** يكون
 الاستسنى براد الجن وهو العظم **ولا** يجوز اكل ذبيحتهم ذكره في
 الملقط **والجن** ياكلون ويشربون **ويكفون** ويتوالدون
وليس من الجن بني **والنبي** صلى الله عليه وسلم معوث
 اليهم والجن في الجنة يراهم الانس **ولا** يرون الانس بكس
 ما كانوا عليه من الدنيا **والجن** لا يرون ربي في يوم القيمة
 قيا ساعل ما قيل في الملايكة والله تعالى اعلم **القول في**
الصبيان هو جنين ما دام في بطن امه تا اذا انفصل
 ذكر اخفي **ويسمى** رجلا **كافيه** اليه الموارث **الى** البلوغ
 فلام الى تسع عشر كتاب الى اربع وثلاثين فكلها الى
 تسعين **فليس** هذا الفقه **وشرا** يسمى فلا ما الى البلوغ **وشرا** الى
 ثلاثين فكلها الى تسعين **فليس** كما في البراريه **وغيرها** **الصبي**
 هو ولد له ذمة صالحه للموجب **شرا** كما في حقن البعادله
 كتمن المبيع كتمن الاربعات **شرا** كما في عقوبه اذ خرا كحرمان
 الميراث لم يجب عليه ولا يحرم من الميراث فلا تكليف عليه بشي
 من العبادات **المحضة** حتى انزكا **ولا** يسي من الميراث
 فلا حد عليه لو فعل اسبابها **ولا** تصاص عليه **معدة** خطاء
واما الايمان فواجبه فخر الاسلام عليه كذا اسم ما لا وقع

فرضا فلا يجب قبله لوليه ونفاه سمع الاسلام للحكم حكيم
 ولواداه وقع فرضا والاول اوجه الشئ والمقتد وجوب صدقة
 الفطر والاصح في ماله لو كان في يديه الولي او يذبحها ولا
 يتصدق بغيره من ثمنها بيطعمها ويبيع له الباقي بما يشي عليه
 وفرض ما يحضه ما يست بحضه ثياب العشر والمزلة من ارضه
 وعليه نفقة زوجته وعياله وقرابته وبطلان عبادته بفعل
 ما يفرضه كالباع وبسبب حجه بالي في كل الوقوع لادم عليه
 كالأدم عليه بفعل مخطو في الحج ولا تنقص طهارته بالتمتع
 وبطلان الصلاة وتصح العبادات منه وان لم يتعلم والمقتد
 ان له ثوابا وله ثوابا وتصح امامته بشئ ويجب سكره
 التلاوة على من سحره منه حيث عخل وتحمل نصيبه البرية
 بطلان يتم مع واحد الا في الجمع فلا تصح بطلانة فيمن صلى ليس
 هو من اهل الولاية فلا يلى تكا ولا قضاء ولا سيما ذن مطلقا
 ولو خطب باذن صحيح وعلمى بالاف بالاس وتصح سلطنته
 بان في ايرازيه مات السلطان وانفقوا على ولده الصغير
 يصح بقوصا امره التولية الى بايع ويجعل نفسه بغيره
 من اسلمه والابن في الرسم سلطانه وفي الحقيقة هو
 الولي عليه لعدم صحة الاذن بالجمع والعقد من غير من
 ولا يراه له ويعلم وصيا ولا طرا ويصح بالاف بقائه الى
 بلوغه ذكره ابن وجبان في الوصايا ولا تصح ضمومه
 الصبي الا ان يكون ما ذكره في المضمومة كذا في الملتقط

وهو

وهو نقص الطهارة كالبالغ ويصح اذانه مع الكرامة وفي
 السراج الوهاج ولا حرامه في اذان الصبي اذا كان يتعل كذا
 في كتاب الرواية التمتع بتفريع عليه صحة تفريره في اذان وتيمم
 في صلاة الفرض ولا بد منه للحكم بصحتها وان كانت اركانها
 او شرائطها لا يجب عليه **واما** فرض الكفاية على سبقت
 بفعله كصلاته على جاره كالمقتد فم ومنه اذون
 وتقبل روايته وتصح الاجارة له وتقبل قوله في العديه
 والاذن ومنه من من المصنف وتصح امامته ولا يداوى
 الا باذن وليه ومنه من التزوي الى انقضا العدة ولا يجب
 عليه وتقب اذن النكاح استسنا واذا اهدى اليه شئ
 فليس للابوين الاكل منه من غير حاجة كذا في الملتقط
 ويجعل يقول الممنوع من المعاملات ويجعل بوطيه التحليل
 حيث كان مراهقا ويمك النار بالاسيلا على المباح كالبالغ
 ويجب رد سلامه ويعم اسلامه وردته ولا يقتل لو ارتد
 ويجعل دينه بشرط ان يعقل المذبح ويوكل العهد برعيه
 اذا سمى وليس كالبالغ في المظن والكلوة بالاجنبية فيجوز
 له الدخول على النساء الى حصة عرسه كذا في الملتقط ويجز
 عليه عن الاقوال كذا في الاصل كالبالغ في الفرض وتثبت حرمة
 المصاهرة بوطيه اذا كان من ستمن النساء والافلا السببه
 متله اذا كانت متهمه ولا يداوى على القسامه والعاقلة
 ولا يوحى صبيان اسل الزمه بالتميز في صبيان المسلمين

ويه كل الصبي تحت قوله من قتل مسلما فله سلبه **ولو قال الامام**
الصبي اذا اذركت فقل يا باس الجمع **ج** زون البراريه
 السلطان اذا والى اذا كان غير بالغ فبلغه **ج** الى تعليمه
 جديده **ج** لا تعتقد يمينه ولو كان مادونا فباع فوجبه المشرق
 به عيبا لا يعلقه عليه حتى يبلغ **ج** ان العده **ج** لو ادعى على
 صبي محجور لا يمينه له لا يحضره الى باب القاضى لا له لوطفه
 فقل لا يقض عليه كراهي العده **ج** ويقام التعزير عليه كاديبا
 ويتوقف عقوبه المتردد بين النفع والضرر على انازله **ج** ولم
 يصح بقوله **ج** لا يتوقف ما تحضر ضورا والى فمضى الى
الصبي الذي لا يتحقق يجوز السفر بها بغير محرم والصبي
 الصبي بالعبث لو مات الا اذا قبله الى مسجدة او مكان
 الوفا او الحصى **ج** في الخي يمينه رجل عجب ميبا فغاب الصبي
 عنه يمينه فانا الغاصب يحبس حتى يجي الصبي او يعلم انه
 قد مات استعمل **ج** لو امر صبي بقتل انسان فقتله فالدية على
 عاتقه الصبي ويرجع بها على عاتقه الامر **ج** لو امر صبي بالوثوق
 من شجرة فوثق فمات ضمن دية **ج** لو امر سلبه في حاجة فغلب
 صمته **ج** لو حمل صبي على دابة فقال امسكها ومن رانقه
 فسقط حماة فالدية على عاتقه الذي حمل على الدابة
 مطلق **ج** وان سيرا الصبي الدابة فوطيت انسانا فقتلته
 فالدية على عاتقه الصبي **ج** الا ان يكون الصبي لا يتسكك عليه
 محضر **ج** ولو كان كل رجل رايا فحمل الصبي معه فقتلت الدابة

استان

استان قال كان الصبي يتسكك له به على عاتقه الرجل فقط
 والاعلى على قلمه **ج** ولو ملأ الصبي كوزا من حصى ثم صببه
 فيه **ج** لا يحل اخراجه من يمينه **ج** ولا يجوز للمولاه ان يلبسه
 حريرا او ذهبيا او يبيعه خرا او لا يجلسه للمبول والى بطا
 مستعمل القبله او مستدبرا اخر ان الفضول الهادي
 رانه قال اعلم **القول في النسيان** وهو يدعي فان كل
 عما لم يفرق بينه وبين غيره فلا يحل **ج** الى التعريف
ج وعرفه بانه جهل ضروري لا ينسب به يعلمه مع علمه بانور
 لا يقيه احترار بقوله مع علمه من النوم والاف **ج** بقوله
 لا يقيه عن الجنون **ج** واختلفوا من الفرق بينه وبين السهو
 والجمعة انهم مترادفان **ج** اتفقوا على انه يسقط الائم
 مطلقا بقوله صل الله عليه وسلم رفع عن امي الخط والنسيان
 وما استكرهوا عليه **ج** وانه من باب ترك الحقيقة بدالة تحمل
 السلام لان من الخط را حوى غير مرنوع فانكراد الحكم وهو
 نوعان اخرون وهو الماتم ودينوي وهو الفساد والى
 فقلنا ان نصار الاسم بعد كونه مجرا مستركا فلا يصح ان لا يترك
 عنه كمال الامور له فاذا ثبت الاخرى اجماعا لم يثبت الاخر
 كراهي النسيان **ج** اما الحكم الدينوي فان وقع في تركه ما مور
 به لم يسقط بل يجب تداركه ليحصل الثواب المترتب عليه
 او يتركه منه فان اوجب عقوبه كان شبهة من استقامها
ج يتفرع عليه لو نسي صلاة او صوما او زكاة او حجا او نذرا وجب

قضاؤه بالاختلاف كالوقوف بعرفة من غير ايامها فلهذا
 اوصل النبي سنة ما نفعه او شئ ركنا من اركان الصلاة
 اذ يتحقق الخلق من الاجتهاد في القبلة اذ ان الى ارض التوبة
 اوردت الصلاة اوردت الصوم اوردت الحج في الصلاة ناسيا
 ارجاع في الحج ناسيا يجب الفضا في الحلال ولا يكون النفس
 هذا الوجود الى له المذكرة **والا** ما ليس فيه حالة مذكرة
 فيسقط حكمه النسيان فكلوا كل ما يصح او شرب ناسيا او
 جامع ناسيا اوردت التسمية او سلم في الفقرة الاولى الى
 محل السلام وليس في الصلاة حالة مذكرة الى الفقرة
 الاولى اوردت فيه فيكثر النسيان فلا تقدر العبادات
والنسيان لا يكون عفو ان حقون العباد حتى لو ائلف نسيان
 لغو ناسيا صمنه وجوب **باب** ما يلا نسيان لو نسي المذنب
 المذنب حتى مات فان كان ممن صبيح او قرع لا يواخذ به وان
 كان غيبا يواخذ به كذا ان الى فيه **ومنه** لو علم الموضع
 اوصى به ثم نسي مقعده اذ ذكرناه في باب الوصايا **القول**
 في نسيان فيه العهد والنسيان الاصل فيه قوله صلى الله
 عليه وسلم ثلاثه جده من جد وهو له جده الخلاق
والعقود واليمين المحرقة القامد في اليمين والفا سي
 والقامد في محطورات الحج والناسي والى منه في إطلاق
 والناسي والقامد في العتق والناسي **القول في العلم**
 وايضا تنوده انه صمنه فتوجب لمحلها مئيرا لا يحل النقيض

في جده

بوجبه وهو يشمل المصورات والقصد بقاء وقيل لا يجد
 قال الامام الغزالي رضي الله عنه يعسر كعبه **واما**
 يعرف بالعلم والمثال واستفيد بان ان انا د مئيرا
 فيعرف بها وان لا يعرف بها **وليس** يعيد اذا الشئ قد
 يعلم بتفصيل لمخرجه فيجعل له اسم ويترجم غيره في
 مثال جزئ ولا يعرف له لازم بين النبوت لا افراده
 في جميع ما عداها ولا يصلح للتعريف لازم الا اذا كانت
 كذلك والعلم من هذا القبيل **وقيل** لا يعرف انه
 ضروري لوجهين الاول ان غير العلم لا يعلم الا بالعلم
 فلو علم العلم غيره لزم انه ورثته معلوم فيكون لا غير
 بهذا الضرري والجواب بعد تسليم كونه ان يتوقف
 تصور غير العلم ان هو على حصول العلم غيره اعني على
 جزئ متعلق بذلك الغير لا على تصور حقيقة العلم ان في
 ان علم ان كل احد موجود بان موجود ضروري ان معلوم
 بالضروري **وهذا** العلم خاص وهو علم قابيل عليه السلام
وهو مسمى قبا بالعلم المطلق والسابق على الضروري
 ضروري فالعلم المطلق ضروري والجواب **الضروري**
 حصول العلم له وهو غير تصور العلم الذي هو المختار
 فيه وذلك انه لا يلزم من حصول امس تصور حتى يتبع
 تصور حصوله **القول في الجدل** وهو مكتف به
 معنى ايضا والعلم عند احتماله مادة يتدنا بقوت عاده

لأن الله لا يوصف بجهل لعدم احتمال العلم منه عادة وإن كان
 يجوز العقل رأي جيل عاصم مع أنه امر أصلي بأن الله تعالى
 وإنه أخرجهما بطون ما تكلم لا تعلمون شيئا لأنه لما كان
 قادر على أن الله بآكتساب العلم جعل تركه آكتساب الجاهل
 واعتداله في أن قرآن اعتقاد النقيض فهو مركب وهو
 المراد بتصور الشئ على خلاف ما هو به والابن سبط وهو
 المراد بتعليم التصور وإنسا مع على ما ذكرنا في المار راجع
 أنواع جهل باطل لا يصلح عذرا من الأخره كجهل الكافر بصفاة
 الله تعالى وأحكامه الأخره وجهل صاحب الهوى وجهل الباطل
 حتى ضمن ما لا العادل إذا التفت وجهل ما خالف في اجتهاده
 الكفاية والسنة كالنفس ببيع امهات الأولاد **الثالث** من
 موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع السبب وأنه يصلح عذرا
 ارضيه كالمحتمل إذا انظر على طنا انما نطقت ولكن زعم
 بما ربه والده ارضو جنة طنا منه انما كل له **الثالث** الجهل
 في دار الحرب من مسلم لم يجر اليها وأنه يكون عذرا له
 ويحقق به جهل السفيع وجهل الامه بالاعتقاد وجهل
 التكرين كالحوى وجهل الوكيل الماذون بالاطلاق منه
الاصل ان الجهل في دار الاسلام لا يكون عذرا وقد فرقا
 بين العلم والجهل من مسائل لو قال ان لم يقتل ثلاثا فكذا
 وهو صواب ان علم به حيث لا انلا و لو لم تعلم الامه
 بان لها في العشق لا يبطل سكونها وجهلها عذرا لاشغالها

بغيره

سورة

بغيره الحوى ولم يعلم الصغير شيئا بالبلوغ يبطل
 سكونها لأنها متفرعة للعلم فلا عذر جهلها وقالوا استام
 جارية متبعة او متوق بالملقون فظهر بعد التفت انه ممكنه
 قيل معوز اذا ادعى بالجهل من موضع الحق وقيل لا المعتمد
 الاول في لو اختلف الوارث الوصي المتولى من موضع
 الحق قضى بالجهل في لو اذا قبلت الخلع بمال ثم ادعت
 انه طلقها قبله ثلاثا سمع قاذ ابرهنت استردت البذل
 بالجهل من محله وقالوا لو استجر الصبي شيئا ودفع اجرته
 ثم ادعى ان والده اشتراه له في صفه وباعه مما هذا السبع
 دعواه قاذ ابرهنت قبلت بينته وسيرد ما دفع وقالوا لو
 قبل الكفاية رادى البذل ثم ادعى الاعتقاد قبله سمع دعواه
 قاذ ابرهنت سيرد البذل وقالوا اذا باع الوصي ارباب
 ثم ادعى انه دفع بعض ما حش وقالوا لم تعلم يقبل وقالوا
 ولا غير التناقض من الحرية والنسب والطلاق وقالوا
 من باب الرضا جهل معتبر منه في دفع الفساد فلا ضمان
 على الكبيرة لو جهلت ان الارض مفسدة من الخلاصة
 اذا تملك بكلمة الكفر جهلا قال بعضهم لا يكفر وعما يتبع
 على انه يكفر وفي التهمة ظن بجهل ان ما فعلت من
 المحذور خلا لا كان كان بينا وعلم من الشرع بالضرورة
 حذر ولا فلا وقالوا من باب جوار الوهم لو اشتترى ما كان
 راء قبل ولم يتغير فلا خيار الا اذا كان لا يعلم انه مرئيه

لعدم الرضا به **وقال** في كتاب الغصب الجمل يكونه مال
 الغير يرفع الاتم **والصانع** **ون** اقرار انتم اقرار ان لكان
 عليه حظه من سلم عقد **بينهم** فقال بعد ذلك سالت
 العلماء العقد فلو اهو سد لعدم وجود شرط الاسم
 فلا يجب على شي وان بعد ذلك الجمل فهو اخذ باقراره **ولا**
 يسقط عنه الحق بدعواه الجمل **وقال** لو اقر باطلاق
 ثلاث غنات صدق المحقق بالوقوع ثم بين صلى وه
 باقضاء اهل العلم يصدق ديانته **ولا يصدق في الحكم ولو**
 باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم ينفذ البيع **ولو باع الوكيل**
 قبل العلم بالبيع **باز** **ولو باع** ملكا ببيع ولم يعلم بموته ثم
 بين انه ميت **باز** **ولو باع** الجيد مال ابن ابنته ولم يعلم
 بموته فظهر موته **باز** **ولو باع** عليه لورثه **باز**
 ابيه ثم ظهر موته قبل التزاد **ولا وارث له** بغيره نفذ الوكيل
 بين الوكلاء **ولو باع** الوكيل له تيممه مع قدره الموكل فلا يثبت
 بدون العلم وبغيرها **باز** **ولو باع** مع عدم قدرته او خلافة تثبت
 بدون العلم **ون** اني ينفذ الوكيل بدين الدين اذا اذن الطالب
 بغير ما ذهب الدين من المطلوب ان علم بالبيع حتى والا فلا
ولو اذن الى الطالب بغير رده ان علم الدافع بعد الرده لا
 يجوز ومن والا فلا **ولو اذن** بعد ما اذن الوكيل المذهب
 الشئان **ولو لم يعلم** بدين الموكل كالمقارضين اذا اذن
 لكل منهما لصاحبه ان دفع المزاكاة عن نفسه وعن صاحبه

منه الى

تدفع المزاكاة به يضمن مطلقا **والما مورق** **والدين**
 اذا ادعى الامر بنفسه ثم دفع المامور **باز** **والدين** اذا لم
 يعلم بنفسه الموكل **وهذا** **وقال** **وعلى** قول الامام يضمن على
 كل حال **ولو اذن** الورثة الوصية ولم يعلموا اوصى به
 لم يضمن **باز** **ولو اذن** وصيا الى ينفذ **ون** وكاله الفقيه
 امر رجلا ان يبيع غلاما بدينه دينار فباعه بالف درهم
 ولم يعلم الموكل **باز** **ولو اذن** المامور بعت الغلام فقال
 اجرت خياري لبيع **وكذا** **وان قال** اجرت ما امرت
 لم يضمن **ون** وكاله الوكيل الجيد اذا عين بعض الورثة
 عن القتل بعد ان تم فقبل الباقي ان علم غفوا السبب يسقط
 الوكيل ما اقص منه **ولا فلا** **لان** هذا مما يشك على ان
ون جامع الضولني وكله يضمن دينه فقبضه بغير ابراء
 الطالب ولم يعلم فذلك في يده لم يضمن **والرافع** يضمن
 الموكل **ولو وكله** ببيع عبدا بعه بعد موته غير عالم
 وقبض العتق فذلك في يده لم يضمن **والرافع** على الموكل
القول في الاكره وهو عمل الانسان على ما يكرهه ولا يريده
 لو اكل الحمل عليه بالوعيد **والكره** مكلف بجميع الاحكام **والاكره**
 على ثلاثة انواع تقع بعدم الرضا وبفساد الاختيار وهو
 الاكره بتكليف نفسه اذ لا ثلاث مضمونه وهو كالمثل **ولو اذن** ببيع
 الرضا ولا يفسد الاختيار وهو الاكره بالاختيار **ولو اذن** ببيع
 لا يفسد الرضا ولا يفسد الاختيار وهو الاكره بجهل

ابيه ارايته **والنكر** هو الذي در على تحقيق ما يتعد به سلبا
 كان اولها **والنكر** عليه ناره يقتضيه عليه فعله كالواكره على
 الكل المشبه بقتل نفسه او نطقه عضوه لو صبر حتى قتل عونه
 عليه **وتارة** يحرم عليه كالواكره على قتل غيره اذ الزنا تقتله
 يحرم عليه قتل ذك **وتارة** يكون مباحا كالآكل على العطاش
 رمضان **وتارة** يكون مباحا كالواكره على اجراء كلمة الكفر
 وبقيته فزرعه محلها **الفقه القول في احكام السكران**
 وهو ما له قسمة الانسان فلا يبرئ الرجل من الخمر او
 الطول من الخمر **وقيل** هو من نوله اختلاط هذه يات
 وهو قد لم يره احد الا كثر المستأجر وهو وان كان من مباح كسره
 للذوا او نكرها او مضطركم رقت له من حلقته شرب
 لها فهو كالاغ الا في سقوط القضا وان اكره ما يوجب ويبلغ فلا
 يسقط ويقضى **آله** فعل بضمه واختياره فلا يعيد زنيه وان
 كان من محظور بان شرب ثلثا وهو مكلف لقوله تعالى
 لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى **الايام** فيلزمه احكام الصبر **وتارة**
 عيارته في السلطان والسياسة **والبيع** وهو ما ذكرنا كالمصاحف
وفي غير ما ذكرنا الامور والاقرار ما يجد ود الى الله من الاستها
 على السهم **وتارة** في الاب الصغير او الصغير بان يكون من هو المثل
ولا ينفذ تزويجه **ومنها** لو وكله بالطلاق فسكر مطلق فلا يقع
 طلاق الوكيل **ومنها** لو وكله بالبيع لو سكر وبان لم ينفذ على موكله
ومنها لو غصب شيئا من ماله ورد عليه وهو سكران لا يراعى

النسيان والقنوت

النسيان والقنوت **افه** اذا سكر من الجوب او غسل لانه يسمع
 طلاقه **وعنه** وقال في الاسلام وكثير من العلم لو ازال عقله بالبيع
 لا يقع طلاقه وغيره لانه مباح **وقال** القاضي خا في ستره الجي مع
 الصغيران علم بها يترا البيع في القتل فكله فسكر منه يسمع طلاقه
 وغيره وهو دليل على حرمة **لو** صام رمضان فصمى من وقت
 النية ونوى صم صومه وان خزا وقته قبل صومه اثم رضى
ولا يبطل الامتكان سكره ويصح وقوفه بعزات كالمحرم
 لعدم اشتراط النية **لو** عقد النكاح عجزته صم لو كان اذا
 صم لا ينكر النكاح **ولو** وكله وهو سكران بالطلاق او غيره
 مطلق وقع طلاقه **آله** رضى بغيره والله تعالى اعلم
القول في احكام العبيد والرق غير حكم شرع خراف على
 الكفر وهو بائنا ما ملكه المال فيام المملوكية فلا يصح منه حجة
 الاسلام ولا يجمع عليه ولا يحد ولا يشرع ولا اذان ولا آية
 ولا امر ومورثها كالرجل وتزاد البط والظفر ويحرم نظيره
 محرم الى عورته فقط وما عداها ان اشتمل ولا يجوز كونه شاة
 ولا حركي فلا يبيعه ولا عاشر ولا مقوما ولا قاسما ولا كاتب
 حكم ولا يامني في حكم ولا انا ما اعظمه ولا ياضا ولا ياني
 نكاح او قود ولا يلب امراما الاية به في الامام الاعظم فله
 نصبه **الفقه** في نية به في السلطان ولو حكم عليه بفسخ
 لم يصح ولو اذن له بفسخ بفسخ بعد عقده بالاكدي
 اذن ولو وصيا الا اذا كان عبدا لموصى والورثة صغار ومعد

الانام الاعظم ولا يملكه وان ملكه سيده وان كان له عليه رآ
 نظره وانما على مولا ان كان للمدحه ولا ضحية ولا عدى
 عليه ولا تكفر الابا لصوم ولا يصوم غير فرض الاباذن السيد
 وان فرضا وجب باي به وكذا الاعتكاف والجم والعرة والنفقة
 اقراره بمال مادون كان او مكاتب الاباذن مولا لا اذا اقر
 المادون بمال يده ولولبعده حجه وكذا اقراره بناية موجبة
 للذبح او الفداء لا يصح بخلاته بعد ارقود ولا يقدر بغيره
 نفسه ولا يبر عليه رجل صدق وتكون نذر اورها ولا يورث
 ولا يورث ولا يصح كفايته حاله الاباذن سيده ولا دية
 في قتله وقتله تقدر منها كلا رخص ولا عاتله له ولا هو
 منهم وحده النصف ولا احصاء له وبناته متعلقه
 بربسته كمنه ولا سهم له من العشم وانما يرضى له ان تاتل
 ويبيع في دينه ويوفى في بناته ان لم يقدر منها ولا تنكح
 على حره ولا يصح عتقه غير الكفارات ولا كذا ذقه وانما
 يعزروا وتسمي على النصف من الحرة وممها كغيرها من المحرمات
 وله ما مولا ما لا بد عموما ولو اقر بطلاق زوجته او بطلاق
 الامه المنكوحه ستران ولا خادم لها ولو جمل ولا تجب
 نفقتها الابا لبقوته ولا يوطا الابعد الاستبراء بطلاق الحرة
 ولا حصر لعدو السراري وكسور بعضه يمكن دون الرضى
 ولا طهار ولا ايلاد من امه ولا مولا له لها الا ان كان مولاها
 متبا ولا حصته لها كذا ربه بل سيده ولا تصا فيه وبين

الحرمي الاطراز

المحرم الاطراز بطلاق النفس رجب الحكومة خلق كسنة
 ودواه مرضا على مولا بطلاق الحر ولو زوجة وادالم
 بقدر على الموضوه الا بعين فقل السيد ان يوضيه بطلاق
 الحر ٢ يتزوج الاباذن مولا وممها متعلقا بربسته كذا
 ويبيع في نفقه رجبته ولا يتب عليه نفقه ولده ولا متب
 المومنا واسمها عليه الا حضور سيده ولا يجس من
 دينه وممها الكفار بالاسيلا ولا يصح نقاذق العبد والامه
 على النكاح الا في المسبيين بكل العتق بطلاق الحر من كذا
 الترافيه وامثاله باطل ولو متعلقا بما يملكه بعد عتقه وكذا
 وصيته وهبته وصدقته وبترعه الا اهدا البشير من الماندا
 والمجاها البشير منه والاذن في الغلب الى مولا ما وعد
 المقلب لزوجها العتيق والمجبوب بالتفريق وليس محرم
 للعدوات الواجبه الا اذا كان مولا نفقرا او كان مكاتب
 ولا يتحمل منه مولا موله الا دم احصا رخص احرام مادون
 فيه ولا ترجو المعوق اليه ولو كان وكيل لا يجوز اذ اجزته عليه ولا يطل
 في القصاص ووطي احدى لامتي يمين للعتق المبلع بطلاق ووطي
 احدى المراتين لا يكون بطلاق في الطلاق المبلع وامر الله به ما نقل
 من موجب لغيره وامر به غير بالان سى غير مال مولا من
 بعضان على الامر متعلق بطلاق الحر الا اذا كان سلفا او ضمن
 بالنفس بطلاق الحر ولو صبي ولا يصح وقفه وعتقه موقوف على
 اجازة مولا وتخرج الامه من العدة رجل سفرها بغير محرم ولا عتق

له من بيت المال **ولا يوفى بها** ليميزها ولو كان عليه ذم **ولا يصح**
 الرق على نفسه اراسته عند كونه المديون وام الولد **ويصح**
 الشاططه **واسيلاؤه** على المباح **والنكاح** فيها اخذه لسيده **والجمل**
 لموايه **ومعزوه** مواه على الصحيح **ولا يجده** عنده **والنكاح** اقيم **من رقت**
 والحق **رشد القول في احكام الاعلى** عند كونه بصيرا لان مساهله
 لا يجب عليه **ولا يجمع** **ولا حاجة** **ولا حج** وان رجعتا بعد **ولا يصح**
 لتتاهه مطلقا على العقد **ولا يصح** للفق **ولا الامانة** العظمى
ولا دية في عينه **واما** الموجب الحكومة **وتكره** اقامته **الآلات**
 كغيره **اعلم القوم** **ولا يصح** فقهه عما كان **ولا يجوز** دية مراد
 يسمى رصيده **اذا انف** وسمى او عده **لا يصح** له العيد ورمى
 وسمى **لا يصح** **ومقت** **ورتيه** ما اشترى بالوصف
واما احضرتة **فانه** امكته **حفظ** المحضون **كان** اهلا **ولا** **ان**
ويصح **ناظر** **ورحمي** **ان** **ثانيه** في منقوله **مع** **ان** **وجان** **والاول**
في **اوقات** **علاق** **كان** **الاسان** **القول في طرق الاحكام الاربعه**
قال في المستصفي **الاحكام** **تثبت** **بطريق** **اربعه** **الاقتداء** **حيا**
اذا **انشاء** **الطلاق** **او** **العاق** **رله** **بكل** **برحمه** **والانقلاب** **وهو**
ابتلايه **ما** **ليس** **بعلمه** **عنه** **كما** **اذا** **علق** **الطلاق** **او** **العاق** **بالشرط**
فبعد **وجود** **الشرط** **ينقلب** **ما** **ليس** **بعلمه** **او** **الاستقاء** **وهو** **ان**
يثبت **في** **الحال** **تم** **سند** **وهو** **دار** **بيت** **البينين** **والاقتدار**
وذلك **المضمون** **ت** **ملك** **عند** **اذا** **انصاه** **سنة** **الى** **رقت** **جسد**
السبب **وكان** **انصاه** **فانه** **يجب** **الزكا** **عند** **تمام** **الحول** **سنة** **الى** **رقت**

وجوده كذا

وجوده كذا **والسنة** **منه** **والتمتع** **فتمت** **منه** **خرجه** **الو**
وروي **الى** **مسند** **الى** **رقت** **المحدث** **ولهذا** **انك** **لا** **يجوز** **الحج**
لها **والبيتين** **وهو** **ان** **يظهر** **في** **الى** **سرا** **ان** **الحكم** **كان** **تأني** **ما** **مكس**
مكس **ان** **يقول** **في** **اليوم** **ان** **كان** **زيد** **في** **اليوم** **ان** **رقت** **طالق**
وبين **في** **العقد** **وجوده** **بينها** **يقع** **الطلاق** **في** **اليوم** **ومع** **ان** **ان**
العدة **منه** **ولا** **اذا** **قال** **لا** **مرات** **اذا** **احضت** **نانت** **طالق** **فراث**
اليوم **لا** **يقضي** **بوقوع** **الطلاق** **ما** **لم** **يحد** **ثلاثه** **ايام** **فان** **اسم**
ثلاثه **ايام** **حكمت** **بوقوع** **الطلاق** **ما** **حين** **حاض** **والفراق**
بين **البيتين** **الاست** **وان** **في** **البيتين** **مكن** **ان** **يطلع** **عليه**
الحا **دون** **الاست** **ولا** **مكن** **ون** **بين** **الحيف** **مكن** **الاطلاع**
عليه **بقى** **الطريق** **في** **المر** **انه** **من** **الرحم** **له** **الشرط** **المعظم**
في **الاست** **ودون** **البيتين** **وكذا** **الاست** **ويظهر** **ان** **في**
الفايد **دونه** **الملا** **سرا** **وان** **البيتين** **يظهر** **فيها** **كلوا** **قال**
ان **طالق** **قبل** **مررت** **فلا** **لا** **يشترط** **مع** **تطلق** **حتى** **يموت** **فلا**
بعد **اليمين** **بشهر** **ان** **مات** **لتقام** **الشهر** **فلما** **مسند** **الى**
اول **الشهر** **تعتبر** **العدة** **اول** **ولو** **وطي** **في** **الشهر** **فان** **رجعا**
لو **كان** **الطلاق** **رجعا** **وعمر** **العقد** **لو** **كان** **باين** **وبعد** **الزوج**
بدل **الحكم** **اليها** **لوقا** **لها** **في** **خلاله** **تم** **مات** **فلا** **ولو** **مات**
فلا **بعد** **العدة** **بان** **كانت** **بالوضع** **ارل** **يجب** **العدة** **المكونه** **فكل**
القول **لا** **يقع** **الطلاق** **لعم** **م** **الحمل** **وبعد** **ابتن** **انه** **ينها**
بطريق **الاست** **لا** **بطريق** **البيتين** **وهو** **الصحيح** **ولو** **قال**

[illegible][illegible]

المحرمات لا يلزمه الضمان الى دى عشره رجل خلا المرأة
 وهي نايح لا يقع المحلوة التي من عشر رجل نام في بيت قد خلعت
 عليه امرأة وجلست عند ساعة صحت المحلوة الثالثة عشر
 لو كانت المرأة نائمة في بيت ودخل عليها زوجها ومكثت عندها
 ساعة صحت المحلوة الرابعة عشر امرأة نامت في غير رضيع ونضع
 ثديها تحت حرقه الرضاعة التي مس عشر التيمم النائم اذا
 مرت بعد رايته على ماء مكث استعمل لم انتقض نيمه السادس
 عشر المحلل اذا نام وضأ في حال قيامه تقبيل تلك المرأة في رايته
 السابع عشر اذا قرأ آية العجدة في نومه وسبها رجل يلزمه
 السجود التي من عشر لو استيقظ واخبره اخبره آية العجدة
 في نومه يجب عليه السجدة في بعض الاقوال التاسعة عشر
 لو نام في صلاته وتكلم فسد صلاته العشرون رجل خلعت ان
 لا يكمل فلا يحكمه نايح بحيث يسمع نال بعض بحيث الى دى عشر
 رجل طلق زوجته رجعا في نفسها شهوة وهي نائمة صار مرا
 الثاني والعشرون لو كانا في الزرع نالما فقبلته بشهوة يصير
 مراجعا عند الثالث في خلايا الثالث الثالث والعشرون لو نام
 في بيت امرأة ودخلت فرجها في غير جهه وعلم الزوج بفعلها
 ثبت حرمة المصاهرة الرابع والعشرون اذا اجابت امرأة الى
 نايح وقبيل شهوة وانفق على ذلك ثبت حرمة المصاهرة
 التي مس والعشرون المحلل اذا نام في صلاته واحتلم يجب
 الغسل ولا يمكنه البناء ولو لم ينجس يومها او يومين يجب عليه الصلاة

القول في احكام
 العترة

القول في احكام العترة احكامها احكام الصبي العائلي في
 البهوات منه ولا يجب وقيل هو كالجنون وقيل كالبالغ والاول
 من حكم الغبي ومن حكم المجنون ومن تفرغ في ذكره ذلك
 الفقهاء في الفروع **القول في حكم الخنثى المشكك** ذكر النسوي
 اكثر حقيقته وذكر في احكامه رفعه خلق اصف الرجال
 من الصف **وحكم ميراثه** ذكر مرة تأخذ احكامه من الاصل
 مما كتب انفقوه وانما اذكر ما ذكرنا باختصار ان تسمى
 يتيم اذا ماتت وبيعت بغيره ولا يره فيه الا محرم ذلك كفن المرأة
 ولا يلى حريرا او حليا في حياته واذا قبله رجل سبوه حرم
 عليه اصوله وجنونه في نازوجه ابو رجل فوصل اليه
 جازوا الا خلا علم في يده انك او امرأه فبلغ من صرايها جازت
 والا جازا لعينتي **وليس** لباس المرأة في الاحرام ولا يصل
 الا بطناع ويقوم امام النساء وخلق الرجال وان وقف في
 صف النساء اعادها وان وقف في صف الرجال لا يعيدها
 ويعيد من عن يمينه وعن يساره وخلق في ذناله ووضع
 في الخماره خلق الرجال والمرأة خلقه ويجعل خلق الرجل
 في القبر يودقها لصروا مع حاجر بينهم من الصفين
 ولا حد على ما دفعه ولا عليه بقية منه منزلة المجنون وتقطع
 يده لمسيرته وتقطع سائر ما له زينة في صلاته
 كالمراه ولا تصاص على ما طه يده ولو عمد او لو كان القاطع
 امرأة لا تقطع يده اذا قطع يده غير عمد او على عاقبته

ولا يخلو به رجل ولا امرأة ولا يمسها الا بالبرم واد اوصى
 رجل لها في بطن امرأه بالف ان كان غلاما وعسماه ان انش
 فولدت حش مشكلا فالرصبه موتونه في الحشا به
 الزايد ه الى ان يثبتين امره ولو قال ٢ امرأته ان كانا ارت
 وله ثلثه منه غلاما كانت طالق او كان لامنه ثلث حرو فولدت
 حش مشكلا لا تطلق ولا تعتق ولا يسهم له في المهر ثلثه واما
 يرضع له ولا يقتل سيرا او يرتد ابعه الاسلام ولا يخلو على
 راحه لو كان ذميا ولا يبدل حش قول المولى كل عبد لي حش
 كل امرأه لي حش الا اذا قال كما يفتي ولو قال الزنا ان ملكك
 عبد انا ثلث طالق ثلث حش لم تطلق وكذا لو قال ان
 ملكك امرأه ولو قال لها معا طلق ولو قال اشكركا ذكر
 ارأني لم يقل قوله اذا فسل حشا وجبت دية المرأة ولو قت
 اباي الى البيتين وكذا يمين دون النفس يمين افتة
 عن الكفار ولو تزوج مشكلا لم يجر حتى يبين فلا
 يتوارثان بالموت ولو شهد بشهود انه ذكرا وشهدوا انه
 انش فان كان يطلب ميراثا قضيت بشهادته من شهد انه
 تكلوم وابطلت الاخرى وان كان رجل يدينها امرأته
 قضيت بشهادته من شهد انه انش وابطلت الاخرى
 فان كانت امرأة تدعى انه زوجها رقت الاموال است
 يبين فان لم تطلب الحش شي ولا يطلب منه شي لا قبل
 واحدة منهما حتى يبين واما ميراثه والحيات منه

فان مات

فان مات ابواه ثلث ميراث انش وتمامه فيه وحاصل
 انه كالانش من جميع الاحكام الا في مسائل لا يلبس حريرا
 ولا ذهب ولا فضة ولا يتزوج ما رجل ولا يقف من صف
 النساء ولا حد لقتله ولا يخلو با امرأة ولا يقع علق ولا يلا
 علق على ولادتها انش به ولا يبدل حش قوله كل امرأه
القول في احكام الانثى تحالف الرجل في ان السنة
 من عاتقها العتق ولا ينكحها وانما من مكرمه وتعين
 حلق لحشها لو نبت ربيع ما حلق راسها ومينف
 ٢ يطحن بالفرس على قول وتزيد من اسباب السجود
 بالحشف والحمل ويكره اذا نكحها رأتها وشهد بها حمله
 عورة الا وجهها وخفيها ومنه سبها على العتد وزايعها
 على المروج وصوتها نوره من قول ويكره لها الخيام من قول
 الا ان تكون مريضة او نفسها او كعقد لا حرافة مطلق
 ولا ترفع يدها هذا اذ ينها ولا يجهر في شتم من رطو عينا
 رسمودها ولا تفت اصابعها من الركوع ولا دانا بها شي
 في الصلاة صفت وان سبج ذكره حاشته وتنف
 الامام رسمودها ولا تلعن اباها والرجال ويكره صفوها
 الجماعه وصلاها من بيتهما افضل وتقع يد بها على يمينها
 على شتمها تحت يدها ومن الشهد تلعن راسها اصابعها
 ركبتها على رجليها ولا تكشف راسها وتشر ركبوها حشف
 عليها لكن شتمها ولا عيه ولا تكبر نكحها ولا تباخر

ولا تقصم

ولا تسافر الا بزوج او محرم ولا يجب الحج عليها الا باحد هاتين
 جعلوا لا يشرع الحنيفة ولا يكتسب راسها ولا تسعي بين الميادين
 الا حنيفة ولا تخلق وانما تقصر ولا تهل والبت عدل
 طوائفها عن البيت افضل ولا تحلب مطلق رقيق من جاسية
 الموتى لا تحب الصخرات وتكون قاعده وهو ركب وليس
 من احرامها الحنيفة رنت الطواف وتترك الطواف بعد
 الحنيفة وتؤخر طواف الزيادة بعد الحنيفة وتكفي في
 خمسة ابواب ولا تؤم في الجبانة ولو نعت سقط العرضة
 صلاتها ولا يحل الجبانة ران كان الميت انثى وصغير لها
 نحو ابنته في التابوت ولا يسلم لها ران يرخص لها ان تأكل
 ولا تحمل المائدة والمسكره لا يقبل منها ران الله ودراخما
 وتعتكف في بيتها ربيع الحاضبة يد يدك حليتها كحلون
 اذ بل الا لتزوروا الضحية بالمرء افضل من على الضفد
 من الفحل من الارث والشفا دعا ران يه نفس ريعن
 وتقتله القريب ولا ينبغي ان يقول القضاة انهم من غير
 الحدود والقصاص ريعن يتا بل بالمرء دورا الرجل ريعن
 الامه على السكاح دونه العبدان رواج والمعتد عدم العرق
 سبها في الجبر ريعن الامه اذا اعتقت حلال العبد ولو كان
 متزوجا حر او سبها محرم من الرضا دونه وتقتله على الرجال
 في الحنفية واستتقة على الولد الصغير وفي النفوس دونه
 ال من وحي الاضغان من الصلاة وتؤخر في جماعة الرجال

الزوائد

والوقوف ومن اجتمع المني ريعن الامام فبطل منه القبلة
 والرجل عند الامام كذا في الحنيفة والردية بقطع يديها
 ارجلته بخلافه رانها مع عليها ولا تدخل مع العائنة
 ولا تسعي فيها مما لديه لو قفلت حلقا بخلاف الرجل فان التل
 كاحدهم ريعن كذا في الرجيم ان يث زناها بالبيضة وكلمه
 ج لسه الرجل فانما ولا تسعي سياسه وينزل عوى العبد
 الجلب سياسه لاحدا ولا يملك المصور للموتى اذا كانت
 مخدرة ولا يمين بل يحذر اليها القاصي اذ يث اليها تاييه
 كلفها حنجره تاهدين ريعن يوكيلها بالارض الحنصر
 اذا كانت مخدرة اتفاقا ولا يبدى السابغة بسلام ونفوية
 ولا تجاب ولا تثبت ريعن الملقوه بالاجنبية وتكره الحلال معها
 واختلفوا في جواز خواتمها ران في السيد جواز كونها
 نبيه ٢ رسول ٢ ان الرسا لم يبيعه على الاستها بروديني
 خالف على المستر بخلاف النبوه والتمام فيها ولا تدخل
 النسا في الفرافا السله فيه كذا في الولو الجيسه
القول في احكام الذمي حكمه حكم المسلمين الا انه
 لا يؤمر بالعبادة ولا يقيم منه ولا يقيم يمينه ريعن رضاه
 فلهما اسلاما زنت صلاته به ولا ياتر من ترك ابدا في قول
 وياتر على قول اعتقا دعا رانها ولا يقيم من دخول المسجد
 حنبا بخلاف المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم
 عنه ولو كان المسجد الحرام ولا يصح فذره ولا مسلم له في

الفقيه ويرى له ان ناكل او قتل على الطريق ولا يحد بغيره الخ
 ولا يرى عليه بل يرد عليه اذا غلبت رعيته متعلق له الآات
 يظهر بينها بين المسلمين فلا ضارة في ارتكها او يكون المثل
 اما ما يرى ذلك تجلات اطلاق خبر المسلم انه لا يوجب الضمان
 ولو كان المثل ذميا فينبغي ان يكون اظهاره سببا كظهور
 بعضها ولم اره الا انه لا يمنع ما لبست الحرير والذهب ولا تفرق
 لهم ثوب كحرا سدا اوت يحوون اكثر ويقتل بزل الكافر
 في الحمل والحرقة يقتله الزليل بانه سبور لا يقتل بولم ينفق
 وجوابه انه يقتل بغيره ضمن الغنم لا يتصور اذ هو مراد
 كما افصح به في الكاف ويؤخذ المذهب بالتمييز في المركب والمبصر
 فيركبوا بالاكف واللبس في الطريق والاردم وايتاب
 اهل العلم والشرع فيجعل من درهم علامة ولا يحد بغيره
 بغيره ولا يحد في المصير واختلف الرواية في كونه سببا
 بين المسلمين في المصير والعقد اهم لا يكون سببا ولا
 يلبسون السهام وان ركب الى رصده نزل في الجاهل
 ويقتل عليه في المروءة شرحه واني عرفت **الحاصل**
 انه تمام الحدود كلها عليه الا حد ستر الخ لانه ليس بسلام
 الحاجه ولا يراى في الجواب على وعيدك وتكره مصانحه وحريم
 من عليه وتكره تعلم ان يوجب نفسه من كافر لا جلد ولا الضم
 وفي المثل كل من منع منه المسلم منع منه الذم الا الخب
 والخزير ولا تكره عيادة جاره الذم ولا ضامنه ولا تقتل

الحاكم

الكفار بين اهل الذمة الا اذا كانت بنت ملك حذوها
 جايك او كفا س فيرق لتسكن الفتنة كذا في البرازيه
تنبيه الاسلام يجب ما قبله ما حقوقي امهال
 ودرنا حقوق الا دميته كالتصا ص رخصت الاموال والآات
 مسائل لما يجب الكافر ثم اسلم لم يسقط وضه لوزن
 ثم اسلم ركان رنا ه تها بينه مسلم لم يسقط بالاسلام
 والاسقط **تنبيه** انها استركت اليهود والنصارى
 من رخصت الخزيه وحل المأكله والذبايح والذميه وتخاركم
 المحبوس في الجزية والذميه ودرنا الاخرين واسوى اهل
 الذمة من ما ذكره وقل المسلم بالذميه وديم الكافر المسلم
 سوار لا يقتل المسلم والذميه من **تنبيه** انها
 لا توارث بين المسلم والكافر ويرى الارث بين اليهودي
 والنصارى والمجوس والكفر كله منه ما لم يحد بغيره
 اتحاد الدار والكفر كله منها تكون فيما بينهم وان اختلف
 بينهم خرب المرتدانه يثبت كسب اسلامه ودرية المسلم
 مع عدم الاتحاد والله اعلم **العول في حكم المحارم الحريم**
 عندنا من حرم لها حق عمل التبايد بسبب او مصاهرة
 او رضاع او بوطى محرم او نظر شهوة او ما هو من معناه
 ويحرم استباح وجوار النظر في الخلوة والمسافرة الا المحرمه
 من الرضا في الخلوة بها مكروهة وكذا المحرمه بالمصاهرة
 اذا كانت شابة وسفها عفة على قريبه كالمين في باب العتق

١٢٣

ومنها وحب تقه الفقير على الفتن كابين في التقه ومنها
 لا يجوز التقه بين صغير ومحرم كابين في البيع ومنها لا تنفع
 ارجوع في الحب كابين في الحب ومنها لا يقضي احد ما لا يرضى به
 كابين في كتاب الفضا واسترها دانت ومنها عديم وحلي كل منهما على الاخر
 كابين في كتاب النكاح ومنها لا يدخلون في الوصية الا ان ارب
 كابين في كتاب الوصايا ومنها لا يقبل اصله الخزي الادنى عن نفسه
 كابين في كتاب الجهاد ومنها لا يقبل الاصل بالفرع كابين في كتاب
 الجبايات ومنها لا يجد الاصل في قدن فرعه كابين في باب القنن
 ومنها لا يجوز سفر سفر الا باذن اهله او حتى ج ابيه كابين في
 محله ومنها لو ادعى الاصل ولو جارية الفرع ثبتت نسب كابين
 في محله ومنها يبيع الفرع الاصل في الاسلام ومنها لا يجيب
 الاصل بدني فرعه الا اذا كان تحت جالي التقه ومنها انه
 يتولى الطريقين ومنها عدم خيار البلوغ في تزواج الاب والجد
 ومنها يثبت ولاية النكاح بغير صحة والتصرف في المال
تنبيه يترب على النسب ثوريث المار والولي وعدم
 صحة الوصية عند المراجعة والاقارب بالدين في مرض موته
 وتحلل الدية ولا يات التزوج وقيل الميت والصله عليه
 ولا يات الحقة ولا يات طلب القصاص **القول في احكام**
غيبوبة المقتلة يترب عليها وجوب الفصل وحرمة اكله
 والمظنة والطواف وترأه القرآن وكل المصنف كابين في باب
 الحقب وكراهة الاكل والشرب قبل غسل وضوء الجهر والصرم

وجوب الكفارة ونسب الاعتكاف وتطلان خيار الشرط والروية
 والغيث كابين في محله وصحة اصال الموطوءة وزرعها وحلها
 للزروع الا ان يشترطه كابين في محله وجوب التقه والسكنى
 وانكسوة كابين في محله **وفزع** البيعة الموطوءة وضمان النعمة
 كابين في محله **تنبيه** الا يلاحج جليل لا يبيع وصول الحرارة
 كالايلاج غير جليل افرق بينهما **والايلاج** بعد طبع المستف
 كالايلاج قبل طبعها **والايلاج** في الدبر كالايلاج في القبل كابين في
 محله **القول في النكاح الفاسد** والوطى في النكاح الفاسد
 فالوطى في النكاح الصحيح الا ان مسائل الآولي وجوب مهر مثل
 ولا يزا على المس ومن الصحيح يب المسى ان فيه عدم الحمل
 للارث ان له عدم الا حصان **القول في الوطى** بمكة ايميت
 احكام الوطى بمكة ايميت احكام الوطى بالنكاح لا فرق بينهما
 الا في مسائل كابين في التحليل والاحصان **حل** حكم تعلق
 بالوطى لا يقبر فيه الا نزال **القول** بغير ملك البهين او نكاح لا غلوا
 عنه مهر او غفر الا ان مسائل الدميان اذا تزوجا بغير شهود وتم
 اسما اركا بويضان ان لا مهر فلا مهر **القول** في نكح صبي بالغه
 حره بغير اذن وليه ورطبها رخصت **القول** في نكاح المهرات
 زوجة امته من قبله الماذون غير المدبوة الا ان لا مهر
 الرأج وحلي الجسد منه بغيره فلا مهر **القول** في السيد لا يبت
 على عبده دين **القول** في مس لوطى ابان في ابان يرب قبل استعير على شري
 ليس مني ما تورعه صاحب الانتباه **والقول** في لوطى الماحل

المحرمية بتسعة اوطى الموقوف عليه الجارية الموقوفة اوطى
 الراعي المرمونه فان ادانت ان كان بشيعة وموت دار السلام
 وجب المهر والله اعلم **القول في احكام الحيف** تد استوفين
 احكام الحيف والنفاذ في باب الحيف فلا يطيل بذكره **تبيينه**
 اذا اختلف الزوجان في الوطى وعدمه القول لها فيه الا ان مسائل
 الاولى ادى العين الاصابه وتلف من تيب رانكرت قال قولك
 مع يمينه الثانية ادى المولى الوطى في عدة الابلا وانكرت
 قال قولك له مع يمينه **الثالثة** قلت طلقني بعد الدخول والى عليه
 كال مهر وانكرت قال قبله فمك نصف المهر قال قول لها في رجوب
 العدة عليها وله ان المهر ما تقدره واسكني وحل بيتها وارم موها
 واخرها على ان تكرهات بولده من رضى يحل بيت بنسبه ويرجم الجاني
 قولها في تكيل المهر **الرابعة** ادت المطلقة ثلاثا ان التام دخل بها
 قال قول لها في حلها لمطلق كان كال مهر **الخامسة** علق طلاقها
 بغير وطية في اليوم فادى الوطى وانكرت قال قولك له لانكارة
 وجود الشرط واسه سال اعلم **القول في احكام العقود** من اقسام
 لازم من الجاني **البيع** والصرف **والسلم** **والتولية** **والمرابحة**
والرهن **والاشتراك** **والعلم** **والحوالة** **والاين** **مستلتي** **ذكرنا** **ما**
في الفوائد منها **والاجارة** **الاين** **مستلتي** **ذكرنا** **ما** **في الفوائد منها** **والاجارة**
بعد القبض **وجود مانع** من الموانع السبعة **والعقد** **والخلع**
بعض **والشكاح** **التي** **عن** **الجاني** **رئيس** **البلدية** **والعقد** **والارل**
ان يقال **ونكاح** **البايع** **العاقل** **المحرارة** **كذلك** **وجاز** **من** **الجاني**

الزكوة والوكالة

الشركة والوكالة **والحفا** **ربعة** **والوصية** **والغاربية** **والايداع**
والقرضا **والقضا** **وساير** **الوكالات** **الاكامة** **وجاز** **من** **الجاني**
 الجاني فقط الرهن من جانب المرتفع **ولا** **زمن** **من** **جانب**
 الراعي بعد القبض **والتي** **بها** **جانية** **من** **جانب** **العبد** **لا** **زمنه**
 من جانب السيد **والكفا** **له** **جانية** **من** **الطالب** **لا** **زمنه** **من**
 جانب الكفيل **وعنه** **الامان** **جانية** **من** **قبل** **المحرري** **لا** **زمن** **من** **جانب**
 المسلم **تبيينه** **من** **الجاني** **من** **الجاني** **تولية** **القضا**
 فلهذا **من** **غزله** **ولو** **بلا** **جنته** **كان** **في** **الحلاصة** **ولو** **غزل** **نفسه**
 وان لا يلاية على مال اليتيم بالوصاية وان كانا وصي الميث فحق
 لازم به بعد موت الموصي فلا يملك القاضي غزله **الاخية** **تارة** **عجز**
 ظاهر من جانب الوصي فلا يملك الوصي غزله **نفسه** **الا في**
 مستحقين **ذكرنا** **ما** **في** **رعايا** **العوايد** **وان** **كان** **وصي** **القاضي**
 فلهذا **من** **غزله** **كان** **في** **التشبه** **ولو** **غزل** **نفسه** **بمخض** **القاضي**
وقد **ذكرنا** **التولية** **على** **الاوتان** **في** **وقت** **الفوائد** **تبيينه**
العقود **البيع** **نافذ** **وموقوف** **لا** **زمن** **وميز** **لا** **زمن** **وناسد**
وباطل **وضبط** **الموقوف** **في** **الحلاصة** **في** **خمس** **عشر** **وروث**
 عليه **في** **بنية** **مقتبل** **الباطل** **والفاسد** **عند** **ما** **في** **العبادات**
 مترادفات **ومن** **الشكاح** **خذ** **بذكر** **بكر** **الوكلاء** **الحارم** **فاسد** **عند**
 ابي حنيفة **ومط** **به** **نكاح** **لا** **زمنه** **وباطل** **منه** **في** **يجمد** **وضبط**
 جامع الفضولين **قيل** **بطل** **وسقط** **الحمد** **بشبهه** **الاشتباه** **وقيل**
 فاسد **وسقط** **الحمد** **بشبهه** **العقد** **واما** **في** **البيع** **فنبينا**

بك اطلب ما لا يكون مشروعاً باصله ووصفه **وان** سد ما كان
 مشروعاً باصله دون وصفه **وحكم** الاول انه لا يملك باليقين
واما من الاجارة فثبت بانها لا تجب الاجرة من اباطلمه كما اذا
 استجر احد الشريكين شريكه محل طعام مشترك وجب
 اجرة المثلين **والسدة** **واما** الرهن قال من جامع الفضولين
 فاسده يتعلق به الضمان **وباطلمه** لا يتعلق به الضمان
 بالاجارة **ومما** اباطل لور من شيا باجرة ناعية او مقيمة **واما** من
 الصلح فقالوا من ان السد الصلح على النكاح بعد دعوى فاسده
والصلح اباطل الصلح على النكاح **والشفقة** **وحيا** **والعتق**
وتسم المزاوي **والشرط** **وخيار** **والبيع** **وفيه** **رجوع** **والرأب** **على**
 بما دفعه من اجماع الفضولين **وفيه** **ايضا** **اما** **النفقة** **للسدة**
 التي سده **و** اذا ادى بحكم من حكمه في سده **رجوع** **بما** ادى
والنفقة **له** **اباطلمه** **كالنفقة** **بما** **ان** **اما** **النكاح** **له** **النكاح**
 كما ثبت به على فراخه **ويرى** **واما** **اباطلمه** **له** **النكاح** **بسته** **على**
 ميثه **اوردم** **ومنه** **بينوا** **الشركة** **النكاح** **والصحيح**
تنبيه **محمود** **ماده** **النكاح** **نسخ** **له** **اذا** **اسامه** **صاحبه** **عليه**
واختلفوا **ان** **محمود** **الموصى** **الوصية** **واختلفوا** **ان** **النسخ** **على**
 يرتفع العقد من اصله **او** **من** **سقط** **قال** **شيخ** **الاسلام** **انه**
 يجعل العقد كأن لم يكن من المستقبل **او** **من** **مضى** **وقال** **غيره** **يرفع**
 من اصله **القول** **في** **النكاح** **انه** **يشفع** **البيع** **بالنكاح** **والنكاح**
والوكالة **والنكاح** **له** **والاقرار** **والطلاق** **والنكاح** **وتدبير**

ذلك في

ذلك في محله **والا** **ففيه** **واعتماد** **الراوى** **على** **ما** **من** **تسا به** **والنكاح**
 على خطه **والقاضي** **على** **علامته** **عند** **عدم** **التذكر** **جائز** **عند** **الامام**
وحيزه **ابو** **سفيان** **للقاضي** **دون** **النكاح** **هو** **جوزه** **محمد** **بشكل**
 ان يثبت به **وان** **لم** **يثبت** **قال** **سفيان** **الامام** **ويثبت** **ان** **يثبت**
 بقول محمد **توسعه** **للفاس** **من** **٧١** **جس** **ويثبت** **بقول** **محمد**
القول **في** **الحكام** **الاشارة** **من** **الاخرين** **سقطه** **وتامسه**
 تمام العبارة **من** **كل** **شئ** **من** **بيع** **واجارة** **رهبة** **ورهن** **ونكاح**
وظلان **وعتاق** **وابراء** **اقرار** **ومقاصد** **الاخرين** **المردود** **لرصيد**
 قدن **وهذا** **ما** **لن** **فيه** **التفصيص** **المردود** **في** **رواية** **ان** **التفصيص**
 كما **لمردودها** **فلا** **يثبت** **بالاشارة** **وتامسه** **في** **المردود** **فرد**
 اقتصر **في** **المردود** **وغيره** **على** **استثناء** **المردود** **يراد** **عليها** **الاشارة**
 فلا يقبل **شئ** **دفعه** **كأن** **التمهيد** **الما** **يسه** **في** **المردود** **لن**
 ايما **خزانة** **القاضي** **وعليه** **الاخرين** **ان** **تعال** **له** **عليك**
 عهد **اسه** **ومنه** **ثم** **ان** **كان** **كذا** **فيسير** **به** **فهم** **و** **لو** **حلف**
 بالسه **كانت** **اشارة** **اقرار** **بالسه** **تعال** **وظاهر** **اقتضار** **المستأجر**
 على استثناء **المردود** **نقط** **صحة** **اسلامه** **بالاشارة** **ولم** **اره** **فيها**
 تفصيلا **وحيا** **وتسا به** **٧١** **اخرين** **كانت** **رثة** **واختلفوا** **ان** **ان** **عدم**
 الرد **على** **النكاح** **به** **شرط** **للعلم** **بالاشارة** **او** **لا** **المعقد** **او** **كلمه** **اذكره**
 في **الكفر** **باو** **٧٢** **بد** **في** **اشارة** **الاخرين** **من** **ان** **يكون** **معهودة**
او **التم** **تقيد** **من** **نسخ** **العقد** **من** **الطلاق** **ولا** **يجوز** **ان** **المراد** **بالا**
 بالاشارة **التي** **يبيع** **بها** **طلاقه** **الاشارة** **المعروفة** **بتصويت**

الاشارة

منه آية العادة منه ذلك فكانت بيننا لما احل الله الاخرى انتم
واما انتم فغير الاخرى فان كانا معتقلا للسان فبغير اعتلان
 والقول على انه انما دامت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره
 بالاشارة والاشهاد عليه **وهذه** مما قد رآه الله ادسبه وهو
 ضيق وان لم يكن معتقلا للسان لم يقتض سارته مطلق
 الا في اربع الكفر **والاسلام والنسب** والافتاء ان يفسر
 المجبوز **وزاد** اخذ من مسلمة الفتا بالامساك به الشرح
 في رواية الحديث **واما** ان الكافر اخذ من النسب لانه يجب فيه
 الحق **والدم** ولما ثبت بقاء الامام كانه ضاه او اخذ من
 الكتب **والطلاق** اذا كان تفسير المصنف كالقول ان طالق طلقا
 رات ربتلات **وقعت** بطلان ما اذا قال انت طالق وانت
 بطلت لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق **ولو** قال انت باصابعه
 ولم يقل طالق لا يقع **وزاد** ايضا الاشارة من المهر الى صيد
 نقوله يجب الجرا على المتبري **وهذه** فروع لم ارها الا في الاول
 انما رآه الاخرى بالقرآن وهو يجب بغير ان يحرم عليه اخذها
 قوله ان الاخرى يجب عليه تحريك لسانه فعملوا الترتيب قراه
 انما في علق الطلاق بمشيئة اخرى فاسار بالمشيئة **ويشفي**
 الوقوع لوجود الشرط انما علق بمشيئة رجل طلق فخرس
 فانت من المشيئة **ويشفي** الوقوع **قاعدة** اذا احتجفت
 الاشارة والعبارة **واما** ما يتوكلوا اذا احتجفت الاشارة بالمشيئة
 فقال في المذهب في باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس

المشتركة

المتشتركة بتعلق بالمتشتركة **اما** المسمى فموجود في المشتركة
والوصف يشبه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى
 المسمى مثل المتشتركة **وليس** تابع له **والشبهة** البطلان
 التعريف من حيث انما تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات
 الا ترى ان من اشترى فصلا على انه ياقوت فذا هو زجاج
 ٢ يفتقد العقد ٢ فقلان الجنس **ولو** اشترى على انه ياقوت
 اخرج ذاهوا خضر العقد ٢ حتى اذا جنس انتم قال السارحون
 ان هذه الاصل متفق عليه في النكاح والبيع والابارة وسائر
 العقود **وكن** ابو حنيفة رحمه الله تعالى جعل الخمر والخمر جنسا واحدا
والمرء العبد حب واحد **المتعلق** بالمتشتركة **رايه** فوجب من المثل
 فيما اذا تزوجها على هذه المدة من المثل راى الى خمر او على هذا
 العبد راى الى خمر او ما راى الى خمر او على هذا
 الاصح **ولو** سمى في البيع شيئا واشار الى خلافه فان كان من خلاف
 جنسه بطل البيع كما اذا سمى ياقوتا راى زجاجا لكونه ببيع
 المدة **ولو** سمى ثوبا ورواها راى ثوبا **واختلفوا** في بطلانه
 او نكاحه فكله انما يشي في البيع الباطل ذكر الاصلان في الترتيب
 دون الفقه وتظهر الفقه المذكور الان من بين ادم جنسا
 بخلافه من الحيوان جنس واحد فله ان يرا اذا كان الجنس
 والى في الوصف **ومن** باب الاقعدة قالوا لو نوى الاقعدة اهدا
 الامام زينة فان غر لم يبيع الاقعدة **ولو** نوى باقمام التي يبيع في
 المحراب على طين انه زينة فان غر لم يبيع **ولو** نوى الاقعدة اهدا

اذ ارده بعيب قبل القبض مطلقا وبعد ٢ ينسخ الا بالقبض
 او الرضى كالموجر اذ ارجه الواجب فيه **وارث** انما يات
والسبيح اذا اخذ بالسفحة يدخل التمن في ملكه المستقر جبرا
 كالمبيع اذا ملكه في يد البايع يدخل التمن في ملكه المستقر جبرا ولو لم
 والتجار وما كانه من امواله الارض يدخل جبرا الا الملك والحق
 والشئش والعبه فلا يدخل الا بشرطه وحكم البيع الذي فيه
 في رادخال عنه مقرر في محله حكم الاجرة مع ملكه مقرر
 في محله **فائدة** المالك في الموصى سبعة الى وقت موت
 الموصى وعليه يتفرع ما في الولد الجنيه رجل اوصى بعبد لا يملك
 والموصى له في ملكه تنفقه في ماله الموصى فان حضر الموصى يملك
 وقد اتفق بامر القاضي رجع بها وان لم يقبل فهو ملك الورثة
القسم الموجر لا يصح اجارته من الموجر اختلف في القرض هل
 يملكه قبض او التصرف **وتفرع** عليه ما في البرازية باجماع
 من المستقر انكر القرض بعد القبض قبل الاستحلال يجوز لانه
 صار ملكا للمستقر **وعن** الثاني لا يجوز لانه لا يملك قبل الاستحلال
 ويبقى المستقر يجوز اجارته فيكون منه انه يملك بقس القرض
 وان كانا لا يمتنع كالنقد **ومحله** بعد القبض **محله** بيع
 ما من النعمة وانما كانا في يد المستقر **وعنه** للقرض
 التصرف من النكر **القرض** بعد القبض قبل الكيل خلاص البيع
وبه القليل كالموجر امواله ينقص بها دينه وتنفذ وصاياه
ولو ارصى ثبتت ماله دخلت الدية فيه **والنقص** صيرورث

من ناكس

عنه ناكس **وامواله** ولو اتقلب مالا يترك الولد او ابن ولده ارض
 ولده وارثه يقضى منه دينه وتنفذ وصاياه منه ذكره الزيلعي
 في باب النقص صرحا دون النفس **اخلفوا** ان وقت ملكك
 الوارث قيل من اخر جزء من اجزاء المورث وقيل هو موت
 ملكه الوارث بطريق الخلافه عن الميت ثبت له وعليه جميع
 ٢١ حكم التي كانت لمورث فيه عيب وزاد عليه وصير مخررا
 بالبرية التي اشترها الميت **ويصح** اثبات دين الميت عليه
 وتصير وصي الميت عليه بالبيع في التركة مع وجوده **واما** ملك
 الموصى لم يملك خلافا لمصلحة ملكي ابدا فانما ملك الموصى
 المذكورة في حقه تعلم من ادب النقص **ومن** النقص
 يصح ان يترك الموصى له ما باعه الميت بالملح باعه قبل نفيه
 التمن بخلاف الوارث والله اعلم **القول في استقرار الملك**
 في الصدقات بالعتق **ومن** البيع الخالي عن الشرط بقس المبيع وسقوط
 الخيار لو فيه وقام الصدوق بالملح قول ان الملوه او المورث او
 العده وجميع الديون بعد زوالها مستوفاه الا دين السلم بقوله
 النسخ بالانقضاء بخلاف تملك المبيع لانه لا يقبل بالانقضاء لمحو
 الا حياض منه والمك في المنسوب والمستفاد سبعة الى
 وقت النقص والاستفاد **وما** يد تملك الا كتاب ذكر
 الكفر ونفذ البيع ولا يكون الولد له **والنقص** ان الملك ثبت
 بالنقص شرط النقص بالعتق **اما** كتاب بالنقص مقصودا
ومن سرق الزبائات لم يملك من اول كتاب بالنقص الاصل كذا

١٢٩

ان ذوال المصوب عن ملك المالك باذائه الضمان مستند الى
وقت النصب من حق المالك والى صلب **وفي** حق غيرهما يقتصر
على التضمن الا اذا اطلق بالاستناد حكمه بترى من جعل
الذوال متصورا على الحال مستند الى حق الكل لان الاستناد
ضروره وجوب الضمان من وقت العقب **وفرغ** على الاصل فلا
فرق عما سبق الذي صاب اذا ادع العيني تم هككت عند المودع
تم ضمن النصب القيمة بما ملك فلا رجوع له على المودع **وتام**
تقديمه فيه **القول الثاني اذا كانت** العيني لانسان والمنفعة
اخرى لعبد الموصى بمنفعته ابيه الانسان تاذا مات الموصى له
عاد للورثة والورثة والورثة وانكسب المالك وليس للموصى له الاجارة
لا اخرجه عنه بله الموصى **الا** ان يكون اهله من غيرهما ولا يستند
الا في وطنه ومنه اهله ويصح الصالح مع الموصى له على شئ
ويطلق الوصية **وجاز** بيع الوارث في حق المالك من حق غيرها
يقتصر على التضمن الا حق الرقبة من الموصى له **ولو** ضمن العبد
تاعدا على المنزوم فان مات رجع ورثته بالغ على ما ملك
الرقبة **فان** ابي بيع العبد وان ابيه المذموم هذا فذاه المالك
ارفعه رجلا الوصية وارثا الجناية عليه **فان** ان لم
تفقد المذمة تاذا تضمنه اشترى بالارض فادما ان يبيع والا
بيها الاول وضم للارث واشترى به فادما ولا تصد على
تا تله فادما لم يمتحنا **فان** اختلف ضمن العيني كل قيمة فينتزعه
بها اخرج له واستند المالك نفذ وضمن قيمة يترى بها فادما

كذا في المحيط

كذا في المحيط ونقته لوصف الم يبيع المذمة فعل المالك وان يبيع
فعل الموصى له **ولو** مرض مرضا يبيع المذمة فعل المالك فان تعلق
المرض بانه القاضى ان رأى ذلك ويترى بهته عبد اليوم
مما مكنه اغميه من ثماره المنفعة **وحد** قطا لفظ فعل المالك
كذا في الطهريه **ويصح** من غير الموصى له فلا يجوز الا برضا
وان يبيع برضا لم ينقل حقه للمولى الا بالترضى كذا في السرار
الوجاه من الجبايات **ولو** قل ضا واخذت قيمته يترى بها
عبد ار ينقل حقه فيه من غير يديه كالوقوف اذا استبدل
ينقل الى الليل ذكره **فان** كان له اقل ضا
يترى بقيته عليه او يكون مدبرا من غير تدبير ذكره **الزبي**
من الجبايات **ويصح** ان يتوقف كذا على اذن الموصى له
بالمذمة وان لا يجوز له الكفاية **لان** عدم المنفعة **وعلى** المالك
الوطى لانه ما ملك الرقبة **فان** الموصى له بالمذمة لا يجوز
وله ان يبيع المستاجر بغير بشرطه **والوقوف** عليه السكنى
لا يجوز ويبرر وتامه في نفع الله **برو** اما اجاره المقطع ما انقطع
الانعام **فان** قتل الدابة في سبع يحوزها ولا في الجواز اخرج الانعام
له في اثناء المدة وان مات الموصى له ارضها الانعام تنفخ الاجارة
لا تسال المالك الى الغير وتام تقديمه في رسالة **وما** التي به
الدابة في سبع المستخرج بان الانعام انما يخرج الا في غنى المقطع
من شئ **وهو** محمول على ما اذا انقطع ارض عامرة من بيت المال
اما اذا انقطع مواتا نائية ليس له اخرج عنه **لانه** صار

ما كان لفرقة ذكره ابو يوسف في كتاب الخراج وعلى ما اذا لم يكن
 مستحق في بيت المال فلو كان لا يمكن اخراجه كما ذكره في تصرف
 الامام **القول في الدين** هو عبارة عما مال حكمي يثبت في الزمة
 بيع ادا استملاك او غيرهما وادعاه واستيفاه لا يكون (٢١)
 بطريق المتأصصة عند الامام الدين المستوفى للتركة يمنع
 ملكه الوارث تقدم من جامع المصولين (٢٢) اذا ابر الوارث غريمه
 ارادى وارثه بشرط التبرع اما لو ادعى من مال نفسه مطلقا
 بلا شرط التبرع او الرجوع يجب له دين على الميت فلا يمكن
 ملكه الوارث لعنه في التبرع او كما يثبت لا ينفذ وكذا لو
 باع وانما يسع النقص من الدين المستوفى يمنع جواز الصلح والقسمة
 فاذا لم يستوفى لا ينبغي ان يصح الحواريين سموهما لم يقضوا
 دينه ولو فعلوا جاز الوارث استموا ثم ظفرت دينه محبط او لا ردت
 القسمة والوارث استخلاص التركة بقض الدين ولو
 مستوفى **قاعدة** لو كان الدين للوارث والمال هو حصصه فيه
 سقط دينه وما ياختاره ميراثه قال في البرازية استوفى
 التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا يخرجه لا يمنع
 الارث **جاء الدين** من غير من عليه الدين لا يقع له سلطة على
 قبضه فيكون وكلا يقيضه او لا للموكل ثم نفسه ويملك غرضه
 ببل البعض ولا يثبت فيه ما في الواقعات وغيرها **وعب** مكر الدائم
 التي على فلان فاقبضها منه فقبض مكانها فلا يثبت جاز لا
 حار الحق للموكل له فمكرك الاستبدال **وما** في سيرة المتقن

من الزكاة

من الزكاة تصدق بالدين الذي على فلان بنية الزكاة وادعاه
 بقبضه فقبضه اخراجه آتاك وكاله ولسيت **جاء** الوارث الدين
 من المدعيون جاز لو كانت المهر الزكاة على زوجته ولو لم يكن لا يصح
 اقرارها **خبر** عن قول لا يصح قبضه من غير من عليه الدين
 الحوالة والوصية لغرض من عليه الدين فانما يصح كوا في وصايا
 البرازية **القول في الاجل** لا يصح تاجيل الاعيان الا ان اجل شرع
 رفع للتفصيل والعين حاصلة بخلاف الدين ليس في الشرع
 دينه لا يكون الا بالاراس مال السلم **وبدل** المهر والقرض
 والتمتع بعد الاقالة ودين الميت وما ياختاره بعد الصلح العقار
 وصح تاجيل كل الدين الا القرض **وليس** في الشرع دين لا يكون
 الا بوجلا (٢٣) الدين والمسلم فيه مستحب للمهاجرين بسبب
 واحد فقبضه احد من نصيبه فان لم يترك ان يشاركه فيه فيصير
 تقريع على ان ما في الزمة ان يقع تسميته الدين لا يجل قبل الاجل
 الاموت المدعيون ولو حكما كالمردة **ولا يجل** لموت المدين واما
 الحرى اذا دخل دارا بامان واذا ان غيرة فاسترق فتعرب
 سبقوا الدين مطلقا لا يسقط الاجل فقط **شرط** صحة الاجل
 الحصول والا فلا يصح والمال يجله بشرطه ان لا يكون مجهولا
 جباله فاحسنه كسحب الربح بخلاف السيرة كالمصاد قال المدعيون
 اذهب واعطني كل شيء كمن انكسب يا جيل لانه امر بالاجل
القول فيما يمنع وجوبه وما لا يمنع آتاه الدين وجوب سرائر الله
 ولا وجوب سرائر الله بغيره لم يوجبهم المراد بالتمتع الفاضل عن

من الدين

بيان ما في الزمة لا يصح قسمة

حاجته **الزكاة** يسع وجوبه دين له مطالب من جهة العباد كالزكاة
 عليهم زكاة لم يدنعها ولا يسع المنذر والخير ان كانت بالمال يسع
 الزكاة هو الصحيح **ويسع** الدين وجوب القطر وجوب زكاة
 عبد النبي رايه يسع الحج والاضحية ويسع نفوذ الوصية **والصحيح**
 ولا يسع الدين ضمان الامتياز والدية وضمان المال والحيوانات
القول فيما يتعين فقد به ارسيتج الاول رجل به دت
 وفيه سه وسعه ما يكفي احدها يتعين صرفه للنبي سه ويتيم
 للموت كذا ان تم القدر اتي جانب وميت وحاضرت ما
 يكفي احدهم فلو ملكا لواحد منهم نفوا اول به ولو ملكا لهما جميع
 لا يصرف احدهم ويحوز اليهم وانما صاحبان الجنب اربل لانه يصلح
 اما ما للمراه ويسمى المراه والميت ولو كان بين الاب والابن
 فالاب اربل به لانه ان يملك مال ابنته ولو رغب لهما ما يكفي
 لا يصرف ثالث الجنب اول **اجتمع** جازا **وفرضه** وفرضه **والوقت**
 يسع الكل تقدم الجبارة ولو رسيح واحد اترجوه من الوقت ولو
 رسيح فرضين قدمت الجبارة وفرض الوقت وبينا في الزرع
اجتمع جبارا وكسوف ووتر سنة **والوقت** يسع الكل قدمت
 الجبارة فالكسوف فالوتر فالسنة **القول** في اجتهاد الفضيلة
 وعدها في العباد باعتماد الاداء قد المار في اول الوقت وهو
 على طمع من وجوده في اخر الوقت يستحب له التأخير ليعمل
 بالوضوء لا فيقتد به باليمن لوصل منفردا من اول
 الوقت ولو وقع الجماعة صل في الوقت المكرر لا لا فضل الصلاة

لا تأخر في كل ركعة
 لا تأخر في كل ركعة
 لا تأخر في كل ركعة

بالأمانة على

بالجمعة على القول بسنتين والانتجب كونه مرة او ركعة الجماعة
 ولو لم تكن انتوت الجمعة لا لا نظر لا تقار على المراه ويترك
 الجماعة على القول بالسنة والانتجب **المسح** على الحفين افضل
 من البسل بحضرة مسح لا يسح جازا **المسح** من الموض
 افضل من التمسح من لا يري جوارا التمسح من الموض
لو اسرع في المسح ادرك الركعة ولو لم يركب الركعة لكانت
 يسرع ويترك الركعة كذا في التمسح **في الخلاصة** لو صل في
 بيته يغير على القيام ولو غزا للمسلم صل انما لا يغزى ويصل
 قائدا الا لو صل قائدا اقله يمسح بغيره ولو صل قائدا
 لا يغير بمسح ويترك لو صل في الوقت عن السنة تركها ولو صل
 الوقت قد تم السنة على السحب **القول** في اجتماع الحدود
 على المحيط للمكرخي اذا اجتمع هو ومن جنب واحد اقل بوا
 وانما اجناس مختلفه جزا **سرفه** وقذف وشرب والنفق
 وقصاص ومن الجناية العود التي امكن فيها القصاص تبدى
 بالنفقة وان لم يبرئ ينفذ بالنفقة وان لم يبرئ ان شاء ابدأ بالقطع
 او يحد الزنا وحد السرب اخوها وان كانا محصيا بدى بالنفقة
 ثم يجزى بالنفقة ثم يفرجهم **واما** او يكره لم يكره **النفق**
 في بعض حق العبد فيقتد على خالص حق الله تعالى **وبينه**
 الحقان فيقتد المتخير على الحدود والعقل بالعقاص على
 العقل بالردة والزنا والله تعالى **القول** في احكام الحرم
 لا يدخل احد هو خارج المسكنات او من اعلم الامر ما ذكره الجارية

في الحظ
 في الحظ

به ولا يقتل ولا يقطع من قبل خارجة والتجارية وحرم النجاسة
 لمبيدة وقطع شجرة رعى حشيشه الا اذا حرق **وجوب** انما
 فيه وقتان في الحسنة والسيئة ويؤخذ فيه بالعم
 ولا يمكن فيه كافر له المدخول فيه ولا تمن ولا قرآن لكل ركن
 عودن حكمه وتخص الله اياه **ويكره** اخرجه حجارته وذراله
 وهو سائر غيره عند ان القطع والمدة على القائل فيه
 خطا وسنن التسل له خوله **القول في احكام المدينة** على
 ساحتها افضل الصلاة والسلام ليس لها حرم عندنا وسنن
 التسل له خوله ولا يكره الحجاره بها ولا يكره رعى حشيشها
 وقطع شجرها ولا يفسد فيها السيئات **القول في احكام السفر**
 براديج انصر لفرض الربا في وجواز القطع المسموع على الخفيف
 ثلاثة ايام بلياليها وتسقط المجمع والحيون والاضحية **تلبس**
 الشريك وحرمة السفر على المرأة الا بزوج او قهرم او غفلة
 وجوب تقفه المحرم عليها اذا اقبل من السفر **الابا** ومنع الوله
 منه الا برضى ابويه الا من الحج المبرور اذا استقضى منه **وحريم**
 على المدعوى الا باذن المداين الا اذا كان الدين موجلا او لها
 والمهاجرة الى دار الاسلام محررا بلا عهر وزواج **وتخص** ركوب
 البحر باحكام منها اذا غرق في البحر ومعه فرس فانه يستحق
 سهم الفارس **كان** من خان **القول** في حكم قايح المصدر
 جواز التقتل على المداينة الى ايقاعه توجت دابته **مقتد**
 سوا **القول** في احكام المسجد حكم الجنب والمجانف النفسا

حرمة المدخول

حرمة المدخول ولو لم يرد عننا **وحريم** تلويثه بالحي سحر
 ادخال الصبر والمجنونة اذا كان متلوث بالحي سحر والا يكره
ومنها من القملة المقتولة ان تلقي فيه حرمة البلول والتلوي
 ومنع اخذ نعل من اجزائه والوضوء في غير محل اعد له **تلكو**
 كان ترا به يجتمع جان الاخذ منه والا **ومنها** حرمة الصبا
 فيه فان اضطد فنهى **ويكره** مسح الرجل على عوده والمصا
 على حيله **نه** **ويكره** غرس الاسبر الا لمنفعة **ويكره** الصبا
 فيه وتعلم الصبيان باجرة لا غيرها الا لحفظ المسجد من
 روابه **ويكره** الجلوس فيه للمصيبة **وتسجد** التيمم له اخله
 فان كان ممتن **ويكره** لدخوله خفيه ركعتان **ويكره** دخوله
 لمن اكل راحته ضيقة **ومنع** منه **ويكره** البيع والشراء فيه
 والكل والقوم لعين الخائف **وانشأ** الصالة فيه **والكلام**
 المباح فيه **ون الحديث** انه يا كل الحسنة كما تاكل الناس
 الخطب **ورفع** الصوت فيه **الا** للشفقة **واخراج** الفرج فيه
 من المبرور **المقصود** فيه **وسنن** كسفه وتطيفه وتطبيره
 ودرسته **وايقاد**ه **وتقدح** العين على اليسار عند دخوله **وعكسه**
 عند الخروج منه **ومما** اعتاد المرور فيه **يأثم** وينسق **ويكره**
 تخصيص مكانه فيه للصلاة ولا يخرج غيره ولو سجد اليه
 ولا على الجملة جعل المسجد الواحد مسجدين **والاول** ان يكون لكل
 طائفة موزن ولا يجوز اعمارة **وانه** لمسجد آخر ولا يعمل المسجد
 بالمساجد **الحون** القننة العامة **والاعظم** المساجد حرمه المكن

ثم المدن ثم بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد اقاليم ثم
 مساجد المشوارح ثم مساجد البيوت واسم تعالى اعلم **القول**
في احكام الجمعة منها لزوم الجمعة واشتراط الجماعة والمخيلة وكبريتها
 قبلها وكبره السفر قبلها وسكن الفصل لها والطيب وليس
 احسن شيئا وتعليم الاطفال بعد هذا الفصل والنجور في المسجد
 والتكبير لها والاستغفار بالعبادة الى خروج الخطيب والاص
 بسن ابرادها وكبرها افرادها بالصوم وافراد ليلتها بالقيام
 وقراء الكهف فيه وفي حرالته الفائلة وقت الدعا الامراء
 على قول ابي يوسف وهو المتقدم وفي ايام الاسبوع وتوهم
 عيد وفيه ساعة اجابة وتحتج فيه الارواح بترارنية البيوت
 وبانها الميت فيه منها عزاب العبر وما في فيه ارض ليلته
 امرام فتنه العبر استبر فيه جبهه رقيه خلق ادم رقيه
 خزيه من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يروى هذا الحجة
 ربيع وهذا ارض اررد في الكلام على يوم الجمعة والربيع
القول في الشرط والتعليق قال في الكونج الشرط تعليق
 حصوله مضمون جله بحمله ارض التل هذا تفسير الشرط
 الذي هو التعليق شرط صحة التعليق لهذا الشرط كون
 الشرط معدوما على فطر الوجود والتعليق بانها تجيز
 ويستحيل باطل ووجود رابط حيث كانه الجرامو خرا
 والانتجيس وعدم كاصل اجنبي بين الشرط والجرامو خرا
 اداة شرط ومثل رجا صالح نكوا تضر على الاداه لا يعلق

تعليق
عروج

ولو قدم الجرام على الشرط قيل تنجز الفتوى على بطلان
وما يصح تعليقه بالشرط وما لا يصح وما يبطل بالشرط
 الثالث وما لا يبطل مذكور في الفرع **القول في مثل**
المثل واجره المثل ومما مثل والقيمة والوقت
 الذي يعتبر فيه من المثل من ماء الوضوء فشره في
 الغاية مثل القيمة في اقرب موضع يعز فيه الماء من المثل
 الرحلة واذا في الحج العذر اللائق به والمقبول على
 سوم السرا اذا هلك تعبر فيه يوم قبضه وقال بعض
 يوم التلف والفصوب القيمي اذا هلك تعبر فيه يوم
 المضمومة عند الامام والمثل بالانصب تعبر فيه يوم
 غصبه انقضاء المثل انقطع تعبر فيه يوم التلف
 بلا خلاف والمقبول بعد فاسد تعبر فيه يوم القبض
 والعبد المجنب لم تعبر فيه يوم الجناية والعبد اذا سب
 واعتقه سيده فمضى الم الجناية ضمن السيد فيه يوم
 الجناية وقال بعضهم يوم العتق والمرضا اذا هلك تعبر
 فيه يوم الهلاك ومن التمه دفع دينار ابا يوم ارز او
 يخذ منه ارزا او دفعه سافاخذ منه ثم اضم في القيمة
 الماخوذ تعبر فيه يوم الاخذ ولو كان لم يدفع له شيئا
 راضا لم يبيع وما اجمع عند من التمسير عليه تعبر القيمة
 يوم الاخذ انتهى والعبد المستر اذا اعتق واخار الاخر
 تضمن المعتق ضمن القيمة يوم الاعتاق وفيه ولو لم يفرور

الحريم المصومة كذا ان الخلاصة **فيما** من جنس الامه يبيته
 قيمته يوم وضعه **وتعتبر** قيمه العبد المملوك يوم قبله
وتحت الاب قيمه جارية ولده اذا حدث منه يوم العلوق
 كانه يملكها قبله **وتعتبر** قيمه العبدان اذا انتصف بالطلاق
 قبل الرجول وكانا مالكا **تعتبر** يوم القف **القول في**
اجرة المثل يجب في مواضع اخرها الاجارة في صورة مبيع
 الفاسده **منها** لو قال له المورج عني انتقصه المده است
 فترسها اليوم والافليك كل شهر كذا **وقيل** يجب المسمى
وتعتبر لو قال مستتر العني على ما كتب ولم يعلم بالاجر
 يخلو بالاداعلم فانه يجب **ومن** ما اذا عمل له شي ولم يسمه
 وكان الصانع معروفا بملك الصنعة وجب اجرا لمثل على قدر
 محرمه يفتي **ولو** ذكر اجرة يجب المسمى لو كان اجرا لمثل اذ انزل
 او اكره ينقص منه ما زاد على اجرة المثل كذا في التنية **ولو**
 سكن دار الوقف اربعة للاستغلا لاداريه يغير عقد
 فلو اجب عليه ما يرغب في استيجارها به **ولو** قال لفرج جمل الكرا
 لا يجب لما زاد اجرة لان الضمان والاجرة لا يجتمع **ولو** فسد
 المزارعة والمعاملة والمساقي والمصارعة والمساقي
وتكلم **واذا** انتقضت مدة الاجارة والمزارعة والمساقي
 وفي الارض زرع فانه يترك باجر المثل الى رقت الحصاد **وفي**
 التنية مفعلة ترك بالقف او بالبرق تبي اجرة المثل
ولا يلزم يجب اجرة الوصي من جانب التقاضي والمناظر

على الوقف

على الوقف اذا لم يشرط له الواقف معلوما وعلى كل
 اجرة المثل **وعلى** الزكاة يستحق اجرا لمثل غير ما يكتفيه
 واعوانه ان عمل ولولم يعمل بان حمل ارباب الزكاة الاموال
 الى الامام فلا اجرة له **وقيدت** الوصي بوصى التقاضي **وت**
 رضى المثل **اجرة** على الصحيح **وقيدت** من الناظر بعلم
ولا الوقف لو كان طاحونا يستعملها الموقوف عليهم فلا
 اجرة فيها كذا في تقاضيه **والقسام** والقسام
 يستحق في الاجرة القسام بالقيمة **والناظر** على ما
 في الجواز والسيارات اجرة مثله **واجرة** المثل تعتبر
 المراهق والناظر لو في بلدة يتعاملون بها ولا يعتبر ما
 يتعاملون به **واذا** كانا اجرة المثل في بلدة متفارت
 بعضهم مثقال وبعض دون ذلك يجب الوسط **واذا** اختلف
 اختلفت المقومون يجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطعي **باب**
 الشراكة **واجرة** المثل في الاجارة الفاسدة يطيب وان كان
 السبب حراما الغالب مذكور في التنية **القول في مهر**
المثل مهر مثل الحر ما تتردد به اثارها من الامه ما يقدر
 اجرة الوطى **ومن** تقاضيه **ولو** زنا بها فترجها وهو في ط
 لها فله مهر الوطى **ومهر** بالعقد **ولو** قال كلم تزوجك فانك
 طالق فترجها وهو في ط لقاضي يوم واحد ثلاث مرات
 فعليه مهران ونصف مهر **ولو** زاد فانك بائنا ودخل بها في كل
 مرة فعليه خمسة مهور ونصف مهر وهو في ط هرسفي **وبانه**

ان العقد الاول واجب به نصف المهر والعقد الثاني والثالث
والرابع فقيم من الاول واجب بكل مهر كامل لان له فحول
من الاول
الطلاق الواقع بعد
الدخول المهر من النكاح الصحيح مقبل بالخلوة تحقيق وجب
الوطيات فقد برأ لو وطئ الاب جارية ابنه مرارا فغلب
مهر واحد ومثله السيد لو وطئ جارية سكاينة وفي النكاح الثاني
يتبعه المهر بتعدد الوطيات وقوله لو وطئ الاب جارية ابنه
او وطئ الزوج جارية زوجته واقضى الصدق والشهيد بالتعدد
في الجارية المشتركة هذا الخبر الجمع والاحكام والله تعالى اعلم

سنة من المهر الركن الرابع

المهر ركن في اسلام على عبادة النبي اصطفي **وقد** هذه
قواعد كليه **وهي الفقرة الثالثة** وقبل استروع فيها
تلتزم كبر مسئلة تقليل الافعال سال بعض من حسن ارادته
لخلق الخلق وانما الانام هل خلق الخلق لئلا ام آفات
قيل لئلا نفعل القبيح تعالى الله عن ذلك وان قيل لئلا
تقتلهم انما محدته لزم ان يكون لها علة ويسهل الخال
والجواب عن ذلك اننا نقول خلق الخلق لئلا
بالاموراث لا لئلا واداع واداع بل يقول ذلك بمحض
المصلحة وصرف الارادة لانه في كل من اراد فعل ما يشاء وهو
قول الاستعصام ومن تابعه **القاعدة الاولى**
آثواب الابا لئلا سر انك ان لئلا شرط في صحة المهور

به او **الاول** كالعلاء والزكاة والصوم والجم والتائب
كالوضوء والغسل وانما شرط النية في التيمم لدلالة آية
عليه لانه القصد اما غسل الميعة فلا تستلزم صحة غسل
وتفصيل طهارته وانما هو شرط لا سقوط الفرض عما ذمته
المكلفين وهي في جميع العبادات شرط الا لاسلام فانه يصح
بدونها العقد لعم اسلام المكره صحيح ولا لانه لا يكون مسلما بمجرد
نية الاسلام وتشرط النية في تلبسه بالكفن لئلا يعم ان
كفر المكره غير صحيح ولا يصح الاقضاء امام الابا لئلا يصح
الامامة بدونه لئلا يلزم آثواب له على الامامة الابا لئلا
والنية من المخطئة بجمعة شرط صحته **خطبة** العدة كالمجمعة
واما الاذان فلا تستلزم صحة وانما هو شرط للترتيب
واما استقبال القبلة فالنية شرط لصحتها قاله الكرخي
والصحيح خلافه **واما** ستر العورة فلا تستلزم صحة
النية ولا فرق في العباد بين فرص ونفل ونذر ولو نذر
حجة لا يلزمه الا حجة الاسلام كالوتر الا صحت **اما**
الاعتقاد فهو شرط صحته واجب كان او صفة او فعلا **واما**
الكفارات فالنية بشرط صحته امتا اوصيا ما اولعنا **اما**
الضي يا فلا بد فيها من النية لكن عند الشرى لا عند البيع **وهي**
الا صحت بالنية سواء كان المشتري فقيرا او غنيا كالنبيذ
من الا صحت **والوصية** بالعتق والعتق ان قصد التقرب
نقله الثواب والا فلا العتق ليس بعبادة بدليل صحته من

اذا ترك خوف من الخلق **القاعدة الثالثة**
 ان ما كان مما لا يتبع بهجود الشيء بل لا بد من العمل وما كان ترك
 العمل فيه بالشيء فلا يكون مسافرا ولا مقطرا ولا مسافرا ولا
 مسافرا بهجود الشيء بل لا بد من العمل وتكون ميتا وصايا وكافرا
 بالشيء لا ترك العمل والشيء سبحانه وتعالى اعلم **القاعدة**
الثالثة الامور يتقاصد بها فلو باع العبيد ان قصد التجارة
 لا حرم عليه ان قصد اجل التحريم حرم عليه وان غرس الكرم
 فهو على التفصيل لكنه اعصر العبد ان قصد التحليل لا حرم
 وان قصد التحريم حرم وان قصد هجر المسلم حرم والافضل
 واحدا المراد على غير ذلك فان قصد ترك الزينة والطيب
 اجل الحديث حرم عليها والا فلا لولا المصلحة اذا قرأ الآية من
 القرآن جوبا كلام جللت صلاته وكذا لو قرأ القرآن في موضع
 كلام الناس بكيفية اذا اجتمع فقرأ فجمعهم جميعا وكذا
 كل ما يرجو الى قصد الاستغفار وكذا انما لو الفاعل اذا فتح
 الفتح المستتر مفضل على الرسول صلى الله عليه وسلم كان انما
 تملكه من فاعل وكذا انما ريس اذا قال في الحراسة لا اله الا
 لا حرام ان يعلم بان سيقظ بخلاف العالم والفاقر اذا قال
 صلوا على محمد صلى الله عليه وسلم فانه يتأب على ذلك **والفرق**
 الاول ياخذ على ذلك اجرا بخلاف الذي لم يشر في حق من
 خات من ارفق المفسر لم يشر في حق سبب ان الله ارتأى
 الحمد لله او صلى الله على النبي صلى الله عليه وسلم ان قصد بذلك

جوده متاعه

جوده متاعه كره له ذلك وفيه انما المسلم اذا قال لزم ان الله
 يتأكد ان قصد فعله ان يسلم اربو دي الجزية لا بأس به لانه دعى
 للمسلم وفيه رجل اسكر المصنف ولا يوافق فيه ان نوى به الخير
 والبركة لا ياتم وفيه رجل يذكر الله تعالى عن يمين الفسوق ان
 قصد الله يستغفر بالتبجيل مع استغفارهم بما ذكره هو افضل
 واعنه كالتوسيع من الفسوق قصد الله يستغفر بالذكورهم
 يستغفرون بما مورالدين وان قصد الله يستغفرون بالفسوق
 فهو انهم وان سبهم للمسلم ان قصد به العقاب والتمية
 دون الصلاحية لا يكره احده سجود الملائكة لا دم **والاكثر فرق**
 السبع حرام بقصد السبع وان قصد التقوى على العزم او اكل
 الضيف فهو مستحب والكافر اذا اترس بمسلم في دار ما
 فاما ان قصد قتل الكافر حرام وان قصد المسلم حرم والمخطئ
 اذا رفع المظنة بنية ردها حرام وان رفعها بنية نفسه كانت
 غاصبا واذا اتوسد بالمصنف ان قصد الحفظ لا يكره والا يكره
 وان غرس في المسجد ان قصد الظل لا يكره وان قصد سقفة
 اخرى لا يكره وكذا بسم الله تعالى على الله راعه ان قصد التلا
 لا يكره او التماسه ون كذا في المجلس على المصنف بقصد الحفظ لا يكره
 والا يكره وفي الكلام على الشيء ما بحث **الاول** من باب
 حقيقة **الثاني** من بيان ما سرت له **الثالث** من تعيين المسمى
 وعدم تعيينه **الرابع** من بيان القرض لصفة المسمى من
 الغرضية والتفعية والاداء القضا **الخامس** من بيان الاختصاص

السابع في بيان المجموع بين عبادتين بنسبه واحده **السابع**
وتشابه في بيان عدم اشتراط استمرارها **سبع** في
 عملها **عاشرون** في شروطها **اما الاول** فمحل في اللغة
 المقصد **وعرض** البياض في بيان شري الارادة المستوحده نحو
 الفعل البني، لوجه **الثاني** في بيان ما شري له
 في الواجب المقصود منها تمييز العبادات عن العادات وتبين بعض
 العبادات عن بعض كما في المدايه فيقرر على ذلك ان ما لا يكون
 عباده او لا يتيسر بغيره لا يشترط فيه كالايمان **وفي** استمرار
 المتطوعه ان ما لا يكون عباده لا يشترط فيه **في** ذكر ان
 النية لا تحتاج الى نية **في** شري العبادات **الثاني** في بيان
والاذكار والاذان لا يحتاج الى النية **الثاني** في بيان
 المتطوعه **والاصل** ان المتطوعه ان يكون من العبادات
 او لا فان كان عباده فان كان الوقت يسع المودى وعمره فلا
 بد من التعيين كالهلاوه **وعلاوه** التعيين ان يكون بحيث لو
 سئل الهلاوه نقل مكنته ان يجب بل لا مل ان كان الوقت
 لا يسع غيره كالصوم في رمضان **والعقود** ليس بشرط ان كان
 صحيحا **عقود** تتضمحل بالنية ونسبة الفعل **وتابع** في الاصل
وانما يتبينه العبادات كالحج فيصعب بطلان النية نظر الى العقاد
 وان تولى تلافوا ثم ما تولى نظر الى الطرفين **في** نظر الشارع
 في زمان الحج الى العبادات **لولا** ان نية التطوع في ايام النحر
 وقم عن الفرض **لولا** ان بعد ما حل المقتر وتوى التطوع اجراه

عن الصبر

عن الصبر كذا في فتح الباري **لا** يتعين جزء من اجزاء الوقت
 يتعين العبد فوكلا **وانما** يتعين مفعله كالحج **من** اليقين
 لا يتعين واحد من خصال الحجة **والا** في ضمن مفعله **واما**
القض فلا بد من التعيين صلاة او صوما او حجا **وعمل** التحليل
 تفصيل ذلك **الفروع** **وقالوا** ان التيمم لا يجب التمييز بين
 الحديث والجبارة حتى لو تيمم الجب يريد الوضوء اجزاه
 عنها خلاصا للحصان **واذا** اعتبرنا التعيين فهو مستبعد لتمييز
 الاجناس في نية التعيين في الجنس الواحد **لغو** يعرف
 اختلاف الجنس باختلاف السبب في الصلاة كمن يختلف
 الجنس حتى الظهور في ما يؤمن واما رمضان فاحد من
 متحد الجنس **ولما** رخصت في مختلف الجنس **ان** شهود
 رمضان غير شهود رمضان **اخر** **واما** في الزكاة **ان** لا يضا
 وان اختلف انواعها **على** ما مقرر **الجنس** كونه ولو عجل الزكاة
 فلاب فذلك ومنه مضاه **اخر** **ان** التحجيل عن الباقي **انما** لو
 دفع الزكاة **وعين** مضاه **ان** سخط ما يحمل عنه قبل الحول لم يكن
 التحجيل عن الباقي **وكذا** لو استحق بعد الحول **لان** بالاستحقاق
 ظهور الباقي **ليس** مثله فبطل التحجيل **لا** يلزم التعيين
 في سجد التلاوه **لا** ي تلاوه سجد **لا** يشترط التعيين في السن
 والنوافل **لا** يشترط في المنه **والواجب** حتى لو صل بعد الجمعه
 ظهر **ان** في آخر ظهر عليه **اول** ظهر **ادرك** وقته **لم** يوده ثم
 بين صحة الجمعه ينوب المودى بنية الظهور سنة الجمعه

١٢٩

حيث لا ظهر ثبوت عليه **ينبغي ان تلحق العبادات المسنونة**
 بالصلوات المسنونة فلا يشترط لها التعيين واذا عني رخصا
 فان اخطأ في الاستيعاب كتحسين مكانة الصلاة وزيادتها
 وركعتها وسجوداتها لم يخطئ فيه **لا ينبغي ان يبداه** ونية
 عدد الركعات والسجودات ليس بشرط بل هو نوى الظهور
 او نية صحت وتكفوا نيته **التعيين** كما اذا عني الامام ان
 يصلي بم فبان بغيره **كما اذا عني الاداء** بان انا الوقت وقد
 خرج او انقضا بان انا الوقت باق فنية **التعيين** لا يقتصر
 على ذلك العتق اهـ اذا عني من سبها دته ما لا يحتاج اليه
 لا سيما لمقتضى لو سال القاضي المستفاد عما لو نال العتق قبل
 ادائه استشهد به فذكر الوقت ثم شهدوا بغيره لم ينعى وذا خروا
 لو نال اخر قبل ان ياتوا فيم لا يحتاج اليه **لا ينبغي ان يبرأ**
 اذا اخطأ فيما **يشترط فيه** **التعيين** فالخطأ من ذلك بغير
 كالحط من الصوم الى الصلاة ونكسه وما انظر الى العصر
 فينظر ذلك من ذلك ما اذا نوى الاقتداء بغيره كما هو عموما
 اخطأ في **التعيين** المسمى من كثرهم **ينبغي ان لا يضر**
شيء اذا قيل من يردى خلاف ما ينوي فعلى من يردى
 محمد اذا ادرك الامام في الجمع في الشهادتين وسجود السهو
 ينوي بجمع ويصل ظهر اعمدة رسة جماعة **وعندما يجمع** كل
 تكامل ذلك **الفروع** **الاصح** المسمى من الفرضية **المستلزم**
 (الاداء والفقهاء) به ما تعين الفرضية من الفرضية من الوصل

الصلوات الخمس

الصلوات الخمس من اوقاتها الا انه لا يعرف الفرضية لا يجوز
وكذا اذا عني سبها فرضا او خلا ولم ينو الفرضية فيها وان
 نوى الفرضية من الكل جان وان طئ الكل فرضا جان وان لم
 ينطق بكل صلاة صلاها بالامام جان نوى صلاة الامام
 كذا من نوى البار **وتعني** نية الظهور منه نية الفرض
الثاني من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضا ولكن ما يصل
 ما فيه من الفرائض والسفن بجزية **والثالث** من نوى
 الفرض لا يعلم صحتها لا بجزية **الرابع** يعلم ان الذي يصل
بغيره الناس فرائضه ويؤاخذ فيصل لا يصل الناس ولا يبرز
 الفرض من الشغل لا بجزية **انما تعين** اليه **شروط** **وتلجج** بجزية
 ما يصل مع الجماعة **والخامس** اعتقد ان الكل فرضا جائز
 صلاته **والسادس** لا يعلم ان الله على عباده صلاة مفروضة
وتكنه يعلم الصلوات لا نوى **نما لم يجر** به كماله **القنية** **واذا قلنا**
 لا به من تعين نية الفرضية فلا فرق بين صلاة وصوم وزكاة
 وجم اذ لا فرق **موقفا** بينا في الجملة انه يصح تعليق النية على كل
 ما به من شرا لا يجر **لا يجر** المشقة **الكثير** الا لا يجر الفرضية فانه
 نوى الفرض فلهذا قال الكل لو كان الواجب انه لم ينو الفرض
 لم يجر به **ان صرح** بالفرض **علما** بالان **عبر** **هو** حسن فلا بد نية
 من نية الفرض ولو تعذر مرا لا نوى الشغل **عليه** **جمعة** **الاسلام**
 ما يغفل **لا به** من نية الفرضية في الكفارات **واما الوضوء**
والفصل **ثالث** لا مدخل في البحث لعدم اشتراط النية فيها

واما النية فلا يشترط له نية الفرضية لانه من الوسائل على هذه
 الشروط **لا يشترط لها نية** لان المتصور حصولها لا يحصل **واما**
 الخطية فلا يشترط لها نية الفرضية لان شرطها اصل النية لانه
 لا يشترط لها **قلت** وينبغي ان يشترط لها الفرضية **انما تكون** فرضية
 لانها اذا اخطب حين بلوغه وقتل في العبد لا يكون متلاذضا
 في الكون والاستسقاء قد يقال بغير صلاة **انما يشترط**
 لا يشترط لها نية الفرضية **لانها لا تكون الا فرض** **وقيل** قلت
 وهذا المحذور يستقيم ان كانا العمل باقيا وان كان مبيها من ثقل
والتي هي ان صلاة الصبح لا يشترط فيها نية الفرضية **كقول**
فلا يشترط **وينبغي** ان تكون صلاة الفرضية **والتي هي ان**
 لا يشترط نية فرض العين او الخفية **واما الصلاة** العادية لفر
 سنة او واجب فعل القول بان الفرض يسقط بالاول لا يشترط
 نية الفرضية **وعلى القول** بان لا يسقط بالاول لا يشترط فيها
واما نية التقف **والاد** **لا يشترط** حتى يجوز الاداء بنية التقف
 ربما انعكس لارتق من ذلك بين عبادة توصف باداء ارتقا هو
 الختار كالزكاة تصدته الفطر والعشر والمزلة او توصف بالاداء
 دون التقف كصلاة الجمعة او توصف به كالصلوات الخمس
ونكشف الاسرار مستخرج اصول فخر الاسلام ان الاداء بنية
 التقف كنية من نوى طهر الاداء بعد خروج الوقت على طن
 ان الوقت باق وكنية الاسرار التي استتبه عليه شهر رمضان
 فتمت وصام بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضان وعكسه

كنية من نوى

كنية من نوى قضاء الطهر على طن خروج الوقت ولم يخرج
 والجمعة فيه بامتثال رافعان باصل النية لكنه اخرج من الطن
 والحق في مثل معفو عنه انتهى **واما** الحج فلا يشترط فيه
 التميز بين التقف والاداء **واما نية الاطعمة** فلا يشترط في
 الصلاة كما صرح به الزيلعي **من البراءة** سري في الصلاة به
 بالاطعمة ثم دخله الربا لغيره للسابق ولا يرا في الفرائض
 من حق سقوط الواجب والصلاة لارضاء المصوم لا يقيد بل
 يعلى لوجه الله تعالى فان لم يعف خصمه عنه يؤخذ من حسنة
 فمجان من بعض الكتب يؤخذ من ذلك ثواب سبعين صلاة
 بالجمعة وان عفي فلما يواجبه انتهى **في الاضحية** البدنة
 تجزى من سبعه ان كان الكل يريد القرية احدث جهة القرية
 او اختلفت فلو كان احدهم يريد اللحم او كافر لم تجزى
 واحد **ان المعقب** اذا لم ينه قربه لم يقع الكل قربه **ان الافة**
 لا تجزى فلو ذبح الاضحية له ولغيره لم يجز بالاول **في الجوز**
 لو ذبح للقادم من حج او غيره امرا كان او فقيرا يحمل المذبح
 ميت واختلفوا من دخر المذبح فقال بعضهم يكفر وقال
 بعض لا يكفر **خدا من البراءة** لا يدخل الربا في الصوم
 والاطعمة صافية **قال** هو تلويق الصوم والجمعة **فمراجه**
 كما مل من الشيايع لو صل ربا فلا اجر له وعليه الوزر
قال بعضهم يكفر **قال** بعض لا جرمه ولا وزر عليه **كانه**
 لم يعيل انتهى **لو اراد** ان يتصدق في عبده فمات ان يدخل

عليه الصلاة والسلام ترك العبادة لانه امره وقوله ان الرول الجية
 الوقت المصل على غير ما شرطت صلاة له تصد السقيم
 لو كان عليه صلى الله عليه وسلم ديار صحت الصلاة لكانت
 الغرض لا به خله امره كانه لم يستحق الغرض لانه لم
 است جبه للرضى عليه لا سيق الاخره **واما** الحج فكلما
 مطلقا في شرط فيه الاطلاق صا لغير التواب مطلقا لا شرط
 الغرض من الطواف لقوله لم يظن طابا غير ما لا يجزيه
 لان الطواف بالبيت صلاة ولو وقف بعرفة طابا غير ما
 اجزه لانه ليس بصلاة وذكر العلامة ان الزيلع لو اخرج الحج
 من طريق الحج لا ينقص من اجزه انتهى **وظاهر** انه
 اذا خرج تاجرا فلا اجزله كامل كاجرا خارجا يخرج بغير جاره
واما الجهاد فيسترط فيه الاطلاق لصل التواب
 لقوله السون لا سيق سها لانه لم يستحق الا كخزان المرن
 وارهاب العدو **واما** تصد التجاره تكون قاتل السحق السهم
واما الخسوف في الصلاة بظاهرة وباطنه فتجب عنه تاذكر
 الفخر الرازي في تفسيره في سورة المؤمن ما يفيد اشتراطه
 انتهى في القية شرع في الغرض واشتغل بالتفكر في امر
 حتى انه صلاته لا سيق اعادتها **ومن** بعض الكتب لم ينقص
 اجزه الا لم يكن من تعفيه انتهى **واما** اذا جع بين جملتين
 فان كان من الوسائل فكل صريح لقوله لو غتسل الجن يجر
 الجبه ونوى رفع الثيابة وعسل الجبه ارتفعت جابته

دليل التواب

ونار ثواب غسل الجبه **وان** كان في الحفا صديقا ما ان ينوي
 فرضين او تغلب او فرضا ونفلا او فرضا راجبا او راجبا
 ونفلا لانه كان نوى فرضين من الصلاة فلا تصح واحدة
 منها اتفاقا حيث استويا في الوقت لا من جملتين
 مكسوفتين وقد دخل وقت احدهما فالتيمم به للمنى دخل
 وقتها ولو لم يكن بينهما في التيمم به للارل منكم وان نوى فائتم
 وقتيه ففيه للمنى **والا** ان يكون في اخر الوقت قاسه
 في السراج الرهاج **ولو** نوى في الصوم التقصا والكفارة
 كان من التقصا فقال محمد يكون تطوعا **وان** نوى الزكاة
 وكفارة اليمين مفردة الزكاة بخلاف ما تقدم حيث يغير
والوقت بين كفارة الظهار وكفارة اليمين ان كفارة الظهار
 مسبوقة عن القوة للزكاة **لانه** لا يجزى فيها بخلاف كفارة
 اليمين **ولو** نوى مكتوبه وصلاة الجب ره فهو من المكتوبه
والاصل عند ابي يوسف انه اذا نوى فرضين تصرف الى
 الاقوى **لانه** ينقل الاضعف **وعند** محمد لما لم يكن الا بقاء عنها
 التيمم لغت اليه تقع تطوعا **تذ** **نبيل** لو كبر باويا
 التيمم في الركوع والتكبيره للمنى دخل وقتها **ولو** طاف للغرض
 والوداع ففي الغرض **ولو** نوى فرضا ونفلا في التيمم به للغرض
 عند التالى على اصله **ونفلا** عند محمد على اصله **ولو** ترك
 زكاة وتطوى يكون عن الزكاة عند التالى تطوعا عند الثالث
ولو نوى الزكاة والغرض يكون عن الزكاة لانه دين للمصالح

١٩٨

٦

من العباد **والله** عز وجل لا يملك قلبه كره في الصلاة **ومن** الاستبراء
 والسباير **والله** عز وجل لا يملك قلبه كره في الصلاة **ومن** الاستبراء
 وينبغي على الصلوات يوسف ان تكون في زوايا لا تكون الا
 الاضراس وهذا أقوى من النفل **ومن** السراج **والله** عز وجل لا يملك قلبه
 بان يكون سنة الفجر تحية المسجد اجزا عظمى انتهى فله
 لوراثتها يوم عرفة يوم الاثنين فاضاه عنهما اجزا عظمى **واما**
 اذان نون سنتين بان نوى سنة الظهر التي قبلها والتي بعدها
 قبل صلاة الظهر بغير نية قبلها **اما** الحج **الحج** كان في باب اضافة الامام
 لا اخرج مفي نكته **واما** الحج كان في باب اضافة الامام
 الى الاحرام لو احرم بجنت من ارسل السحاب زمانه وبريق
 احدهم بالاتفاق فقد الامام اذا استخرج في الاموال وعند
 ان في عقيب صيرورته محرما **ومن** المبسوط اذا توجه يريد
 فزاد منه يرتفع احدهم به وهو ظاهر الرواية انتهى **ومن**
 النكاح لو احرق فمتر او نفل ارضه ونفل كان تطوعا عنده
 في الاصح **وينبغي** على الصلوات يوسف ان تكون في زوايا لا تكون الا
وعلى هذا الحكم اذا اهل الجنتين معا ارسل السحاب نكته
 نفل انتهى **واما** اذا نوى عبادة في اشياء اشتغل في عبادة
 اخرى فاذا خبرنا ويا الانتقار جاز ان نوى ولم
 يكبر لم يصح جاز كما اذا نوى كعبه في الاولى **فما** في
 المحيط في بعض اثار الصلاة **وينبغي** على الجميع
 سبيلين من السنة ما حال في البرازية لو كان في وجبه اشياء

ملحوظ

على حرام ما يقع في احدهم الطلاق الثلاث وفي اخرى
 طلقة واحدة صحت سنة عند الامام وعليه الفتوى **وقال**
 نكاح في احدهم الطلاق وفي الاخرى اليقين بين الطلاق
 عليه عند اتين **وعندهما** على ما نوى **ولو** قال ثلاث
 اتين على حرام ونوى الثلاث في واحدة واليمين في اتين
 ركنين في اتين طلق ثلاثا **وقيل** عند الثاني **وعندهما**
 على ما نوى **واما** وقف من اول العباد **والاول** على ضربين
 حقيق بان نوى عند التكبير وحكم كما اذا نوى قبل الشروع في
 الصلاة ثم شرع في الصلاة بصيرة رباحا بالسنة المتقدمة
 بحيث لو سئل عن الصلاة التي نوى اجاب من غير تفكير **واما**
 خلل ما يقطع اليه فحمله الغرض **والانفل** من اليه ان يكون
 مقارنه للشروع ولا يصح شيئا سنة متاخرا **والعقد**
 انه لا بد من القرآن حقيقة او حكما فاقدم **وينبغي** في الوضوء
 ان يكون وقت اليه عند غسل اليدين الى الرسغين
 لان اول الوضوء لانه اول فرضين تقدم **وتنزل**
 الحدادى انما على الوجه اتين سواتين ان غسل
 فرضا او سنة تقوم مقام الغرض او سنة **وتنزل** في التيمم
 عند الضرب على الصلابة **ومن** الامامة ليل الثواب وقت
 الاقدا **ومن** الفتوى عند اقتداء به **وان** نوى على ظن ان
 الامام شرع وهو لم يشرع قيل لا يجوز الاقدا **وقتها**
 في امرها عند الغزل والاداد **ولو** دفع المال ولم ينو

١٤٣

نوى عن الزكاة قال في ستره المجمع ان كان المال قايما في يد
 الفقير جاز لا فلا **واما** صدقة الفطر فكانت زكاة نية ومصر
 وتبين ذلك من الغزوة **واما الصوم** اذا كان فرضا اداء
 كرمصن يصح بنية متأخرة ومتقدمه ومتأخرته كما بين
 في الغزوة **والفعل** حكم مضان وان كان قضاء اريد ان يصح
 بنية متقدمه ومتأخرته **ولا يصح تأخره** **واما الحج** فلا يصح
 الا بتقدمه اذ لا يقوم من سها من سرق المهرى ولا مكنت
 فيه القرآن والتأخر لانه لا يصح الا باحرام وعشره فيه
 اركان **وملصق** بنية عبادة وهو من عبادة قال في القنية نوى
 في الصلاة الصوم عند ان نية **واما** **بيان** اشتراط
 في النية حكمه مع كل ركن قالوا لا يشترط النية في البقاء للخرز
في القنية لا لمزم بنية العبادة في كل جزء وانما تكلفه في جملة
 ما يفعل من كل حال انتهى **وفي** النية انتم انتم بتم ظلت
 انما تطوع نيتها على نية الطوع اجزائه عن المكثرة **واما**
 في الجنب ولا بد من نية العبادة وهي التذلل والخضوع على
 اليلع الوجه **ونية** **الطاعة** وهي فعل ما اراد الله تعالى منه
ونية القربة وهي طلب الثواب بالمستقاة في فعلها **ينبغي** ان
 يفعلها مصلحه له من دينه بان يكون اقرب عقلا الى ما وصفت
 من الفعل واداء الامانة له واليه عا عما حرم عليه من العلم والكرام
 النية **ثم** هذه النيات من اركان الصلاة الى اخرها خصوصا عند
 الاستقبال من ركن الى ركن ولا بد من نية العبادة في كل ركن **والفعل**

والفعل

والفعل كالعرض الا انه ينوي في الفعل انما تقطع طم السنين
 واستعملها في بيان الوجه الا كل لا يجوز من الى اصل
 ان المذهب المحمدي ان العبادة ذات الافعال لا يكون فيها بنية
 في اولها ولا في آخرها في كل فعل احتيا، باستقوى بها مظهر
واما محله فهو القلب من كل مائة من الاصل ان المكلف
 باللسان دون نية القلب لا يكفي قال في القنية ومن لا يقدر
 ان يحضر قلبه لينوي العبادة او يشك في النية بكيفية التكلم
 بلسانه ولا يوافقها بالنية حال سمعه ان ما يفعل من
 الصلاة فيها سمعه بمعرفته وصلاية مجزئة بالانوار له
 انتهى **وتفهم** على هذا الاصل ما اذا خالف اللسان القلب
 فالمعتمد ما في القلب الا في اليمين فلو سبق لسانه الى
 لفظ اليمين بلا قصد التقيد او سبق لسانه الى شيء وقد قصد
 غيره التقيد هو ان اليمين بالنية **واما** في الطلاق والعتاق
 فيقع نفاذ ديانته **ولو قصد** بلقاء غيره من الشرعي
 بان قصد بلقاء الطلاق عمن وتا لا يعد في نفاذ
 كذا غيره من الالفاظ **وعند** **الناس** لو كان لغيا عاما لم يل
 به حيث كان عدوا مكنت حصره ويدخل فيه الذي للمكلم
 ولو لم يقصد **وان** كان يبعد حصره وده يد كل الذي
 للمكلم **وعلى** **الار** يفرغ لو قال كل عبد في هذه الدار فهو حر
 وعبده فيها فعق عليه كذا من ثنائيات صفتان **وعلى**
 ان في قولنا لا عبد اهل بلخ احراز او لا عبد عبده او قال

كل عيب من الارض او قال في الدنيا ولم يسم ذكر عيب لا يعتق
عنده عند الثاني ومعتق عند الثالث والقول على قول
الثاني واحد منه انه يقول الثالث والطلاق على هذه الامة
قصارين من خان **ولم** في ولد ادم احرار لا يعتق عيبه انما في
و في الثاني من خان لولا ان كل عيب من المسجور الى مع حر
وله عيب من المسجور لا يعتق عيبه **عند** الثاني ومعتق عند
الثالث **قد** نقل صاحب البسيط ان بعض الوقاظ طلب
منها الى ضربين شهما فلم يعطه فقال طلقكم ثلاثا وكانت زوجته
فيهم وهو لا يعلم بها فتى امام الحرمين بوقوع الطلاق عليه
وقال الغزالي ومن النفس منه شيء **وعنه** يظهر ان الواخذ
لو كان في مسجور فعلى الخلاق بين الثاني والثالث **ولو** كان
في دار وقع الطلاق على زوجته فلو سمي زوجته **طالق**
او عيبه حرته **و** ادعى لا يقع الطلاق **ولا** يعتق **ولا** فرق
بين طلاق وعتق هو المشهور اذا قصد التكم فلو قصد
ايقاع الطلاق او العتق وقع لانه نوى التكم يد على نفسه
ولم يخرج الطلاق وكان ارض التعلق او كان لكل امرأة
طالق واراد غير ثلاثة لم يقبل **قضا** **ولو** قيل له انك امرأتك
غير هذه فقال لكل امرأة طالق **ولا** طلق **ولو** قال ثلاث تروني
على فقال لكل امرأة طالق طلق المحلعة الغزالي
الاشارة من الاول اخرجها عن الدخول في كل خلاف
الثاني لعدمها **وتقل** العلامة الزيلعي عند قوله كل عيب

احرار

احرار يدخل الفتى والمهر دام الولد **ولو** قال ارض الرجال
دون النساء دين **ولو** قال نوبت السود دون البيض **او** كسبه
لا يدين **والفرق** ان الاول تخصيص العام فيصديق والثاني
تخصيص الوصف لا عموم لغير اللفظ لا يعمل فيه فيه
التخصيص فلا يصدق ديانة كما لو نوى النساء دون
الرجال **تبيين** لو جمع بين مكوحته ورجلا لقال
احداهما طالق لا يقع الطلاق على امراته اربيعها واجنبية
فقال طلفت احدها وقع الطلاق على زوجته **ولو** قال
احداهما طالق لا يقع على زوجته **وعنه** يقع عليه **ولو** جمع
بين امراته وما ليس محلا للطلاق كالحجر والبغية وقال
احد من طالق طلق زوجته عند الامام **والثاني** **ولو** قال
انك لا تطلق **ولو** جمع بين زوجته والميتة ركا رادها
طالق لا تطلق الحية انتهي فلو نوى الحية وقع عليها لانه
متد على نفسه **ولو** قال لها يا مطلقة ان لم يكن لك
زوج قبله او كان لها زوج قبله لكنه مات وقع الطلاق
عليها **ولو** كان لها زوج طلقها قبله ونوى الاضارعة
ديانة وقضا **ولو** نوى به التسم دين فقط **واما** انه
لا يشترط في نية القلب اللفظ عن جميع الباءات **تساو**
ولا معتبرا باللسان **وهذا** مستحب اللفظ او سمي او كره
اختار من الله اية الاول **ومن** الجمع لا معتبرا باللسان
من المحيط الذي كره باللسان منه فينبغي **ولو** قال اللهم

ان اريد الصلاة فيسرها لي وتقبلها مني ومن ثلج البدر
 لم يتقبل من النبي صل الله عليه وسلم و١٦ صا به رضى الله
 عنهم المتلفظ بالنية **ومن المفيد** ذكره بعض اصحابنا المظهر
 باللسان بالنية **وخارج** عن هذا الاصل ما يكره لا يكتفى في
 اي بها بالنية بكذا من المتلفظ باللسان النور والوقف
 والطلاق والعقن وتيز ذلك كما قرر في الفقه **وخارج** عن
 هذا الاصل في الطلاق ما قاله ابن خن خان في فتاواه رجل
 له امراتان عمره وزينب فقال يا زينب يا جارة عمري
 فقال انت طالق ثلاثا وقع الطلاق على النبي ايايته وان
 نوى زينب وقع الطلاق عليها بالنية انتهى **واما**
حديث النفس لا يواظب عليه ما لم يكلم او يعمل به
رحم الله انه اذا قصد المعصية فهو على مراتب الاول الحاضر
 ان يحط المعصية **حديث** النفس وهو ما يقع فيها على فعل
 او لا يفعل **تم** النعم وهو ترجيع قصد الفعل **تم** العزم وهو
 قوة ذلك القصد **تم** المجاميس **تم** عوائق طرأوا اذا
 به اجابا لانه ليس من فعله زائما هو في رد عليه واصنع
 له نية **تم** المجاميس **حديث** النفس **تم** النعم **تم** الواحد به
 في المعصية **تم** الحديث الصحيح النعم بالسمعة لا يكتفى
 سنية **تم** النعم بالمسنة كقوله حسنة الى اخر الحديث
تم البرار يمين من كتاب الكرايم هم بمعصية لا ياتيه ان لم
 يصم عزمه عليه وان صم نائم العزم لا يتم العمل بالخوارق

ان لم يكن

ان لم يكن امر يتم بمجرد العزم لا كفرا انتهى **واما شروط**
 صحة النية فالاول الاسلام **تم** لا يصح عبادة مشرك
 من صحته النية من كفر كما قرر في الفقه **تم** في التمييز
 فلا يصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون **تم** العلم
 بالمعنى فمن جعل فرضا لم يصح كما تقدم **تم** ان ايات
 بيان بين النية والمعنى وعلى هذا تبطل العبادة بالاراد
تبطل صحة النبي صل الله عليه وسلم بالارادة اذا اسلم
 في حياته النبي صل الله عليه وسلم تقود وان اسلم بعد موت
 النبي صل الله عليه وسلم من عودها نظر ذكره العراقي فاذا
 نوى قطع الايمان صار مرتدا الى الابد اذا نوى قطع الصلاة
 لم يبطل الا اذا اكبر نوى غيرها كما تقدم **تم** لو نوى الصوم
 ثم نوى قطعه والانتقال الى صوم نفل لا يبطل **تم** الفرقان
 العرض والفضل حبسان مختلفان لا رجي ولا دوى على
 الاخر **تم** التحريم **تم** هما في الصوم والزكاة حبس واحد
 وصامه من المحيط **تم** في فرائض الاكل المأى في ان هذا
 ضيق **تم** سيا **تم** نوى الاكل او الجماع في الصوم
 لا يضره ذلك مما غير فعل **تم** في الصلاة **تم** نوى
 الصوم من الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمه
 بخلاف ما اذا استكمل بعد الفجر فانه لا يفسد ولا يسقط
 حكمه **تم** في فرائض الاكل لو اتممت الصلاة بنية العرض
 ثم غير نيته في الصلاة وجعلها تطوعا صارت تطوعا

١٢٦

انتهى ينبغي ان يحل هذا على ما اذا كبرنا ويا الطوطع لعلكم
 اذا دخل في عبادة ثم نوى غيرها لا يصير دخلا في ذلك
 الا اذا كبر شيئا من ذلك انتهى **وما** انما في صحة النية الى
 التردد وعدم الجزم في اصلها فنقول المشتري لو اشترى بارية
 لمحمد وهو يبيع ان اصاب ربحا باعها لزيد كان عليه
 لو شترج في صلاه او صوم او حج ونوى كذا او كذا لم يصير
 شرا في واحد منها **هذا** اذا تردد في اصل النية بان
 كان نوي صوم عند ان كان من رمضان وان كان من
 شعبان فليس بصحيح **ولو** تردد في الوصف بان كان
 كان من شعبان فتقل وان كان من رمضان فعن رمضان
 صح لا تردد **كذلك** قول الفقيه **في** فتح القدر لو حصل فرضا وعنده
 ان الوقت لم يدخل بطلان النية **لا** يجوز ان يفتي في هذا
 لو شك في دخول وقت العبادة في بعض ما في ان فعله
 في الوقت لم يجز مع كراهي الالباس والسراويل **وهذه** التفرقة
في سد وجهه انه في مباركة الكلال انما لم يجز به لانه اذا انزل
 في العبادة قبل دخول وقتها فهو متلاعب بها جلات ما اذا
 شك قد **بر** **في** خرافة الاكل اذ لا يملك الامام في الصلاة ولم
 يملك انما المكسب او التزجيم كغيره ونوى المكسب على انما
 ان لم تكن المكسب نقضها ما اذا هو من العشاء صح وان كان
 في التزجيم تقع فلا انتهى **ولو** عتبت النية بالنية ان
 كانا متعلقين بالنية كالصوم والصلاة لم يطل وان تعلّق

بالاقوال

بالاقوال كالطلاق والعتق بطل **واما** تخصيص العام بالنية
 فيقول ديانة القضاء لا تقرر بغيره **واما** تعميم النية
 بالنية لا نظاها لانه ان كان فيه تشديد على نفسه يعم
 فلو كان انت طالق يا زبيب ولم اربح نسوة وتالا نوب
 الكبر رجع عليه الطلاق اخذ من قوله اذا كان فيه تشديد
 على نفسه فتدبر **فروع** الاية بنفيه على الالفاظ لا على
 الاغراض فلو اختلفت من اشياء فحلت ان لا يثبت تركه
 شيئا فخلصنا شترى منه باريه درهم لم يثبت **ولو** حلف
 لا يتبعه بغيره في ما بعد عشر لم يثبت كراهي تخصيص
 الجمع فان ترك لو كان الاية ما عرفت لا تدر له على التعميم
 فتمه نية نية على من قلنا **على** المرحون دون
 الميم كراهي النية **في** الزكاة المجهز به الموكل درس
 الوكيل فلو نوى الموكل الزكاة ودفع الى الوكيل ودفع الوكيل
 للمفتقر به ونية اجراء الموكل عن الزكاة وفي الحج عت
 الغير الاعتبار بنية المأمور عند احراره كما قرر في الفقه
القاعدة الرابعة دفع المفسد مقدم على جلب
 المصالح فاذا اتى ربح مفسدة ومصلحة فربح دفع المفسدة
 لان اهتمام الشارع بالتهيبات اسد من اهتمامه بالمأمور
 فانه صلى الله عليه وسلم اذا امركم بشئ فأتوا منه ما استطعتم
 واذا نهىكم عن شئ فاجتنبوه **ومنه** صلى الله عليه وسلم
 ترك ذره من شئ منه افضل من عبادة السعلين

١٢٤

يتفرع عليه مسائل لو ترك السواك عند المضمضة قال
 أئمة السنيّة عند القيام إلى الصلاة فلو كان حاله لو استاك
 عند القيام إلى الصلاة فظهر به دم مما فيه نيت الوضوء
 ترك السواك وجعل بلا سواك **ومنها** المبالغة في
 المضمضة والاستنشاق لو كان مبالغة ترك لأنه لو بالغ
 بسبب الماء إلى جوفه فيفسد صومه **ومنها** شد يد الشفوف
 إذا كانت رزقيه فإنها ترك التقييل والنظر إلى العز
 أنه لو فعل ربما أدى إلى الجماع **وترك** المجرم **ومنها** لو مسح
 على الخفين ومسح المدة **ومنها** ذهاب رجله من البرد
 لا يترك الخفين ولا يفصل الرجلين بل مسح ما دام الخن باقيا
ومنها المجرم بكونه لم تحليل شعره من الوضوء لأنه لو فعل
 ربما أزال شعره فيقدم على المصلحة وهو سنة التحليل ومن
 ذلك المصلحة لا يجوز مع أحلام حتى من شعرها **واركانها**
 لأن في الفعل مفسده دون المفسده يقدم **ولو** قدر حتى من
 ذلك جاز تقديم المصلحة على هذه المفسده **ومن** ذلك الكذب
 مفسده محرمة ومضى تضمن جلب مصلحة جاز كما ذكرنا
 للاصلاح بين الناس **والكذب** على الزوجة **وهو** أرايح إلى
 ارتكاب أحد المفسدتين في الحقيقة **ومنها** ذلك المستعجب
 ولو على ما على نفس الزوجة **وترك** الاستنجاء تقديم
 له نعم المفسده وعلى الفتنحة على المصلحة **والمرء** إذا دج
 عليها الغسل ولم يجد ستره من الرجال توخى ولو كن نساء

ولم يجد ستره **وتوخر** الرجل إذا وجب عليه الغسل ولم يجد
 ستره من النساء توخر **ولو** كان نوارجا **أو** لم يجد ستره **أو** خرج
والفرق أن نظر الجنس إلى الجنس أخف كالدكر للذكر
 أخف من غير **القاعدة الخامسة** ما عت بليته استعت
 قصيته **يتفرع** على ذلك مسائل طين الشارع المتيقن
 نجاسته يعفى عن القدر الذي لا يمكن الإحراز عنه **ومنها**
 البول إذا انتثر على السطح كدوس المنيعة التي تفرز
 به يعفى عنه **ومنها** ما إذا كان فيه جرح يظهر منه دم ينسب
 توبه ولو غسله **ومنها** حكمه أنه يصل بالتوب الذي فيه
 الدم **ومنها** قول بطلانه ما أصاب توب القاسل للثوب
 حين الغسل **ومنها** قول بطلانه ما أصابه من رشح
 الماء في الطريق **ومنها** قول بطلانه ما طوى الخلا في السباع
 ومراقد هدم ما لم يمتن النبي **سنة القاعدة السادسة**
 المتيقن لا يزول بالشك أصله ما رواه مسلم من نوحا إذا وجب
 أحدكم أن يطهئ شيئا فاستكمل عليه أخرج منه شيئا لا فلا
 يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا الحديث
تفسير النبي سنة واجب موقيد بالامكان **وأما** إذا لم يتمكن من
 الإزالة لحفا، المحل مع العلم بالشكس قالوا الواجب غسل
 طرف منه **وتجوز** وجهه أنه الأصل طهارة التوب **ورشح** الشك
 في قيام النبي سنة بالشك كذا في ستره **والج** مع الكبير وقاصه
 الإمام باج الدين على ما في السير إذا تمت حصة وتبرع

ذي لا يجوز قتلهم بقيام المانع بينين فلو قتل المانع او احده
 زال المانع فحل قتل الباقي للشك في قيام المحرم كراهها فلو قتل
 معه ثم ظهرت النية في طرف اخر يجب اعاده باصل كراهي
 الخلاصة **في التطهير** التوب فيه في سه لا يدرى مكانها
 يغسل التوب كله **وهو الاحتياط** قالوا في غيره لانه الشك في
 الازالة بعد يتيقن قيام النية سه والتسك لا يرفع اليقين
الحق ان يثبت الشك في الطن المنقول والمرحل
 المحترق يوجب اليقنة الشك في طهر الباقي واباحه دم
 الباقي **اذا صار مستكوا** كاجازت الصلاة الا ان هذا ان صح لم
 يقع كالتفريق المجمع عليها **اثنى** تولع النية لا يرفع بالشك
 معنى نامة حيث لا يتصور ان يثبت الشك في محل يثبت اليقين
 ليصور يثبت الشك فيه لا يرتفع بذلك اليقين في هذا الحق
 بعض المحققين ان المراد لا يرفع حكم النية **وعلى** هذا الجمل الاستلزام
 في الحكم لا لئلا يفتقر ولا يثبت الشك في طهارة الباقي
 ونفي سته لكن لا يرتفع بالشك فيقتل الباقي وانك يطهروا
 الباقي **شك** ومنه تولع القسم من المظهرات يعني لو تنجس
 بعض البرية ثم قسم طهر لو تنوع الشك في كل جزء هو المتنجس
 ام لا **القاعدة السابعة** الاصل في ما كان محل ما كان
 حيث لا ترتبه صارفة للمعنى **وتفريع** عليها مسائل من
 يتيقن الطهارة وشك في الحدث فهو متطهر **وما يتيقن**
 الحدث وشك في الطهارة فهو محدث كراهي ان السراجيه

يتوحد

ويقول حيث لا قرينة يشك باذكاره ذكره عن محمد انه اذا
 دخل بيت الخلا وحلحلا ستر ارحه وشك هل خفي؟ **قيل** ام لا
 كان محدثا وان جلس للوضوء وسعه ما تم شك هل توصف
 ام لا **كاه** متوضيا فلا بالى لب فيها **وقال** الاكل في خزانته
 يتيقن اليقين وشك في الحدث فهو على يمينه **وكذا** الوتيقن الحدث
 وشك في اليقين اخذ باليقين كافي الوضوء **وفي** البراز لم يعلم
 انه لم يغسل فغسل بيمينه غسل رجله اليسرى
 لانها احر البهل **وان** البهل بعد الوضوء سايلا من ذكره بعيد وان
 كان بغيره خيرا لا يعلم انه بول او ما لا ينفق اليه **وتخرج**
 بالماء فرجه وارزاقه تطهر للوضوء **واذا** بعد عهده عن
 الوضوء لم يعلم انه بول لا يتيقن حيله **اثنى** **وما** ذلك لزيد
 على عمر والف دينار بغيره عمر وعمل الاداء او لا يبرأ ويرحم
 زيد ان له عليه الف لم يغسل حتى يبرأه **انما** حادثة بعد
 الاداء او لا يبرأ **شك** في وجود المتنجس الاصل بقاء الطهارة
قوله يلا منه الصفا روال بعيد باليدى الموشة والمرار
 المرسخة يجوز الوضوء منه ما لم يبلغ نجاسة **وتدافعوا**
 بطهارة طين الطينات قال في المختلط ناره في كوز لا يبرأ
 انما كانت في الجرة لا يقتضي نجاسة الجرة **شك** **وفي**
 خزانة ٢ كل راي في توبه **فقد** روى عنه صلى فيه ولا يبرأ
 من اصابعه بعيد من اخرجه احدته **وفي** المني من اخر
 رفته احتياطا وعلا بالظاهر **كل** اخر البهل وشك في

على الاثر

طلوع الفجر مع صومعه لان الاصل بقاء الليل كذا في الوقت
 والاصل ان لا ياكل مع الشكر وعن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
 انه سئل يا كل مع الشكر اذا كان يسره عليه او كانت عليه
 مقرة او معتمة لو كان في مكان لا يستقبل فيه الفجر وان علب
 على طهه طلوعه لا ياكل ثانيا كل ولو لم يبين له سق لا تقص عليه
 في ظاهر الرواية ولو ظهر انه اكل عيده قضى وفي الكفاية روايت
مطلب السقفة ادعت المرأة عدم وصول السقفة والكسوة
 المقررتين قال لقول لها كالمذنب اذا ادعى الاثبات وانكر الباب
 القول للمطلب ان الاصل بقاء في الذمة ولو ادعت الرجعة
 السكوت والرد وادعى الزمان الاجابة بالقول بما لا الاصل
 عدم الرضى ولو ادعى الرجعة في العدة قال لقول له لاني يدك
 الاشياء عجبها قال لقول لها ان الاصل عدمها ولو اختلفت
 المتبايعان في الرضا والاكراه قال لقول لها يدعى الرضى لانه
 الاصل وان برحت ميتة مدعى الاكراه وعليه الشك في ثباني
 البراءة وما ذلك المطلق ادعت امته اذ الطهر وعدم التقصا
 العدة صحت ولها السقفة ان الاصل بقاء وسواء اذا ادعت
 حبلا كلها السقفة الى سنتين فاذا مضت وتبين ان لا حبلا
 فلا رجوع عليها بذلك كذا في الخلاصة **وتنبيه**
القاعدة الثالثة منه الاصل ان الظاهر من حال المتكلم
 ان يبستر العدة التي يزدون الفاسد وابا طل **تخصيص**
 على هذه المسائل لو اختلفت في صحة العدة ونسأله قال لقول

في الخبر

لمدعى الصلة ولو استمرى لها وادعى انه حكم ميتة او نسيجه محبوس
 وانكر البيع وذكر ان القول ببيع لانه مدعى الصحة ولقوله الاصل
 ما لا شك وتعين الحكم وصحته رسيبه وذكر العلامة رضي الله بن بخت
 في الابتناء ان مقتضى قولهم القول لمدعى البطلان كونه مكررا
 اصل البيع ان يقبل قول المشتري وهذا غير ثابت في نفسه على
 ما ذكره بل انما هو تفرعية على قوله الاصل ان القول قول المدعي
 الى اخره انتهى **القاعدة** **الثامنة** **الاصول** **الاصول**
 ويشترط عليه مسانيد القول قول المدعي عليه ان الاصل براءة
 دمه والقول في قيمه المتكلم والمقصود ببقاء رجم رافق
 لان الاصل البراءة ما راو ولو اقر بشي او حق قبل تفسيره
 بما له قيمة والقول المقر به مبنية ولا يرد على هذا ما لو اقر
 ببراءة ما لم يلقه قالوا بقرينة ثلاثة دراهم لانه اقل الجمع وهو
 القول المستهور فلا يقبل تصويره بما يخالفه **القاعدة** **العاشر**
 من نعت الفعل وشكر في القليل والكثير حمل على القليل لانه
 المتيقن يتفرع عليه شك هل صل ركعة او ركعتين حمل على
 ركعة لا على المتيقن شك انه غسل المضمرة او جريتين
 حمل على المدة **عليه** فوايت شك انه صلى فريضة او فرضين
 حمل على فرضين لانه المتيقن ومثله الصوم ولو شك انه فعل
 امر الاصل انه لم يفعل **شكر** في صلاة انه صلاها اعاد في
 الوقت **شكر** في ركوع او سجود وهو يكره اعادها وان كان بعد
 الفراغ فلا اذا ذكر بعد الفراغ انه ترك فريضة وشكر

ان كان القول

في تعيينه قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي
ركعة بسجدة ثم يقعد ثم يسجد للسجدة كما في فتح القدير
والأخر عدل بعد السلام أنك صليت الظهر أربع
وسكت في صدقة وكذا به في السجدة **أما** لأن السكت في
صدقة سكت في الصلاة **و** لو رجع الاضلاع بين الإمام والقوم
في قدر المودى فإن كان الإمام على يقين لا يقيد وأما عاد
يقولهم كما في الخلاصة **و** لو صل ركعة بنية الظهر ثم سكت
في الثانية أما العصر ثم سكت في الثالثة أنه في الطلوع ثم
سكت في الرابعة أنه في الظهر قالوا ليكون في الظهر **والسكت**
ليس بترك **و** لو ترك سجدة لم يدر هل تركها من الظهر
أو العصر الذي هو فيها تحري في ذلك يفتن فلا شيء عليه
ومن سكت على كبر لا فتاح أو أوجها حدث أو لا وهل أصابه
بحاصة أو لا استقبال إن كان أول سره أو لا **و** لو سكت هل
حبر لا فتاح أو القنوت لم يعبث رعايا الخلفاء **و** لو
سكت في أركان الحج تحري كان الصلاة نال عامه مستأجبا
يود ما يابى لأن تكرار الركن والزيادة عليه لا تقسم
الحج بخلاف زيادة ركعة فإنها تقسم الصلاة **و** تأمه في
الفرع **و** في أئمة أبيه لو تنكر أنه ترك القراءة في ركعة ولم
يعلم أي صلاة أعاد الفجر والوتر وإن سكت في ترك ركعتين
أعاد المغرب وإن سكت في أربع أعاد ذوات الأربع وفيها
ومن سكت أنه طلق أو لا لم يقع شيء **ومن سكت** هل طلق

داده‌ها

راحده او اگر نه بر علی الاقل ذکره (۱۷) سببی بی ۱۷ ان یکون
 اخر طنبه علی خلافه **و** ان مال عزمت علی انها ثلاث
 ترکیها **و** ان اخیر عدول حضرت و المجلس باها راحده
 و صدقه هم اخذ بقولهم **و** عن الثاني حلف بطلاقها و لا یز
 ثلاث او اقل یجوز **و** ان استویا عمل بائد ذکر علیه
 که ان البرایه **و** من شکر فی الخراج من امر مذکر کان
 من النجوم **و** ان تکرر اخلاص **و** جب الغسل اثنا و ۲
 لم یجب عند الثاني عملا **و** لا قبل **و** جب عندی احی
 انقی **ن** **نیب** **و** یستثنی من قول من شکر من
 القلیل و اکثر حمل علی القلیل مسائل الاحی ط قال فی
 البرایه من کتاب القضاء اذا شکر فیما یدعی علیه ینفی
 ان یرضی خصه **و** لا یحلف اخر ازاعنی الوقوع فی الحرام
و ان الی خصه الا خلفه ان کان اکبر رایه ان المذموم محق
 لا یحلف او انه سبطل سماع له الحلف انقی عقلمه لو سکت
 من قدر له ان ینفی ان یدفع المستعین **و** منها مسائل الزکا
 له اهل و یقر و غنم سائمة و شکر **و** من علیه زکا کله ارجعه
 ینفی ان یلزمه زکا **و** النکل **و** منها شکر فیما علیه من الصلاة
 الصوم فینبی ان ینفی الا کثیرا **و** منها شکر فیما
 علیه من العده **و** من عده **و** من ار طلاق ینفی انه یلزمها
 ان یقتد بالا کثر **و** منها لو شکر من المذموم و رطله و صوم و صلاة
 او صدقة او حق ینفی ان یلزمه کفارة بین لقوله لو قال

لعله على نذر رفق عليه كذا ره بين **ومنها** لو شكر ملحق بالعمه
او بطلاق او بعتق كان حلقه بالطلاق كذا ابن البرزنجي **ومنها**
الشك اذا كان يعرف انه حلف ويعرف الشرط ما ذا يجب عليه
قال تحمل اليقين بالعمه ان كان الى ان **مسألة** قيل له قال اعلم ان
على ايمان كثير غير اني لا اعرف عددها ما ذا يصنع قال يحمل
على الاول حكاهما الا حياط فلا يمانية له انتهى **القاعدة**
الحادية عشر ما ثبت بيقين لا يزول الا بيقين مثله
والمراد عليه انظر تنقذ عليه مسایل رجل صلى الفرض
وغيره في شراخه وان يقض صلاة عمره لا يستحب له ذلك
الا اذا كان احترطه فساد به بسبب الطهارة او ترك
شرط محسد يقض ما علب على طهارة فساد به وما زاد بكرا
وسبقت منه مسایل المستحاضة المتخيرة يلزمها الاغتسال
لكل صلاة وهو الصحيح **ومنها** رمى صيد الفرجه رقيق من
بصره ثم وجد ميتا ولا يدرك بسبب موته حرم مع وجود
الشك وشرط في الكثرة المحرمة ان يقعد عن طهارة وشرط
في حنق ان يتوارى عنه بصره **ومنها** المحرمة لو اكتفاه
او شرب خمر اذا تهرأ به فورما نجس الماء ولو مكث
او مكث ساعة لا نجس عند الامام لاحتمال غسله **ومنها**
يلبسها ومنه محمد بن محمد **ومنها** الفتاوى التي تبيته تسكر في
صلاته انه يتم او مسافر يصل اربعا ويقعد على الثانية
احياها انتهى **وبقره** عليه لو شكر مسافرا نه وصل بلبه

ام لا ادوني

ام لا ادوني **القاعدة** ام لا يصل صلاة الميت ولا يرفص
بالشك **ومنها** صاحب العذر اذا شك في التقوى طهر رتبه
وصل بطهارة الضرورة ينبغي ان لا تقض صلاته **ومنها**
شك هل تقدم على الامام ينبغي ان يعيد الصلاة **ومنها** الظاهر
هذا اذا شك في الصلاة وان شك بعد السلام فبطلت
على انه امر الصلاة انتهى **ومنها** العشاء والفريضة واذا لم يعلم
الماوم هل سبق امامه بالكبر ام لا فان كان اكثر رايه انه
غير قبل امامه لم يجزه وان كان اكثر رايه انه كبر فجهه
اخره وان استوى الظن اجزاه لان امره محمول على السداد
انتهى وهو محمول على ما بعد السلام **ومنها** رجل عليه ثوبان
وشك في ثوبيهما يقض في الثوبينيه رجل لا يوري
اخر ذمته فوايت ام لا يكره له انه ينوي الفوايت
القاعدة الثانية عشر الاصل عدم في الصفات
الراضية اذا لم يتم قدرية على الفعل تنقذ عليه مسایل
منها القول بان الوطى لان الاصل عدم **ومنها** ان اللوات
العيني لو ادعى الوطى وانكرت وتلف بكرا خربت رات
تلف نيبا في القول قوله لكونه منكرا استحقاق في المحرمة
والاصل سلامه **والله** **ومنها** القنية افرقا فقلت انزقا
بعد الدخول وقال الزوج قبله في القول قوله لا يفتك
سقوط المهر **ومنها** القول قول الشريك والمعارب انه
لم يزوج لان الاصل عدمه **ومنها** القول المزمع الف وقول الرب

المال اكثر فالتقول قول المصارع ان الله الف لا اصل له من الزمان
 في المجمع من الاقرار بحذف القول للمصارع اذا اثنى بالعين
 بانها اصل وزج لا لرب المال **ومنها** لو ادعت المصراع
 التفتة على المزاج بعد فرضها نادى الوصول اليها وانكر
 فالتقول قولها كانه انكر وصول المصراع **ومنها** خنز عن الاصل
 لو ادعت المصراع التفتة ارادها الصغار بعد فرضها رادى
 الاب الاثني فالتقول قوله مع اليقين كما في اليقين **ومنها**
 قال رب المال فتمتلك مما اشتراؤك من المصارع لم تشه
 فالتقول للمصارع ان لا اصل له من النفي من الاصل **ومنها** ادعى
 ان المصراع فرضه رادى خنزها فمفارقة القول فيها قول الاخر
 لا نفى اتفاقا على مع از التفتة **والاصل** عدم الضمان فلو ادعت
 بصيغة تقيده الضمان بان قال اخذتها ودفعها وعكست وقال
 اخذتها غصبها مضمونا من خلاف ما لو قال اعطيتها ودفعتها
 وعكست وقال غصب لا يصح كذا ان الكفر **ومنها** يعطى عليه
 كما في البراز به دفع ارض غيبته فالتقول المرافع فرضه
 وكان الارض به فالتقول **القاعدة** ان النفي لا يندى اليه يدعى
 الا برأى القيمة مع كون النفي متقومة بنفسه **ومنها**
 ما لو ادعت امراه تدعى في فم المصراع ولا تدري ادخل
 النسي من حلقه ام لا يحرم النكاح **ومنها** في المانع كذا
 في التولوا الجية **ان** لا اصل له من الوصول **ومنها** لو اختلفت
 قبض المبيع والعين الموجه فالتقول فمكره كما في اجاره

بيان المقرض والمقترض
 فالتقول لمعنى المقرض

المندرج

التفتة **ومنها** لو اختلفت في قدم العيب فالتقول انكره الباع
 فالتقول قوله **ان** لا اصل له **ومنها** لو اختلفت في اشتراط المصراع
 فالتقول فانه **ان** لا اصل له **ومنها** لو ادعت المصراع
 انكره رادى فيه عشرة الاف فقال رب المال امرتني
 بالتجارة فالتقول بل انكر كما في اقرار البراز به فتمسكه
 بالاصل **ومنها** هو عدم الغيب **ومنها** لو اختلفت في تغيير المبيع
 بعد الروية فالتقول لبايع **ان** لا اصل له من التغيير وقول
 الاصل عدمه في الصقات العارضة يتفرع عليه لو
 اشتراه على انه جاز او كاي وانكر وجود ذلك فالتقول
 قوله **ان** لا اصل له منها لكونها من الصقات العارضة
القاعدة الثالثة عشر الاصل الوجود في الصقات
 الاصلية يتفرع عليه مسائل واشترائها على انكروا انكرت
 البكارة وارعاها البايع فالتقول لبايع **ان** لا اصل له وجودها
 فالتقول صفه اصلية كذا في فم القدر من خيار الشرط **ومنها** لو قال
 كل جارية لي بكذا فادعت جارية انك ابكر وانكر المولى
 فالتقول لها بخلاف ما لو قال كل جارية ففقد جارية
 انه جاز وانكر المولى فالتقول للمولى **القاعدة الرابعة**
عشر الاصل في الاشياء الاباحة ثم الخط فمشر المصراع
 للمولى الاصل في الاشياء عند الكرمي **ومنها** الحقيقه الاباحه
ومنها في المدة ايج في فضل الحداد فيه ايها **ومنها** في
 الحديث الاصل الخط **ومنها** قال بعض اصحابنا فيها بالتوقف

١٧٣

معناه انه لا بد له ان يحكم لم يتف عليه بالفعل **يتفرع** عنهما
ما استكمل حاله من الحيوان المستكمل والنبات **المجمل**
سميته صلبا او مملوك **وسمى** سالة الزرافة هذا كل
الكلاب او كرمها الخ **وسمى** سميتها في حلق الكلب **وقال** السوطي
وتوارد الحقيقه تقتض حلق الكلب **وسمى** ما لم يعل ذكر الخنزير
تة **وتولد** منه ولد الرذ **وسمى** على الخنزير **وتولد**
منه ولد اركلب على تة **او** ذخر النعم على كلبه او حمار
الوصش على النسي او عكسه **او** الذر **وسمى** الجمل على الحمار
القاعدة الخامسة عشر الاصل في المواريث الاصل
الى اقرب الاوقات **يتفرع** عليه مسائل لوراي في توبه
ما فيه من صحة الصلاة وصل في فيه ولم يبرقني اصابته
يعيد من اخر صلاته **ولوراي** في توبه بين ولم يتذكر
احقلا ما يلزمه الفصل من اخر رقة **ولوراي** في البرقار
ولم يبرقني وقت يحكم بيني ستة الميراث العلم من
فيرا عاده شئ على قولها خلا لا الامام **وقه** بين في الفروع **ولو**
راى في توبه دما ما نفا من صحة الصلاة ولم يعلم متى اصابه
تكر يعيد من اخر ما رقى **والنثار** معتبرا في الصلاة **وسمى**
المجبر **اذا** صار صاحب فراش حتى مات حاله على الجرح
وسمى ما لو كان في يده عيبه قال رجل قعات عينه وهو في منك
الباب **وقال** المشتري قعات عينه وهو في منك **قال** القول **المشتري**
ويأخذ ارثه **وسمى** لوراي ان روجه اباها في الحرص

انقصر

وقد صارنا راي رته وقال الوارث في الصحة في القول
توكلها ثلث **وسمى** ما في التمه **وقه** لوراي رته مات
نقال المقر **اقتر** في الصحة وقال الوارث في مرضه في القول
قول الوارث **والسنة** بينة المقر **ولم** يقيم بينه **واراد**
استحلال الوارث فله ذلك **التمتع** **وسمى** لو مات
مسلم ونحوه نصرانيه في ت مسلم **وقالت** اسلمت قبل
موته في رته **وقالت** الورثة بعد موته فلا ترقى في القول
للورثة **القاعدة السادسة عشر** الحوادث
تضاف الى حاله ما فيه للضمان **ناخذ** ظهور الاضافه
يتفرع عليها مسائل لو مات ذمي قعات زوجته اسلمت
بعد موته في رته **وقالت** الورثة اسلمت قبل موته فلا
ترثيه **قال** القول للورثة **آه** النظار **ان** الاسلام يدر
المير والاسم **وطاهر** **وسمى** لو قال القاضى بعد عزله **وطاهر**
اخذ منك القاضى **ودفع** الى زيد **فقتضيت** بها عليك
فقال الرجل **اخذ** بها ظلم بعد الفسخ **قال** تصحيح **ان** القول
للقاضى **لان** القاضى اسنده الى حاله ما فيه **للمير** **توكل**
ردا ما خوذ منه **ان** فعله قبل القضاء **وسمى** لو قال القاضى
بعد الفسخ **مطقت** يدك **واراد** **مجد** وقال المقر **لم** يظلمه
وانت حر كانه القول للعبه **ولو قال** الموالي **لعبه** **اخذ**
منك غلة كل شهر **وانت** عبده **وقال** المعتق **اخذ** بها بعد
العشق **كان** القول قول الموالي **وسمى** الوكيل **يبيع** **اذا** انار

عمر

محبت وسلمت قبل الفزل وقال الموكل بعد الفزل كان القول
 للموكل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قايما فالقول قول الموكل
 وهذا في مسئلة الفعلة لا يكون القول للمولى في الفعلة
 النامية وفي المبيع من الاقرار لو اقر حركي اسلم بما خذ الخال
 قبل الاسلام او بالتكليف خمر عيده او اقر مسلم بما خذ مال
 حركي عن دار الحرب او يقطع يد معتقه قبل الصق نكرو
 من الاستداف من محمد بن عبد الله الضمان في الكل والكل في الاستداف
 وما فرغ على قوله ما في الموكل لم لو اعتق امته ثم قال
 تطعت يدك وانت اميت فتايت هي تطعتي وان حرك
 قال قول لها خذ ان كل شئ اخذ منها وما فرغ على قوله
 لو اشترى عبدا ثم ظهر انه كان من بني مكرات عند المشتري
 فانه لا يرجع بالثمن لان المرحه تترادف فلا يضاف الى السابق
 نكت يرجع بنصف العيب كما ذكرنا في الكفر **وس** ما
 فرغ على قوله اذا تزوج امه ثم اشترى امه ولدته وله انجيل
 ان يكون حادنا بعد الشراء قبله فانه لا شك في كونها امه
 ولدها من جهة انه حادنا اصبغ الى اقرب ارقائه
 لا يملك ولدته قبل الشراء ملكها تصوام ولد عند
القاعدة السابعة عشر الاصل في الابعاع التحريم
 عند تحققها بالاصل ارباها رضى قال في اصلاح مسئلة
 في كشف الاسرار الاصل في النكاح الخطر ابيع للضرر
 وفي المحيط نقله عن المسبوط وما اعتق جارية من امانه

فيقول الموكل ان كان الموكل

بعينها

بعينها ومن اربع ثم سبها لا يتجر المبيع والوطى وحذرك
 الطلاق لان النكاح انما يحوز في حاله الضرورة وبها لا يثبت
 دون ما لا يحل بالضرورة والوطى لا يحل بالضرورة الماسة
 واسبابها لا باحة كاحترج او لا والا حذر بياح بالضرورة
 الماسة فيباح بالتحريم ايضا لانه نوع ضروره **وحول**
 القاضى بينه وبينه حتى يثبت المعتقة والمعتقة
 لبيع الامن عما وطى المحرمه وان ثبت الا واحدة لا يباحها
 لجواران الحية من المحرمه فان اخبرنا ان غير المطلقة يستحل
 باسمة ما طلق هذه بعينها ثلاثا وان حلف على ما ينبغي
 لا يحل ان تكون الحية من المطلقة وان حلف على الاصح
 لا يبيعه ان يقر بها كما انما الحلف لا يبيع ما كان حراما عليه فان
 باع ثلاثا من الجواران فحكم الى كم يجوز ان يبعهن وكان ذلك
 من رايه وجعل ابقيه المعتقة ثم يرجع بعض ما باع اليه بجهة
 ملكه لا ينبغي له ان يبعها الا ما تضاء القاضى لا يبيعه حيث
 خالف الاجماع اذ بالاجماع لا يجوز هذا البيع فيقتضى على ملكه الاول
 ومن لم يبيع البيع لا يثبت الرابع للمعتق ثلاثا ما لو طلق
 واحدة من نسائه ثلاثا بعينها وسبها ثم طلق كل واحد من
 تطليقه ثم تزوج الثلاث منه فجاز نكاحه فثبت الرابع
 للطلاق **والفرق** ان في البيع السبب المزيل للملك وهو
 الفسق لا يثبت يفتن ووقع الشك في ثبوت الملك وزواله
 وجواز البيع مبني على الملك فثبت الشك في سبب جوازه ولا يجوز

100

بالشك اما في النكاح فليس حيازة الحمل وسبب الخلق يبرهن
 بيقين وهو كونه انثى من نبات ادم والطلاق الثلاث عرض
 لزوال الحمل فلا يزول الحمل بالشك فثبت الرابطة
 للطلاق حكم صحة النكاح وان تزوجت فلا بأس بالوطي
 لان المعققة حلت بمكة الخلع ومن عداها حلت بمكة
 البين **وقد** اطلق على حكم الشهد لو مات المعققة لم يجر
 للفاضي التحريم ولا يقول الوارث اعتق من شئت ولا
 اعتق من كانا احترارا يكفي المعققة ولكن سبب لهم
 فان قالوا اعتق الحمل اسقط عنهم قيمة واحدة بعينها
 اعتقوا واستحل لهم بها في قال لم يعرفوا اعتق الحمل
 واسقط عنهم قيمة واحدة ويتعين في **يقوم** لحل
 واحد ج ربه اعتق احد من ج ربه لم يعرفوا للحمل واحد
 ان يباها ربه حتى يعلم ان المعققة لان كل واحد يتقن
 الملك والحمل رسته في زواله فلا يزول بالشك فصار حكم
 شك في طلاق امراته لا يثبت الحرمة فكذا هذه الجملان قالوا
 اعتق احدى اما لم بعينها لم سببها لانه يتقن زوال ملكه
 عن احداهن فقد يتقن وجود سبب الحرمة وشك في بوث
 الحرمة بسبب جهالة الحمل فلا يمنع سبب الحرمة بالشك
 فان كان احترارا فاحد هم انه هو المعققة فلابد ان
 لا يقرب حتى يتبين بغيرها راجيا ط وان قرب فلا بأس
 به لانه يتقن ملكه والحمل فلا يزول الا بيقين **وحرمة**

الوطي

الوطي حكم زوال الملك والتحريم ليس بحجة في زوال الملك
 فلا يكون حجة في زوال الحمل ولو اشتراه واحد علم ذلك
 لا حل له قريبا او واحدة منهم حتى يعلم الحقيقة لانه
 لما احيقت في ملكه نزل هو منزل ما لو كان الحمل الواحد
 وان اشتراه الا واحدة حل وطهين لانه لما لم يتقن
 الحرمة من حقه لجواز ان تكون المعققة هي التي لم
شترها وان اشترى الباقية لم يحل له وطى واحدة منهم
 لانه يتقن ان المعققة في **القاعدة الثامنة عشر**
 الاصل ان الافعال الجارية الواجبة المترتبة عليها الحرمة
 اذا وقع الشك في المترتبة عليها لا يثبت الحرمة **تفهم**
 عليها مسائل بالتي صرحا صبية ارضها قوم كثير من
 من قرية ولا يدرى من ارضها واراد واحد من اهل القرية
 ان يتزوجها قال ابو القاسم الصنار اذا لم يظهر له ملاك
 ولا شهد له بذلك يجوز نكاحها **وهذا** باب الرخصة
 كيلا يفسد باب النكاح انتهى **ولو** اخلطت المرصعة بغير
 عصوان في نكاحها جواز التزوج بكل واحدة منهم
 اذا ما قول صاحب المحيط قوم اعتق احد من ج ربه
 ولم يعرفها للحمل واحد منهم ان يباها ربه حتى يعلم ان
 المعققة كما تقدم **ومما** لو ان امرأة ادخلت حلة تدعى
 عن فم رصعة ووقع الشك في دخول اللبس الى جوفها
 لم يحرم لان من كان شكها كماله الى اللول الجية **وقد** القية

بيان صبية ارضها قوم كثير من
 من قرية ولا يدرى من ارضها

امراة كانت تقطى ثوبها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول
 ما من تدبىس لبن ولا يعلم ذلك الا من حبيبها جاز لانها ان
 يتزوجها بعد هذه الصبية **و** ان الى منه صغير وصغيره بينهما شقة
 في الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا يا س بالكلج بينهما هذا
 اذا لم يجز به احدنا اذا خبر به بك عدل ثقة يوقد بمولده
و يجوز النكاح بينهما وان كان المخبر بعد النكاح فلا حوط اب
 ين رثها اشقى **و** البصم وان كان الاصل فيه المخطئ يقبل من حله
 خبر العدل وتدين ذلك في الفروع **فروع** ولو وكل اخر يبرى
 انه ومات الوكيل قبل ان يسلمها الى الموكل فقتضى القاعدة
 حرمتها على الموكل لاحتمال انه اشتراها لنفسه **و** روى ان
 العقد يقع للوكيل او لا وهل تحل للوارث **و** ينفي الرجوع الى
 قول الوارث لانه خليفة **و** في المضرات اذا عملت بما اتمت تزوا
 مما وطئها حراما على سبيل الاحتمال لانه قد حسن لاحتمال ان يكون
 حرة او معتقة العين او محلوها عليها بعقبتها وثبتت وكثيرا
 ما يقع لا سيما اذا اولتها الايدي اشقى **و** اما الاما اللاتي
 يجهن من الروم والمسلمون انما يرجع جميع فمقتضى الى صاحب اليد
 حيث كانت صغيرة او الى اقرارها ان كانت كبيرة **و** ان علم
 حاكمها فلا اشكال **و** من معراج الدراية من ثبوت المخطئ
و الاباحه احصا طوائف الفروع الان سئل لم كانت
 جارية بين سريكين ادعى كل منهما انه في غيبها من
 سريكة وطلب ان توضع على يد عدل لا يجب الى ذلك اياها

تكون

تكون عند كل واحد يوم احشته بمكاشفة **القاعدة**
التاسعة عشر الاصل من اللام الحقة حيث لا
 قرينة **مختصة** ومعينه ولا صارفة **وقل** ذلك
 فروع كثيرة منها الكالج هو الوطى في لسان الشرع
و العقد عند الفقهاء دليل الاراء بولده يقال لا تنكحوا
 ما تنكح اباؤكم من النساء فحرمت من زينة الاب به فلو
 قضى ثمنه بجلده لم ينفقه لانه الكتاب بخلاف
 مسوسته **و** الفرق في الفروع ومنها لو قال لامته ارحل
 او فكوكه ان نكحت فانت كذا فان وطئ حث وان
 عقد على الامة بعد اقامتها او على الزوجة بعد الاباحة
 لم يثبت كذا في كشف الاسرار **و** على ان حرمت مما عقد
 عليها الاب من غير وطئ **و** لا يجوز **و** لو قال لامته ارحل او لا
 جنبه ان نكحت فانت كذا فعلى العقد فلو عقدت
و لو وطئ ما فيه عقد لم يثبت **و** منها لو وقف على ولده بلفظ
 الافراد او اوصى لولده زيد وله ولد وله ولد دخل الولد
 دون ولده لولد ان كان له ولد لصلبه لان اسم الولد
 حقيقة في ولد الصلب وان لم يكن له ولد لصلبه دخل
 ولد ولده **و** اختلفوا في ولد البنت ففي ظاهر الرواية
 عدم النقص وصح **و** لو وقف بلفظ الجميع دخل النسل
 كله كذا في الطبقات بلفظ الولد كذا في تنوير القدير
و لعل الفرق هو ان عدم ولد الصلب يستلزم الولد في

بعد التردد بين رجوع الشيء عنه سواء استويا أو ترج
 احدها **يقرب** عليه مسابيل سبيل لو قال لفلان على الف
 درهم من ظني لا يلزمه شيء لشكره في كتاب الاقرار
 ومثله لو قال لو غلب على ظني وقدر الخلاق لم يقع عليه
 شيء لشكره في كتاب الخلاق وان غلب على ظني
 وتبع في كتاب الظن عند الفقهاء بالحقيقة باليقين وهو الذي
 يمتثل عليه الاحكام لقوله في نواقض الرضوخايب
 كما لمحقق **القاعدة الحادية والعشرون في الاستسقاء**
 قال في البحر هو الحكم ببقاء امر محقق لم يظن عدمه
 واختلف فيه فقيل حجة مطلقا وقيل ليس بحجة مطلقا
 وانما رآه المحول لان موجب الوجود ليس بموجب
 بقاءه في الحكم ببقائه بلا دليل انتهى **وفزع** على المحترا شترى
 بعض داره وطلب الشريك الشفعة والشفعة في يده وانكر
 المشتري كونه مالكا قال قول له ولا شفعة الا بيمينه
 ومثله المفقود آثرث و٢ يورث **وما فزع** على القول من انه
 حجة ما نقله في البرازيه في كتاب الاقرار ص د هـ
 لا شأن عند السهود نادى مالكم الصغار فقال كانت
 نجسه لو وقع في ربه فيها قال قول للصاب لانكاره الصبيات
 والسهود يهدون على الصب لا على عزم النبي **سنة** ولو
 حكم طوائف وطوبى بالضمات فقال كانت حكم منتهى ثلثتها
 لا يهدون السهود ان يهدوا والانه حكم مذكر حكم الخال

قال القاض

وقال القاضى لا يثبت فاعترض عليه بما لم يثبت
 الاستحسان ومن ان رجلا قتل رجلا فطوبى بالشفعة
 فقال قتل الله فقتلته ففادى نفسه بغيره لا يسمع
فاجاب ما نه لم يثبت لا دى الى فتح باب
 العدوان في نه يثبت ويقول ما ذكر وامرالم عظيم فلا
 يهل بجلال الخال وله الاكث في المال يمين والهدى
 بخين في الشئ **القاعدة الثانية والعشرون**
 المستقبة بطلب التفسير لقوله تعالى يريه الله ملكه اليسر وقوله
 تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج في الحديث احب
 الامور الى الله تعالى الحنيفية السمحة **اسباب التحقيق**
 في العبادات وغيرها امور الاول المرض الثاني السفر الثالث
 الاخراء الرابع الشيب الخامس الجمل السادس العسر
 السابع عموم البلوى **قال** العلم ويشترى على هذه القاعدة
 جميع رخص الشروع وعقوباته في السفر على نوعين سفر
 قصر والمراد بالعلم الحزون من المحصر في رخص بنزح
 الجمع والعيد في الجماعة **والسفر** على الدابة وجوان
 التيمم **والاستحباب** القرعة بين نسائه **وسفر** طويل
 وهو اربعون يوما **وزمصره** في صد اثنائه ايام **وباليمه** وهو
 يرضى القصر **والنظر** المسح اكثر من يوم ويبلغ سنو
 الاضحية كذا في غاية البيان الثاني المرض وهو
 مرض القصور في الصلاة والاضطراب في بينها والاميا

في الحديث على خمسة اربعة اشياء اولها المرض

والتخلف عن الجماعة **والفطر في رمضان والاستناب به**
في الحج وفي رمي الجمر و**إباحة محظورات الاحرام** مع
 العذبة **والمداد في البجاسات** كما في السهام **واباحة**
 النظر للطبيب حتى العورة **الثالث الاكراه** وهو تارة
 بيع ثلاث مال العيرة تارة بيع شرب الخمر تارة
 بيع ثلاث العصفور تارة بيع قتل النفس تارة بيع
 التلغظ بالكفر مع كون القلب مطمئنا بالانكاح كوردي
 الخروج **الرابع** النسيان فكلوا كل ناسيا لم يفظ وبيع
 به الاثم الاخرى ويجزئ الصلاة بسجود السهو حيث
 ترك واجبا ساهيا **وغير ذلك الخامس** الجهل وتقدم
 بعض مسائله **السادس** الغش وبه يرضى التكفير
 بالصوم في كفارة الظهار **وحقارة الاقارب** في رمضان
 عدا **السابع** نجوم النوى وتفرغ عليه مسائل على عمر
 الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم وبني سبه العذرة **د**
 البراءة في التوب وان كثر **ودم القتل** وجلبها بول
 سحر في غير اواني الماء **وعليه الفتوى** وخرو البير ولو
 محرما وان كثر **ومنها** موت ما لا نفس له ساءل في المساء
وريق ان يبع مطلقا **ومنها** قوت النار مطهرة للروث
 والعذرة فتلف بطهارة ما دام **تيسيرا** **ومنها** قوت
 بطهارة الخبز المحبوس **ومنها** قوت بطهارة بول الخنزير
 وخرو **ومنها** قوت بطهارة اللبن اذا وقع البعر عليه وهو

في الجلب

في الجلب ورمي قبل التفتت **ومنها** قوت بطهارة القوس
 اذا اصابه ما سأل من الكسيف ما لم يكن اكثر رايه الله في
ومنها قوت بطهارة ما تقاطر من البراق او الاصطبل
 اذا كان جارا او حرق العذرة فيه فتق طهرته ما
وحدة الحمام اذا احرق فيه في سبه وتقاطرت منه ماء
ومنها قوت بطهارة المسك والزباد وان كان اصل المسك
 دما والزباد عرق حيوان يحرم الحله **ومنها** قوت بطهارة
 اللبن اذا كان ترابه لت بماء نجس **ومنها** قوت بان كل باع
 من لبن النبي سبه **ومنها** حيوان مس المصنف للصبيان المتعلمين
ومنها قوت حيوان المسح للوضوء فوق المدة المشقة نزعة
 ومن ثم وجب نزعة في الغسل لعدم المشتبه في عدم التكرار
ومنها القول بطهارة الماء مادام على العضو **ومنها** قوت
 بطهارة ماء البير التي في الفلاة اذا وقع فيها الجور والروث
 ما لم يكن تغير الماء **ومنها** قوت حيوان النملة على المدايح
 خارجة المصير بالاياد الى اي جهة توجهت **ومنها** فرض الاطعم
 امر الماء من الاستعمال ونحوه للمبطل به **ومنها** لم ينص لفظ التخرية
 بلقط ولما حوزها بكل ما يعيد التعظيم **ومنها** حيوان تاخير
 الشبه في الصوم الى ما قبل الزوال كما قرر في الفرع **ومنها**
 عدم اشتراط نيّة الصوم في رمضان **ومنها** عدم
 وجوب الحج والعمرة على الاعشى وان وقفنا على قوله لمست
ومنها ترك الجماعة لعذر المصلحة فيه **ومنها** عدم وجوب

قضاة الصلاة على الخاضع **والنفس المستقرة** بالتكرار بخلاف
 الصوم **ومنها** سقوط القضاء عن الغرض عليه اذا اراد على يوم
 وليلة **ومنها** المرضي العاجز عن الايمان بالراس اذا اراد على
 يوم وليلة في الصحيح **ومنها** جواز الامام صلاة الفرض
 كما عدا في السفينة مع الغدرة على القيام لحوت دوران الراس
ومنها جواز اكل الميتة عند الاضطراب **ومنها** جواز اكل مال
 الغير عند الاضطراب مع ضمان الدب **ومنها** جواز اكل
 الممولى والقاتل والولي من مال اليتيم بقدر علمه **ومنها**
 اباحة التحلل في الحج للمحصرين **ومنها** جواز نقد ميراث
 السنة في استروع في الصلاة والصوم ما لم يفصل باجنب
ومنها اباحة التحلل في الحج للمحصرين **ومنها** جواز اجاز
 ابو يوسف رعى حشيش الحرم على في الموسم **ومنها**
 اباحة لبس الحر لمنه حكمه **ومنها** جواز لبس الحرير
 والاحمر في حالة الفتن **ومنها** الرعب **ومنها** جواز
 متاع في بيع ربحا **ومنها** البيع المردود **ومنها** بيع الوفا **ومنها** جواز
 المزارعة والمضاربة على قول الحق به **ومنها** من ذلك
 المضاربة والوديعة والعارية **ومنها** المستقاة لان كل انساب
 لا يمتنع ببيعها **ومنها** لا يفسخ له ولا يحفظ ماله ولا قدرة له على
 ملكه **ومنها** يتبع به **ومنها** جواز عفة الاجارة للصورة **ومنها**
 جواز العقود باسرها **ومنها** توقف عزل الوكيل **ومنها** القاضي
 وصاحب وظيفة على علمه **ومنها** جواز واللقض والشاهد

والى طر النظر

والى طر النظر **ومنها** جواز النكاح بلا نظر لان في اشتراط
 النظر مشقة عظيمة لا يتحمل كثير من الناس من يتنعم
ومنها جواز نفق الباع بما يدل على الجادة **ومنها**
 جواز النكاح بما يفيد ملك العين **ومنها** عدم اشتراط
 عدالة الشهود عن انعقادده وجوازه بشهادة ولد يمس
 وشهادة النسب مع الرجال **ومنها** مشروعية الخلع بمال
 من غير مال والطلاق **ومنها** وقوع الطلاق على الموكب
 مضي المدة **ومنها** مشروعية الكفارات **ومنها** التخيير
 في الكفارات **ومنها** مشروعية المكاتب **ومنها** التحلف من ذلك
 الرق **ومنها** مشروعية الوصية لغير اربك ما فاته في
 حال حياته **ومنها** استقاط الاثر عن المحبته في الخط
ومنها الاختلاف في باب الظن ولو كلفوا الاخذ باليقين
 لسق عليهم **ومنها** وسق الامام في باب القضاء حتى جاز
 قولية الناسق **ومنها** يسيرا ولم يوجب الامام تركية الشهود
 جلايل السلم على الصلاح ولم يقل الجزاء المجرى من الشهادة
 وجوز الامام ابو يوسف قلعتي الشاهد وعلى قول ابي
 يوسف القسوى في القف **ومنها** الوقف حتى جاز للمضاد
 النفي **ومنها** جواز كتاب الفاضل في ما غير سفره
 بشرط التسليم الى المولى **ومنها** اسبند اله عدا الحاجة
 بلا شرط **ومنها** جواز الوقف مع الشرط من غير ان يسيرا
 بنا بعده ان هذه الامة يرجع اليها في باب الفقه **ومنها**

اسباب التحقير الصبي والمجنون فانه نوع من المستحقين اسباب
 التحقير يتفرع عليهم مسائل فلهذا نذكر سقطا التمكن من الصبي
 والمجنون ومنها تفويض امرها للمولى ومنها فوضها عنه
 لنفس من اسباب التيسير الانوية يتفرع عليها مسائل لم
 يكلف الجمع والجماعة وصلاة العبد بين والجماعة ومنها ايج لغير
 لبس الذهب والفضة والحرير ومن اسباب التحقير المرق
 يتفرع عليه مسائل لم يكلف العبد بالجمعة والجماعة والعبد
 راح والجماعة **ومنها** فوايد تخيم بها القادة الاولى المستحق على
 ضروب مستحق لا تفك عنها العادة غايها كسحق البرد في
 الرضوخ ولم يفسر في اسقاط الفرض **وله** انما قالوا من كان في الحج
 انه لا يجوز ان يمتنع للحدث الاضطرار خوف البرد لعدم اعتباره ذلك
 الحرف انتهى **وكسحق** الحر وطول النهار في الصوم ولم يبيح
 الفطر **وكسحق** السفر في الحج والجماعة فلم يبح ترك الحج والجماعة
وكسحق الم الحدود والرجوع فلم يبح ترك الحد **وكسحق** زهونا
 النفس فلم يبح ترك قتال السباع وقطيعة الطريق ومن قتل
 غيره شهدا وانما اعتبرته مستحق خوف البرد في الاعتقال
 اذا خاف على نفسه او عضوا منها اعتباره او حصول مرض
 بشرط ان لا يجد مكانا ياربى ولا يابى فيه نافية لاصاء
 سائبا ولا ما كان ان ابدى له لعدم ايتلاف سائر المدة
 للمرد **واما المستحق** التي تنفك عنها العبادات غايها فكل
 مراتب الاول مستحق عظيمه فادجه في ان على النفوس

كما في الاثران

منها والاطراف ذكر بان لم يكن يلحق طريق الا على القالب فيه
 عدم السلامة فلهذا قلنا لم يجب الحج على اولئك الثانية
 مستحق تحقير خروج من اذن او اجمع او صداع في راس من
 سوء مزاج **ثم** الاثر الثاني الثقات اليه في العبادات **آيات**
 حصيل العبادات اول من دفع عنه المفسدة القليلة **وامتبر**
 مستحق من سائر اليه من ثلثة اشترط في وجوب الحج في حبل
 انسان ما يصلح معه بدنه **كما** ان المال **وامتبر** المنة
 في المال فلم يوجب سراحا الرضوخ بزيادة فاحشه على قيمته
القاعدة الثالثة والعشرون تحقيقات الشرع البوا
 تحقيقات استسقاط استسقاط العبادات عند وجود اعداؤها
وتحقيق من انقاصها كالتفريق في الصلوات **الثالث**
 تحقيقات ابدال كابدال الوضوء والغسل باليتم **وابدال**
 القيام في الصلاة بالتعود والاضطجاع والركوع والسجود
 بالايها والقيام بالاطعام في الكفارة وابدال القرءة بحركة
 اللسان **الرابع** تحقير تقديم كالجوع بعزات وتقديم الزكاة
 على المحول وتقديم زكاة الفطر على رقت وجوبها **الخامس**
 تحقير ما خيرا كالجوع بالمزدلفة وما خيرا رمضان بالمرض والسفر
 وما خيرا صلوات عن وقت وجوبها من حق من اشتغل بانقضاء
 غريق او حريق **وسبعة السادس** تحقير ترخيص كحواز
 الصلاة مع الحدث من حق اصحاب الاعداء وطلقات اوى بالحنس
السابع تحقير تغيير تغيير صفة الصلاة لقادر على القيام وقهره

للايمان كخاربه من بعد وادخله اذ انزل عنه لا قدر له
 على رجبها او كانت الارض اذا نزل لا يجد مكان يجعل عليه
 نحيه الارض او غيره **القاعده الرابعه والستون**
 اذا ضاق الامر اتسع واذا اتسع ضاق ونظيره ما
 القاعدتين في العاكس تولم يعقروا في الدوام بالانقراض في
 الابد او يقر لهم يعقروا في الابد ما لا يعقروا في البقاء **تفهم**
 على قولنا اذا ضاق الامر اتسع مسايل منها الماء الجاري او غيره
 اذا وقع فيه ريق الاتي رويها وصفه الثلاثة حاز الوضوء
 به ان القاب ان الاتي تكون على المياه والياب وتوقع اركانها
 فيه فيحصل التغيير تلك بعد طهارته لقاق الامر فقل
 طهارته بقسمة على الناس ولقد اتى بعض علماء بالعرف
 بين بئر بالهالة ويعد في الامصار وان كان الصميم خلافه فقل
 بئر القلاه القاب انه لا يجاز عليها والى ان الدواب تتغير
 حولها وان الریح تلقى فيها من البير تكون في سبيلها بغيره او بغير
 لقاق الامر كانت لو وقع فيه بغير ولو غطى بطن الماء او
 بغيره فالعيرة لطن المشيل فان غلب على طعمه انه لم يغيره فهو ظاهر
 بخلاف بئر الامصار **وتفهم** على قولنا اذا اتسع الامر ضاق
 مسايل منها القول بنحيه ما البير الحين اذا مات فيه
 نارة او حامة او ادمي حيس ومنها جعل ماء البير الحين تليلا
القاعده الخامسة والعشرون الضرر الاعلا يزل
 بالضرر الادنى وقد يقال الضرر المستمر يزل بالباهود منه

الاستمرار

الاستمرار **الخروج** الانام ما كثر في الموطأ عنه صل الله عليه
 وسلم لا ضرر ولا ضرار الحديث **وتفهم** على هذه القاعده مسايل
 كثيرة منها لو كان في يده مثلا احد يفت ان يشرى اليه
 نفسه جاز له ان يقطع يده لان قطع يده ضرر ادنى والسرانية
 الى النفس ضرر اعلا ومنها جواز قتل البقرة وقطاع الطريق
 والسرقة وغيره لان قتلهم ضرر ادنى وبقاؤه ضرر اعلا
 ومعهده اعد ومنها الحجر على الخنزير المتأجب والطبيب الحامل
 والحكاري المغلس ومنها جواز الاخذ بالشفعة لان الحجر
 والاخذ من المستر في ضرر ادنى وعدم الحجر وبقاؤه منك ابلغ ضرر
 اعلا ومنها جاز للمكره ان يلف مال الغير لانه ان كان المال ضرر
 ادنى وقيل النفس ضرر اعلا ومنها يجوز لمحض الكل الميتة وجاز
 دفع الصائل ولو ادى الى قتل نفسه قال السادة السافيه عالم
 لكن الميتة بينا تاكل الا ان يصرعها نفس اعظم في نظر الشارع من
 معية المصلح **وتفهم** وقواعده لا تباين ذلك لقوله لو اكره على قتل
 غيره بقتل نفسه لا يرض له ذلك فان قتله اثم لان نفسه قتل
 نفسه اخف من مقتله قتل غيره اثنى ومنها نقص حائط مكر
 مال الى طريق العامة او قتل للضرر الاعلى ومنها جواز الرمي الى
 الكفار وان تترسوا بالمسلمين دفعا للضرر الاعلى ويدخل في
 هذه القاعده ما ايج للضرورة يتقدر بقدرها ومن فرغها
 لا يجوز لمحض ان ياكل من الميتة الا بقدر سد الرمق ولا يكره
 الطعام في دار الحرب الا بقدر حاجته ومنها دم الشهيد طهر
 في حق نفسه خبره في حق غيره لعدم الضرر ومنها الجيرة يجب

يجب ان لا يشتر من الصحيح الا انه ما لا بد منه الطيب
والفني والساحد لا يتحل الا بقدر الحاجة **و** قد كانت
السادس البنا فيه المجهول لا يجوز تزويجه اكثر من واحد
لانها في الحاجة بها قال في ايمان الظاهر بين الكاظم لبيع
للضرورة والى بياح التبرع انتم **و** يدخل في قول ما ابيع
للضرورة لا يتقدر بقدرها **ما جاز** **لقد** **بطل** **ب** **زوال** **ال** **تصميم**
ببطل بالقدرة على الماء **و** المسموع على الجيرة يبطل بالقدرة
على الفصل **و** منها وجوب القيام بالقدرة عليه **و** منها وجوب
الصوم بالقدرة عليه **و** يتفرع على قول الا على نزال بالادى
مسائل منها بيع مال المديون المحبس لقضاء دينه دفع
للضرورة عن الغرماء **و** منها التبرع عند نقدي ارباب الطعام
ويجوز بغيره **و** منها بيع الطعام المحتكر جبراً على صاحبه
عند الحاجة **و** منها منع الطباخ ربحه من اتحادا نوث لما ذكره
في سوق البزارين كما في شرح المنظومة لابن وهبارة
و منها الاجبار على قضاء الدين والتفقه الواجب **و** منها
حبس الاب اذا امتنع عن الاتفاق على ولده **و** منها الجبر
على التمسك عند طلب صاحب الاكثر دفن للمضرة الا على
و منها ابتلع حاجة لولوة **و** قيمتها اكثر مما يملك صاحب
اللولوة **و** له حاجة دفن للمضرة الا على **و** قال ذلك لو دخل
مفيل دارا شان **و** منها لو سقط دياره في جرحه غير ولم يكن
اخرجه الاكبر ما قيمته **و** وقيمة الدين ربحه جبراً
دفن للمضرة الا على **و** منها جواز دخول بيت الغير اذا سقط

بمنه

فيه متاعه رجاء ان يخفيه صاحب المار جاز له الدخول
بغير اذن دفن للمضرة الا على **و** منها حبس لثة الطفق بحبس
دينه **و** جواز شق بطن الميتة لآخر له الولد اذا كان له جارية
القاعدة السادسة والعشرون المضرة لا يزال
بالمضرة المساوي له يتفرع عليه مسائل اذا اقدم صاحب
مشتري لا يجبر الممتنع على الباطل يقال لا خراب وان منع
الاخر من الاثنا كماله حتى يوفي ما قصه **القاعدة**
السابعة والعشرون اذا تعارضت مقصدتان روعي
اعظم ضرراً بارتكاب اخفهما وان تساوى باخذ بايهما بقا
قال العلامة القزويني في باب شروط الصلاة في ائمة يلبس
وما مشاوتان ياخذ بايهما وان اختلف ياخذ باهو نفع
لانها مشورة الحرام لا يجوز الا بالضرورة ولا ضرورة من حق الزيادة
يتفرع على ذلك مسائل منها صاحب الجوع لو سجد على
جرحه وان لم يسجد لم يسئل فانه يصل قاعه ابوس بالعبود
لان ترك السجود اهلون من ترك الصلاة مع الحدث الا ان ترك
السجود يجوز في حالة الاختيار من السجود على المأبى وسع الحديث
لا يجوز حال ولو صلى في الفصل مع الحدث وترك السجود لم يخر
لو كان معه ثوبان نجاسة احدهما اكثر من قدره ليرحم والاخر
فدركه يتخير ما لم يبلغ احدهما ربع الثوب لا يستويان في المنع ولو
كان احدهما ربع الثوب والاخر اقل صلى في النجاسة ولا يخرجه
ان لم يبلغ حكمه **الحل** لو كان في كل واحد منهما ثوبان ربع وفي الاخر النصف

اداكثر يصلي في اليوم ثلثا استويا في الحكم (الافضل ان يصلي
 في الثلث من يومه لو كان يوم احد ما هو الاخر اقل من الرابع
 يصلي في الذي ربيعه طاهر ولا يجوز عكسه ولو كانت المرأة
 لوصلت قامة تكسفت من نورها ما بين جوارض الصلاة ولو
 صلت قامة لا تكسفت تركت القيام لان ترك القيام احول
 لو كان السجود يغفل جسد بها ويرجع راسها فتركته تقطع
 الراس لا يجوز ولو كان يغفل اكل من الربيع لا يصح لان الربيع حكم
 المأكول ودونه لا يسترا فطر تقبلا ولو في المأكل منه لو كان
 المصلي اذا خشي الجحامة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته صلى
 قايما بخبره بلما معه وجعل قامة او في ستره فنية المصلي يصلي في
 بيته قايما وهو الاظهر ان يثقل وسما المصطط اذا كان عسرة
 منه وبالم الغيرة انه ياكل الميتة وعند البعض ما لا يغير اكل
 والى ان المنصوب الكلمة اولى من الميتة وبم اخذ الطحاوي فغيرا
 وحيزه انكر حتى كذا في الغزاريه والمجهر اذا كان عند الصيد
 ومنه المتعمد انه ياكل الميتة وروى النقيب وفي البرازية اذا
 كان الصيد منه بوجها فالصيد اولى وروى (لو اضطرر عنده
 صيد وما لا يغير فالصيد اولى) والصيد اولى من لحم الانسان
 ومن لحم الصيد اولى من لحم الخنزير وفي كتاب الاكرام من
 ان يبيع لو قال اخر القاتل نفسك في النار او ما هذا الجبل
 اولا قتلت وكان الاثني بحيث لا ينجوا منه ولكن فيه نوع خفة
 فله ان يكره ان يقاتل ما ذكر او صبر حتى يقتله عند الامام

(وهو ما يصبر)

عنهما يصبر ولا يفعل ذلك لانه فشره الفعل يصلي في
 احلاك نفسه فيصير خليا عنه واصلا هذا الحريق
 اذا وقع في سفينه وعلم انه لو صبر فيه يهلك ولو وقع
 في الماء غرق ففعله بخيارا يقاتل (وهو ما يصبر حتى اذا
 القى نفسه في النار فاحرق فعلى انكره القصاص بخلاف
 ما لو قال له لكتفني نفسك من راس الجبل والاقطعك
 فاقبل نفسه فقاتل فعند الامام يجب المديعة ومن مسلم
 القتل بالمقتل **القاعدة الثامنة والعشرون**
 الاصل ان الاوصاف القارة في الابهات تسري الى الاولاد
 وغيره القارة لا تسري **يتفرع** على القارة الولد يتبع الام
 في الحرية والرق والاستيلاء والتدبير والحق به وفي
 المهرن فيكون رفا ومن ذلك العتق فيكون رفا مع الاصل
 والبن والصوف يتبع الاصل فيكون رفا **يتفرع** على غير
 القارة ولد الجارية المستجرة لا يتبعها وولد الجارية
 المنصوبة لا يتبعها في الغصب وولد المكنولة لا يتبعها في
 الكفالة وولد الجارية الموصى بخدمتها لا يتبعها في المدة
 لان الحمل لا يصلح للخدمة والكفالة والغصب والقارة وبعد
 الاصل لا يتبع الاصل الذي يثبت قبله **القاعدة**
التاسعة والعشرون الحاجة تنزل منزلة الضرورة
 عامة كانت او خاصة بشرط القياس في ذلك الاجارة
 جاوزت بلحاظ على خلاف القياس وهذا لا يجوز اجارة بيت

بيت اخر اتحاد المسفة ولو يثوث تجوز لا خلاف المسفة
 ومنها ضمان الدرك جواز على خلاف القياس ومنها السلم
 جواز لحاجة القياس ومنها الاستصناع جواز لحاجة ان
 كل انسان لا يجد قدر رجليه ولا ما يطالبه ومنها الشرب
 من السقاء جواز لحاجة مع جهازة تدراها ومنها بيع الوص
 جواز لحاجة ومنها ما نقل من الغنية جواز للحاجة الاستواء
 بالزجر ومنها حوائج بيع الزجر بخير بطون متعده ويجعل
 الحدود بها للموجود لحاجة **القاعدة الثلاثون**
 العادة محكية اصلها قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
 موقوف عليه ما رآه المومنون منا مجموعا منه حسب
 اخرجه احمد في مسنده واعلم ان اعتبار العرف والعادة في
 اية مسائل كثيرة في الفقه فاعلموا الحقيقة تترك بدالة القاء
 والعرف ذكره في الاسلام واختلف في عطف العادة على الاستم
 قيل لها مترادفات وقيل الاستعمال نقل النظم الى غير موضوعه
 الاصل الى موته التي رتب شرعا عليه استعماله فيه من
 العادة فلهذا المعنى المجازي عرف ومنها من عرف بالمعنى
 العادة ما استقر في النفوس مما لا مورس المتكرره المعقوله
 عند الطباع السليمة والعرف ثلاثة انواع العرف العام كاصلا
 غالب الناس والعرف الخاص كالطائفة ومنها والعرف الشرعي
 كالصلاة والزكاة والحج يتفرع على هذه القاعدة جدا لجرى
 الاصح ان ما يعده الناس جازيا ومنها وتوقع البعير في البير

مناهج في العلم
 في بيان ما
 في بيان ما
 في بيان ما

الاصح ان

الاصح ان الكثير ما يستكثره الناس ومنها حد الماء الكثير الاص
 تقويضه الى راي المبطل لا يقتدر من العشرة وكهوه ومنها
 الحنف والنفاس تاكلوا الزاد على اختر الحنف والنفاس تزد
 الى اربابهم عاداتها ومنها العمل المفسد للعقلاء يفضوا الى العرف
 لو كان بحيث لو رآه انسان بظنه انه كان في الصلاة ومنها
 تناول الثمرات الساقطة وفي اجارة الطير وفي لاص فيه
 من الاموال الربوي يفتقر العرف في كونه مكيلا او موزنا
 ومنها ما قاله في السيرة الى موضع بث الشجر من الدابة
 ليس بغيره ليقا مل الهال من الابد اعلم ذلك الموضع عند
 الاثراب وان حزن في الناس عن عادتهم فخرج حرم هذا
 صنفين وبقيدهم الان ذلك التقابل بخلاف النص لا يغير
 كذا في نفع التعديل ومنها يقول المحدثين ان من لم يله عادة بالاداء
 له قبل التولية بشرط ان لا يريه على العادة فان زاد ردت
 الزيادة ومنها النفاذ للواتفين يقين على عرفهم كما في وقت
 نفع التعديل ومنها لفظ ان ذر الخائف المحوى والاثار بيني
 على عرف المتكلم **تفصيل** العادة في الحنف ثبت جبر
 واحده على قول ابي يوسف وعليه الفتوى والعادة انما يقتدر
 اذا طرأت وغلبت ولما اقلنا اذا اطلق النقد في المبدئية
 مختلفه في المرواج والمجاليه يفتقر للقاب وكذا انما لو باع
 التاجر من السوق شيئا يمين ولم يتوضعا لمارا للموكل
 وكانا التاجر في يمينهم ان البايع يأخذ في كل جمعة قدرا

١٨٩
 قوله الاصح تقويضه الى راي المبطل
 ان اراد قول الاصحاب فلهذا وان اراد
 اعني من اهل البيت من جهة ربه
 في عيشة ربه المكون في القلوب
 واستمر في كتاب الفوائد
 المرفقة

معلوم ما انصرف اليه بلابيان لان المعروف عرفا كالمستزود ومنها
 العلم والجبر على الكاتب للفرق ومنها الابرة والخط على
 الجب ط المعروف ومنها انكسر على النكر للفرق ومنها طعام
 العبد على المست جبر المعروف وعلى الدواب على ما ملكها المعروف
والشرط على المست جبر طيب كذا في البراريه ومنها ايضا لوز
 المست جبر طيب الدواب حتى ماتت جوعا لم يصفه من القيمة
 لعبت ستم في شهر رمضان فاحترق وبقى منه شيء ان كان
 العرف ان الامام والمودع ياخذها من غير اذن فله ذلك
والانلا ومنها الفاضل ان ياخذ معلومه من بيت المال في رتب
 السجل له لانه سيجري في يوم يعمل في الاخرى في المظلمة من
 الاخير من المينة في الاصح يوجد منها حكم البيا له في المذكر
 المدارس فان كانت مستروطة من الوقت استحق المعلوم
 فيها وان لم يكن كان كانت للمعلمة لا في المدارس والتحرير
 استحق المعلوم فيها كما قالوا في القاصف والانلا ومنها
 ما في القيمة الامام بالمسجد يسامح في كل شهر اسبوعا للمحتاج
 للاستراحة وزيرة اهل ارضه ٢٠ سنة ومثل هذا
 معلوم في العادة والعرف الشمل ومنها المدارس الموقوفه
 على درس الحديث ولم يورث مراد الواقف فيها فكل مدرس
 فيها اصطلاح الحديث كالفية الحديث واهل الصلاه ارايكي
 وسلم وغيرهما ان علم شرط الوقت او عرضه اعتبر بالافتد
 احاب الى نظر ابو الفضل العراقي بما حاصله انه يعتبر

اصطلاح اهل

اصطلاح اهل البلد يميل عليه انتهى **تبيين** اذا شاع
 العرف مع السماع قدم العرف للاستعمال في الايمان آله
 مبنية على العرف فاذا حلف لا يجلس على فراش او لا يقضي
 بالسر او لا ياكل لحمي او لا يركب دابة او لا ينام تحت سقف
 لم يحنث بالجلوس على الارض وان سمي فراشا في كلام
 الشارع واما بالاستنصاف بالشمس وان سميت سراجا
 في كلام الشارع واما الركوب على النكاح وان كان حامله
 دواب واما كل السمك وان سمي طريا في كلام الشارع
وجز بقوله الايمان مبنية على العرف مسائل منها لو حلف
 لا ياكل لحمي حنث بلحم الخنزير والادس والقنوص على اسمه
 لا حنث ومنها لو حلف لا يركب صيدا حنث بالركوب على الانسان
 لتاويل المفظلة والعرف العملي لا يعلم مقيد اذ كره الزبيدي
 خلاف لا يركب دابة ولو حلف لا يركب بيتا حنث ببيت البيت
 خلاف لا يركب بيتا فلا حنث به حنث بيت الفلكية ان
 العرف بانيات اهلها الحقيقة في المعدم خلاف الفحول
 انتهى **ويقدم** السماع على العرف في مسائل الاول حلف
 لا يصوم لا حنث بصوم ساعة بنية قبل الفجر ولا بالليل
 كله آت فيه لو حلف لا يصوم ثم حنث بصوم ساعة بعد
 الفجر بغير نية آت منه لو حلف لا ينكح زوجته كانت
 للموطي في الفرية الرابعة لو كان انا رايته الملال في ذلك
 طلق فقلت به من غير روية ينبغي انه يقع عليه التحلاق

لأن الشارع استعمل الروية بمعنى العلم في قوله صوموا الزينة
 فلو كان الشارع يقتضي الخصوص واللفظ يقتضي اليوم اعتبر
 خصوص السرة قلنا أن الواو الواو لا تأريه لا يدل على
 الوارث اعتبارا بالخصوص السرة ولا الواو لأن اعتبارا
 للعرف وتقدم العرف على الحقيقة العرفية فلو حلف
 لا يأكل الخبز لا يثبت بكل العقاب إلا بالنية ولو حلف لا يأكل
 السرة ففقد على الحكم دون إبداء نية غيره وسواء لو حلف
 لا يأكل الروس فلا يثبت إلا براس النعم **القاعدة الحادية**
والثلاثون من مصادرها في حادثة لا تقبل شهادة فيها
 يتفرع عليه مسائل الوكيل بالخصوص إذا أحسم عند
 الحاكم ثم عزل لا تقبل شهادته فيما يعم فيه التسليم
 إذا طلب التسعة ثم تركها لا تقبل شهادته **ومنف**
 الوصي إذا خزا عن الوصاية بعد ما قبلها لا تقبل شهادته
ومنها أهل المحلة التي وجد بها القتل إذا ادعى
 الولي على واحد من غيرهم لا تقبل شهادتهم على قول الأما
 وتيدنا بالحادة فلو اختلفت الجهة تقبل **القاعدة**
الثانية والثلاثون من كان غير ضمه أن يكون خصما
 وانتصب خصما بعد تقبل شهادته يتفرع عليه مسائل
 الوكيل بالخصوص إذا لم يعم والتسليم إذا لم يطلب
 التسعة تقبل شهادته **ومنها** أنه لا يبرأ منه أن
 يصير خصما **ومنها** أهل المحلة التي بها القتل إذا ادعى

الولي على

الولي على غيره **وتقبل شهادته عند القاعدة**
الثالثة والثلاثون بدل حال الفاعل كالتا تل
 والى فخران يسه احكاما بسبب حادث لم يتحول الموجب
 الذي هو عليه وان لم يتبدل حال الفاعل على ركن ظهور
 حالته الحقيقية كان يتحول الموجب الى الاخرى وقع القضا
 بها اوله يقع ولو لم يتبدل لم يظهر الى حاله الخفية كمن
 الذي يبيع عليه بتدل كان الاعتبار في ذلك الوقت القضا
 يتفرع على تولد بسبب حادث جني من قوله بين حرة وعبد
 منجوب المحب يعم على عاقلة الام تقضى بها عليهم **ومنها**
 عبد حفر بيرا من معك سيدة **ومنها** آخر فوقع في البير انسا
 كان الغمان على الباب وروا عنه مو **ومنها** عبد الحفر ولم يعم
 فوقع فيها انسان كان الضمان على مو **ومنها** حري اسلم
 وروا الى رجل فحين تم اعترق ابوه جبر ولاه **ومنها** لا والى
 اعدى وجب شيه على عاقلة من **ومنها** لا العبد لو قست
 الحبية لا بدل حال الفاعل بسبب حادث **وتفرع**
 على قولنا وان لم يتبدل ركن ظهور حاله خفيه يتحول
 الى اخره حين ولد الملائنة وولد المكاتب اذا مات عن
 وناز نقض بها على عاقلة الام او السيد او لم يقض
 نادى الولد رجلا وظهر انا المكاتب وني يتحول موجب
 الحبية الى عاقلة الاب ولو دفعوا رجلا او رجلا على عاقلة
 الاب **ومنها** رجل امر صبيبا بقتل اخر فقتله يرجع عاقلة

جاء

الصبر به دفعوا على عاقلة الرجل **وتفترج** على قول ولو لم يتبدل
 ولم يظهر لكن تبدل من يجب عليه الى اخره قتل اخر خطا
 وهو من اهل الديوان الكوفة ثم جعلنا اهل ديوان الصبرة
 قاتل قص على اهل ديوان الكوفة يقتض عليه ولا يقتض
 بها على اهل ديوان الصبرة **القاعدة الرابعة والثلاثون**
 الاصلان الجانيه اذا وقعت معتبره بالحقيقه الا عدا رب لا بربا
 والرد والبيع والعتق واذا وقعت مهذره بالحقيقه الاعتبار
تفترج على قول وتنت معتبره بالحقيقه الا عدا رب قطع سيد
 مسلم ما رتد عن الاسلام ومات بالقطع او اسلم بمات
 بالقطع او قطع يد عبد فبا عه سبه فمات بالقطع او اعتقه
 سبه فمات بالقطع اهدر ما ذكر سر ابيته بعد رتوع الجاني
 معتبره فلو اجب على الجاني نصف الدية او نصف العتق
وتفترج على قول ما اهدر بالحقيقه الا عدا رب لو قطع يد مرتد
 فاسلم فمات لا يضمن القاطع **القاعدة الخامسة**
والثلاثون العادة المحطه تنزل منزله الشرط فان
 من يطهر به المورث عن كالمشروط شرعا **تفترج** عليه
 مسائل لوديع توبيا كيا ط اربصاغ يصبره لم يبين له
 اجرا ثم اختلف في الاجرة وعدمها الفتوى على قول لوديع
 ان كان الصباغ معروفا بهذه الصنفه باجرة وتيام عالم
 بها فان القول قوله والا فلا اعتبارا **القاعدة السادسة**
 هذا نزول الجاني رد دخول الحمام والذلال كان البزاز سه

وسمى الحد

منها الحد بالاستيفان كما في المنقطع **وتفترج** عليه استاجر
 مطبق للسكروفيه في راذن الموجه استاجر من استيفان
 قتلت وتجرى العرف في المباح يضمنها على المستاجر
 يضمن لان المحروف كالمشروط فانه استعاره ضمن **وقب**
 العارية اذا شرط فيها الضمان على المستقر يحتمل في رذاته
وبها جزم في الجوهرة من غير ما جزم بعدم الضمان فيمنع
 ان يحمل الضمان على ما تقوم فيه الضمان وعدم الضمان
 فيما لم يتعارف فيه الضمان **وتفترج** ايضا لو جرت العادة
 ان المحرض يرد الكفر مما انتقض يحرم على المحرض بقول
 الزيادة لان المحروف كالمشروط **وتفترج** عليه لربا رزقا
 مسلما والعادة جارية بالامان للكافر مادام في المبالغة من غير
 المبالغة فمات كالمشروط فلا يضمن له غير المبالغة وحده
 الحبوب على المسلم ما دام المسلم ظاهرا عليه فانظر الحام
 بالمسلم وجب عليه القرض لان المحروف عدم القرض حيث كان
 المسلم ظاهرا فقط **وسمى** لو فطر الاب بنته ودفعه لمات اذنى
 انه عارية وادعت انه ملكها **والا يضمنه** التمسار للفتوى
 ان كان العرف مستمرا ان الاب يدفع ذلك ملكا عارية لم يقبل
 قوله وان كان العرف مستمرا فان القول قول الاب كذا في شرح
 منظومه ابن رهبان **ومن** الكبرى القول قول الزوج وعلى
 الاب البعينة لان النكاح هبة هبة للزوج **وسمى** ايضا الاثبات
 على ظاهرها جرت به العادة فان كان القاب الحلال وفي

الاسواق لا يجب السؤال وان كان الغائب المحرام فيها او كان
 الرجل يأخذ من حيث وجد ولا يتامل في المحرام فالسؤال
 حسن قاله ابو القاسم الصغار **ر** من دخل البردعة **ال** او
 من بيع الحمار للعرف **و** منها حمل الحمار الى دخول البيت
 للعرف انتهى منه ايضا **و** في اجاره مينة المفتي دفع غلاما
 الى ابيك ليعلمه النسيج ولم يشرط الاجرة على احد **ف** لم
 يطلب الاستدراج من الموالي فان كان العرف يشهد ثلاث
 يحكم له باجره **ف** في التجميع على الموالي وان كان يشهد للمولى
 فاجر مثل الغلام **و** ما ينوبه على العرف ان اكثر أهل السوق اذا
 استجروا اجاره وكره الباقون فان الاجرة تؤخذ من الخل
و فيها لو دفع عزرا الى ابيك لينسجه بالنصف جواره متابع
 بخاري للعرف و ابو الليث وغيره للعرف انتهى **و** العرف المعتبر
 هو السابق دون المتأخر **و** لهذا ان لا عبرة بالعرف المتأخر
و العرف اعتبره في الكفالات دون التخليق فلم يخص
 العرف تلكه الوقات امره ترتيبا ان تشتري جارية على
 فقال كل جارية استترى بها مفره ونوى السفينة صدق
و يقع عليه العتق لقوله تعالى وله الجوارى المنسبات في
 البحر **ك**ذا الوقات ترتيبا على فقال لكل امرأه تزوجها
 عليك مفرى **ل**ق ونوى جعليك على رقبتهك تشعل نينه ولا يقع
 عليها خلاص **ك**ذا **أ**ل المسوط **و** اما **ال** اقرار فلهذا خبر
 مما فرجوب سابق **و** ربما يقع الوجوب على العرف الغائب

لم تأل

وله اقال في البرازيه من الدعوى اذا كانت المفود له
 البلده مختلفة بعضها ارض **و** يصح الدعوى عالم بيت
 كذا الاقرار بخلاف البيع فانه يصح بالارواح انتهى
و قد من عند قول العادة فكله ان لفظ الواقف يبين
 على عرف الواقف **و** ذكرنا هنا ان العرف الطارئ
 فنقول لو شرط الواقف النظر لبيع الاسلام قاضي القضاة
 وكان اذا كان شافيا مالا وصار الان قاضي القضاة
 حقيق فقط فلا يكون له النظر نظر العرف الواقف وان
 العرف متأخر فلا يحل عليه المتقدم **و** اذا قلت باختيار
 العرف المتأخر فله النظر **و** منها لو وقف قريو على
 الحرمين الشريفين و شرط النظر لهما من ولم يبين هل
 يصحرف لقاضي الحرمين او لقاضي البلده او لقاضي بلده
 الواقف **ف** انما هو انه يصحرف لقاضي بلده الواقف **أ**نه
 المستقر عند القاضي **و** لو قيل انه يصحرف لقاضي
 البلده فله وجه **أ**نه اعرف ببلده فمحمّل ان يقصد
 وقد قال اصحابنا لو كان البيع في بلد وها لم في بلد آخر
 حمل النظر لقاضي بلده اليقيم او لقاضي بلده ماله صرحوا
 بالاول **ل** انه اعرف ببلد البيع **ب** **و** الاحكام
 انما تأترب وتبين على العرف العام دون مطلق العرف
 قال في البرازيه معزبا الى الامام النبي **ر** في ختمه
 القضاة المحكم العام لا تثبت بالعرف الخاص وتبطل

ثبت له في القية من باب الكراهة لو توارط أهل بلده
 على زيادته من سجنهم فوق التي هو زينة البراءة
 والابريسي على خلاف سائر البلدة ان ليس لهم ذلك انتهى
 وفيها ايضا من باب الاستي راعا ان الذي ثبت به
 الاحكام لا يثبت بتعارف أهل بلده واحدة عند البعض
 ٢ انه تعارف احدثه بعضهم فلم يكن تعارفا مطلقا حقيقيا
 ولم يتعارفه عامة الناس بل رقة رقة خواصهم فلا
 يثبت التعارف بهذا القدر وهذه اسواء الصواب **المذهب**
 عدم اعتبار العرف انما هو كرافض كثير من المساجد باعتبار
وتفرغ على اعتبار العرف انما هو مسابيل استقرار من
 احراز الواجب من المرفض لحفظ مراه او لمصلحة كل يوم
 معتبره وقيمتها لا تزيد على الاجرة بغية ثلاثة اقوال اركانها
 الصحة بلا حراجه اعتبار العرف انما هو بني راء التمسك
 الصحة مع الكراهة للاختلاف في الفساد ان القائل بالفساد
 قال صحة الاجارة باعتبار العرف العام ولم يوجد وان الاكابر
 يفساده وهو ثابت الاقوال **وتفرغ** عليه ايضا ما انشأ به
 من ان يلزم خوارزم بخوارزج الى ان يترك بعض الموقوف
 او ثلثة **وتفرغ** عليه ايضا ما قال بعضهم صحة بيع الوفا
 مطلقا لما حجة ان من فرار من الربا وما كان على ان
 امره لا استع حكمه **وتفرغ** عليه ايضا ما تقولون في اسواء
 القاهرة وغيرها من خلقوا الحوائث بانه لازم ويصير

الموقوف

الموقوف الى الموت حقا له فلا يملك صاحب الى موت
 اخرجيه منها ولا ياتي ربه فترك ولو كان وقتا ينضم فيه
 الاشتراك **ويطرح** احكام الشريعة من الدين **ويبقى** ان
 يثبت به **وتفرغ** عليه ايضا ما قاله الفقهاء من
 النزول عما الوفا في مال يعطى لصاحبها لينضم ان
 يغنى بخوارزج وانه لو نزل وقبض منه المبلغ ثم اراد
 الرجوع لا يملك ذلك قال في فتح القدير وقد اعتبرنا
 القاهره من مسابيل منها دخول السلم في بيع البيت ان
 يبيعها طباقي لا ينضم بها به **ولتشرع الاث**
في قواعد كلية يخرج ما لا ينضم من المسابيل الجزية
 منها **القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقض**
 بالاجتهاد **ودليل** الاجماع **وتدكم** الانام ابو بكر به في
 مسابيل وخالف عمر رضي الله تعالى عنهم فيها ولم ينقض
 حكمه فيها لان الاجتهاد مثل الاول والنقض يودي الى
 انه لا يستقر حكم فيه مستقنه ستد به تعلم ان الثاني
 لا ينقض الاول سواء اصل به اتفاق او لم يتصل هذا
 اول من تقليل صاحب المدايم ان الثاني ترجح بالنقض
 لانه يفيد ان الاول اذا لم يترجح بالنقض ينقضه اتفاقا
 عا الواقع خلافا كما علم من موضعه **وتفرغ** عليه لوصلي
 اربع ركعات بالتحري لا اربع جهات كل ركعة الى جهة فلا
 اعاده عليه **واختلفوا** فيها اذا اصل ركعة الى جهة تغير

الاستقلال

الى اخرى فصل ركعة ثم عاد الى الاولى وقد بين ذلك في
محله **ومنها** لو قضى الباقي بركعتها ده التي سبق فيها
تأديها لا تقبل **ومنها** يعلم بعضهم بان يقول السجدة بغير
نقض الاجتهاد بالاجتهاد **ومنها** الخلاصة من ردت سجدة
لعلمه ثم رأت فتشهد بركعتها ده لا تقبل الا ان اربع
مسائل منها العيب الكافر والعبد الاعمى اشقى **ومنها**
لو كان ثوبان واحد ونجس فتخري ووقع تحريم على طهارة
توبة فصل فيه ثم وقع تحريم على طهارة الاخر لم يفسد الثوب
وتقصاه لو تحزن ان انا اين ووقع تحريم على طهارة واحد
واستعمله ثم وقع تحريم على الاخر لا يعمل بالثاني بل يتيمم
وهذا مبني على جواز التيمم في انا اين **ومنها** ستر الجميع لو
كان انا اين **يرفع** **ومنها** لو حكم بشئ ثم تغير اجتهاده ده
لا ينقض اجتهاده **ومنها** حكم القاضي في المسئلة الاجتهادية
لا ينقض **ومنها** لو ادا اربع اليه حكم فاص امضاه اذ لم
يكن لف الكتب او السنة او الاجماع **واسقن** من هذه
التي عدده فرعان احدهم نقض القسم اذا ظهر خلافه
ثانيه وقعت باجتهاد فكيف تنقض بمثل **الجواب** انما
تنقض لغوات شرطها في الابد او من المتداوله فلي لم
تصح ابد الا لو ظهر خلاف القاضي بغوات شرط فانه ينقض
اذا راي الامام شيئا ثم عمل او مات فلي في تغييره
حيث كان من الامور العامة **الجواب** ان هذا

حكم يدر

الشيخ

حكم يدر رسم المصلحة فاذا راعا الثاني وجب اتباعها والحكم
الذي لا ينقض هو الذي وجد فيه سرائط الحكم من
الدعوى من معين وانكاره واقا معه البينة واذا فقد
شئ من هذه فهو فتوى **لو قال** الموثق حكم كذا في
المحيط بالمعنى **ومنها** في الهادي **العقول** **والبرازية**
والدلالة تا سم في فتواه نظره من هذا ان قول الموثق
وحكمه مستوفى سرائط الشرعية لا ينفذ انه حكم
صحيح بل هو فتوى **خدا** قوله من مدعي على مدعي عليه على
ذلك بخبر **في** الفتوى فتتلفظ من قول الموثق
وحكمه بوجبه او صحته ومن موجه كذا او من صحته خذا
فانه ليس بحكم فان موجه لم يبرهانه ولا دعوى فيه
ولا طلب ولا مدعي عليه **ومنها** انكار **ومنها** الصحة فلا تكون
حكما صحيحا ينقض لقوله من باع العقول **الهادي**
وقا **ومنها** استم تا سم شرط نقاذ القضا في المحققات
ان يكون من جادته ودعوى فاذا كانت شرط من ذلك فهو
فتوى لا حكم تلو وقت التنازع بين خصميتي في الموثق
وجه الدعوى وما ذكرنا وحكم كذا **ومنها** صحيح فلا ينقض
اشقى **ومنها** الخلاصة الاصل من الحاضر والسجلات ان
يبان في البيان والذكر ولا يكتفى بذكر قوله تشهد كل واحد
منهم بعد الاستشهاد وما لم يذكر دعوى المدعي **وحكم** فيه
واقعه الحكم ان مع قاض بنفسه وقال والخيار

هذا الباب ان يكتب به في السجل دون المحاضر
السجل لا يرد من صدر اخر فلا يكون من المتأخر حره اشقى
الوقف وشرط شرط فيه رتبته ملكه لما اوقفه
رساله الى الناظر وحكمه حسن بجملة الوقف والزمومه
وموجبه لا يكون حكما بقدره ولو وقع التنازع من شئ
من الشروط عنه تخالف كانه ان يحكم بمقتضى مذهبه
والاصح حكم المجلس السابق اذا لم يقع في الشرط دعوى
كاذبة لانه لما حكم باصل الوقف فقط وينقض الحكم
اذا حكم بقول ضعيف او بخلاف مذهبه هذا اذا بينا
وينقض اذا قضى بخلاف المذهب الاربعه مقلدا غيرهم
قال في التمهيد الاجماع المنع على عدم العمل بمذهب خلاف
الاربعه **والقضاء** بخلاف شرط الواقف لا يتقدم لقوله شرط
الواقف كصف السائر صرح به في شرح الجمع للمصنف
وابنه الملك جدا قال في التمهيد **والولوا** الجيمه غيرهم
التي هي اذا قرضت للمسلم بخلاف شرط الواقف لم يخل
لهم ولا لقراض تدارك المعلوم انتهى فحكم حرمة احوال
الوظائف والمرباث من النفاة وان فعل التي هي ان
رائد استع منعه او ارد عليه **وليعلم** ان هذا في واقف
ملك ما اوقفه فيغير شرطه وان لم يملك ما اوقفه بان
كان من رقب السلاطين او الامراء لا غير بشرطه ركب
الاحداث والتنازل قال الكافي في شرحه على الهداية

في الوقف

في كتاب الوقف **وما** سئل عن وقفه بشرط الملك الاستوف
في وقفه فقال ان ملكه ما اوقفه بوجه صحيح امتهر الا فلا
اشقى **القاعدة الثانية من التواعد** الجلية التي
تفرغ عليها ما لا يتحصرا اذا اجمع الحلال والحرام على الحرام
وهذا النظم حديث اخرجه جماعة **ما** اخرجه عنه الرزان مؤثرا
على ابن مسعود رضي الله تعالى عنه **ذكره** الزيلعي بتارخ
اكثر مرفوعا قال في التمهيد يقدم المحرم على المبيع تعليل
في الاشياء الاصل الاباحة اذا جعل المبيع متفراكات
المحرم تاسي للاباحة الاصلية ثم يصير مستوفيا بالمبيع
ولو جعل المحرم متفراكا تاسي بالمبيع وهو لم ينعج سبي
كقوله على وقف الاصل فلو تراض دليلان احدهما يقتض
التحريم والاخر الاباحة قدم المحرم **ولذا** قال الامام ع في
رضي الله تعالى عنه لما سئل عن الجمع بين الاثنين مبيك
ايمن فقال احدهما **ايه** حرمة **ايه** في التحريم احب اليها
ومن هذا النوع حديث الحاضنة فقرر رضي الله عليه
وسلم لما سئل عنها قال ما فوق الاضرار **ومن** حديث اخر
ما شئت الا الوطى **والا** لا يقتض تحريم ما بين السرا
والركبة **والثاني** يقتض اباحة ما بعد الوطى فزوج
التحريم احتياطا **وهو** قول الامام **والثاني** ما ملكه الامام **الشيخ**
وصح محمد ثابت **شعر** الله **وبه** قال انه على ما ثبت في
ومنها ما ادبويه ما حول الحكم والاخر غير ما كوله لا يخل

الكله وادانرا الحار على فرس فولدت بغلام يحمل الكله **والاعلى**
 اذا نزل على وحش فولدت لا تحمل الاضحية به كرا في السارقينه
 كما اذا نزل على ثباه فولدت لا يحمل الكله **وتحمل الامام الزليخى**
 قبل باب القيمة انه على ايت رالام يحمل الكله ان كانت امه
 فرسا **ومنها** لو نزل ركبا كلب المعلم من المعلم او كلب مجوس
 او كلب من لم يذكر اسم الله تعالى عليه كافي المدايه **ومنها**
 ما في النجاسة مجوس اخذ بيد مسلم فذبح والسكنى في يد
 المسلم لا يحمل الكله تقديرا للحرم **ومنها** عدم جواز وطى الجارية
 المشتركة **ومنها** لو كان نصف النجاسة في الحبل ونصفه في الحرم
 ففي الاغصان الاغصان تابعه لاصلها زدك على ثلاثة انواع
 احدها ان يكون اصلها في الحرم واغصانها في الحبل فعلى طع
 الاغصان القيمة **والثاني** ان يكون اصلها في الحبل واغصانها
 في الحرم فلا ضمان على الطع من الاغصان **والاصل الثالث** ان يكون
 بعضه اصلها في الحبل وبعضه في الحرم فعلى الطع ان يصح
 سوا كان العصن من جانب الحبل والحرم انتهى **ومنها** ما اذا
 كان بعض الصيد في الحبل وبعضه في الحرم فالمعتبر النوع لا
 الراس حتى لو كان قوايه في الحبل ورأسه في الحرم فلا تنى
 بقتله ولا يشترط ان تكون قوايه كلها في الحرم حتى لو كان
 بعضها في الحرم وبعضها في الحبل وجب الجواز ذكره الاسيبي
ومنها لو اخلط مسالينج مائه مسالينج مذكاه وكان في
 الغلبة للمائة او اسنوت لم يجز تارلسى منها ولا بائخرى

كذا في صلاة

كذا في صلاة الخلاصه من فصل اشبه الصلاة **ومنها** لو
 اخلطت روجيه والبياذ باله بغيرها لم يجز له النجوى **ومنها**
 لو اسلم على اخر من اربع او على اثنين فانه يحرم عليه
 الوطى قبل الاخير **وعلى قول من خيره وهو الامام محمد**
والامام السائى والامام راتى ابطال النكاح كذا
 في المجموع **وخارج** عن هذه القاعده ما يدل منها اذا كان احد
 ابويه مسلما والاخر مجوسيا فالولد كذا **وكذا** يقتضى ان
 يكون مجوسيا به قال الامام السائى **واصحاب** تركوا ذلك
 نظرا للصغريات فيه الاجتهاد من الاوائى اذا كان بعضها حراما
 وبعضها نجسا والاصل بحس فالنحو ان يزوج ما يملك على طئه
 انه نجس **والاحتياط** ان يرتقى الكل في تيسر كما اذا كان الاقل
 حراما **والثاني** لانه الاجتهاد من يباب يملكه وبعضه نجس وبعضها
 لا هو سوا كان الاكثر نجسا او طاهرا او الفرج بين البنات الاوائى
 انه لا خلف لهما في ستر الصورة وللوصوة خلف في السطحية وهو
 التيمم **وهذا كله** من ماله الاخير **واما** من حاله الاضطراب
 فيتحرك بغير اتفاق كذا في شرح المجموع **ومنها** التيمم المستحب
 من حرير وغزل اذا كان الحرير اقل يجوز ان استويا او كان
 الحرير اكثر لا يجوز تخليا للحرم **ومن الخلاصه** لو اخلط ارايه
 باوائى غيره في السفر او رقيقه برقيق غيره قال بعضهم يحرم
 رتا بعضهم لا يحرم **واصحاب** مسكت التيمم **ومنها**
 دما يخرج **ومنها** لو علق ستاه حراما داما كان مقتضى

١٩٤

القاعدة المحرم والمنقول الحلال الورع الترك في البرازية
لوسقن شأ فخرتم ذبحها من ساعته محل بلا كراهة لو بعد ساعة
تحلل بلكراهة منها لو اخلط لبن امرأة بما داودوا وارتبنت
ثلاثة ثغرة للغالب ولو بلغ امرأه حرم مقيم هو الصحيح **باب**
مال المهدس اذا كان الغائب الحلال باس بقبول عدنية وبالحلل
ماله ما لم يتبين وان كان الحرم غائب لا يقبلها ولا ياكلها الا اذا
بيّن انه حلال او استقرضه وكان الامام ابو القاسم الحاكم
ياخذ جوائز السلطان والحيلة ان يستترى شيئا منه ليعلم
مطلقا ثم يفقهه من اي مال شاء وكذا رواه الثاني عن
الامام رحمه الامام ان المشرك يطعم السلطنة او الظلمة
يحرى ناداوتم عن قلبه الحار قبل الكرا والالا قوله صل
الله عليه وسلم استفت قبلكم ان البرازية من الكراهية
التاسع اذا اخلط حمام ملك بغير ملك فنظام كلامهم
انه لا يحرم وانما يكراهي في البرازية فما القطعة اتخذت حمام
زنتية ينبغي ان يحفظها ويعلقها ولا تتركها بغير علف جيد
ينفقون السادة اذا اخلط بها حمام غير صاحبه لا ينبغي له ان
ياخذها ولو اخذها طلب صاحبها الثالثة التماسر قال في
الكراهية غلب على طئه ان يباحث المسلمون لا يختلوا تحت
الفساد فان كان الغائب الحر امرت به شرابه ولو مع هذا
يطيب له ان ينفق **باب** باس بشرى جوز الدال
ولحم السلاطين اذا كان المانكر راضيا به ولا يجوز اخذ بيض

الحائض المكسرة اذا عرفت انه اخذها من القمار **ومنها** اذا جع
 في النكاح بين محرم وحلال وقديت في الفقه **ومنها** اذا
 جع في الجمع والنكاح بين محرم وحلال في صفته واحدة يعني
 ذكية وحشية وقديت في الفقه **ومنها** الاجارة والافترار **ومنها**
 الشهادة قال في القية شهد زوجها ورجل اخر ردتها **ومنها**
 ومن ررضه الفقه اذا شهد لها لا تجوز شهادته ولم تجوز
 ٢ تجوز لها لا تجوز **واختلف** في الاثر فقل قبل وقيل لا قبل
 اشترى **ومنها** القف فاذا اشترى القف لبعض اشترى بها ثلث
 كذا في شهاذه البخارية **ومنها** ما اذا اجتمع في العبادة بين
 صلا وصوم او غيره وقديت في الفقه **ومنها** ما اذا اجتمع
 الاجارة والوقف بين ما شرطه الواقف وغيره فظاهر كلامه
 الفساد في جميع هذه الآيات كما سبق لا قبل تفريق المدة قال قاري
 المدة التي العفة اذا قصد بعضه بسد باقيه **ومنها** ما اذا اجتمع
 في العبادة جانب الاتامة وجانب السفر يغلب جانب الاتامة
 كالمسافر من سفينة احرم في الصلاة فغلب ركعها ركعتين
 سفينته دارا فاقامته بين اربعين او تسرع في الصلاة بينه وهو
 مسافر فصار ثلث اربع **واذا** صام مسافر في اتا السفر
 او قصه حرم عليه الفطر **ومنها** ما اذا اجتمع المانع والمقتضى
 فانه يعمد المانع فلو ضاع الوقت او الماء عن سنن الطهارة حرم
 فعلها **ومنها** لو جرح جرحين عند ارضاء او جرح مضمون وعذر
 فمات جميع فلا تصاص **ومنها** على قولين لو استشهد الحبيب فانه

لا يغسل على قوله تقدم على ما نفع وعلى قوله يغسل **ومما لو اختلط**
 مولى المسلمين بالحنى والحنى راكنا أو سوا ذلك علامة لم يغسل
 عليهم ويغسلون ويكفون ربه فنحن في اتفاقنا بهما المشتركين
 فلو كان عليهم علامة في عليه علامة المسلمين يغسل به
 يغسل المسلمين **ولو كانوا بغير علامة والمسلمون أكثرهم** يغسل
 ما يغسل بموات المسلمين انتهى من الحكم **ومن تقدم** إلى ما
 على المقتضى يغسل لرجل وعلى آخر منهم كل منهم من الضحى
 في ملكه بغير الأرض **منه** المراهة بين من الضحى في
 المراهة بغير المراهة **والملك** من الضحى في المراهة
 بغير المراهة **القاعدة الثانية** **منه** **والثلاثون**
 الأتي رضى القرب قال أنه تعالى ويوتررن على أنفسهم ولو كان
 بهم خصاصة قال في مائة المغنل فقير فحق معه دراهم
 في إذا الفقير أن يوتر فقيرا به قالوا أن علم أنه يغسل على السوء
 قال لا يغسل **والثاني** لا يغسل على نفسه **المغسل** قال في
 الغفران من غسل عليه رتق صلاة وسعة ما يكونه لطهارة
 ومما من حيث به للطهارة لم يجز له الأتيار **ولو اراد**
 المصط **التي** رعيه بالطعام لاستيفاء محبة كان له
 ذلك وإن كان في ثواب محبة **والحق** في الفرق أن الطهارة
لغة لا يسوغ فيه الأتيار **والحق** في حال المحبة لم نعلم
 أن يوتر انتهى **مظهر** أن ما كان من القرب لا يسوغ الأتيار
 منه قالوا **وكذا** الأتيار باب العلم غيره بنوثة في القراءة

قوله

لأن قراه العلم والمسا رعة إليه قربه والأتيار بالقرب
 مكره **القاعدة السادسة** **والثلاثون**
 التي مع الذي يصير مستقلا تابع فلا يفرد بالحكم **ومن**
 فزعه الحمل لا يخل في بيع الأم ولا يفرد بالبيع **والقبة** **ومنه**
 الشرب والطريق به خلال في بيع الأرض لا يفرد بالت
 بالبيع على الأظهر **منه** **أكثر** رة من قتله ولا يمان في بيعه
مكره **منه** هذا الأصل يسايل منه **يبيع** الأقرار له إذا بين
 سببا صالحا ربات به **أقل** من مدة الحمل **منه** أنه يرث
منه أنه يبيع عنه إذا ولد له لأن من سته استشهد
منه يبيع به بغيره فقول صاحب المدة أنه في اللعان أن
 الأحكام **أكثر** ترتب على الحمل قبل وضعه على أخته لا ي
 يتوهم أنه يتوهم على الرضخ كما علمت **ومن** **يبيع** مستقلا
 مسايل منه ما لو نال المديون تركت الأجل إذا بطلت أو جعلت
 المال **أكثر** أنه يطل الأجل مع أنه وصف والرصف تابع
 لموصوفه **يفرد** بالحكم لأنه لا يصير مستقلا بالحكم **منه** **لو**
 اسقط المبوذة فإنه يبيع **لو** اسقط حقه من حصة الموهن فإنه
 يبيع مع أنه وصف يفرد بالحكم **ومما** الكفيل لو أبراه **التي** ليست
 مع أنه تابع فلا يفرد بالحكم **ووافق** الأمام است في الأثر
 والكفيل **لأن** في الأجل والمبوذة **لأن** بين شرط العقد
 أن يكون الرصف مما يفرد بالعقد **لأن** أفرد كالرصف والكفيل
 أفرد بالحكم **القاعدة السابعة** **والثلاثون**

التابع سيقط سقوط المستوع شبه لو قدر على القيام ولم يدر
 على الركوع والسجود سيقط افتراض القيام لانه تابع ورسله
 ومما لو مات الفارس سيقط سهم الفرس لا فكسه وليس
 من هذه الفاعله كما توهّم ما لو سقط الفرس بالاناء او الميزه
 سقط السفيه لانه قد سقط ولو لم يسقط الفرس بان
 ثبات الفرس غير وثقه وليس منه ايضا من فاته الحج وتكفل
 باياله عمره فانه لا يسقط بها بل ياتي بها من قابل ليس
 منه ايضا رزق اولاد المتقننين والعالم والمفتن وطلبه العلم
 حيث يسقط رزق الاولاد بحوث الاصل ان رزقهم لم
 يكسب لكونهم اولاد فقط بل يجرهم عن الاحتساب مع عدم
 من يقوم باودهم كغيرهم من اولاد المسلمين واستغناء
 الاباء بذكر ما ينفعهم من قيام اولادهم مع العجز عن حال
 الحياه ووجوبه بعد الموت تحققت العلم **فرع** من
 هذه الاصل اجراء الموصى على راس الاقرع فانه واجب مع
 ان الحلق سقط **وتقرب** من هذه ما قيل سيقط العلم عن
 الفرع اذا سقط عن الاصل كما اذا برى الاصيل برى الكفيل
وقد ثبت الفرع ولو لم يثبت الاصل ومما اقر الكفيل بانه
 كفيل له دين عن فلان وانكر فلان الدين لم يزم الكفيل ومما
 ادعى الزوجه انه قالها على الف وانكرت بانته وان لم
 يثبت المال الذي هو الاصل من المخلع ومما لو قال بعت
 عبدي من زيد بالف واخسفه زيد فانكر زيد المصنف غنق

المبرور

ولم يثبت الحال على زيد ومما لو قال بعت من نفسه فانكر
 العبد ذلك غنق **بالاخص الفاعله** **عده** **المعلم منه** **والثلاث**
 التابع لا يقيم على متبوعه فيستغنى عليه الماموم لا يقيم
 على امامه من تكبيره الا حرام في الاركان ان اشغل قبل
 من ركنه الامام فغنى عليه لو سبق الماموم الامام بالركوع
 والسجود من جميع الرباعيه ولم يثبت ركنه فيها حتى فرغ
 منها بقضى ركعة **لو سبقه** بالسجود من جميع الرباعيه
 ولم يثبت ركنه فيه حتى فرغ بقضى ركعتين **قد ذكر** فرعه
 من الفقه **القاعدة التاسعة** **والثلاث ثواب**
 يقتصر في التابع ما لا يقتصر في المستوع ومن ضمن ما ٢
 يقتصر في التصدي **ومتا** يثبت ضمنا ولو لم يثبت **مقتضى**
 يتفرع عليه بعد بين رجلين اعش احدى نصيبه وهو موكر
 ان ادى المصنف نصيب الساكن ملكه **ولو اشترى** نصيبه
 لم يملكه **ومما** مضوي رزق اخر امرأه ثم ركنه ان يزوجه
 امرأه فتال تقضت ذلك الشك لم يقض **ولو قال** رزقي
 اياها انتقض ذلك **ومما** سترى كبر بر او غيره ولم
 وامر المشتري البايع بقبضه لم يصح **ولو دفع** اية غزار
 وامره ان يكيله فيها صح لانه لا يصح ان يكون وكيلاً عن
 البايع منه او يصح عنه **ومما** سترى ما لم يره وركل وكيلاً
 بقبضه فقال الوكيل قد اسقطت خيار الروية لم يسقط
 ولو قبضه الوكيل وهو يراه سقط خيار الروية **ومما**

لا يجوز اجازته ابتداءً (بجواز انشاء) ومنها القاضي اذا لم
 يفوض له الاستقلال (استخفاف) ومنها الوكيل بالبيع
 لا يملك التوكيل به ولو باع به فصول (اجازة) ومنها
 القاضي وآء الامام ان يحكم في كل اسبوع يوماً معيناً فكم في
 جميع الاسبوع (اجازة) في ذلك اليوم جاز **القاعدة**
الاربعة يقتضي الابداء اما لا يقتضي الانشاء **يقرر**
 عليه لورق قاضي سابق صحيح (لو رآه) عدك تقسق الغزب
 عند البعض وعليه الفتوى قاله في نتم التدبير ومنها لو ان
 للاتباح ضحية في يده قاله قاضي خان ولو اذن له نائب الخمر
 عليه **القاعدة** **الحاد** **بيد** **الاربعة** تصرف الامام
 على الرعية منوط بالمصلحة وتشرطه ذكر الامام الا في كنه
 ذكر الامام ان شرط الامام المتفق عليه ما بينه الاجتهاد
 في الاحكام الشرعية وان يكون بصيراً بالمرحوب وتدير
 الجيوش وان يكون له قوة بحيث لا يتولى اقامة الحسود
 عليه **و** ضرب الرقاب **و** انتقاد المظلوم **و** ان يكون عدلاً **و** رعا
 ذكرنا فائدة الاحكام مطابقة لدر على ما خرج عن طاعة
و المختلف فيها كونه فريسة هاشمية معصوماً افضل اهل
 زمانه **و** الاصل في هذا الباب قوله تعالى ومن كان غنياً
 فليست بضعف ومن كان فقيراً فليكن لك بال معروف **و** ذكر الامام
 الثاني في كتاب الخراج قال عقب عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى
 عنه يا رب يا سر على القلعة والحرب وبعث عبد الله بن

مسعود علی

مسعود على النقيض اربيت المال وبعثت لما ربحنا حنيف على
مساحة الارض وجيل بينهم شاه كل يوم سطره وطلعه
المال وربعه ٢٠٠ مسعود وربعه ثقل وقال اني انزلت
نفس منزله والي البيت وانه ما اري ان يوجد مني كل يوم
شاه الا استصرع خراجه وقال انا احببت اخذت من
بيت المال وان استغنيت استغنيت وقال صاحب الكثر
الامام ايمكة العفو عن قتل اخره اقالوا لا تصرفه منوط
بالصلحه وليس في العفو في ما يصلحه واستفيد من هذا
انا الامام يملك التفضيل لصلحه وله انال في المحيط ما كتب
الزكاة والحق للامام في التفضيل والتسوية من غير ان
يسئل من ذلك الى هوي ولا يجل لهم الا ما يكفيهم ويكفي اعمالهم
بالعرف وان مفضل من المال شي بعد اصال الحقوق الى
اربابها تبته بيت المسلمين وان قصر في ذلك كانا امة عليه
حبيب الله وذكر الامام الزبير في كتاب الخراج ان
اموال بيت المال اربعة وعلى الامام ان يجعل لكل نوع بيتا
على قدر ما لا يخلط بعضها ببعض ويجب على الامام ان يتقن
السه تعالى ويصرف لكل مستحق قدر حاجته من غير زيادة
ن ان قصر في ذلك كانا امة عليه حبيب الله وفي الغنيمة من باب
ما يجل للمدرس كان ابو بكر رضي الله تعالى عنه يسوي بيت
الناس من العطايا من بيت المال وكان عرض الله تعالى
عنه لم يعل على قدر حاجته من النقص والفصل والاخذ بما فعل

من زمانا احسن فيعتبر الامور الثلاثة انتهى وفي البراز
 في كتاب الزكاة عن الميراث ترك الامام الخليل صاحب
 الارض ان مصر طاب له ولا يتصدق ولا يتصدق به
 فيها ايضاً منه ترك الامام العباس صاحب الارض بالخليل
 جاز غير انه ان كان فقيراً لا يصفى السلطان وان كان غنياً
 يصفى الامام العباس بفقراً من بيت المال الخليل صاحب
 مال الصدقة ان سبيل الصدقة انتهى فظهر ان امر الامام
 لا يتخذ الا اذا وافق الشرع قال في التتاركية اذا امر
 الامام بالمعصية لا يعمل بامرهم وقال قاضي خان في كتاب
 الوقت لو ان سلطاناً اذن لقوم ان يجمعوا ارضاً من اراضي بلوقم
 موقوفه على مسجد اريزيه وامن مسجدهم قال ان كانت
 البلدة تحت عنوه وذلك لا يضر بان سوا المارن يتخذ امره
 وان كانت تحت صلى لا يتخذ امر السلطان الا انما اذا تمت
 عنوه مقيد ملكاً للدين فحين يتخذ امره فيها واذ اتمت صلى ففي
 كل ملك لا يمكن فلا يتخذ امره فيها انتهى وقال في شرح تكملة
 ابي معني في كتاب الوصايا اوصى بانه يشتري بيتاً فانه رقبته
 وتعتق بانه ان عليه دين مبيع بالدين فاشترى القاضي
 عن الموصى واعتق لثلاثة نصير الوصى خصم بالبلدة فهو لعمري
 يتخذ تنفيذ من التملك ولو اجاز الامام فهو لعمري انتهى
 وقال الامام الثاني في العيص للامام ان يجره سباً ما يداد
 الاثني ثمان مائة مائة انتهى فظهر هذا قول قاضي خان

انزل الثاني

وقول الثاني ان الامام اذا اخرج حقاً انسان بغير حق لا ينفذ
 امره وفي صحيح البرازية الامام اذا منع المستحق فقد ظلم
 مرتين مرة من قضية حرمان المستحق ومرة من اعطائه غير
 المستحق انتهى فاعلم ان الامام اذا اعطى احد التدرسين
 ولم يكن اعلواً يصح ان الظاهر انه انما اعطاه بمقتضى
 اهليته نصارت الاهلية كالمستروطة كما لو قالوا اذا اولى
 قاضياً لا نفقسي انقول لانه اعتمد على الله نصارت
 كالمستروطة وقت التولية قال ابن كمال باشا عليه الفتوى
 وهذا كله اذا لم يعلم بشرط الواقف اما اذا اعلم وكان بخلافه
 لا يصح تغييره فيها وقد نزل في مفيد النعم ومفيد النعم
 المدرس اذا لم يكن صالحاً بعد رئيس لم يحل له تناول المعلوم
 وليس للفقهاء المترددين اليه معلوم لان مدرستهم شاعرة
 انتهى ويحرف القاضي والناظر الوصي مفيداً للصحة
 فاذا لم يكن مبنياً عليها لم يصح ومن الذخيرة القاضي اذا
 قرر فرائض بغير شرط الواقف لم يحل له ان يلقاها ولا يحل
 لغراس تناول المعلوم ومن قضاة المولوية رجل اوصى
 الى رجل وامره ان يتصدق على فقراء بلده بما به دينار
 وكان الوصى اشغل من تلك البلدة وله بتلك البلدة
 غرس لم عليه الحق دراهم ولم يوجد الوصى بتلك البلدة سبلاً
 فامر القاضي الغريم بغير ما عليه من الدراهم الى
 الشغل اشغل من دينه باق عليه وهو مستطوع في ذلك وبه

علم حرفة احداث الوظائف المرتبات بالاقوات **وتد**
 سئل في انعم عليه الامام بتدريس معلوم ثم عزله
 وقرر اخر بان يد من معلوم الاول فيقبل بعض الاول العلوم
 الاول حين عزله او ياخذ ان في الاول والزائد منها صحت
 الفصل ام كيف الحال **فاحسب** بانه اذا عزله الاول بوجه
 صحيح كما تقدم انفرد به الثاني الاول والزائد من حيث
 عزله **وتد** سئل عن تقرير القاضي المرتبات للفقهاء في
 وقت شرطنا فيه للفقهاء **فاحسب** بانه اذا قرر فقهاء في
 قدر معلوم وقال قررة فيه دون غيره فهو تقرير نافذ
 حرج حرج الحكم ولو لم يقبل قررة دون غيره فهو تقرير
 حرج حرج الفتوى كما في التشاركية من باب الوقت على
 الفقراء لو حبل ارضه منه موقوفه على الفقراء كما في بعض
 ترايته فرفع ذلك الى القاضي فاعطاه منه القوت يكون هذا
 حكاه بالاقوات قال هلال **وانما** هذا بمنزلة الفتوى
وليس القضاء بحجة حتى لو عزل بطل الرجوع بنفسه على
 يرجوعه ولو اعطى القوم غير محمد لم يفتن ولو قال حكمت
 ان لا يعطى غير ترايته نفذ حكمه وليس لقاض اخر ان
 يبطله ولو دفع القوم لغيره ضمن هكذا ذكر هلال في وقته
وتأله الفقيه ابو بكر الاعشى لا يتخذ حكمه انتهى **ولو لم يكن**
 الذي يصح للفقهاء لا يتخذ تقريره لما ذكره في الدرر والعرض
 لا سجون في بعض وقت لوقف اخر ائمة واقعه او اقلن انتهى

فاذا امتنع

فاذا امتنع لوقف اخر من اتحاد الواقف والمربى فاحداث
 وطيفة اولى فتمت بروي التشاركية فيه فاني لو ما نقل في
 الدرر والعرض قال فيهم المسجد اذا اراد ان يبنى حوائط
 في حد المسجد لا يجوز مسجد لم اوقف في مختلفه ابا س للقيس
 ان يخط عليها كلها واذا حارب حائط صلا فلا بأس بما رثه
 من ثلثة حائط اخر ائمة الواقف او اقلن انتهى **ومع** القضا
 ابا طلل القضا بخلاف شرط الواقف واذا زرع القاضي الصغير
 من غير كنفه لا يتخذ ولو مات الحائط الى طريقنا شهد على
 ما سجدتم ابراه لم يصح كما في التقديس **ون** باب العضولين
 وهو اهل القضا المستهود عليه لا يصح لان الحق ليس له ان يملك
ولم شيخ الاسلام باسم عند واقف شرط في كتاب وقفه
 النظر في حكم المسلمين على ثلثة هذه الامام فقال انتهى
 فيه في حكم المسلمين التام في الحنفية لا يدخل فيه الامام اوائل
 قاضي المسلمين وانا اطلق دخل فيه الامام **ولم** لو قيد بما ذكرنا
 وصرح فيه الامام نفذ تصرفه لانه حاكم المسلمين العام
 انتهى **القاعدة** **الثانية** **والاربعة** الحدود تدبر
 بالسياسة الاصل فيه ما رواه الحاكم وغيره اذ رواه الحد
 عن المسلمين بالسياسة ما استطعم وانا وجدتم المسلمين
 محررا فمخلوا سبيلهم كان الامام ليحيط في الفتوح من
 ان يحيط في الفتوح قال في ثمة ابا راجه تعالى الاضمار
 على ان الحدود تدبر بالسياسة **والحد** الحديث المروي متفق عليهم

وتلقاه الآية بالقبول **والسبعة** ما يتبعه الساتر **والسبعة**
 على انما يقتضيهما الى شبهة في المحل **وسبعة** في العقد
 وتسمى شبهة اشتباه **والثاني** يثبت في شبهة عليه
 المحل والحرمة فظن غير له يلد دليلا فلا بد من الظن **وذكر**
 كعطي جارية ربه زوجته **وقد** بين فروع في الفقه **فان**
 قال ظننت المحل فلا حد **وان** قال علمت المحرمه حد **والاول**
 كما اذا وطئ جارية ابنه **وقد** بين فروع في الفقه **فلا حد**
 عليه **قال** ظننت المحل او علمت المحرمه **لان** ما في هو السبعة
 في نفس الحكم **السبعة** **ان** السبعة في العقد **فلا حد**
 على من وطئ محرمة بعد العقد عليها **وان** قال علمت المحرمه
او تزوج امرأه بلا شهوة **او** تزوج امرأه بغير إذن مولاه
 عند الامام **وما** لا عليه الحد **والفتوى** على قولها كما في السار
 خاتمه **وهذه** السبعة في العقد وعلى امرأة اختلف في صحتها
 نكاحها **تبيين** **وان** ما يترتب الخلل في العقد **او** يترتب على
 فليس داخلها كما ذكر بعض لان المعتمد انه حلال كما ذكره
 صاحب النهاية **وقول** المترجم مقبول في الحد **وقد** ان قيل
 وجب ان لا يقبل لانها عبارة المعجم **والحد** **ودعا** تمام بالابدال
 الا ترى انما لا يثبت بالسبعة **وه** على السبعة **ولا** يثبت بالسبعة
 وة **فان** قال من تكلف كلام المترجم اقيم مقام الأصل
 حيث دلت عليه القرينة **فان** قال من تكلف كلام المعجم
والعجز **العجز** **عن** العربية **فكان** المعجم هو الكلام **بذكر** ضروره

دفعه فروع

من فروع القواعد **انه** لا يجوز التوكيل باسبغها **المحدود**
واختلف في التوكيل باستيفاء القصاص **ومنه** لا يقبل
 السبعة **وه** على السبعة **وه** فيها **واختلف** به القاضي **ولا** يثبت
 السبعة **ولا** يقبل السبعة **وه** بحد متقدم **ولا** يقطع **ولا** يقطع
 بمرقة من أصله **كما** قرر في الفقه **تبيين** **ويذكر**
 في القواعد القصاص **بذكر** بالسبعة **وتخرج** عليه
 ما في الظاهر **بذكر** رجل تام وهو صحيح اليه **فلا** حد
 انسان **وقال** ابن ابي حنيفة **وهو** ميت **فلا** يقصاص عليه
 في الاستحسان **وقيل** قوله **حيث** **لا** يثبت **ويجب** اليه **وفي**
 البرازية **قال** ابو جعفر **لا** يقصاص في قتل عبد الوتف
 عهد **وفيها** ايضا **لوقال** **اقتلني** **فقتله** **لا** يقصاص **ويجوز**
 الا باحده شبهة في ذر القصاص **لا** يثبت **وفي** التبرير
 وفي **الا** **باحده** **لا** يجب البرية في الاصح **وفي** الواقعات **اقتل**
 ابني **وهو** صغير **فقتله** **يقتص** **من** القاتل **لوقال** **اقتل**
 يده **فقطع** **فعلية** **القصاص** **وفي** البرازية **لوقال** **اقتل**
 اخي **وهو** وارثه **فتي** روايته **عن** الثاني **يجب** القصاص
وهو الثاني **س** **وعنه** **حجة** **تجب** البرية **وفي** التاركي **بمنه**
وعليه **الفتوى** **لوقال** **اقتل** **عبد** **اذا** **قطع** **يده** **لا** يثبت
 على القاتل **لان** **ثلاث** **اموال** **اقتل** **وتبارك** **القصاص**
 المحدود **في** سائر الاول **يجوز** القصاص **بعلمه** **في** القصاص
 دون المحدود **الثانية** **القصاص** **يؤثر** **خلان** **المحدود**

٢٠١

الثالثة يحرم المفوض من القصاص بخلاف المدد الرابع
 الثاني لا يمنع الشهادة من القصاص بخلاف المدد الخامس
 في القصاص في القصاص يثبت بالاستتار والى به
 بخلاف المدد كان المدد السابعة يجوز الشهادة في
 المدد ويجوز في القصاص **القاعدة الثالثة والاربعون**
 الشهادة اذا بطلت بغيرها بطلت اصلا هو قول محمد بن النعمان
 لا بطلت اصلا قال في حق ثابت الوقت على الاراد فقرا جبرائيل
 فثبت الوقت فادعى المقول به على الغاصب تشهد
 اثنا من الجيران (الحق) ولدان فقيران لا تقبل من حق (الاراد)
 واذا بطلت في حق الاراد بطلت اصلا قال الثاني في
 حق الاراد وفي التثارة بينه الخشون على قول الثاني
 اذا كان الاول في خصوصية انتهى ومن في حق الثاني فلا
 رجلا محمد بن محمد بن عبد الله بن الوليد عفا عن قال الحسن
 لا تقبل شهادتهم الا ان يقولوا اننا منهم عفا عن وغيرهما
 الرجل قال ابو يوسف تقبل في حق الواحد فقط قال الحسن
 تقبل في حق الكل **القاعدة الرابعة والاربعون**
 الحر لا يخل تحت اليد فلو غصب صبيما ثا في يده في اية
 او خمس لم يصح ولو مات بها عفا او بغيره عفا او بغيره
 الى ارض السباع او الى مكان الصواعق او الى مكان تخلت
 الحرس والامراض فمات فدية على قاتله الغاصب لا منه
 حتى ان التلوي لا يفي بالغيب **الحرمات الثلاث** والغيب

يضمن بها

صحت بهن والمحاسب كالحرا يحق بالتصريح ولو صغارا
 وقامه من الزنا يلعن **القاعدة الخامسة** ما من ثا من ثا
 لو طار وعنه حرة على الزنا **القاعدة السادسة** لو كان الواط صبيما
 نكاحه **القاعدة السابعة** خرج من القاعدية الزوجية فامس
 تدخل تحت يد الزوج كاذ حرق في جامع العضولين امرأة
 من دار رجل يدعى ابنها امرأة رجاء يدعى كذا كذا يدعى
 قد قهرنا لمول الرب الدار **القاعدة الثامنة** اصابها اذا تازع رجلان
 امرأة ومن في يد احداهما او دخل بها احداهما مفقودا
 يكونه دليل سبق عتده **القاعدة التاسعة والاربعون**
 اذا اجتمع امرأتان من جنس واحد او من جنسين ولم يكف
 بمقصودهما دخل احداهما في الاخرى **القاعدة العاشرة** عليه المحفوف
 تتبع الاستنار لو طفا معا تنجب دية واحدة **القاعدة الحادية عشر**
 المستففة تنجب دية واحدة والكف يبيع الامايع فتجب دية
 واحدة **القاعدة الثانية عشر** في الفقه **القاعدة الثالثة عشر** فزوع الاول
 لو احدث ثم احدث او جامع ثم جامع وهلم جرا دخل احداهما
 في الاخرى ينجب وصود واحد او فصل واحد **القاعدة الرابعة عشر** من ضرع
 الثاني لو اجتمع حدث وجناية او حصيا وثا من دخل
 اصغرها في الاخرى فيكتف بفصل واحد **القاعدة الخامسة عشر** ان يكون
 من الثاني لو باشر المحرم فيها ذر الفرج ثم جامع في الفرج
 ان يكتفى بموجب الشاة **القاعدة السادسة عشر** لو طاف القادم عسا فزوع
 ونذر دخل طواف القادوم بخلاف ما لو طاف بلان ضمه

لا يدخل فيه طواف الوداع لا اختلاف المقصود **و** لو دخل
المسجد المحرم وصل مع الجماعة لا ينوب عنه تحية البيت
اختلاف الجنس **و** لو صل فرعية عقب الطواف
فينبغي ان لا تكفيه تحية الطواف لا اختلاف المقصود
فلو زنى بامته فقتلها فزعمه الحد والدم وقد بينت ضرورة
في باب سجود السلاعة **و** في باب جنائمه الاحرام **و** في باب الحد
و في باب الجنائيات **القاعدة السادسة والاربعون**
انما الكلام اول من اهل له متى امكن حمله على التيسير
خبرنا على التاكيد بالتحقيق اذا كانت متعذرة فانه
يسار الى المجتزئ ولو كان لا ياكل من هذه التخلية حيث
يجازيها منها ويمنها انما ياعلم واشترى به ما كره **و** لو كان
لا ياكل من هذا المقيت حيث يجزه ولو اكل من التجر
او المقيت لم يثبت على الصحيح قال استاذنا **و** ينبغي ان
اذا اعتاد اكل المقيت انما يثبت بالكل عينه **و** المحجور
سرع او عرفا كما تستعذر اذا تعذرت الحقيقة والمجاز
او كان اللفظ مشتركاً بلا مرجح اهل العلم كما ذكرنا اول
كما اذا قال تزوجه المعروفة **و** بينها هذه بنى لم تحرم بذلك
ابداً **و** ان كان اذا اوصى لمواليه وله معتق بالكسر معتق
بالفتح بطلت ولو لم يكن معتق بالكسر وله موال اعتقهم
ولهم موال المستوفى انصرف الى موالته **و** انفس
الحقيقيين **و** انشئ لموالي موليهم **و** انما المجاز لا يجمع بينهما

الافراج

مسألة

و انزع على هذه القاعدة رجل له امرأتان فقال الزوج
او فعت اربعاً على ثلاثة ففالت اثلاث تكفي فقال او فعت
الرابعة على ثلاثة لا يقع **آ** انما انزع اهل ما زاد على
الثلاث **و** لو قال تزوج الثلاثة كدوابي لصاحبك **و** انما
انما انزع اهل ما زاد على التلاثة كذا انما انزع **و** في
انها **و** لو جمع بين زوجته ورجل وقال احدى طالق لا يطل
لا يطل زوجته بخلاف ما لو جمع بين زوجته واجنبية
او بينها وبين بغيه او جدار وقال احدى طالق يقع على
زوجته **و** لو جمع بين زوجته الحية والميتة او جمع بين
صحيحة النكاح وناسبته وقال احدى طالق لا يطل الحية
وصحيحة النكاح **و** قد بينت ضرورة في الفتنة **و** من الاول
انها لو وقع على اولاده وانما له اولاد او لا دار على مواله
وانما له موالى الموالى صرف ذلك لا اولاد ولا موالى
الموالى **و** لا يملأ بالحي **تبيين** المقاصد اذا لم
يدل عليها دليل من اللفظ او غيره لا يعتبر **ف** في نقل
العلامة اسكن اذا وجد في كتاب الوقف عبارات
متفرقة يشار بعمل بالمقدم منها **و** اذا تعارضت عبارات
الواقف بين الاعطى والمنع بلا ترجيح فاعطى اولى
^٢ **و** اقرب الى غرض الواقف **و** اذا رجع في بارة الواقف
لفظ عام **و** فقط خاص يقدم الخاص على العام **تبيين**
انكر في سياق التفسير او بعد كلام من انشأ نعم

وقال العلامة منى امكن انى من اهل البيت
 من كلام العلامة المحقق في الارشاد قلت ارايت رجلا
 جعل ارضا موقوفه على ولده وولده وولده ماتت سلوا
 ثم من بعده لم يبق قال الوقت جاز وشيخك الولد في
 الفقه قال قلت ان كل غلة تنقص القسمة قال اجل اني
 انظر الى غلة كل سنة فتقسم على من يستحقها انى الوقت
 فقال على ولدى وولده وولدى ثم رعا تقدم البطن الاعلى
 ثم رثم فلاسى ٢ على البطن الثاني مادام واحد من البطن
 الاول ومن مات عن ولد فلاسى لولده وسببى من مات
 ابوه قبل الاستحقاق مع اهل البطن الثاني لا ينفصل
 ٢ مع البطن الاول انى قلت لو وقف فقال على
 ولدى واولاده ونسبهم لا ينفصل من ولد من مات ابوه قبل
 الوقف لانه خصص الموجود من جلال ما قبله الرابع
 لو وقف فقال على ولدى وولده الى اخره على ان يبدى
 ذلك بالبطن الاعلى بطن بعد بطن فلاسى للبطن الثاني
 مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثاني
 وترك ولده ابع وجود الاعلى ثم انقص الاعلى فلا مشاركة
 له مع البطن الثاني لان من مات فاذا انقص البطن
 الثاني شارك الثالث الخامس لو وقف على
 اولاده واولاد اولاده ولم يقل بطن بعد بطن وحكمه قسمه
 الفقه بين الولد وولد الولد فلو مات ولد كان لولده سهمان

مطلب العطل
 بالواف

سلمه رعا

سلمه وانا انتقل اليه من ابيه السادس
 لو وقف على ولده لصلبه من الذكور والانات وعلى اولاد الذكور
 الذكور من ولده واولادهم واولادهم وحكمه قسمه
 الفقه بين ذكر وانثى واولاد الذكور من ولده الذكور
 والانثى بالصويبة قال قلت هل يدخل فيه اولاد بنات
 البنين قال نعم لانه رد القول على اولادهم فصار ذكرا
 لهم قال فان قال يقدم البطن الاعلى ثم الذين يولدون لهم
 حكمه انما يكون الفقه لولده لصلبه من البنين والبنات
 فاذا انقرضوا مات اولاد البنين ذكرا واولاد البنات واولادهم
 ابدانهم منهم احدا السابع لو وقف على بنته واولادها
 حكمه ان الفقه لبنته ونسبهم فلو قال يقدم البطن الاعلى
 ابع فان شرط بعد انقرض منهم ونسبهم لولده الذكور ابع
 حكمهم عند الترتيب ان الفقه لهم سواى ان رتب اعترفا
 شرط فاذا انقرضوا كانت لولده الشراى على ما شرط الشراى
 رتب على ولده وولد ولده ونسبهم مرتبة شرط ان من مات
 عن ولد تنصيبه لولده وعن غير ولد فراجع للوقف وحكمه
 ان الفقه للاعلى ثم رثم فاذا قسمت سببى فمات بعضهم عن
 سببى قال فيقسم على عدد اولاد الواقف الموجودين يوم الوقف
 مما اصاب الا حيا اخذوه وما اصاب الميت كان لولده
 وما قبل لولده الميت نصيبا مع وجود الاعلى من كون الورثة
 تقدم الاعلى فلو قال بغيره على ان من مات تنصيبه لولده

شرط

الى اخر ما فيه **قال قلت** ارايت ان كان عدد البطن الاول
 عشرة فمات اثنان ولم يترك اولاد غيره او مات اثنان
 وترك كل واحد منهم ولدا ثم مات اثنان اخرين ولم يترك
 ولدا غيره فمات زرع الاربعة اباقون من البطن الاول
 واذا ولد للذين ماتوا اللذين هم من البطن الثاني
 فقال الاربعه نصيب من مات ولا ولد له لما على صفة
 احب اليها اخره وما اصاب الميراث تركوا الوفاة قال
 اهل البطن الثاني قال السبيل في ذلك ان تقسم
 بينهم يوم تاتي على ستة فيما اصاب الاخير اخره وما
 اصاب اللذين تركوا اولاد الاربعه قال من قبل ان
 الوفاق قال من مات رد نصيبه اصل الوفاق الى ان
 قال هذا حكم البطن الاول وقد شرحت قال فيقول
 اذا لم يمت احد من البطن الاعلى ولكن مات رجل من
 البطن الثاني وترك ولدا ولم يكن الميت استحق من
 هذه الغلة شيئا وكان مات نصف البطن الاول وما
 رجل اخر من البطن الثاني او مات جميع البطن
 الاعلى وقد مات هذين الرجلين اللذين من البطن
 الثاني قبل ان يستحقا هذه الغلة الوفاق قال من مات
 ولا ولد له سقط سهمه ونقص الغلة على من بقي او مات
 وترك ولدا او يكون له ما قبل والده حق ما قبل
 ان الوفاق قال من مات رجوع نصيبه الى ولده واما

رجوع النصيب

يرجع النصيب لمن كان حيا ولا هذا الذي مات من البطن
 الثاني من لان لم يستحق شيئا تقسيمه من نصيب
 ابائهم والكلام في الغلة التي قسمت بين البطن الاعلى
 واوآد هم قال ارايت لو كان اوآد الوفاق نصيبه عشره
 وكان اثنان قد ماتا قبل ان يوقف هذا الوقف وترك
 كل منهما ولدا ليس قلت لا حق لا ولا الذين ماتا قبل الوقف
 قال بل لا حق لهم باذخا البطن الاعلى انهم من البطن
 الثاني فلا حق لهم في الغلة حتى يرجع الى البطن الثاني
 قال فان مات عشره حيا وان لم تعلم ان اوآد البطن
 الثاني هم اوآد هؤلاء العشرة دون اوآد الذين ماتوا قبل
 ان يوقف هذا الوقف ليس ترد نصيب كل من مات
 من هؤلاء العشرة لولده قال نعم ذلك اذا اردت كما ذكرت
 لم يجز اوآد الذي مات قبل ان يوقف الوقف من تلك
 اذا انقرض البطن الاول نقصت الغلة ونسبت الغلة
 على هؤلاء اوآد هؤلاء العشرة واوآد الذين ماتوا قبل قال
 من قبل ان الوفاق قال على ولدي انصرف الى ولده نصيبه
 ولما قال ولده لم يصدق على اوآد الذين ماتا قبل ان
 يوقف الوقف قال لا يذخا قلت كما ذكرت لم يعمل بقول
 الوفاق على ان من مات تقسيمه لولده بل كنسب مبطلا
 له قال وما معنى هذا الشرط اذا كان لا يعمل قال انما
 يجب ان يعمل بهذا القول لو لم يكن هناك من يدخل البطن

لا يشترط

انما في وقت وجوده من يدخل ارضه الذي في ما قبل الوقت
 وهو قوله وولد له من وهو ما في عليه انتم تظنون
 ان قول الخصم اذا وقف ارضه في شرط ان لا يبيع
 ولا يقرع ثم كتب في اخره وعلى ان يفلان ببيع ذلك
 والا سبب اليمين ما يكون وقتا مكانه على شروطه
 فله ان يبيع من قبل ان التين تبيع للاول الى اخره
 ليس على الخلق بل محله اذا لم يكن الهل بها اما اذا
 امكن بان كل هذا على حالة اخرى فلا يكون ناسخا قال في
 انتم الوسائل اذا تناقض ما في المتون والقوانين فيقدم
 ما في المتون او تناقض ما في الشروح والقوانين فيقدم ما
 في الشروح انتهى **قوله** في تناقض في لفظ الولد فله
 بعض من زعم العلم رساله زاعما فيها ان عبارة السليمان
 الاشرن في كتاب وقفه وهي قوله وشرط الواقف شروطا
 منها ان من مات من ارباب وقفه عن ولد صالح لوظيفته
 ابيه فله ان يخط مكان ابيه وان لم يكن صالحا استجاب
 مكانه الى حين صلاحه ان لفظ الولد يشمل المقعد بل
 فردا **قوله** في تناقض فيه صدر في عبارة الاصول الفروع
 وزعم بعض ايضا ان قول الواقفين في كتاب وقفهم
 وتبرير ان طر رجلا في المذهب او حقيقا في لفظ
 الكتاب الله تعالى او غيره منع جواز اشتراك اثنين
 في اكثر من الوظيفة الواحدة **قوله** بعض ايضا ان المقرر

مطلب ما اذا
 تناقض المتون
 والقوانين اي
 ما في المتون
 والقوانين

الواقف

الواقع من بعض القضاة بالاستراك غير صحيح فنفذ ذلك
 سريعت في الرد عليه **فبقول** وباسم المتوفيق
 قول الواقف رحمه الله تعالى ان من مات من ارباب الوقف
 وخليفه عن ولد صالح الى اخره فله ان يخط الولد عام من وجهين
 الاول ولذا ذكره في سياق الشرط ومن نعم كما صرح به
 الاصوليون **الثاني** لفظ ولد ذكره وصف بصفة
 عامة ومن هذا في النكح اذا وصف بصفة عامة نعم كما
 صرح به الاصوليون ايضا **واختلفوا** ان اذه النكح في
 سياق الشرط للمعوم مملوك يورث او اشترى لـ **قال** اما ما
 الحر من ولد النكح في سياق الشرط نعم قال في السبيل
 اي فهو ما يدعي **قوله** تعالى وان احد من المشركين
 استجرك فاقرب حتى يسمع كلام الله **قوله** تعالى وان احد
 منكم اتى الله بولد فله ان يخط للمعوم اليه فيتمتع به
قوله ان اذنا للمعوم اليه فيتمتع به **قوله** ان اذنا للمعوم اليه فيتمتع به
 سياق الشرط فلو اذنا بعد ما كانا يحصل الحاصل وهو
 محال فيتمتع به **قوله** ان اذنا للمعوم اليه فيتمتع به **قوله** ان اذنا للمعوم اليه فيتمتع به
 عند قوله راذ اذنا للمعوم اليه حكم حكم اصفه اطلق في الحكم
 لجميع كل حكم لانه ذكره في سياق الشرط وانكره في سياق
 الشرط نعم **قوله** ان اذنا للمعوم اليه فيتمتع به **قوله** ان اذنا للمعوم اليه فيتمتع به
 مصلح لما لم يندخل تحت قوله ان اذنا للمعوم اليه فيتمتع به
 نادىوا اليه اموا الحكم لان رشد النكح في سياق الشرط

١٨٧

فتعم تشاؤله الآية انتهى تظهن ان عموم النكرة في سياق
 الشرط تنوي لا بهي آية تشاؤل جملة واحدة الرشد في
 المعلم والى سدر المومن والكافركما اى ده تقر مراحيب
 انتهى من الما روالعام ما تشاؤل افراد مستغنة الحدو على
 سبيل الشمول بان التا راج **فيكون** بالشمول ليحترز من
 النكرة في سياق الشرط كما نعم عموما بدليا على اى في سياق
 الشرط نعم عموما تنوي لا ان قوله لو استقام ليرد على من
 المشيئة لعموم من **تألف** وصفه في قوله تعالى ولا يوبخ
 بكون واحد صفى السدس ان كان له رلد اى فرد فينفق
 استحقاق الاب والام السدس عند ولدن واكثر اى ايل
 من السليمة تنى الكشاش الولد يقع على الذكر والانثى **ومى**
 الطليس الولد يحكى على عمومه ليشمل الاب والبنات **ومى** القامو
 الولد محرك بالضم والكسر الفتح واحد جمع انتهى الثاني
 لفظ رلد نكرة وصف بصيغة عامة نعم كما تقدم قال اصي بان
 اذا قلت رايت رجلا عالما **اولا** ما اعلم احد الارجل كون
 عم ذلك جميع الرجال الموصوفين به تلك الوصف وان كان
 رجلا عالما اخذ من رايت رجلا **فانه قلت** تقتضى
 الوصف التحصيل والتقييد سواء كان في النفي او في الاثبات
 فكيف عمت النكرة بالصفة **قلت** المراد العموم
 في الجملة وذلك لاني في المخصوص من رجه ما نال نكرة الموصوفين
 الموصوفة خاصة بالصفة الى المطلق الذي لا يلو

ضمه ذلك

فيه ذلك التقييد والعموم الصفة اشقان كل فرد من افراد نوع
 الموصوفين من غير ان يتخصص بواحد **فان قلت**
 لما اذ احيل الموصوفين عموما بعموم الصفة ولم يجعل الصفة
 خاصة بمخصوص الموصوفين بل كان هذا اولى لان الموصوفين
 اصل والصفة تابعة له **قلت** الموصوفين خاصة بكونه
 قائل بالعموم بغير تقييد وهو محتمل له والصفة بحكمه فيكون
 عامة محتمل المحتمل على المحكم اولى **فان قلت** هل عموم
 النكرة الموصوفة شمول ام بدلي قلت شمولي ولا اعتبار
 صريح في اسرار المعنى في شرح المعنى بالبدلي **فانه**
 رد عليه باوجه منها ان النكرة تقييد العموم البدلي قبل الصفة
فان اذا ان دلت الصفة كان مبرره تحصيل الى اصل وهو محتمل
 ان قول اصي بان النكرة في موضع الاثبات تخص ان نعم
 عموما تنوي بل بدليا نعم حاصل لما قبل الصفة والصفة
 ان دلت عموما غير الاولى فهو الشمولي فظهر بطلان زعمهم
 ان الاشتراك في الوطائف لا يجوز من الوجه المذكور
 النكرة الموصوفة وبطلان زعمهم ان الولد لا يشمل المتعدد
 بل الفرد من الوجهين المذكورين في لفظ الولد من انه نكرة
 موصوفة زكرة في سياق الشرط هذا بطلان قولهم من
 الاصول **واما** بطلان قولهم من الخروج من الخصاف مما باب
 الوقت على الولد اوصى قلت ما له ليرلد فلان **فان** كان
 له ولد لصبيه ذكر او انا كان التثنية ينعم جميعا على عدد

عامة في افراد
 النوع

قليل

علي الشيرازي

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

واخوانه **المث** ركن له في الوقت فان لم يكن فالي اقرب
 الطبقات الى الواقف من اولاد الظهور فاذا انقرضوا
 باسرها صرف المأطر الربع من ربع الوقت لم يوجد من
 اولاد الواقف من اولاد البطلون ثم من بعدهم اولاده وذرهم
 وسلمهم وعقبهم الطبقة العليا منهم ابدا بحجب الطبقة
 السفلى على الشرط والترتيب المحكى ذلك فاذا انقرضت
 اولاد الظهور باسرها زال الوقت الى اولاد البطلون
 ورجع منهم اولاد بنات الواقف واراد بنات ابنته فمثل
 يكون الربع اولاد بنات الواقف فلا يتولى بحجب العليا
 السفلى منهم وتخصصه العلوية في اولاد الظهور يذكر الظهور
 المفيد ان بطلانها ان الطبقة العليا من اولاد البطلون
 تحجب السفلى مطلقا منها وغيرها او يكون بين اولاد بنات
 الواقف واراد بنات ابنته الواقف فلا يتولى على الشرط والترتيب
 في اولاد الظهور تكون اولاد البطلون ايضا باحكم المسمى
 في ذلك **قوله** وبالله التوفيق اربعين
 اولاد بنات الواقف واراد بنات ابنته الواقف فلا يتولى
 على الشرط والترتيب فيها الى حال ذلك على اولاد الظهور
 آتور منها انه اذا وجد في عبارة الواقف تعينا من بنات
 رجل بالحق من غيرهم لانه ناسخ للاول فانه المحضات **وهنا** قد
 وجد قوله في اولاد البطلون تحجب العليا السفلى منهم اسبابا
 وتخصص العلوية بلفظ الظهور وخاصة اناد اطلاق تحجب

العليا السفلى

العليا السفلى الصادق بنفسها **وهنا** استقدم وان
 نظرت الى تخصيص العلوية فقط والى ما ينبغي بالاختلاف
 انادته من غير الاشتراط ذلك في اولاد البطلون **وهنا** ايضا
 متقدم اذا نظرت الى قوله على والترتيب في اولاد الظهور
 افاد بطلانها ان العلوية تكون فيهم ايضا **وهنا** قد
 يكون ناسخ للاول **باب** ذلك ان في قوله على
 الشرط والترتيب لاستفاد ما ذكره من الشروط في اولاد
 الظهور فلا يجوز ان يرجع الى البعض دون البعض **قوله**
 لعظيم رادى به تدل عليه تعين ان يرجع على ما ذكره في
 اولاد الظهور ناسخ لخصيص اولاد الظهور **باب** انه
 اذا راد الامر في كلام الواقف بين جملة على التاكيد **باب**
 تعين جملة على التاكيد حيث يمكن وانما اذا نظرت
 الى قوله في اولاد البطلون تحجب العليا منهم ابدا السفلى الصادق
 بالحجب لم يكن من نفسه وغيرها على قوله الشرط والترتيب
 ان افاد ما في ذلك الجملة الارلى كان تاكيدا وان لم يكن
 مفيدا لطلاق الارلى وان العليا تحجب من نفسها لا من غيرها
 فهو تاكيد ليس تدل الامر بين جملة كل مع في قوله على الشرط
 والترتيب على التاكيد او التاكيد وانما يمكن جملة على التاكيد
 تعين الجملة على قوله على الشرط والترتيب على التاكيد
 التاكيد فان قلنا لو اراد الواقف تعين العلوية لعدل قوله
 قوله منادى من اولاد الظهور **باب** في قوله منهم قلنا

السهم

السهم

لعله يرد التوجيه حتى يتعمل الاراد البطون لا تقتصر على قوله يجب
 العليا السفلى منهم اية اولى يرد عليه في زاد قوله على الشرط
 والترتيب في اولاد الظهور اذ التمييز في العلالة فهمهم ايضا
 وان التخصيص انما هو في حال وجود اولاد الظهور في حالة
 انقراضهم **بيان** ذلك ان الذي يموت من اولاد
 الظهور انما ان يكون ذكرا وانثى ولا يثنى لا يخلو اما ان يكون
 من وجه من اولاد الظهور الا ان كان كانت فهو المراد بالتخصيص
 في العلالة وان انت به من غير من ينسب اليه اولاد الظهور
 فهو المخرى بالتخصيص فكان المعنى ان من مات منهم من
 ولد انتقل نصيبه له وهو مستثنى فاداهم بحجة العليا السفلى
 يستتركان ومن نظر الى مفهوم **ذكر** وان انتي تسكت
 منه مفهوم الصنف والميتة لا تعتبر مفهوم الطبقة و
 غير ما هو انما اراد في **الثالث** انه اذا دار الامر
 بين اعطاء بعض وسحق البعض راعى الكل فاعطى الكل اولى
 لانه اقرب الى فرض الواقف الى غير ذلك مما جاوزناه في
 اصلها **وتفريع** على قوله بوجه انما يبيح خير من جمل الثابت
 منكم ما تعلق في نعم الله بغيره لو تاملت رزقه انت طالق انت
 طالق انت طالق فقلت لانا قال اردت التاكيد صدق
 ديانة لا تضاهي لو تاملت هو يهودي او نصراني (انما تعلق كما افهم)
 مينا **ولو تامل** راسه ١٢ اقل له اراسه ١٢ اقل فكم مينا
 في السوازل رجل تامل راسه ١٢ اقل له يومه وراسه ١٢ اقل له

والله لا اقله

راسه ١٢ اقله سنة ان كلمة بعد ساعة فليعلم ثلاثة ايام **واب**
 كلمة بعد العدة فليعلم مينا وان كلمة بعد شهر فليعلم مينا
 واحدة **وانا** كلمة بعد سنة فلا يثنى عليه **القاعدة العاشر**
والاربعون نصرت الولي الخاص بتقديم على الولي العام
 فتقدم نصرت ناظر الوقف في اجارة ارض الوقف ومالك
 الوقف وتقدم قريب الصغيرة على القاضي في النكاح ولو كان
 القريب من ذوي الارحام وللولى الى ما ان يستوفى النصيب
 الصلح **المعويجنا** والامام لا يملك العفو ٢ بيا رضى هذا
 ما ذكر صاحب الكنتز يولى العفو القود الصلح ٢ العفو يقتل
 وليه لان الكلام فيما اذا قتل روى العفو العفو روى تقدم اذا كان
 الحق القاضي والقاضي كالأب والوصى بصلح فلفظ وتذكر انما
 مرات الاوليا عن النكاح **والوصايا** **القاعدة الثامنة**
والاربعون الخراج بالثمان واصله قوله صلى الله عليه وسلم
 الخراج بالثمان رواه ابن جابر وسبب الحديث رجل اشترى
 عبدا واستغله ووجه به مينا فزده على بايعه فقال ابا بوبكر
 غلته فبدى فقال الخراج بالثمان فقال ابو عبيدة الخراج الى
 الحديث غلته العبد **والثاني** كل ما خرج من شئ فهو خراج
 فخراج السبقر فخراج الحيوان درهم **وتفريع** على ذلك فحصله
وتفريع عليه لودع رب الدين الدين الى الكفيل قبل ان يذبح
 الكفيل الدين الى الاصل من ذبح فيه طاب له الرزق ولو كان المال
 مما يتعين عند انت قال الامام يرد على الاصل **وقال** لو ان

المبيع فاسد اذا افسح في نه بطيب لبايع ما زعم لا يشتري
وهذا اذا كان مالاً فلو لم يكن مالاً فانه لا يطيب له الا ان
 والامني اذا زعم من المفضوب **والوديعه** **وخز** من هذا
 الاصل المرأة اذا اعتقت عبداً الوالا لا ينها والعتل على عبثها
 دون الولد **وتد** ذكرها في بعض المصنعات فيقول ولا يرت
ومعنا **سواء** لم ينفق عليها لو كان الحر او بالعتي
 مقابله لكانت الزيادة قبل العقب لبايع ثم البيع اذا افسح
 لكونه من ضمنه ولا يملك **واجب** بان الحر او المملوك
 قبل العقب بالملك وعنده به ربا لهما من معا **واقتصر** في الميراث
 على التعليل بالعتي **لان** اظهر عنه البايع واقطع لطلبه
 واستبقا هذه ان الحر او المشتري الثاني لو كان الفل بالعتي
 لزوم ان يكون الزايد للبايع **لان** ما لا يستدعيه من ضمنه
وهو الاحتج لا يضمنه في ان القاص لا يضمن مع المفضوب
واجب بانه صل الله عليه وسلم قضى به في جميع
 الملك وجعل الخراج لها هو ما كان اذا ائتمت على ملكه والمشتري
 والقاص لا يملك المفضوب وبها الخراج هو المانع حبلها لمن
 هو عليه بالعتي **لان** ان القاص لا يملك المفضوب
 بل اذا ائتمن فلا يتن ول موضع الخلاف ذكره الاسيو طي
القاعدة **الثانية** **والاربعة** **و** **سواء** **سواء** **سواء**
 الجواب رجل حلف بالطلاق وانما في راسي الى بيت الله تعالى
 ان فعل كذا فقال لا خير عندك من هذه الاية ان قال نعم لم يزمه

المشترى

الحس ولا يلزمه الطلاق والعتان **وفي** الاصل رجل قال لله
 على الحس الى بيت الله تعالى وكل عبد لي حر وكل امرأة لي
 طالق ان دخلت الله ارق قال لا خير عندك من ذلك قال نعم
 لم يزم الحس ربه لم يزمه طلاق **وان** افسح **وفي** الله وري عما ثابني
 اذا قال الرجل امرأته طالق ربه حر عليه الحس الى بيت
 الله تعالى انما دخل هذه الله ارق قال ربه نعم فقد حلف فيه
 كله **ولم** يملك نعم ولكن قال قد اجرت ذلك فله الميراث
 على شئ **ولو** قال اجرت ذلك ان دخلت الله ارق **ولو** قال الزمت
 نفسي ان دخلت الله ارق **ولو** قال امرأته ربه طالق فقال ربه
 اجرت اورضيت او الزمت نفسي او نعم لزمه **انفق** **وفي**
 وكاله الميراث به عن الثاني امرأته ربه طالق وعنده حر عليه
 الحس الى بيت الله تعالى ان دخل هذه الله ارق قال ربه نعم
 كذا الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال **ولو** قال اجرت ذلك
 انما دخلت الله ارق **ولو** قال نفسي ان دخلت لزمه وان دخل قبل
 الاجازة لا يقع شئ بينكم **وفيها** من كتاب الطلاق ثالث له ان
 طالق قال نعم بخلق **ولو** قال طلق فقال نعم لا اراي
 انفق **لم** يذكر فرقاً بين بان طالق اسم على حقيقة من حال
 التلبس فقد اقر بانها متلبسة بطلاق بنفق بخلاف الفعل
 المعاصر بانه صادق على طلاق معني حكمه لم يقع فتدبر
وفيها قيل له انك طلق امرأتك فقال بل طلقته لانه
 جواب الاستفهام بالاثبات **ولو** قال نعم لانه لا يصلح

جوابا فليس فكانه كمال ما طلعت الشمس وفي سنة العصر في
 قنات اهل العصر قالت لزوجها احلف علي فقلت طالق
 ثلاثا ان احدثت هذا الشئ فقال الزوج انت طالق ثلاثا لم
 يردها لم يضمن الجواب اعادتها في السؤال فيكون تعليقا
 او يكون تجزئا فكل بل يكون تجزئا وفي القضية قال آخر
 لي عليك كذا ان دفعها الي فقال استشهد نعم اجبت بانه
 اقرار عليه يواخذ به ان شئني **القاعدة الخمسة عشر**
 السكوت اقرار في مسائل الاصلية ان كل خلاف لا يثبت ان
 فيه ثبت فيه الاذن دلالة في رجل عليه شاة في الج او غيرها
 من الحيوان فذبحها غيره وهو يراه فهو اذن **وسمى** بعباب شد
 شاة للذبح فذبحها غيره لم يضمن **وسمى** رجل ذبح اخيه غيره
 في الفيل في الخول الاضحية **وسمى** راس حسان **وسمى** رضع العمد من كاذون
 رضيع لحم ورضع الحطب كسها اذ ذبح رجل انا ر و طبع يبر **وسمى**
 علي ثور في طاحوره ورضع الحنطة بين فسان رجل الثور
 وطحف لم يضمن **وسمى** سقط حمل من الطريق فحمله رجل على
 الدابة فلفظ لم يضمن لبعوث الاذن دلالة **وسمى** سدا فزارع
 ليعلى ارضه فقم رجل فزعة الارض فستها لم يضمن **وسمى**
 مزارع زرع الارض بين زرعها ولم يثبت حتى سقاها رعا
 بلا امره فاني زرع **وسمى** وكذا اذا سقاها اجني بلا امره فاني زرع
وسمى لانه لما هي ارضه للزراع صار مستغنيا بكل ما قام به
 دكانه **وسمى** ما احمر فلفظ لعمد دارا بعد منها اجني لم يضمن

بلاذن دلاله

بلاذن دلاله **وسمى** وقعت حادثة الفتوى في رجل ساقى زرع
 بامر امره بغيره فساخرها التام ثم حفرها للعود الى مصر
 فلو يكون اذنا لها بالسفر دلاله **وسمى** الفقه **مصر فاجبت**
 ان نعم يجب عليه المقتضى **وسمى** فانه حادثة السكوت اذن
 ما يدل الا ان سكوت البكر عند استئجارها قبل الترخيم ربه
 القابيه سكوتها عند قبض مهرها ان لم يسكنها اذا لم يفت
 الرابعه حلفت انه لا يترجم فزوجها ابوها نسكت حشمت **وسمى**
 سكوت المصدق عليه قبول الموهوب له **القاعدة** سكوت
 المالك عند قبض الموهوب له ان المصدق عليه اذ السابقيه
 سكوت الموكمل قبول ويرد برده القابيه سكوت الموكمل قبول
 ويرد برده القابيه **سكوت** الموكمل له قبول له رد
 القابيه **سكوت** الموكمل عليه قبول ويرد برده **وسمى** قبل
 الحاديه عشر سكوت احد المبتاعين في بيع الشبيه حتى قال
 صاحبه لانه بلاني ان اجعل بيعي مبيعا القابيه عشر سكوت
 المالك القابيه **وسمى** حين قسم مال بين الفاتنين رخصا
 القابيه عشر سكوت المشتري بالجار حين راي القابيه
 ومشتري سقط خاره الرابعه عشر سكوت الباع الذي له
 حق حبس المبيع حين راي المشتري قبضا المبيع اذن بقبضه
 صحيح كانا ليس ام ناسه الحاديه عشر سكوت الشقيق
 حين علم بالبيع السادس عشر سكوت الموالي حين راي العبد
 يبيع ويشترى اذن في التجاره السابعه عشر سكوت العتق واقبا

عند بيعه ارضه او دفعه لنهاية اقراره ان كان يحفل خلا
سكوته عند اجارته او عرضه للبيع او تزويجه **الثانية عشر**
لوصل المولى لاي اذن له فسكت خذ في ظاهر الزاوية **الثالثة**
عشر لوصل في بيت فلان في داره وهو نزل في داره فسكت
خذا لان قال له اخبرني ما كان في داره فسكت **العشرون**
سكوت الزنح عند ولادة المرأة او تقيته اقراره به
الحادية والعشرون السكوت عند الاخبار بالبيع رضا
بالبيع ان كان المخبر عدلا لان كان في سقاهه **وعندهما هو**
رضي لو كان في سقاهه **الثانية** والعشرون سكوت المبكر عند
اجارته او تزويجه المولى على هذا الخصال **الثالثة** والعشرون
سكوت المولى عند ولادة ام ولد اقراره **الرابعة** والعشرون سكوت
عند بيع زوجته اقراره بعقار اقراره به عليه في علمه **الثانية**
مات في سمرقند فلا يتزوج في بيت المفق الى سعة **والعشرون**
راه ببيع عرفا او دارا فتمت فيه المشتري رانا وهو ساكت
ستطد عوار **السادسة** والعشرون احدى سريكين الفان
قال ملاخي اني اريد اشترى هذه الامه لنفسه خاصة فسكت
اشترى لا يكون لها **السابع** والعشرون سكوت المولى حين
قال له لو كمل شراي معنى ان اريد شراي لنفسه فشره كما
له **الثامنة** والعشرون سكوت ولي الصبي العاقل اذا رآه
يسمع ويتحرك اذن **الثانية** عشرة والعشرون سكوت عند رويته
غيره يتيقن زوجه حتى صار ما فيه رضا **الثلاثون** سكوت

الحال

الى الف **٢** سجد المولى او اخذ منه بلا امره ولم ينهه خذا
هذه **الثلاثون** في جامع القصور بين رعيه **زوت** بلان تتيقن
من القبيح **الاولى** دفعت في تحجيرها لبيتها شيئا من اشعة
الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد **الثانية** اثبتت الام
في جهازها ما هو موعود فسكت **الاب** لم يضمن الام **الثالثة**
جامع جارية وعليها حل وقران ولم يشرط ذلك لمشتري لكن
شكر المشتري وذهب بها والبايع ساكت كان سكوت بمنزله
السليم فكان الحل لها كذا في الظهير **عشر** زوت اخرى التواه
على اسم وهو ساكت بمنزله نطقه في **الاصح** **واخرى** على خلاف
فيها سكوت المدة على عليه ولا يذريه **الثاني** لا يجس ومن
في قضاء الخلاصة من خشي وثلاثون **عشر** رايه اخرى من
السكوات سكوت المالك عند سؤاله عن الساهد بعد يل
السابع **والثلاثون** سكوت المراه عند تقيتها لم تطلق العين
المهولة كما في القبيح **الثقل** **تبيين** **الفرض** **الفضل** **من**
الفضل ان في صايل **الاولى** ابراء الفضل افضل مما انشأه الواجب
الثانية الا بتمام سلام سنة الفضل من رده الواجب **الثالثة**
الوضوء قبل الوقت مذوب افضل مما الوضوء بعد الوقت وهو
الفضل **تبيين** ما حرم اخذه حرم اعناره كارب **ومهر البنت**
وحلوان **الكاهن** **والرشرة** **واجرة** **الساكنة** **والزاحر** **الاف**
ما يل الرشرة لحرف على نفسه او ما له اربسوى امره عند
سؤاله او امير **القاضي** في نه يحرم الاخذ والاعطاء **البينة** **هـ**

فكذلك الأسير اعطى الشئ لمن يمان حجة ولو كان الرضوان
يستول على المال فله ادائش ليلجسه كافي الخلاصة
وملح على دفع الصدقة لمن سال له ثوبت يومه تردد الاجل
في شراء المتأرق فيه يفتنض اصلها عدة الحربة الا ان
يقال ان الصدقة هنا هبة بالصدق على الغني **تبييد**
يقرب منها عدة ما حرم منه حرم عليه الا ان مستثنى
الاول اذ في دعوى صادقة فانكر العريج فلم تحلف **القاعدة** الجزية
يجوز طلبها من الغني مع انه يجرم عليه اعطاه لانها متممات
من ازاله الكفر بالسلام في مطاع لياها اياه هو لا ستراره على
الكفر وهو حرام والاول شموله عندنا ولم يرتقل في التينة
وامه تنال اعلم **القاعدة الحادية والخمسون**
لا ينالك نسكك قول لوراي اجيب ببيع ما لم نسكك ولم ينه
لم يكن وكلا يكونه ولوراي القاض العيس اذ المعتوه اذ ينه
ببيع ويشترى نسكك لا يكون اذنا في التجاره ولوراي المرتضى
الراعي ببيع الرضوان لا يبطل الرضوان ولا يكون رضى في روابه ولوراي
غيره يتكلف ما لم نسكك لم يكن اذنا كذا ذكره الزيلعي في
المأذون ولو نسكك ممن وطئ امته لم يسقط المهر **وكنه** عن قطع
مضوه اخذ من سكوت عند اطلاق ما لم ولوراي المال كرجلا
يسمع ما سمعه وهو جاف ساكت لا يكون رضى عندنا خلافا لابن
ابي ليلى ولوراي فتاه بتر رضى نسكك ولم ينه لا يصير
اذنا له في الشها **ولو ترددت** غير كونه ففسكوت الولي عند

شئ

منها لينة الشفيعي ليس برضا وان كان ذلك **وكنه** ان سكوت امرأه
العين ليس برضا وانما مات معه سني **ومن** في جامع الفصولين
القاعدة الثانية **الثانية** **والخمسون** من استعمل في الشئ
قبل اوانه عوقب بحرمانه فطلق زوجته في مرض موته فاشا
منها في نفقاته **ومن** منها تكل مورته ليرثه لا يرثه
ومن منها لو قتل المهر بريد عوقب بحرمان ترك انكسب ينسب
من الجميع الا جميع المأرو **ومن** قتل المهر بريد المهرين عوقب
بحرمانه تاخير المهرين فيجب المهرين **والخمسون** **القاعدة**
امر الولد اذا قتلت سيده ما عتقت لانه ثبت حق الحرب في قتل
القتل **والخمسون** انما لو باع مال الزكاة قبل الحول لاراضته لم يجب
وفي انما لو عرض من قبل العجز فاصبح مريضا جازله الفطر
القاعدة الثالثة **والخمسون** تاخير الشئ بعد
ارائه يقضى بحرمة يتقرب عليه المكاتب اذا كان له قهره على اداء
المال فان اذال له وم له النظر الى سيده حرم عليه **ومن**
عاشر روجه كارهها لا جلا لارث حرم عليه ذلك ويرث منها
بالموث **ومن** عاشر روجه كارهها لا جلا ان يقبل الخلع على حال
حرم عليه ذلك ولو قبلت فرم المال وامه اعلم **القاعدة الرابعة**
والخمسون ذكره لا يتجزي كذا كره كله يتقرب عليه لوطق نصف
طلقة اربعها (رخا منها) وتبع طلقة كالملة **ومن** لوطق نصف
المرأه **والخمسون** اربعها طلقت كلها **ومن** لو غنى عن نصف التاكل
كان عفوا على كله **ومن** بعض الاريا دون البعض سقط النقص

٢١

وانقلب نصيب الباقي مالا ومنها العتق على تولم لو اعتق
نصف العبد او خيره عتق كله خلا في الامام ومنها لو نذر ان يصل
ركعة لزمه ركعتان ومنها لو حرم نصف نسك لزمه نسك كامل
القاعدة الخامسة والخمسون لا يبرأ بالظن الميت
خطا ولا يتيقن وصرح اصحابنا في مواضع منها من عليه نواصب
ظن انه وقت الفجر لم يفتل الفجر يتيقن انه كان في
الوقت سعه بطل الفجر اذا بطل ينظر ان كان في الوقت سعه
صلى الفريضة ثم يعيد الفجر وان لم يكن فيه سعه صلى الفجر ثم
ينظر فاذا تبين ان الوقت فيه سعه بطل الفجر قد قرر في النقة
ومنها لو طعن المأجور فتموضا به ثم تبين انه طاهر جاز صوته
ذكره في الخلاصة ومنها لو طعن المدفوع اليه ليس مصرى للزكاة
ثم تبين انه مصرى اجراه اتفاقا ومنها لو راو سوادا نظوه
عده وانصلوا صلوا الخوف فبان خلافه لم يجمع ومنها لو طعن اس
عليه دنيا فدفعه فظهر انه لا دين عليه يرجع بها ادى ومنها
لو طعن امراه بالطلاق طاعة انها جنبية فبان انها زوجة
خلقت ومنها لو ذبح الزكاة لم يقبضه انه عبده او كاتبه لم
يجزه اتفاقا لانه تبين خطا ولا يتيقن لان المال لم يجزه عنه
ولو ظهر انه فني ارايه ارايه لم يجزه عنه الما في لانه تبين
خطا ولا يتيقن وعندهم يجزه لان من ذكر مصرف عن الجملة
فلم يتيقن خطا ولا يتيقن ومنها اقر بطلاق زوجته فلا يطاق
الزوج قبيل مده لم يتم كذا في النفقة **وفج** عن هذه القاعدة

لا يبرأ

لوجود امرأة على فراشه فانها امراه فانه لا يجد لوطي
لان الحد ورتبه بالسبب اذا امرتها بالنكاح وقد فرب
القاعدة السادسة والستون لا اعتبار في
البيارات بما في نفس الامر لا طعن المكلف فيفترج عليه لو
صلى الظهر نوايا التفت فظهر ان الوقت باق كان اداءه ولو نوى
الاداء فظهر ان الوقت خرب كان قضا ومنها لو صام شعبان
او غيره نوايا فلا يظهر انه رمضان وقع عن رمضان ومنها
لو اكل ليلانا ان العشر لم يطلع فظهر طلوعه قضى ذلك اليوم
او افاض فانما ان الليل دخل فظهر خلافه قضى ومنها لو صلى
وعنده ان الوقت قد دخل ارايه متوضي اوان توجه طاهر
فبان خلافه اعاد او اما لو صلى وعنده ان الوقت لم يدخل
فظهر انه دخل ارجل رفسه انه محرم فظهر انه متوضي
لم يجز لعدم اعتباره بما في نفس الامر بل لانه متلاعب
القاعدة السابعة والستون اذا اجتمع المباشرون
والمستصحبون فان الحكم الى المباشرون فقط الا اذا كان المستصحب
امينا او غارا او تاركا لما رجب عليه فيجوز عليه لو حفر
بيرا في غير ملكه فالتقى اخر فيها اسنانا فماتت فله عليه على
الزئس القاه ومنها لو دل سارنا على متاع فسرته فالتقى
على السارن ولو دل على حصن في دار الحرب فلا سهم له لو قال
غير الولي تزوجتني فحق فظهر بعد الارادة انها مولا
ضمنا عليه **ولو** دنا سكن لم يمسك لم اقم تقتل

٢١٥

به نفسه فلا ضمان عليه كذا في الآيات ولوديع له سكن
 وقال اسكنه في موضع عليه نقول يعني على المختار ولود
 المودع السارق على الودعية فسترها حتى يكلها **اس**
 السارق ثلثا هروا ما المودع فانه امين خان يكله **لو** قال
 ولي المراه تزوجها فاكلها حرة فتزوجها ثلث باراد فظهر
 انما له حتى يفي الاو ٢٢ لا غار ولودل المحرم الحلال
 على العيدة نقول رجب عليه الجزا لانه بدل فارجب عليه
 كحلان الدال على صيد المحرم ٢ يجب عليه حتى لو قام الاخر بالكل
والساعي عند ظلمه في تقريره يعني لانه بدل فوجب
 عليه بدله **القاعدة الثالثة والخمسون** **المنهي**
 على الفاسد سدوا في التوضيح لو قال الولي اسقطه وقال
 حاضرا لي اسقط نفسه قال نقول بلى في قوله لا حلال في
 شق الزرق وقطع الجبل **ولو** قيل في يد مفرق فلا حاشية
 عليه **ان** العبد مباح **لو** تم باب تفصيل فمهرب او فارقه
 صيد يصح على ثقله **حالات** المحرمه له تعالى
القاعدة السابعة والخمسون اذا بطل المتفق بطل
 التضمن قال في البرازيه لو ابراه او اقر له ضمن عقد
 فاسد لا قرار والابراي سد **ويخرج** عليه ما في الخلفه
 اجر الوقت ولم يكن ناظرا واذن تمت جبره بانه لم يرجع
 فغير لم يرجع وكان متبرعا انتهى **قلت** ان الاقرار باسم
 تنفذ له ينفذ ما في ضمنه وقالوا لو وجد سكاك المكسوة

من التضمن

نظر الزند

مبرر يلزمه انتهى **قلت** ان السكاك لما بطل بطل ما في
 ضمنه وهو المهر **وخبر** عن هذه القاعدة ما ذكره في القيمة
 لوجود سكاك المكسوة وزاد في المهر يلزمه الزيادة مع
 بطلان السكاك **ولو** قال لما أبرأني فانا اجد السكاك
 فابراة مجد السكاك وعلى مكسوة يلزمه المهر مع
 بطلان السكاك ٢ بها مكسوة والله تعالى اعلم **وهذا** اخر
 ما يشر من القواعد الكلية **والى** هنا صارت تسعة وثلاثون
 والله الموفق فيمنه وكرمه تمت وخيره الناظر
 في الاسباب والنهاية **سبح** الاسلام نور الدين السهم
 علي بن الطور
 الخفي وكاه الفراغ من نسخ هذه النسخة يوم الخميس تاسع
 عشر ربيع ثاني سنة الف وماية وستة عشر واسيدا
 الكتاب عن هذه السنين المذكور يوم الاحد فلهذا الكتاب
 تسعة عشر يوما احسن الله تعالى كتابته وكرمه
 على يد اقر عباد الله الى الله السعيد محمد بن اسماعيل
 ابن محمد اكل الخفي السهمي باع في عو الله تعالى له
 رله من راحن اليهم واليه وسلم امين الله وكرمه
 وصل الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما
 خير ادايها الحمد لله رب العالمين
 بلغ مقابلة سنة راء عن قاضي الاول سنة ١١٣١ ومترس
 ومام والى وذكر يوم الاحد والموافق

انما هو يعني

كتاب الشفاء في الطب كتاب الصور كتاب الاغصان

ما يعلل بالحرب العظمى
 شبكة
 القول عن الحق عموماً

لا سلام الا سلام ما اراد الله تعالى كل شيء سال عنه من لاسيما اذا كان في المسير ما
 به ولا اعلى الا ان

فن ما يتعلق بالجمع والاحكام ١٢٣

١٢٤ القول في العرش الكرسي والقلم ما في العرش العلم المختلط السموات والارض

الشمس القمر الليل النهار الملايكة وما يتعلق بهم

الجن الصبيان الشياطين الله والانس

العلم الجبل انعام الاكرام السكران العبيد

الاعاصير طرق الاحكام الاربع ما يتعلق بالاعاصير حكم النجوم المعقود وما لا يتعلق به

المختلص المشكل في الزمان الاسلام اسرار العقود انوارت به علم ما يتعلق به

حكم الحرام تزيين النساء فيسويبه احتفله الايلا في ليل النهار التي بعد

الروح في ملك النفس الروح غير ملك احكام العقود الجيز في الشين ابا جلال الله

محمود بالله تعالى في النجوم الاشارة اذا اجتمع الالوان العبارة

القول في الملك الملك لا يحل الملك من الموت احتفوا في استوار الملك جبر

١٢٥ اذا كانت العين لان القول في الدين القول في الاجل القول في ما يتعلق به

ما يتعلق بتدبيره ارسيت احكام العقيل احكام الحدود احكام الحرم الملك

احكام المدرسية احكام السفر حكم في المصير احكام المسجد احكام الجمع

الشرط العلقي مما يتعلق احكام المل من المل القيمة

الفن الثالث ١٤٨

١٤٩ لا جواب الا بالنية ما كان على اليمين بحمد الامور فاصرها الكلام على النية

وقت النية محلها لوجع بين يكون حديث النفس شروط النية لا ينفصل

١٥٠ دفع الكفاية مع ما يتعلق به ما يتعلق به الاصل ما كان على ما كان

١٥١ مطلب التقى على ما يتعلق به الاصل ما كان على ما كان

من شك في العقيد الكثير ما يتعلق به الاصل العدم الاصل الوجود في العلم

الاصول في الالاف الاصل في الالاف الاصل في الالاف الاصل في الالاف

الانفعال الى مرة او الواجب الاصل في الكلام الحقيقي سئل العطف الشك
اذا وقع الشك

الاستقواء الشقة في التبريد الاكراه عدم الجوى تحقيقات التبرع
الاستقواء

اذا فاق الامر السع الضرر الاعلا يزال ما يرفع رطل الضرر لا يزال بغير
ما يضر الادنى بغيره

الامواف القاره في الى حد تزلزل العادى حكمة تناقض القرب مع
الامواف تشرى الضرورة الشرح

من صار حيا في فاداة من كان بوضه ان الحيا اذا وقعت
لا عملتها من تكون خصا معتبره لمعها الانتار

العاده المطرود انما تكلم انما تقرب رشي الاجتهاد لا ينفك بالانجيز
على العروة العام

اذا اصبغ الحلال الايتار بالقرن اسباب الذر صحر اتباع سيقا سيقا
الامرام مستعد

اتباع لا يقع على تيقن يفتقر في اساع ما لا يفتقر في الاستد
يفتقر في التيقن ما لا يفتقر في الاستد
المحود تدرا انما يستند سرب الخي طراى القفا بغيره با
استجاده اذا نظر
مضيق

المحر لا يخل تحت اليد المتعاهد اذا لم يرد عليها امكرو في سياق اذا اجمع امران من
دليل من اللفظ استرط حين واحد

اي لا كلام اول من تصرف الولي الى صا المخولم بانضمام اسوال معادى
اهاله الجواب

اسكوت القدر الى انى الغرض افضل من ما حرر اخذ حرر اعطاه كالا
سايده النقل طلبه

لا ينسب الى ساكنة فوكا ما استعمل الشئ بكل تاخير شى بعد ارادته ذكر ما لا ينبغي كوكز
ارادته

لا يبره بالظن اليسارة الاعتراض في العبادات بما اذا اجمع الباشتر
نبيتي نفس الامر الشيب فاسد

اد ابطال المتضمن بطل المتضمن
هذا الحرف فوك ذخير الناط